
انّي لورَان
أنطوان بَصْبُوص
الحُروبُ السِّرِّيَّة
في لبُـنَان

انّي لوران
أنطوان بَصبُوص

الحُروبُ السِّريَّة في لبنان





صدر «حروب سريّة في لبنان» في بيروت
أوّل آذار ١٩٨٨



المحتويات

إلى جميع الذين استشهدوا أو تعذبوا ليحيا لبنان

هوذا ارزة بلبنان...
كل شجر في جنة الله لم يماثلها في بهجته...
فغارت منها جميع أشجار عدن...
فيقطعها الغرباء معتزو الأمم ويطرحونها في الجبال...
من صوت سقوطها ارعشت الأمم...

نبوّة حزقيال
(الفصل ٣١: ٣، ٨، ٩، ١٢، ١٦)

المقدمة

في الفخ

لا تنفكُّ الحرب في لبنان تثير العديد من التحقيقات الصحفية والتحليلات السياسيَّة. هذه الغزارة في الإنتاج الفكري تسير جنباً إلى جنب مع الشعور بالاشمئزاز الذي تولده دوامة هذا الصراع فليس من يهتم بلبنان، لولا خطف الطائرات. ولولا الرهائن الغربيون الذين خطفوا ويخطفون في الشطر الغربي من بيروت، ولولا العبوات التي تنفجر من وقت لآخر في قلب باريس.

خيّل للأوروبيين والأميركيين أنَّ أسلم سبيل لتجنُّب الارهاب باخلاء مواقعهم في هذا البلد، الواحد تلو الآخر، لكن الارهاب، بعكس ما كانوا يتوقعون لحق بهم إلى عقر دارهم. ففي آذار ١٩٨٦، تلقى أحد الدبلوماسيين الفرنسيين العاملين في بيروت، الأوامر باخلاء «قصر الصنوبر» وهو قصر عثماني قديم، يقيم فيه ممثّل فرنسا. وقد تحسر ذاك الدبلوماسي لاخلاء هذا المقام المهيب الذي يمثّل أحد رموز الوجود الفرنسي في الشرق الأوسط وقال: «إن رحيلنا لن يحّل أية مشكلة، وسنُمنى بمزيد من الضحايا». وأثبتت الأحداث المتتالية أنه كان على صواب.

وجد الغربيون أنفسهم متورطين، بصورة مأساوية، في هذا الصراع، لكنهم مازالوا يصرّون على اعتبار أنفسهم غير معنيين به، وقد

حان الوقت لكي يجيبوا، من دون مواربة عن السؤال الأساسي التالي: كيف ولماذا أصبح لبنان بؤرة للارهاب المعادي للغرب، وهو البلد الحر المسالم والصديق القديم؟ وبتعبير آخر، بات من الضروري معرفة الأسباب من أجل تقويم النتائج.

لم يدرج اسم لبنان في لائحة الدول التي تدعم الارهاب، مثل سوريا وليبيا وإيران. ولم يخطر على بال أحد تحميل لبنان مسؤوليَّة الارهاب الذي ينشأ على أرضه، أو يُستغلّ أحياناً بعض المواطنين فيه لاعمال إرهابية. ومن يستمع إلى حُماة ما تبقى من معالم الدولة اللبنانية، يدرك أن هذا البلد قد حُرِم من استقلاله وفقد سيادته على أرضه، بعد أن أُغتصبت فيه صلاحيات كلٍّ من رئيس الدولة والمجلس النيابي والحكومة والجيش.

أين هو مصدر العلة، إذاً؟ أنها تكمن في هشاشة وضع لا مثيل له في أيِّ مكان آخر. فقد أثار لبنان بتركيبته البشرية والسوسيولوجية المتنوعة الاطماع الخارجية، وتحركت شهية الفلسطينيين والسوريين والإسرائيليين والعرب والإيرانيين والفرنسيين والأميركان والسوفيات وغيرهم... في آن واحد أو كلٌّ بدوره تبعاً للمصالح المتوافقة حيناً والمتضاربة أحياناً، والتي تثيرها هذه الاطماع، في لبنان.

ما السبيل أو بالأحرى ما العمل للخروج من هذه الدوامة؟ لابدّ من إعادة تكوين عناصر اللعبة واستعراض الدوافع لدى كل طرف، ومعرفة الدور المهم الفاعل الذي تلعبه كلٌّ من سوريا وإسرائيل، إذ أننا نرى هاتين الدولتين العدوتين توحدّان جهودهما حيناً وتتصرفان «بتواطؤ خبيث» حيناً آخر لبلوغ مآربهما، على حد تعبير رئيس الجمهورية الأسبق كميل شمعون الذي كان يعلّق على الأجواء الغامضة والتحريض اللذين سادا مواقفهما خلال أحداث الشوف عام ١٩٨٣. ذلك أن الدول

المشرقية لا تتبع بالضرورة، رغم بعض المظاهر، منهجية عقلانية شبيهة بالنمط الغربي. فالنجاة بالنفس مهما كان الثمن هي الشعار المتبع أكثر منه في أي مكان آخر، ولذلك تبدو لها المنهجية العقلانية التي تمارسها الديمقراطيات الغربية نوعاً من الترف الزائد. ولهذا السبب، كان لابد من البحث عن المعطيات والعوامل الكامنة في أساس نهج تلك الدول المشرقية، التي تخفي وراء اقنعتها الوهمية الحقائق الأكثر عمقاً.

من بين هذه المعطيات الرئيسية، تعتبر «الطائفة» أهم ظاهرة في هذا المجال. فالطوائف في الشرق الأوسط تزخر بالحيوية وتتحلل تماماً، شئنا أم أبينا، من أي تبسيط وتفسير «تقدمي» لمسارها، ولها في الغالب أصول دينية. وهي تحقق حالياً انطلاقة جديدة تتعدى المجابهة الطائفية الهامشية. وتتطلع هذه الجماعات إلى الإندماج في الدولة، أو إذا استحال عليها هذا الأمر، إلى منافستها والحلول مكانها، وتدفعها إلى ذلك اعتبارات اجتماعية وسياسية خاصة وان محاولة رسم هذا الواقع تستدعي المزيد من التبصُّر.

لذا أفردنا جزءًا أساسيًّا من هذا الكتاب للعامل الطائفي، على الرغم من تشعب هذا الموضوع وتعدد جوانبه. ذلك أن هذه الجماعات تتفاعل في ما بينها من خلال الخصائص التاريخية والجغرافية والنفسية والمناهل الروحية والأخلاقية الخاصة بكل منها. وقد جهدنا للتعريف بهذه الثوابت التي نأمل بواسطتها فهم سلوك هذه الجماعات من خلال علاقاتها في ما بينها وبين الغرب. فالعلويين مثلاً وهم الطائفة الحاكمة حالياً في سوريا، يحاولون اليوم اخراج فرنسا من لبنان، فيما كانوا لزمن غير بعيد، يطلقون على فرنسا، أسوة بالمسيحيين في لبنان، تسمية «الأم الحنون».

إن من يراقب طريقة عيش الموارنة والدروز والشيعة والسنّة والروم الملكيين الخ... يلاحظ أيضاً مدى حذق إسرائيل وسوريا وإيران في

فهم الدوافع العميقة والمتضاربة التي تحرك «العائلات اللبنانية»، وكيف توصلت كل من هذه الدول إلى استغلال هذه الدوافع لتحقيق مآربها الخاصة. وإذا افترضنا أن هذه الدول لا تمسك بكلٍّ خيوط هذه اللعبة، فإنه لا يسعنا تجاهل دور اللبنانيين لأنهم لم يدركوا، في غالب الأحيان، ابعاد اللعبة الجارية، وكثيراً ما ضللتهم التحالفات التي عقدوها ووقعوا ضحية من استضافوا من الوافدين إليهم.

بيد أن هذا الكتاب ليس رواية جديدة عن الحرب في لبنان ولا مجلداً آخر عن الارهاب. فالتحقيقات التي اجريناها لدى مختلف الاطراف والجبهات، والبحث عن الشهادات الحية والوثائق غير المنشورة، كل ذلك قد اتاح لنا، على ما نعتقد، تجاوز المظاهر الفولكلورية والسطحية. وقد تحرّينا عن الوقائع والحقائق بعيداً عن الصور الجاهزة التي تجترها وسائل الإعلام، كما يتيح لنا الدعوة إلى إعادة النظر في تلك الكليشيهات وذلك الكلام الذي يتكرر إلى ما لا نهاية حول الحرب في لبنان كذلك كشفنا أقنعة هذه الحرب ورهاناتها الخفية ومخططاتها وألاعيبها الدبلوماسية المنمقة. وحاولنا ابراز المعنى الكامن خلف السلوك والكلام اللذين توحي بهما «التقية»، هذا التحفظ الذهني الخاص ببعض الأقليات في الشرق. وباختصار، يكشف هذا الكتاب الأهداف الخفيَّة للحرب ويعريها.

تركيا
جبال طوروس
اضنه
الاسكندرونه
انطاكية
حلب
ديار بكر
ماردين
اديسيه
قبرص
نيقوسيا
لارنكا
اللاذقية
قرداحا
جبل انصاريه
(العلويون)
حماه
طرطوس
حمص
طرابلس
سوريا
تدمر
بعلبك
لبنان
بيروت
صيدا
دمشق
جبل حرمون
صور
عكا
البحر
الابيض المتوسط
اسرائيل
تل ابيب
القدس
عمان
الاسكندرية
أبور سعيد
غزه
الاردن
القاهرة
معان
السويس
النيل
سيناء
مصر
السعودية
البحر
الاحمر

لبنان ومحيطه

بحر قزوين
تبريز
ڤان
بحيرة ڤان
بيتليس
بحيرة روميه
كردستان
طهران
اربيل
الموصل
كركوك
ايران
كرمنشاه
دجله
اصفهان
بغداد
الفرات
العراق
كربلاء
النجف
الاحواز
جبال زاجروس
عبادان
البصرة
الكويت
الكويت
الخليج
الفارسي
العربية
البحرين
٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠كلم

- ١ -
منظمة التحرير الفلسطينية تبسط سيطرتها على لبنان

«الفلسطينيون لاعبو أوراق لا يملكونها»
جان جينيه
«الأسير العاشق»
منشورات غاليمار
١٩٨٦

أول كانون الثاني ١٩٦٥، يوم مشهود في تاريخ لبنان. فماذا جرى في ذلك اليوم؟ كان لبنان آنئذ يمرّ في عصره الذهبي وفي أوج مجده. وبيروت هذه المدينة الجامعة لأجناس متعدِّدة من البشر، تتقن فنون المراهنة والتملق والاثارة. وهي ليست فقط عاصمة لبنان بل هي على الأخص «عاصمة الحرية» التي لاغنى عنها للعرب والغربيين على السواء. انها مدينة الأعمال، فمينـاؤها يحتل المرتبة الأولى في الشرق الأوسط، والسرية المصرفية تمثل ضمانة للرساميل أفضل مما هي عليه في سويسرا، والمحامون فيها متضلعون في القانون الروماني والشرع الإسلامي، وبيروت هذه، تفاخر الدنيا بهذا الازدهار الذي تنعم به، فجامعاتها الأربع، ومن بينها اثنتان على الأخص، تستقطب أولاد الأمراء العرب وسواهم.

وبيروت هي أيضاً المركز الثقافي والفني لجميع بلدان شرقي البحر المتوسط: فمن مطابعها يخرج ٦٠٪ من مجموع الإنتاج الأدبي العربي.

ويتدافع الرواد إلى مقهى العجمي، حيث يمكن، أثناء ارتشاف فنجان من القهوة، في هذا المكان الفريد، تصفح الجرائد اليومية التي تمثل جميع الميول والاتجاهات، واستعراض تلك الرسوم الساخرة (كاريكاتور) التي ترسمها ريش الفنانين حتّى لرئيس الدولة اللبنانية. ففي بيروت، يمكنك أن تمارس الكتابة والقراءة والكلام علانية. وبيروت هي، منذ زمن بعيد، مرتع خصب لنشوء الايديولوجيات المتنوعة وازدهارها. وفيها، أخيراً، تستمتع بحلاوة الحياة الشرقية، مقرونة، دون تعقيد، بآخر الابتكارات الغربية: فالأمراء العرب الذين ما كانوا تعلموا بعد، لحسن حظ لبنان، استخدام سلاح النفط، أخذوا يتوافدون إليه للإستمتاع بالثمرة المحرّمة لديهم، سواء كانت فكراً أو امرأة أو ناديا.

باختصار، كان لبنان يملك كل مقوّمات الاستجمام والرفاهية. لقد نسي انذار عام ١٩٥٨ الذي كاد يطيح بكيانه، عندما كانت الدعوة الناصرية للوحدة العربية على أشدّها لكن الدولة تمكنت من استعادة سلطتها وشرعت في تنفيذ المشاريع الإنمائية في المناطق النائية، واقام رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب توازناً حكيماً بين المتطلبات العربية والغربية، بحيث ساد الاعتقاد أن الأمة اللبنانية، التي طالما انقسمت حول هوية البلاد، سوف تستعيد نشاطها إذا ما اتيحت لها الفرصة.

عندما استيقظت بيروت في الأول من كانون الثاني ١٩٦٥، متثائبة من نومها، بعد ليلة عامرة بالفرح والبهجة، احتفاء بالعام الجديد الواعد باحلى الآمال، كان الوضع في لبنان قد أصيب بالاهتراء والتآكل من الداخل. أي لبناني، في غمرة هذا العيد، وفي هذه الأجواء من الاسترخاء قد تنبّه، ذلك اليوم، إلى خبر صحفي، لا قيمة له في الظاهر، لكنه حافل بالاخطار على مستقبل البلاد؟

في الواقع، أعلن ياسر عرفات، ذلك اليوم، مسؤوليته من بيروت

عن عملية تدمير محطة ضخ المياه العائدة لإحدى المستوطنات الإسرائيلية في «أم القطن». نفّذتها إحدى المجموعات الفدائية الفلسطينية التابعة لمنظمة «العاصفة»(١)، غير المعروفة في ذلك الحين، والتي كان ياسر عرفات قد عيّن حديثاً قائداً لقواتها المسلحة.

من المؤكد أن منظمة فتح التي اتخذت مقراً لها في القاهرة وعمّان، لم تختر بيروت بالصدفة لتعلن منها ولادة «الكفاح المسلح طريقنا إلى النصر والعودة إلى فلسطين»(٢). وحده لبنان بين دول الشرق العربي يتيح مثل هذه الأعمال الجريئة.

لكن الخبر المشار إليه لم يسترع عملياً الإنتباه، ولم يخطر على بال أحد أن يكون هذا النهار محطة في تاريخ لبنان. ومع ذلك حدّد هذا البلاغ تاريخ بداية مأساة سوف تحرم اللبنانيين، بعد عشر سنوات، من قسم من بلدهم الذي تحوّل، على الرغم منهم إلى ساحة رئيسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كان بعضهم قد استشف منذ ١٩٤٩، هذا التحوّل، فقد ابدى أحد الكهنة اليسوعيين قلقه إلى السيد بول مارك هنري الذي عين في ما بعد سفيراً لفرنسا في لبنان بقوله: «يشهد لبنان حالياً أفظع حدث في تاريخه، وهو اقامة الفلسطينيين على أرضه»(٣) وعندما رست البواخر على ساحلي صور وصيدا ناقلة ماية واثنين واربعين ألف لاجىء فلسطيني(٤)، وهم حصيلة الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، مدّ اللبنانيون لهم يد العون ولم يرفضوا مساعدتهم.

بالفعل، لقي هؤلاء من المسيحيين الحفاوة والاكرام، ـ وأن تعمد بعضهم في ما بعد اغفال ذلك ـ حتى إن رئيس الدولة، بشارة الخوري ذهب لملاقاتهم، وأعطى الأمر لتوفير الغذاء والمسكن والعناية لهم دون ابطاء. وفي ٢٤ نيسان ١٩٤٨، وجّه البطريرك الماروني انطون عريضة

نداء إلى «المؤمنين ورجال الدين والعلمانيين» جاء فيه: «يقع على عاتقنا جميعاً، أمام هذه الكارثة، أن نفتح بيوتنا واديارنا لاستقبال ضحايا القدر اخواننا أبناء فلسطين، وتخفيف الآلام التي يقاسونها. ونحن على ثقة بأن العواطف الأخوية التي تشدنا إليهم سوف تدفع بكم لمؤاساتهم ومعاملتهم معاملة الأخ لأخيه»[٥].

لبنان، أكثر من سواه، كان المدافع دون كلل عن «القضية الفلسطينية المقدسة»، لاسيما من قبل أهل القلم، من الكتّاب والصحفيين، أمثال كميل بو صوان كاتب الافتتاحيات الشهيرة في الصحف البيروتية وسفير لبنان في ما بعد لدى منظمة الأونيسكو، ورينه عجوري رئيس تحرير جريدة لوريان ـ لوجور، وميشال شيحا أحد أبرز واضعي الدستور اللبناني، والكاهن الماروني ميشال الحايك الذي طالما شنّف بعظاته الدينيةآذان المستمعين إلى الاذاعة اللبنانية، وكذلك الكاتب والسفير والوزير السابق جورج نقاش، والآخرين سواهم. والدبلوماسية اللبنانية لم تهدأ بدورها. فقد أحتج الرئيس بشارة الخوري لدى الفاتيكان لعدم ادانته إنشاء دولة اسرائيل. كذلك سفير لبنان في لندن كميل شمعون الذي اصبح في ما بعد رئيساً للجمهورية، جعل من مقر البعثة اللبنانية في العاصمة البريطانية المركز الرئيسي للنضال العربي في سبيل فلسطين. فكم لقي لبنان مقابل هذه الاريحية من جحود ونكران!

اعتباراً من ١٩٦٥، تحوّل الأردن ولبنان إلى محراب للفلسطينيين. لكن السلطات اللبنانية كانت ما تزال في وضع يمكنها من احتواء أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية. ففي ٢٠ تموز ١٩٦٦، اعتقل ياسر عرفات في مرجعيون (الجنوب) مع اثني عشر فدائياً يحملون السلاح والذخيرة؛ وكانوا دخلوا البلاد خلسة، عن طريق سوريا، وتوجهوا إلى الحدود الإسرائيلية. وعندما نقل قائد حركة فتح مخفوراً إلى حبس الرمل، أخفى هويته الحقيقية، وعرّف عن نفسه بأنه عريف في الجيش المصري، فهو

قد عاش في مصر ويتقن لهجتها. وبعد توقيفه ثلاثة أسابيع، أفرج عنه بفضل توسط سوريا لدى الحكومة اللبنانية. غير أن ذلك لم يمنع سوريا نفسها بعد مضي سنتين على هذا الحادث، من حبس عرفات وثلاثة من رفقائه بتهمة التمرد والعصيان!

ذلك أن وزير الدفاع السوري الشاب، حافظ الأسد، لا يمزح في كل ما يمت إلى النظام بصلة. وليس وارداً أن يدع دولة تنشأ في سوريا في قلب الدولة، كما حصل في الأردن. فقد اسرَّ اللواء حكمت الشهابي رئيس هيئة الأركان السورية إلى العقيد جول بستاني، رئيس شعبة المخابرات في الجيش اللبناني، الذي جاءه مستوضحاً ماهية التدابير التي اتخذتها دمشق بشأن مشروع عرفات إنشاء ثلاث ألوية لفتح في سوريا: «لا يحق لأيٍّ جيش بالتواجد على أرض سوريا غير جيشها». وأضاف الشهابي موضحاً: «تمارس سوريا سلطاتها كاملة سواء داخل المخيمات أو خارجها. ويكفي وقوع أي حادث مهما كان شأنه داخل أحد المخيمات حتى تبادر الشرطة العسكرية لتوقيف العناصر الفدائية وسجنها دون الأخذ بأي اعتراض»[٦]. وبالفعل وفي ما كانت الأجهزة السورية تشجع منظمة التحرير الفلسطينية على التمرد ضد الدولة اللبنانية، كان الأسد يرسم بمذكرة، في ٤ أيار ١٩٦٩، تنظيماً على جانب كبير من الشدّة ـ واضعاً الفلسطينيين تحت الرقابة الدائمة[٧]. وفي ٧ تموز ١٩٧٠، منعت السلطات السورية اخراج ثلاثين مدرعة من مرفأ اللاذقية، كانت الجزائر قد ارسلتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تخوض آخر معاركها ضد الملك حسين عاهل الأردن، وبذلك تكون سوريا قد اسهمت في استعجال الهزيمة الفلسطينية. فحافظ الأسد «بطل النضال ضد العدو الصهيوني» لا يتساهل في قيام أي هجوم ضد إسرائيل إنطلاقاً من الأراضي السورية. ومذكرته هذه «تمنع بشكل قاطع التسلل إلى الأرض المحتلة (إسرائيل) من دون الحصول مُسبقاً على ترخيص خطي من وزارة الدفاع».

بالمقابل، يحث الأسد المقاتلين الفلسطينيين على التمركز في لبنان، البلد الذي يوفّر لهم، في كل حال، أكثر من فائدة: ففي حين كان اجتياز نهر الأردن شاقاً وعسيراً، كانت التضاريس الجغرافية في جنوب لبنان، الخالية من العوائق الطبيعية، ميداناً ملائماً لشن حرب العصابات ضد إسرائيل. زد على ذلك، أن هشاشة الوضع الاجتماعي في لبنان ونظامه الليبرالي الحُرّ وضعفه العسكري، كل ذلك يسهّل إقامة تنظيمات عسكرية مسلحة فيه، تحظى، بتأييد العرب.

إعتقدت الدولة اللبنانية بسذاجة متناهية، أن بمقدورها البقاء بمنأى عن الصراع العربي الإسرائيلي والمحافظة على سلامة أراضيها، من خلال الاكتفاء بجيش محترف صغير (١٦٢٥٠ جندياً عام ١٩٧٥) يتمتع بمؤهلات عالية ولكنه يفتقر إلى التجهيزات الكافية. وكان يحلو لبيار الجميّل أن يردّد: «قوة لبنان في ضعفه». فقد كان كمعظم المسؤولين اللبنانيين عديم التبصّر، ولم ير فوائد الخدمة العسكرية الإجبارية التي من شأنها وحدها أن تشدّ أواصر اللحمة بين أبناء الأمة في وجه الخطر الخارجي. سنة ١٩٣٦ أسّس حركة كشفية: أصبحت في عام ١٩٥٢ حزب الكتائب الديمقراطي الاجتماعي(٨). الذي راح يعمل للمحافظة على الطائفة المسيحية ويناضل في سبيل استقلال لبنان مناهضاً مبادئ الحزب القومي السوري(٩) الداعية للوحدة مع سوريا. من أجل ذلك كان يكفيه، إذا ما دعا الداعي، أن يحوّل كشّافته الشبان إلى ميليشيا للدفاع عن النفس، كما فعل سنة ١٩٥٨ و١٩٧٥. ولقد نشأت لدى المسلمين أيضاً حركة مماثلة هي النجادة التي أسّسها عام ١٩٣٦، السنّي عدنان الحكيم. لكنها اندمجت في ما بعد، في تنظيمات سنيّة أخرى.

في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، وفي كنف الرئيس جمال عبد الناصر، وقّع العماد إميل بستاني قائد الجيش اللبناني، وياسر عرفات - واسمه الحركي «أبو عمّار»(١٠) - اتفاقاً في القاهرة، غايته وضع حد للأزمة

القائمة بين لبنان والفلسطينيين والتي أضيفت إليها أزمة أخرى بين اللبنانيين ما تزال تتفاعل منذ ربيع ذلك العام. ويعرض هذا الاتفاق كأنه وثيقة تعطي الفلسطينيين حق المواطنية على الأرض اللبنانية، واستطراداً كأنه مصدر كل المصائب التي يتخبط فيها لبنان. صحيح أن هذا الاتفاق العسكري قد منح الفدائيين صلاحيات واسعة لا سيما في منطقة الجنوب وداخل المخيّمات الفلسطينية - التي لم تعد، ومنذ أمد بعيد، خيماً من القماش بل هي عبارة عن كتل أو أحياء مبنية بالحجارة وأحياناً تحوّلت إلى حصون منيعة - مما حرم لبنانْ من ممارسة سيادته على جزء من أرضه. والأصح أن يقال إن ذلك الاتفاق هو حصيلة تضافر عوامل محلية وإقليمية ودولية أودت بلبنان إلى ذلك الوضع الاستسلامي المشؤوم.

حقّق الفدائيون نفوذاً واسعاً لدى الرأي العام العربي مما دفع بالحكومات العربية إلى تعديل سياستها أزاءهم، فانقضت تلك المرحلة التي كانت القيادة العربية الموحّدة(١١) تطلب فيها سراً، كما حصل في آذار ١٩٦٥ إلى البلدان المجاورة لإسرائيل (مصر والأردن وسوريا ولبنان) منع الهجمات الفلسطينية من أراضيها خشية الرد الانتقامي الإسرائيلي عليها. ويقتضي بعد الآن تغليب حرب العصابات على الحرب المألوفة. وأقدمت حكومات القاهرة وبغداد والجزائر - بعد نجاح ثورتها ضد فرنسا - ولا سيما حكومة دمشق على تحويل منظمات عسكرية فلسطينية عدة جرى تشكيلها ليس على أراضي كل منها بل على أرض لبنان الضعيف الذي يقتضي «معاقبته» لعدم مشاركته في الحروب العربية - الإسرائيلية التي وقعت عامي ١٩٥٦ - و١٩٦٧.

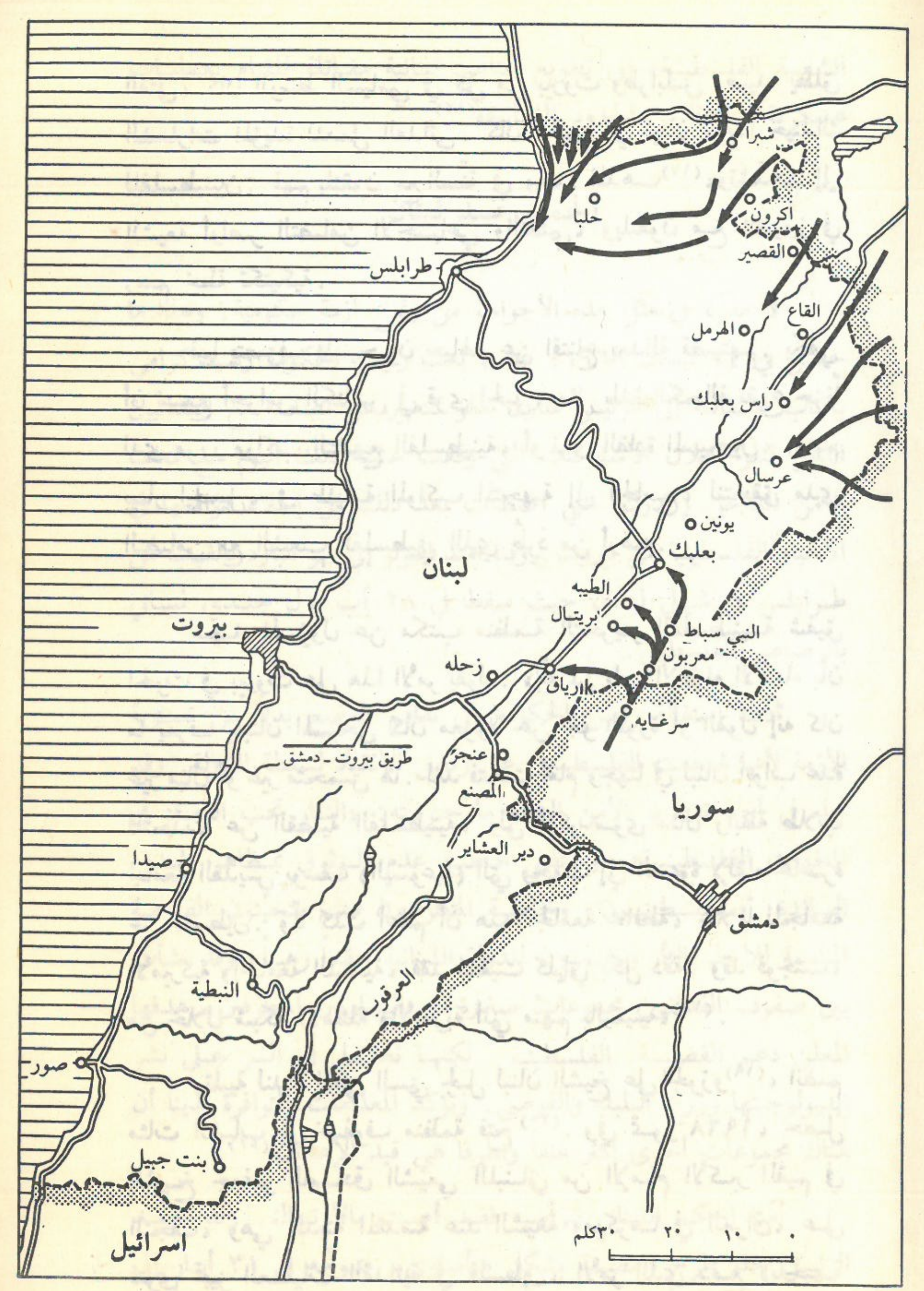
إعتباراً من عام ١٩٦٨، ساعدت سوريا الفلسطينيين على توطيد وضعهم وإقامتهم في لبنان حيث أنشأوا قواعد عسكرية للانطلاق منها في عمليات فدائية ضد إسرائيل. وبدأ الفدائيون المسلحون يتسللون خفية إلى لبنان عبر الحدود السورية من الجهتين الشرقية والشمالية، وعبر الجهة

الشمالية الشرقية لجبل حرمون (راجع الخريطة ص ٢٣) لا سيما عبر القرى السورية المحاذية للجنوب اللبناني مثل بيت جن، وقرية أرنا ومزرعة رمتا.

غالباً ما كان هؤلاء الفدائيون يحظون بمساعدة غير واعية من بعض الرعاة الذين كانوا وفقاً لما يشير إليه تقرير سري للأمن العام اللبناني ـ «ينقلون أعتدة الفدائيين على ظهور دوابهم حتى حدود مزرعتي ضهيرات والمجيدية»[١٢] ولدى وصولهم يشرعون بمهاجمة مخافر الدرك اللبناني للاستيلاء عليها. «ففي ٢٩ نيسان ١٩٦٩ شوهد عشرة فدائيين على الطريق المؤدية إلى بلدة كوكبا. فتدخلت قوة من الجيش اللبناني وأجبرتهم على العودة إلى مواقعهم. وفي صبيحة اليوم نفسه، كان خمسة فدائيين يتجولون في الحارة الفوقى لبلدة حاصبيا، وقد ارتفع عددهم عند الظهر إلى خمسة وأربعين ليصبح عند المساء خمسة وسبعين عنصراً. وبدا جلياً أن الأمر يشكّل محاولة واضحة للاستيلاء على تلك المنطقة»[١٣].

ومما سهّل تمركز الفدائيين في الجنوب، تعاون السكان المحليين معهم لا سيّما الدروز. «فقد اجتمع ضابط درك حاصبيا مع وجهاء البلدة من أجل دفعهم للاحتجاج على التسلّل الفدائي، فجاءت نتيجة الاجتماع سلبية جداً؛ كما أن عناصر منظمة فتح يرتبطون كلياً بسوريا في مجال تأمين الذخيرة»[١٤]. وبعد انقضاء شهر على ذلك، لوحظ في شبعا تواجد «عشرين عنصراً تابعين لجهاز المخابرات السورية مهمتهم مراقبة علاقات الفدائيين في ما بينهم وطريقة تعاملهم مع السكان»[١٥]. وبدءاً من صيف ١٩٦٩، جرى تعداد ٣٩٧٥ مسلحاً ينتمون إلى مختلف الفصائل الفلسطينية، في قضاءي حاصبيا وراشيا[١٦].

تلقى الفلسطينيون دعماً من السكان لدرجة أن الجيش اللبناني وقع في الارتباك لدى محاولته التصدي لهم. ولدى تشييع أحد الفدائيين



عمليات التسلّل الفلسطيني عبر الحدود السورية اللبنانية (١٩٦٩)
(خريطة وصعتها مديرية الأمن العام اللبناني)

القتلى، كان الوسط السياسي في كل من بيروت وطرابلس وصيدا يطلق الشعارات المؤيدة للعمل الفدائي. كان الجميع في لبنان مؤيداً حينذاك للفلسطينيين: فهم يلتقون مع السنّة في وحدة المذهب[١٧]، وتشدّهم إلى الشيعة أواصر التضامن الاجتماعي والنفسي، ويلتقون مع الدروز في رسم خطة تكتيكية.

فيما يتصرّف المسيحيون حيالهم عن اقتناع بعدالة قضيتهم. يكفي أن نسمع أجراس الكنائس في قرى الجبل، مثل بلدة الكحالة تقرع حزناً لدى مرور مواكب التشييع الفلسطينية، أو نرى القادة المسيحيين، ومنهم بيار الجميل، في طليعة المواكب المتجهة إلى الجامع، لنتحقّق مدى التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي طُرِدَ من أرضه.

شهد المسؤول عن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية شفيق الحوت في بيروت على هذا الأمر بقوله: «إنّه لمن باب الافتراء الادّعاء بأن ما يُعرف بلبنان المسيحي كان معزولاً عن جو الثورة أو القول إنّه كان غير مبال أو غير متحمس لها. لقد فتحت أمام وجهنا في لبنان أبواب عدة للتحدّث عن القضية الفلسطينية، ولن أذكر سوى مثال رابطة طلاب جامعة القديس يوسف (اليسوعية) التي وجهت إليّ الدعوة لإلقاء محاضرة عن فلسطين. ولّما كنت أعلم أن هذه الجامعة محافظة، خلافاً للجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية، فقد انتقيت كلماتي بكل دقة. وقد فوجئت، من خلال شبكة الأسئلة والأجوبة أنني متّهم باليمينية»[١٨].

وتلبية لنداء المفتي السني لجبل لبنان الشيخ علي الجوزو[١٩]، انضم مئات الشباب إلى صفوف منظمة فتح[٢٠]. وفي تموز ١٩٦٨، حصل الشيخ جعفر الصادق الشيعي اللبناني من الإمام الأكبر المقيم في النجف، وهي المدينة المقدّسة عند الشيعة ومركزها في العراق، على فتوى تجيز العمليات الفدائية في فلسطين، الأمر الذي دفع «بالجبهة

الشعبية الفلسطينية» إلى تطويع عناصر لبنانية مقاتلة للقيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من الحدود اللبنانية»[٢١].

الجميع ضد لبنان

لا مفرّ، في مثل هذه الأجواء، من وقوع أزمة حكومية. وهذا ما حصل في ٢٤ نيسان ١٩٦٩، عندما بعث رئيس الحكومة رشيد كرامي بكتاب استقالته إلى الرئيس شارل حلو كتعبير عن تضامنه مع الفدائيين الذين قتلوا خلال الاشتباكات التي وقعت عشية ذلك اليوم مع قوات الأمن الداخلي (الدرك) التي اضطرّت بعد ذلك إلى إخلاء مواقعها في الأحياء الفلسطينية من بيروت. وقد امتدّ التوتر إلى نهر البارد بالقرب من طرابلس في شمالي لبنان حيث سقط في ٢٨ آب أول جندي لبناني بالرصاص الفلسطيني.

أدّت استقالة رئيس الحكومة إلى تفاقم الوضع بدلاً من تسوية الأزمة لأنها شجعت الفلسطينيين على رفض الانقياد لسلطة الدولة. وقد جاء في أحد تقارير الأمن العام ما حرفيته: «النار تحت الرماد في المخيمات الفلسطينية». ويقتضي خاصة عدم الوثوق بمظاهر الهدوء السائدة. فالفلسطينيون، وخاصة المتطرفون منهم يتحيّنون الفرصة المناسبة للأخذ بالثأر ويضمرون للدولة اللبنانية حقداً رهيباً. وقد نشأت بين صفوف الفدائيين مجموعات صغيرة من اليساريين المتطرفين، هدفها المعلن دعم القضية الفلسطينية لكنها تعمل في السر على نشر إيديولوجيتها وزرع البلبلة والفوضى. وتؤكد المعلومات المتوافرة لدينا أن هناك مجموعات أخرى أكثر عنفاً وتطرفاً هي قيد الإعداد»[٢٢].

أمّا الحكم اللبناني برأسيه فقد أصيب بالارتباك. وقد تعمّد الرئيس حلو طرح القضية بشكل مأساوي، فتوجّه في ٣١ أيار إلى

المواطنين بخطاب عبر التلفزيون واضعاً الجميع أمام الخيار التالي: إذا كان دعم القضية الفلسطينية واجباً، فهل يتوجب علينا التضحية بالاستقلال إيفاء لهذا الواجب؟ علينا أن نقيس مدى عطائنا في ضوء العقل ومستلزمات سيادتنا وأمّتنا». وفي اليوم التالي، انتقد رشيد كرامي الخطاب الرئاسي بقوله إنّه يشكّل «تجاوزاً لحد السلطة». ووقع الصدام وانفرط عقد الوفاق الوطني: فهناك من جهة من يقلقه نمو قوة الفلسطينيين وتعاظمها، وهناك من جهة أخرى مَن يطالب بحرية تحرّك تامة لهم باسم «القضية المقدّسة». خلال هذا الوقت، كانت المجموعات المسلحة الفلسطينية تعبر الحدود اللبنانية ـ السورية بأعداد كبيرة وقد تزوّدت بأسلحة ثقيلة متطوّرة.

ماذا فعلت جامعة الدول العربية عند ذاك لمساعدة لبنان للخروج من محنته؟ لا شيء، باستثناء الوقوف إلى جانب المهاجمين. ففي ٢٥ و٢٦ آب ١٩٦٩، اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة وقرروا مساندة منظمة التحرير الفلسطينية (في لبنان طبعاً)، «مشدّدين على وجوب تقديم كل المساعدة المادية الممكنة والسلاح الضروري للثورة الفلسطينية، وعلى ضرورة إعطاء الفدائيين حرية العمل التامة؛ «وقد رفضوا اقتراح ممثل لبنان المتضمن إعطاء كل دولة عربية حق التقدير والتقرير في هذا المجال، أي بعبارة أخرى، حق المحافظة على سيادتها التامة. فلم يبق أمام الوزير اللبناني سوى إبداء التحفّظ[٢٣]. ولكن ما نفع ذلك؟

مع انتهاء ذاك الصيف المضطرب، وقعت فجأة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٩ اشتباكات دامية عمّت المدن اللبنانية الكبرى، فيما تبادل الجيش اللبناني والفلسطينيون النار في جوار المراكز الحدودية مع سوريا في الشمال والبقاع. وفيما خرج الجيش منتصراً، ردّت سوريا على ذلك بإقفال حدودها مع لبنان. عند ذاك بدأ الانقسام النفسي يتضح أكثر

فأكثر بين اللبنانيين. وتوجّه رئيس الحكومة المستقيل رشيد كرامي إلى قصر الرئاسة الصيفي في بيت الدين في الشوف للتعبير عن استنكاره ومعارضته للأعمال العسكرية التي قام بها الجيش، وقال: «لمّا كان من غير المعقول أن يتحمّل المرء تبعة عمل لم يقم به، كذلك لا يمكنني أن أتحمّل مسؤولية أعمال لا تتفق مع مبادئي وقناعاتي»[٢٤]. وهكذا تفوق التضامن المذهبي السني على الشعور بمسؤولية رجل الدولة.

تلقّى كرامي دعماً جماعياً من مختلف ارجاء العالم العربي ذي الأكثرية السنية الذي صبّ جام غضبه على لبنان. وخلال الأيام التالية، سار مئتان وخمسون ألف متظاهر في شوارع بغداد، ومئة ألف في دمشق وعلى رأسهم عدد من الوزراء وبعض القادة في حزب البعث ـ وهو الحزب الحاكم ـ وفي منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أطلق الجميع الشعارات المعادية للسلطات اللبنانية مثل: «الموت للخونة اللبنانيين! لتسقط قيادة الجيش اللبناني!» وعلى ضفاف الفرات، هاجمت الجماهير السفارة اللبنانية وأبدلت العلم اللبناني بالبيرق الفلسطيني، فيما استدعى وزير الخارجية السفير اللبناني ليعرب له عن استياء حكومته من الأحداث التي جرت في جنوب لبنان.

وفي برقية وردت إلى الرئيس شارل حلو، اعتبر المتظاهرون أن كل عرقلة للعمل الفدائي هي بمثابة «خيانة» للقضية. وفي دمشق كانت الجماهير تردّد نص برقية وجهها قائد «الجيش الشعبي» السوري إلى الرئيس اللبناني جاء فيها: «ان الجماهير العربية في دمشق الثورة تعتبر بمثابة جريمة وعمل خياني ما ارتكبته الطغمة الحاكمة، وعليكم تأدية الحساب عن هذا الموقف إلى الشعب. لقد أهرقتم دم شهدائنا. المجد والخلود لهم. لا تقفوا في وجه مقاومتنا البطلة».

كذلك جرت المظاهرات في عمّان حيث «نزعت الجماهير العلم

اللبناني عن مركز سفارة لبنان وأحرقته. وقد وجه عدد من النقابات والهيئات العمالية برقيات احتجاج إلى الرئيس حلو». أمّا الكويت فقد تفاعلت مع الحدث بطريقتها الخاصة، إذ جاء في الصفحة الأولى من صحيفة «أخبار الكويت» التي يشرف عليها الفلسطينيون ما يلي: «لا يمكن إعطاء أي تفسير لما يجري في لبنان باستثناء القول إن الاستعمار الأميركي الذي يدعمه طائفيون أمثال كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون أده، قد شرع في تصفية المقاومة الفلسطينية».

كما وجّه عبد الناصر إلى الرئيس اللبناني كتاباً يذكّره فيه أن انتماء بلاده إلى العالم العربي يحقّق له بعض المكاسب - دون أن يوضح ماهيتها - ولكنه يعيّن عليه بعض الواجبات أيضاً، ثم يضيف: «الرجاء أن تأخذوا بعين الاعتبار مشاعر الأمة العربية فيما خصّ الأحداث المريبة الجارية التي تمسّ المقاومة الفلسطينية وتثير القلق لدى الرأي العام العربي». أمّا العقيد القذافي الذي كان قد استولى على الحكم حديثاً في طرابلس الغرب، فقد وجّه إلى الرئيس حلو رسالة يحثّه فيها على «وضع حد للأحداث الأليمة الجارية في لبنان» ثم استدعى رئيس البعثة الليبية في بيروت وقدّم إلى الجامعة العربية شكوى ضد لبنان. وفي الجزائر عبّر هواري بومدين عن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية مهدّداً بقطع العلاقات الديبلوماسية مع لبنان(٢٥).

أمّا ياسر عرفات، فقد أكّد في تصريحه إلى صحيفة «الأخبار» المصرية أنه لا ينوي ألبتّة التفاوض مع السلطات اللبنانية، مضيفاً: «انّها ثورة، ونحن نقاتل على أرضنا. وأظن أن الأرض اللبنانية هي أرض عربية حيث يقتضي توفير الحماية لنا وحيث على الجميع أن يكون معنا وليس ضدنا. لن ننسحب. ووفقاً لما أعلنه وزراء الخارجية العرب مؤخراً، فالفدائيون الفلسطينيون لهم الحق بالانطلاق لقتال إسرائيل من أية أرض عربية ووفقاً لما تقتضيه مصلحة المقاومة الفلسطينية. سنناضل

انطلاقاً من الأرض اللبنانية وفقاً لما نقوم به انطلاقاً من الأرض المصرية والسورية والأردنية»(٢٦).

في تلك الأثناء انعقد مؤتمر إسلامي لبناني عام في مقر المفتي السني في عرمون، قرب بيروت، بين ٢٣ و٢٥ تشرين الأول ١٩٦٩ حضره الرؤساء الروحيون والسياسيون للطوائف السنية والشيعية والدرزية (رؤساء الوزارة الحاليون والسابقون، رؤساء المجلس النيابي والوزراء). وقد اتّخذ المؤتمرون بالإجماع المقررات التالية: «وقف جميع الإجراءات العسكرية القائمة ضد الفدائيين، وتصفية آثار الحوادث خاصة التعقبات والتوقيف. وإعطاء حرية العمل للمقاومة الفلسطينية وتنظيم الأمور المتعلقة بنشاطاتها وسبل دعمها من أجل بلوغ هدفها، وربط اشتراك أي سياسي مسلم في الحكومة بتبنيه هذه المبادئ والعمل على تحقيقها»(٢٧).

في آخر تشرين الأول ١٩٦٩، وقع لبنان في المأزق. فالغرب لم يتحرّك استجابة لما كان يأمله الرئيس حلو لتأمين التوازن في الكفة الثانية مقابل الضغوط العربية القائمة. فباريس التي تشدها إلى لبنان روابط مميزة لا تستطيع التزام الصمت غير أنّها أعربت بلسان الناطق باسم قصر الأليزيه عن بعض التأييد الفاتر. وقد أبلغ وزير الخارجية موريس شومان مَن يعنيهم الأمر ومن بينهم ليبيا عن موقف الحكومة السلبي بشأن ما يجري: يمكن حلّ هذه الأزمة عن طريق التفاوض والاتصالات بين الدول العربية(٢٨). وقد فهم الرئيس حلو مغزى هذه الرسالة، وأعرب عن مسوّغاته لمن حوله بالقبول: لقد خسر لبنان، منذ اعتزال شارل ديغول الحكم، حليفه الرئيسي في العالم، «وذلك الحكم العالي الصوت الذي تحترمه جميع الأوساط سواء في إسرائيل أو في الدول العربية».

أمّا التجاوب الأميركي فقد جاء فاتراً مثل ردّة فعل فرنسا بعد ديغول. وقد اكتفى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط

جوزف سيسكو بإصدار بيان مبهم يشير فيه إلى «أن سلامة الأراضي اللبنانية تكتسب في نظر المسؤولين الأميركيين أهمية كبرى»(٢٩). وقد أعربت وكالة تاس، في ردّها على سيسكو، عن أملها بأن يصار إلى «معالجة هذه المسألة العربية من قبل الدول العربية وحدها دون أيّ تدخل خارجي»(٣٠). كما استبعد اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جراء معارضة رئيس الحكومة وباتت المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية أمراً لا مفرّ منه لتلافي اندلاع الحرب. غير أنّ اقدام رئيس الدولة على تأخير هذا الاستحقاق أدّى إلى الإخلال بميزان القوى لمصلحة الجانب الفلسطيني. ووجد شارل حلو نفسه وحيداً في ظروف أدّت به إلى قبول تسوية كان يرغب بتحاشيها وهي التفاوض مع ياسر عرفات والاحتكام إلى عبد الناصر في نزاع يكون فيه عبد الناصر هو الحكم. وهذا ما دفع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإعلان عالياً: «لقد انتصرت على لبنان عسكرياً عام ١٩٦٩، وهذا ما أتاح لي انتزاع اتفاقية القاهرة منه»(٣١).

غير أن أعضاء الوفد اللبناني تخلّوا عن مهامهم الواحد بعد الآخر، إذ لم يكن يرغب أيّ واحد منهم تحمُّل مسؤولية ما يجب تسميته اتفاق استسلام. فرئيس هيئة الأركان العامة، يوسف شميط أصيب فجأة بألم في ظهره (لمباجو) أقعده عن الحركة. حتى الرئيس كرامي المكلّف بإدارة دفة المفاوضات اختفى أيضاً: فقد انتقل إلى طرابلس «لترتيب حقائبه وتقبيل والدته» استعداداً للسفر إلى القاهرة حيث ينتظره قائد الجيش اللبناني العماد اميل بستاني والأمين العام لوزارة الخارجية نجيب صدقة. لكنه لم يصل. وكذلك تأخر ياسر عرفات في الوصول إليها هو الآخر.

ويبدو أن الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها أميل بستاني، خلال المحادثات الجارية في مقر جامعة الدولة العربية ـ إذ كان يعتبر

نفسه «مندوباً» للرئيس حلو مطلق الصلاحية ـ أثارت قلق نجيب صدقة الذي عاد إلى بيروت للتزود بتعليمات واضحة. وعلى سبيل الاحتراز، وخشية حلّ رموز الاتصالات الهاتفية مع القاهرة، كلف رئيس الدولة أحد موفديه توفيق شاتيلا بنقل رسالة شخصية مكتوبة إلى السفير اللبناني حليم أبو عز الدين ـ وهو من الطائفة الدرزية ـ تحتوي هذه الرسالة التي بقي مضمونها سرياً على التعليمات الواجب نقلها إلى بستاني. وقد نقل أبو عزّ الدين عن قائد الجيش قوله: «ما طلبتم سينفذ، اطمئنوا». وقد حمل شاتيلا هذا الجواب بدوره إلى بيروت.

بعد ذلك طار صدقة إلى القاهرة للمشاركة في المحادثات الجارية. وكم كانت دهشته عندما علم أن عرفات وبستاني قد وقّعا اتفاقاً قبل وصوله بنصف ساعة، على الرغم من أنه كان حريصاً على الإبلاغ عن موعد وصوله.

أصيب صدقة «بالذهول» ـ والكلمة له ـ لدى قراءته نص الاتفاق، ولفت نظر بستاني قائلاً: «إنّك لم تحترم توجيهات الرئيس»: فردّ قائد الجيش: «كان على حلو أن يتولى المفاوضات بنفسه، ولم أستطع التوصل إلى أفضل من ذلك. إن ضميري مرتاح وأتحمل مسؤولية ما قمت به. لم يعد لديّ من الذخيرة ما يكفي للقتال ضد منظمة التحرير أكثر من ثمانية أيام، ويُخشى على الجيش من الانقسام. ومع استحالة الحسم العسكري كان لا بدّ من إيجاد حل سياسي».

من البديهي أن هذه العجلة في توقيع الاتفاق تخفي وراءها نوايا انتخابية معيّنة. وفي الواقع، حصل إميل بستاني، بتوقيعه الاتفاق على ثناء وتقدير المنطقة العربية كلها التي هنّأته على «إخلاصه العربي»، واستطراداً فقد يحصل على أصوات الناخبين المسلمين في الانتخابات الرئاسية المقرّرة في العام التالي. . .

وبحسب نصوص هذا الاتفاق، مُنِحَ الفلسطينيون وضعاً خاصاً في

منطقة العرقوب (في جنوب لبنان) التي أطلقت إسرائيل عليها تسمية «منطقة فتح».

هذا الوضع الخاص يشبه مع بعض التعديل، وضع القواعد العسكرية البريطانية في قبرص، إذ يعطي منظمة التحرير الفلسطينية حصانة مميّزة على الطرقات المؤدية إلى العرقوب، وفي المخيمات حيث يسمح للمنظمة بإنشاء شرطتها الخاصة كما تشمل هذه الحصانة قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح. وبالمقابل، يلتزم الفلسطينيون بحق «السلطات اللبنانية، المدنية والعسكرية في الاستمرار بممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة على كافة الأرض اللبنانية وفي جميع الظروف». (البند ١٣) كيف يمكن حلّ هذا التناقض؟ إن المسألة تكمن في تأويل النص. قد نجد الجواب في البروتوكول التطبيقي الملحق باتفاق القاهرة الذي فقد كل أثر له في لبنان. في الواقع، أن ميزان القوى هو الذي سيحسم مسألة التأويل بين الفريقين اللبناني والفلسطيني. ومن السهل أن نحزر لمصلحة أي من الفريقين سترجح كفة الميزان...

الوجه الخفي لاتفاق القاهرة

عاد الهدوء وهدأت العاصفة. ووافق رشيد كرامي على تشكيل حكومة جديدة وصدّق مجلس النواب على برنامجه القاضي بتنفيذ اتفاق القاهرة ـ الذي لم ينشر نصه ـ وذلك بالإجماع باستثناء صوت ريمون اده نائب جبيل الماروني. غير أن ردّ فعل بقية النواب المسيحيين أثار الدهشة. ويمكن تعليله بذات الأسباب التي دفعت برئيس الدولة للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تأجيل استحقاق داهم ـ هو الحرب ـ التي بدت مذ ذاك حتمية لكن الاعتقاد كان قائماً بإمكانية تجنّبها وتحاشيها.

يتعذّر على الدولة اللبنانية من دون دعم دبلوماسي رادع وفي غياب

وفاق داخلي، أن تقدم بالقوة على وضع حدّ للوجود الفلسطيني المسلح على أرضها كما فعل الملك حسين عاهل الأردن لاحقاً. وقد انضمت القيادات الروحية والسياسية إلى الخيار الذي اعتمده رئيس الجمهورية لأنها لا تريد صِدَاماً مسلحاً مع منظمة التحرير الفلسطينية. أمّا معارضة ريمون أده فهي منطقية من الوجهة القانونية ـ إذ إنّه يخشى حقاً أن تفقد الدولة جزءاً من سيادتها على أرضها ـ غير أنّ لغة الساعة لم تعد الآن للقانون بل للسلاح الذي رجح على ما عداه.

في الجانب الآخر، لم يضيّع الفلسطينيون الوقت واستغلّوا اتفاق القاهرة الذي خرقوه نصاً وروحاً، من أجل تشديد قبضتهم على لبنان. فاستمرّ تسليح المخيمات التي بوشر به عام ١٩٦٩، وتحوّلت شيئاً فشيئاً إلى قلاع صغيرة محصّنة، كذلك تواصل تجنيد الفدائيين وتدريبهم وامتدّ إلى أنحاء البلاد كافة. ومن جراء ذلك، سلبت من الجيش والشرطة صلاحيتهما حيثما اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية لها موقعاً. ففي العرقوب، شقّت المنظمة طريقاً يصلها مباشرة بسوريا عبر بلدة دير العشاير الدرزية، وقد أطلق عليها تسمية «طريق هو شي منه». إشارة إلى التي تلك أعدّها المقاتلون الفيتناميون في الغابة. ومن البديهي أن هذه الطريق لا تخضع لرقابة السلطات اللبنانية وتتيح انتقال الرجال والعتاد الحربي من دون أيّ قيد أو شرط.

في هذا الوقت، أصيب بعض المسؤولين اللبنانيين بانحراف سياسي مثير. فالشعبة الثانية في الجيش، التي درجت منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) على أداء مهماتها كسلطة موازية للسلطات القائمة الأخرى، كلفت باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق اتفاق القاهرة. وبدلاً من تنظيم الأنشطة الفلسطينية أو على الأقل الإحاطة بها وتوجيهها، قامت حفنة من ضباط الأركان من مختلف الطوائف بتجاوز صلاحياتها وعملت خلال الاجتماعات المتوالية على إعطاء منظمة التحرير

الفلسطينية مزيداً من التنازلات جرى إثباتها في ثلاث وثائق مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني و٧ و٨ نيسان ١٩٧٠ لم تنشر حتى اليوم [٣٢]. كان لسوريا حضورها في هذه المحادثات بشخص الفلسطيني زهير محسن، رئيس «الصاعقة» وهي منظمة فلسطينية بعثية أنشأت في دمشق عام ١٩٦٧، بهدف اختراق منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد السياسي، وقد سلبت من جراء ذلك عن سلطة الدولة مناطق واسعة في الجنوب، بفعل ممثلي هذه الدولة بالذات ومن بينهم العميد عبد العزيز الأحدب (سني) والعقيد كابي لحود (ماروني) رئيس شعبة المخابرات في الجيش، ومعاونه سامي الخطيب (سني) وكذلك العقيد أحمد حمدان (سني).

ووفقاً لنصوص الوثيقة الأولى، التي وقعت في المقر العسكري لقيادة القطاع الأوسط في جنوب لبنان في بير السلاسل، وكان العقيد الفلسطيني أبو الزعيم أحد أبرز القادة العسكريين لمنظمة التحرير الفلسطينية، هو المفاوض عن الفريق الفلسطيني، منحت المنظمة حق استعمال عشرين ممراً نحو الحدود الإسرائيلية، عبر أودية قبريخا وشقرا وتنور. أمّا الوثيقة المؤرخة في ٧ نيسان، التي «جرت» مناقشتها على أساس المقترحات الفلسطينية «في مقر القيادة العامة للشؤون العسكرية الفلسطينية، فقد نصت على جملة تدابير لصالح منظمة التحرير الفلسطينية منها السماح «للفدائيين المزودين بأوامر مهمة، بثيابهم العسكرية المرقطة وبأسلحتهم، والقادمين من سوريا باتجاه العرقوب بالمرور عبر مركز حدود المصنع (على طريق بيروت ـ دمشق الدولية) وراشيا ـ حاصبيا» (في أسفل جل حرمون) (البند ١، الفقرة١). كذلك أجازت الفقرة ٧ «نقل المؤن والسلاح والذخيرة مهما كان نوعها من سوريا». ويستطيع الفدائيون «حيازة ما يحتاجون إليه في مستودعات لحفظ المؤونة والذخيرة»، واستعمال كل أنواع الأسلحة المتوسطة في

القطاعات التي يتواجدون فيها» (البند ٢ الفقرة ٢ و٣) «ويمكن لحواجز الجيش اللبناني أن تدقّق في الأوراق الثبوتية للآليات وركابها، «شرط أن تتم هذه الإجراءات دون إعاقة» للفلسطينيين (البند ١، الفقرة٣). على كل حال، ماذا يستطيع الجيش فعله حين يكون موضوعاً تحت رقابة منظمة التحرير الفلسطينية؟ في الواقع، تضمنت الوثيقة المؤرخة في ٨ نيسان إحلال أربعة فلسطينيين في كل من الحواجز الثمانية التي يقيمها الجيش اللبناني في مختلف مناطق البقاع والجنوب. كذلك، وبحسب اتفاق ٧ نيسان، «لا يتعرض اللبنانيون من أنصار العمل الفدائي للملاحقة أو المضايقة» (من قبل القضاء اللبناني)! وأخيراً يمنع توقيف الفدائيين ومثولهم أمام المحاكم العسكرية (اللبنانية) في خرقهم للقانون ضمن نطاق المناطق العسكرية» (البند ٤، الفقرة ٢).

هكذا، اعتباراً من عام ١٩٧٠، أعفيت بصورة قانونية قوات عسكرية أجنبية ـ هي الفلسطينية ـ من الخضوع للقانون اللبناني وأصبحت حرة في العمل ضد مصالح البلد الذي يستضيفها من دون أن تخشى أيّ عقاب. وهي لم تتوانَ عن القيام بذلك.

أمّا ضباط الأركان اللبنانيون الأربعة المسؤولون عن هذا التغاضي ذي النتائج التي لا حصر لها، فقد تميّزوا بعد ذلك بأنشطتهم المعادية للدولة. فقد حاول العميد عبد العزيز الأحدب، بتحريض من فتح ومن سفير المملكة العربية السعودية في بيروت، علي الشاعر، القيام بانقلاب عسكري متلفز بتاريخ ١١ آذار ١٩٧٦، عندما أوقف البرامج، وظهر وحده على شاشة تلفزيون لبنان وأنذر الرئيس سليمان فرنجية طالباً منه الاستقالة: غير أن هذه الخطوة جاءت مبتورة لافتقادها إلى الأعداد والتهيئة. أمّا كابي لحود فقد اتهم عام ١٩٧٣ مع معاونيه بالفساد والتدخل السافر في الانتخابات التشريعية التي جرت في العام الفائت. وقد حُكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين. وقد نجح محاموه ـ ومن

بينهم أمين الجميّل رئيس الجمهورية في ما بعد ـ في الدفاع عنه وتبرئته، وهو يعيش حالياً في أسبانيا. بدوره قام أحمد حمدان بتسليم ثكنة بعلبك ومعهد التعليم العسكري فيها إلى الفلسطينيين، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦[٣٣] كذلك لوحق سامي الخطيب وجرّم عام ١٩٧٣ بتهمة تجاوز حدّ السلطة ولجأ إلى سوريا حيث انتقل إليها خفية على ظهر حصان. وفي عام ١٩٧٦، أعيد إلى الجيش بفضل تدخل الرئيس سليمان فرنجيه ورقي إلى درجة أعلى وحتى أنه حصل على التعويض عن السنوات التي قضاها خارج الخدمة في الجيش. إضافة إلى سامي الخطيب، لوحق ثلاثة ضباط آخرين من العاملين في الشعبة الثانية بتهمة الفساد، استضافتهم سوريا كلاجئين لديها.

اكتملت الوثائق والنصوص المشار إليها أعلاه بالقرار رقم ٨٩ الذي وقعّه وزير الداخلية كمال جنبلاط، في ١٥ حزيران ١٩٧٠، وموضوعه: تشكيل «لجنة التنظيم المشتركة» المكلفة «بالسهر على تنفيذ الاتفاقات المعقودة» بين الجانبين اللبناني والفلسطيني. أكدّ هذا القرار على مسألة ابعاد رجال الدرك خارج مناطق التواجد الفلسطيني واخضعهم لمشيئة الكفاح المسلح الفلسطيني (أي إلى شرطة منظمة التحرير الفلسطينية) في ممارستهم لصلاحياتهم، ومنعهم من التدخل في النزاعات الواقعة بين الفلسطينيين «داخل المخيمات والتي تمس أمن الثورة الفلسطينية». وقد تضمن هذا القرار على الخصوص، السماح للمقاتلين الفلسطينيين بنقل السلاح من سوريا أو المخزون في الجنوب، إلى مخيمات العاصمة، «شرط أن تكون الأسلحة غير ظاهرة وأن تتزود العربات بأوامر مهمة من المنظمة الفلسطينية التابعة لها». وهذا بالطبع أمر في غاية السهولة.

لما تحصّن الفلسطينيون بتلك الترسانة العسكرية والقانونية والسياسية وشعروا بقوتهم من خلال الدعم الفعلي أو العاطفي لعدد من

اللبنانيين، راحوا يواصلون وضع اليد على مقومات السيادة اللبنانية، ويضاعفون من تحرشاتهم بالجيش والدرك لدرجة أن التوتر وصل إلى ذروته، زاد من حدّته تدهور الوضع في الجنوب حيث أخذت إسرائيل تشن غارات انتقامية متتالية أشد ضراوة على الفلسطينيين ولكنها أشد فتكا باللبنانيين على وجه الخصوص. كذلك تدهور الوضع من جراء التوافد الكثيف للفدائيين الذين طردوا من الأردن في ايلول ١٩٧٠ حيث حاولوا الاستيلاء على السلطة.

في ١٩٧٣، حصلت بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية مواجهة حادة جديدة. وللمرة الأولى والأخيرة تدخل سلاح الطيران اللبناني، في ٣ أيار، وقصف مرابض المدفعية المركزة في بيروت بالقرب من الحي الفلسطيني في برج البراجنة ومن مطار خلده، الدولي. وقد مورست الضغوط العربية على الدولة، مما أجبر الجيش على وقف عملياته. من جهتها أقفلت دمشق حدودها مع لبنان وفرضت عليه الحصار لمدة ثلاثة إشهر. ثم هدأت العاصفة أثر التوقيع بالأحرف الأولى في فندق ملكارت في العاصمة في ١٧ ايار ١٩٧٣ على بروتوكول يهدف إلى تنظيم أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية من الناحيتين العسكرية والمدنية وتحديد المناطق المخصصة لها وكذلك المناطق التي عليها الانسحاب منها. قضى هذا الاتفاق الذي حمل اسم فندق ملكارت بتجميد جميع العمليات ضد إسرائيل ومنع قيام الفدائيين بأية أعمال في الخارج انطلاقاً من لبنان.

غير أن المعضلة بقيت بعيدة عن الحل، إذ أن الوثيقة الجديدة لم تغيّر شيئاً بما تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية من حرية عمل مطلقة. وعلى العكس، فقد استعجلت استخلاص العبر من أحداث الربيع واعداد خطة استراتيجية متعددة الجوانب لاحكام سيطرتها وتشديد قبضتها على الوضع. ففي ٢٥ ايار ١٩٧٣، اجتمعت في بيروت بصورة

سرية إحدى اللجان الفلسطينية ووضعت المقترحات التفصيلية للخطة واثبتتها في وثيقة من اثني عشرة صفحة بعنوان: «عناصر الخطة الهادفة لتجاوز سلبيات الاحداث الأخيرة في ضوء تجربة الأردن». وفي نهاية المناقشات، خلصت اللجنة إلى القول «إن الاعتداء اللبناني الذي وقع في ٢ ايار لم يكن يهدف إلى تصفية منظمة التحرير الفلسطينية. لكنه كان يرمي فقط إلى اختبار مدى قوتنا وإلى ممارسة الضغوط بغية الحصول على التنازلات الممكنة وإلى دعم الجيش وتعزيز الروح القتالية لديه. وان «اللحمة القائمة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني كانت عنصراً سياسياً في غاية الأهمية». ويقتضي «تعزيز الروابط مع اللبنانيين».

أما المقترحات الأخرى فتشبه إلى حد بعيد الاستعداد الحقيقي للحرب ويكفي هذا التعداد غير الكامل لهذه المقترحات للحكم عليها: تجنيد ١٨ إلى عشرين ألف فلسطيني في بيروت الكبرى وحدها، إضافة إلى ما سبق تجنيده من قوات فدائية، إنشاء قوة احتياطية حسنة التدريب ومتحركة وقادرة على ضرب أهداف معينة تحت امرة القيادة العامة (الفلسطينية)؛ إجراء جردة عامة لنوع وكمية الأسلحة لدى الجيش اللبناني ووسائل تموينه، لأنه «لا بد من إمساك بيروت بقبضة من حديد». إرسال التعزيزات من المناطق نحو العاصمة لتحقيق هدفين:

١ ـ تقوية الروح المعنوية لدى القوات المسلحة كيلا تشعر بأنها محاصرة.
٢ ـ إمكانية اللجوء إليها عندما تصبح المواجهة حاسمة.

جرى تحديد أهداف أخرى، منها: استخدام القوى «الوطنية» اللبنانية والصديقة بغية توسيع «المنطقة الآمنة» في بيروت بشكل يتيح وصل منطقة صبرا (الفلسطينية) بالمصيطبة (السنية) وما يجاورها من الأحياء الإسلامية الأخرى؛ إنشاء «جزيرة» محصنة في قلب المنطقة المسيحية في تل الزعتر وضبيه والدكوانة وجسر الباشا، بحيث يمكن

توسيعها باتجاه برج حمود والكرنتينا والمرفأ، بغية إقامة «قاعدة ثانية للثورة» (تراجع الخريطة ص ٥٩)؛ احتلال مستديرات المطار، من الشياح حتى الطيونة، بغية قطع خطوط التموين للسلطة (اللبنانية) وتثبيط عزيمة العدو من خلال تهديد عين الرمانة وفرن الشباك (وكلاهما من الأحياء المسيحية). وضع الخطة للتقدم السريع نحو تلة الخياط (في بيروت الغربية) لضمان السيطرة المباشرة على محطتي التلفزيون والاذاعة والمصرف المركزي.

وخططت منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً لتوسيع رقعة الاشتباكات. «وذلك بمنع حصر القتال في منطقة واحدة ونقل المعركة خارج مناطقها. ولذلك انشأت منظمة سرية تتشكل أساساً من القوات اللبنانية الحليفة القادرة من خلال عملياتها على ارباك العدو». عرفت هذه المنظّمة «بجهاز المندوبين»، التي يقودها أبو الهول. تمّ تطويع اعضائها من بين مناصري الأحزاب اللبنانية والأجنبية المتحالفة مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال شبكة المخابرات التابعة لـ«أبو أياد». وقد اشتهر «جهاز المندوبين» بعمليات ارهابية عديدة لاسيما في القطاع المسيحي وفي الاعتداء على سفارة الولايات المتحدة الأميركية بواسطة سيارة مفخخة بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٨٣[٣٤]. كما سعى أيضاً لاعداد بطاقات مزوّرة للخبازين وعمال المرفأ والصحفيين والمصورين الخ، كي يتسنى لحامليها التنقل خلال فترات منع التجول، كذلك تولّى تشغيل المطابع السرية ووضع اجهزة التنصت الخفية الخ.

تبقى هذه الخطة ناقصة إذا لم يرافقها عمل دعائي يكون ماضياً كالسلاح الحربي. وتشير الوثيقة إلى وجوب اعطاء الأهمية البالغة للإعلام في الخارج وعلى الخصوص لدى حركات التحرر الوطني والقوى الصديقة، ومحاولة التسلل إلى صفوف القوى غير المقاتلة بغية الوصول إلى تحييدها على الأقل، كما يجب اعتماد الإعلام غير المباشر من خلال

تكليف بعض الصحفيين اللبنانيين معالجة بعض الشؤون والمواضيع المحددة، و «نظراً» إلى أهمية الحرب النفسية والشائعات الذكية»، يقتضي إيجاد رجال إختصاصيين وأصحاب خبرة في مجالات الإعلام ممن تتوافر فيهم الكفاءات العسكرية والأدبية.

يضاف إلى ما تقدم اقامة معارض رسوم في المخيمات كافة حول حرب العصابات تتضمن معلومات وصوراً شمسية وافلاماً وملصقات ويشارك فيها مفكرون ثوريّون قادرون على الإجابة عن أسئلة الحضور. ويقتضي السهر على استنفار وتعبئة الناس في الأحياء اللبنانية، لاسيّما بواسطة «الصحف الجدرانية» أخيراً، على أجهزة المخابرات الفلسطينية أن تتمتع بالصلاحيات المطلقة لتحقيق هذه الأهداف.

يتميز هذا التعداد بدقة غير مألوفة في الشرق العربي، إذ لم يترك أيَّ شيءٍ للصدفة، ذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية هي كالملدوغ الذي يخاف جرّة الحبل، تريد بأي ثمن أن تتحاشى تكرار هزيمة «أيلول الأسود» التي أدت إلى اخراجها من العاصمة الأردنية عام ١٩٧٠. وعليه فقد اعطيت الأولوية لترسيخ الوجود الفلسطيني على حساب الكفاح المسلح ضد إسرائيل، الذي أصبح عملياً في خبر كان. واعتباراً من ١٩٧١، تضاءل عدد العمليات ضد الدولة العبرية بنسبة عالية[٣٥]، فيما أصبحت رموز الدولة اللبنانية الهدف الأول لهجمات منظمة التحرير الفلسطينية، كاطلاق النار على الثكنات العسكرية وتفتيش دوريات الجيش، واقامة الحواجز في قلب المدينة، وتدقيق الهويات وخطف اللبنانيين والأجانب الخ... وقد حذّر رئيس المخابرات الفلسطينية أبو أياد في أيار ١٩٧٦ أولئك الذين ما زالوا يتجاهلون الأمر، بالقول: أيها اللبنانيون اعلموا «أنَّ طريق القدس تمر في جونيه»[٣٦]، أي في قلب المنطقة التي تدافع المقاومة المسيحية عنها أي في عرين المقاومة المسيحية.

السنّة في الجبهة الأمامية

خلال انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الحادي عشر في القاهرة بين ٦ و ١٢ كانون الثاني ١٩٧٣، أوصى المجتمعون «بتحييد القوى المناهضة للمقاومة وتعميق الروابط مع القوى الصديقة التي يقتضي اعتبارها جزءاً من المقاومة». وعليه فقد عوّل الفلسطينيون على الأوراق الرابحة التي توفّرها لهم هشاشة النظام اللبناني والتأييد الإسلامي والشورى الذي يلقونه في بيروت. فمثل هذه الأوراق لا يفرط بها، وسيتمسكون بها إلى النهاية بغية تحقيق ما لم يتوصلوا إليه، في الأردن، أي اتخاذ الدولة المضيفة كرهينة عن طريق محاولة استغلال تناقضات المجتمع اللبناني وصولاً إلى احكام قبضة منظمة التحرير الفلسطينية على البلاد.

واجه الفلسطينيين في لبنان تياران رئيسيان، الأول ويضم انصار الوضع الأساسي القائم الذين يقبلون إجراء بعض الاصلاحات في المؤسسات شرط عدم المس أو إعادة النظر بروح الميثاق غير المكتوب لعام ١٩٤٣ الذي ارسى قواعد التعاون الإسلامي - المسيحي، وبالدرجة الأولى التعاون الماروني - السني[٣٧]. يتألف مجموع هذا التيار بصورة أساسية من أهل النخبة المسيحية والسياسية والدينية (وعلى الخصوص حزب الكتائب)، تنضم إليه الارستقراطية الشيعية وبعض مشاهير السنة والدروز. وإذا كانت هذه الفئة متضامنة مع الفلسطينيين لأنها تعتبر قضيتهم عادلة، فانها ترفض التضحية بالسيادة اللبنانية في سبيل هذه القضية، وهذا ما جرّ عليها حقد منظمة التحرير الفلسطينية التي تناست التزام لبنان، بدافع من مسيحييه، بالقضية الفلسطينية، حيث أثبت بالبراهين العديدة، منذ عام ١٩٤٨ عن وفائه لذلك. أما التيار الثاني فيتشكل من ائتلاف غير متجانس من انصار التغيير، ويسعى كل منهم وراء أهدافه الخاصة التي غالباً ما لا تتوافق مع أهداف حلفائه. وفي

الواقع يوجد داخل هذه الفئة المناضلون المسلمون (الذين لم يصبحوا بعد «اسلاميون») والماركسيون والقوميون العرب، والداعون «لسوريا الكبرى» والناصريون والاقطاعيون. . . ويسعى كل منهم أن ينتفع من تحالفه مع منظمة التحرير الفلسطينية، متكلاً، عند الاقتضاء، على القوات المسلحة الفلسطينية للوصول إلى مآربه.

كان للإسلام السنّي بقيادة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والعائلات الكبيرة التي خرج منها رؤساء الحكومة والوزراء وكبار الموظفين، دور بارز. فقد أحسّ بأن تسليح الفلسطينيين فرصة تاريخية لا يجوز تفويتها. اليست العناية الإلهية هي التي أرسلت هؤلاء «الفدائيين» (حرفياً فدائي = مخلّص) من أجل رفع «الظلم» وتصحيح الشذوذ الحاصل من جراء قيام لبنان في وسط العالم العربي وحيث المسيحيون يشاركون بصورة واسعة في السلطة وهم على قدم المساواة مع المؤمنين «الحقيقيين»؟

يعيد المفتي صياغة التاريخ وفق اهوائه. فهو يرى «أن لبنان، من الوجهتين الجغرافية والتاريخية، كان جزءاً من الخلافة الإسلامية حيث كان يرتبط بها على الصعيدين السياسي والاقتصادي وحيث كانت غالبية سكانه من المسلمين». ولم يكن الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ سوى حدث «عَرَضي» «لأن» الفريق السني فيه المتمثل برياض الصلح شاء اغراء الموارنة عن طريق تقديم التنازلات لهم لتشجيعهم على التخلي عن الحماية الأجنبية » (الفرنسية). والمفتي صاحب العمامة البيضاء لا يتردد في التلميح أيضاً أمام موفد البابا بولس السادس، الكاردينال باولو برتولي في تشرين الثاني ١٩٧٥ ولفت نظره إلى أن النظام الماروني الحالي لا مثيل له في العالم سوى لدى الأقلية البيضاء في روديسيا، وأن سلطات رئيس الجمهورية لا توازيها سوى سلطات (الرئيس الأوغندي) عيدي أمين»[٣٨].

كشف مدير عام دار الفتوى حسين القوتلي المقرب من الشيخ حسن خالد بصراحة تامة عن الدوافع العميقة للإسلام اللبناني بقوله: «المسلم في لبنان، من حيث المبدأ لا يمكن إلا أن يكون ملتزماً بما يفرضه الإسلام عليه ومن ضمنه قيام دولة الإسلام، غير أنه يمكن تعليق قيام هذه الدولة في حال وجود معوقات خارجية. ولكن ما أن سقطت الدولة العثمانية وسقط معها الحكم الإسلامي في مطلع هذا القرن حتى وجد المسلمون في لبنان أنفسهم في دولة لا يمكن عملياً اقامة حكم إسلامي فيها لسببين متلازمين: أولهما حكم الانتداب الفرنسي القهري وثانيهما التوازن العددي في السكان بين المسلمين والمسيحيين فكانت الصيغة التي عرفت في ما بعد بالصيغة اللبنانية، وهي في جوهرها تقوم على ابدال سلطة الإسلام بسلطة المسيحية، المارونية بشكل خاص والتي تُمارَس بالاشتراك مع المسلمين. والحل الأساسي هو السعي لاقامة حكم إسلامي في لبنان. والعلمنة تشكل حرجاً بالنسبة إلى المسلمين لأنها تدعو إلى فصل الدين عن الدولة في حين أن الإسلام نظام كامل أعني ديناً ودولة[٣٩].

توطّد التحالف على أسس راسخة. «فالفلسطينيون هم جيش المسلمين» وفقاً لما صرّح به الشيخ حسن خالد[٤٠] إلى ياسر عرفات الذي أخذ يشارك، اعتباراً من عام ١٩٦٩، مع رئيس الحكومة الليبية عبد السلام جلود، وأحياناً مع وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام في القمم الإسلامية في عرمون.

ماذا تستطيع في مواجهة هذا الاجماع تلك الأصوات السنية الأخرى، أمثال نائب الشوف عبده عويدات الذي تحدى اتهامه «بالتعاون» مع الكفار الموارنة وتجرأ على رفع صوته شاكياً القهر الناجم عن الاحتلال الفلسطيني المسلح»[٤١]، أو المحامي عبد الحميد الأحدب الذي عوقب بسبب الاعلان عن معارضته حرية العمل الممنوحة

للفلسطينيين، إذ اغتيلت ابنته جومانا عام ١٩٧٧ في اعتداء دبّره «المرابطون»، اتباع ابراهيم قليلات؛ وهذا الأخير كان قد اتهم عام ١٩٦٦ بالاشتراك في اغتيال كامل مروه الشيعي صاحب جريدة «الحياة» البيروتية المستقلة. وقد أسس «حركة المرابطون» التي تنادي بالناصرية ويموّلها الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطيني، أبو أياد.

تقتضي الإشارة إلى أن الظروف الإقليمية والدولية باتت مؤاتية للإسلام السنّي. استرد العرب اعتبارهم، في عام ١٩٧٣، عندما قاموا بتلك الحرب المباغتة ضد الدولة العبرية وحطم خلالها المصريون خط بارليف الذي بناه الجيش الإسرائيلي على قناة السويس. وعلى الصعيد الاقتصادي، عاد ارتفاع اسعار النفط بالفائدة المباشرة على الإسلام اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد ادرك العرب مدى المنافع غير المنتظرة التي يمكن جنيها من استعمال سلاح النفط، «هذه العطِيَّة التي وهبها الله لنا»(٤٢). آثار مشهد صفوف السيارات الطويلة المتوقفة أمام محطات المحروقات الأميركية والأوروبية، شعوراً لدى الرأي العام العربي بأنه أحرز انتصاراً باهراً على «مستعمري» الأمس. وساد الاعتقاد لديهم، بعد تدفق دولارات النفط واستعادة الثقة بالنفس أنَّ الفرصة أصبحت سانحة لتغيير النظام اللبناني لصالحهم باعتباره من مخلفات «الاستعمار الغربي».

ستالينغراد عرفات

مع ذلك كان الفلسطينيون ينظرون بازدراء إلى أخوانهم السنّة، في لبنان بسبب الخنوع الذي يبديه هؤلاء للوصول إلى تحقيق مطالبهم، تشهد على ذلك المكالمة الهاتفية التي جرت في ربيع عام ١٩٧٥، بين ياسر عرفات وصائب سلام رئيس الحكومة السابق واحد أبرز وجوه الإسلام البيروتي. لنستمع إلى تلك المكالمة التي نملك شريطاً مسجّلاً لها:

«إن لي كل الفائدة من تدويل الصراع في لبنان، ولا أرى أيَّ مانع من تحويله إلى فيتنام ثانية أو أن تعمّ الحرب الشرق الأدنى بكامله»، ردّد ذلك ثلاث مرات، مانعاً صائب سلام من إجابته.

بعد ذلك، أطلق عرفات على رئيس الحكومة كرامي (الذي كان غائباً) لقب «رشيد القصر» (أي خادم، غلام)، وأضاف: «سأجعل من بيروت ستالينغراد ثانية، وأنا أقرّر ذلك». وقد حاول الرئيس سلام مقاطعته بالقول: «لقد علمت أن الملك خالد ينوي القيام بوساطة»، فثار أبو عمار قائلاً: الملك خالد مثل الملك زيد، ما هذا الملك»؟ - علماً أنه يتقاضى أموالاً طائلة من العاهل السعودي - ثم أضاف مهدداً: ستجري الدماء حتى الركبتين في بيروت، وليصبح لبنان نهراً من الدماء. وأنا ياسر عرفات، لا أرى مانعاً من ذلك. فأنا صامد كالجبل أمام العاصفة. أنت صديقي، أبق بجانبي باعتباري كريم النفس». فأجابه سلام: «ان ثقتي لا تتزعزع في هذا الشأن». ثم تابع عرفات «ما يهمني هو شارعي ومصالحك. وليكن ما يكون. إذا كان طوني وسونيا (نجل وابنة الرئيس فرنجيه) يريدان الاحتفاظ بجزء من البلاد، فلا يهم، وسيكون الباقي لنا» ثم مستدركاً: لنا ولكم، اليس كذلك؟ إنهم (المسيحيون) يتحدثون عن حماية دولية بفضل بعض تظاهرات نظمتها أجهزة المخابرات الأميركية (سي. أ. أي)، وشعارات أطلقها يهود أميركا مثل: أنقذوا مسيحيي لبنان! لينشب نزاع دولي! حرب صليبية؟ نحن مستعدون. لا يمكنهم أن يأخذوني من فوق، ليقصفوني! ليأتوا بالأسطول الأميركي والإسرائيلي! بيروت، وأنت تدرك ما أريد قوله، هي ستالينغراد ثانية. وأنا سيّدها»(٤٣).

وفي ٢٢ أيار ١٩٧٥، دعا الرئيس فرنجية، وبحوزته الشريط المسجل لتلك المكالمة الهاتفية، السفراء العرب وقال لهم: «تصوّروا أن يدعو رئيس عربي زعيماً بيروتياً ويفهمه ما يلي: يجب تحويل لبنان إلى حمام

من الدم. لا تتعجبوا فأنا أملك الدليل على هذا الكلام. ولكن اسألوا أنفسكم: مَن يستفيد من ذلك»[٤٤]؟

الشيعة والفلسطينيون: يداً بيد

إذا كان بين الشيعة والفلسطينيين اليوم ما صنع الحداد، لأن الأولين يتهمون الآخرين بالتسبب بالغارات الإسرائيلية الانتقامية التي اضطرت سكان الجنوب إلى الهجرة إلى ضاحية بيروت، فإن الأمر لم يكن كذلك على الدوام. ففي بدء الحرب، كان وضعهم كلاجئين قد أدّى بهم إلى التقارب ثمّ إلى التعاون الوثيق. وجاء في أحد مقالات رشيد خالدي، وهو فلسطيني معتدل، ما يلي: «لقد تم تسليح أمل وتدريبها منذ إنشائها، بواسطة فتح، وقد اعتنقت أمل فلسفة فتح في ما خص السلاح والكفاح المسلح»[٤٥].

لم يكن الشيعة أدركوا بعد مدى الظلم اللاحق بهم بالمقارنة مع شركائهم الفلسطينيين؛ فبعض هؤلاء الفلسطينيين لجأ إلى لبنان في مطلع الحرب وتسنى له أن يغادر «المخيّم» للإقامة في المدينة، حتى ان البورجوازية الفلسطينية تقيم في الأحياء الراقية من بيروت كالحمرا والروشة، إلى درجة أن شيعة الجنوب الذين كانوا يستضيفونهم أصبحوا مستأجرين لديهم في المخيمات!

سعت السلطات الدينية داخل الطائفة إلى الاستئثار بالعمل النضالي من أجل التغيير الاجتماعي وإلى الحلول محل الأحزاب العلمانية أمثال منظمة العمل الشيوعي ذات المنحى الماركسي، والبعث الموالي لسوريا، الذين يجتذبون محازبيهم من صفوف الشيعة بكثافة. أمّا رجال الدين فإنهم يعقدون الأحلاف مع النظامين السوري العلوي، والإيراني البهلوي، اللذين يفترض أن يمدّا لها يد المساعدة لإعادة النظر في الوضع

القائم، فالعائلات الشيعية الريفية الكبرى التي يخرج منها رؤساء المجلس النيابي والوزراء وكبار الموظفين، لا تطمح إلاّ لإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه وهي تكنّ العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا الشيعة الفقراء فإنهم يجدون في الفلسطينيين الثائرين حلفاء من طبقتهم. أراد زعيمهم الروحي موسى الصدر[٤٦] توعية فئة الفلاحين في الجنوب والبقاع عن مدى قوتها وسلخها عن الفئات الميسورة الأخرى التي سعت لكبح التطوّر الاجتماعي لهؤلاء السكان بغية المحافظة على أتباعها. وبدلاً من نقل النقمة داخل المجتمع الشيعي، فضّل الصدر تركيز هجومه على النظام اللبناني. فقد وجّه عام ١٩٧٣، إنذاراً مدّته أربعة أشهر إلى رئيس الجمهورية؛ وإذا لم تتحقّق مطالبيه في نهاية هذه المدة، فإنه يطلب إلى الوزراء الشيعة الاستقالة، الأمر الذي لم يتحقّق.

عند ذلك نظم الصدر تظاهرة ضخمة في بعلبك، في ١٨ آذار ١٩٧٤ ولأول مرة يسير في مدينة الشمس مئة ألف شيعي مسلّح يؤدون اليمين بمواصلة الكفاح كيلا يبقى أي «محروم» في لبنان. وأعلن الصدر في ذاك اليوم: «السلاح زينة الرجال»[٤٧]. فارتفعت أصوات المئة ألف تؤيده وسط الهتاف العارم.

ترسخ التحالف الشيعي ـ الفلسطيني إثر توقيع اتفاق سرّي بين الجانبين، في صيدا بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٧٥. ونص الاتفاق، على الاعتراف بروح الله الخميني «كقائد لجميع الشيعة في العالم وللحركات التحرر الإسلامية كافة»[٤٨]. وكان الخميني آنذاك منفياً في العراق، ولم يكن الغرب قد سمع به بعد. انضم إلى المعنيين، في الجانب اللبناني كل من موسى الصدر وحسين موسوي، زعيم الأصوليين التابعين لحركة أمل الإسلامية، والشيخ محمد حسين فضل الله المرشد الروحي لحزب الله. وبحسب أحد المقربين من الصدر، يهدف الاتفاق إلى: التألّق انطلاقاً من لبنان وتكوين أممية شيعية يكون مقرّها في... نيويورك!

ثأر الدروز

بالإضافة إلى التحالف مع السنة ورفقة السلاح مع الشيعة، تلقّى الفلسطينيون أيضاً دعم الدروز من أتباع كمال جنبلاط، وهو سيد إقطاعي أسس عام ١٩٤٩ الحزب التقدمي الاشتراكي ويطمح لوضع حد لميثاق عام ١٩٤٣ الذي يلحق به الأذى لأنه يحول دون وصوله إلى أحد المناصب الرئاسية الثلاث في الدولة وعلى الخصوص إلى رئاسة الجمهورية، باعتبار أن هذه المناصب الثلاثة هي من حق الموارنة والشيعة والسنّة. وقد أكّد قبل اندلاع الحرب إلى أحد المقربين إليه: «فرنجيه سوف يكون آخر رئيس ماروني، وبعده أنا». ولا يمثل الدروز الذين يقل تعدادهم عن مئتي ألف نسمة سوى ٦٪ من مجموع الشعب اللبناني، لكنهم ما يزالون يذكرون أنهم كانوا أمراء جبل لبنان خلال القرنين السادس والسابع عشر.

ولدى تعيينه وزيراً للداخلية عام ١٩٦١، رفض كمال بك تسمية «وزير» ليطلق على نفسه لقب «الحاكم الإداري» للبنان. وإلى كونه مفكراً فرنسي اللغة وذا ثقافة عالية، ومتضلعاً من الفلسفة الهندية فهو يعشق الألقاب أيضاً.

غير أن كمال جنبلاط لا يستطيع قيادة النضال باسم الدروز وهم من أهل البدع في نظر الإسلام السني والشيعي[٤٩]. وبوصفه درزياً ماهراً في إتقان فن «التقية» - أي إخفاء الباطن أو «علم التخفي»، الذي تتميز به الأقليات الإسلامية الشرقية وحدها[٥٠] - فقد ترأس جنبلاط «الحركة الوطنية» وهي تكتل يضم حلفاء منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ساعده تحالفه الوثيق مع الفلسطينيين (المسلمين) على فرض نفسه والتحدّث بعدئذ باسم الإسلام اللبناني كله، متجاوزاً وضعه الأساسي كمنتسب إلى أقلية دينية صغيرة. وهو ضرب اعتاد على ممارسته آل

جنبلاط عبر التاريخ. ففي القرن التاسع عشر، كان جدهم بشير جنبلاط «يحلم بحكم لبنان»، وبنى جامعاً في قصره في بعدران، في قضاء الشوف، ليظهر بمظهر المسلم والوصول إلى سدّة الحكم الذي تخلعه الشرعية الإسلامية عليه[٥١].

ومنذ ذاك الحين وتحقيقاً لطموحاته الشخصية، يسير جنبلاط دوماً في طليعة الرتل، كما جرى له عام ١٩٥٨ عندما مشى في مقدمة التيار الناصري، واليوم يظهر نفسه كمدافع نشيط لتحقيق الإصلاحات المناهضة لمصالح طائفته، مثل إلغاء النظام الطائفي، الأمر الذي لا يوافق عليه الزعيم الروحي للدروز، الشيخ محمد أبو شقرا، الذي يرى «أنه ليس من الضروري إلغاء المادة ٩٥ من الدستور (التي تنص على توزيع الوظائف الإدارية في الدولة على أساس طائفي)، لأن هذه المادة تضمن مطالبنا، ويجب الإبقاء عليها»[٥٢].

في الحقيقة، يتعذر على كمال جنبلاط العمل لإقامة جمهورية إسلامية في لبنان، ولا حتى لإلغاء الطائفية السياسية التي يطالب بها المسلمون وينظر إليها المسيحيون والدروز كطريق معبَّد لتطبيق الشريعة الإسلامية في الشأن الاجتماعي. وفي الواقع، يكفي، إذا ما ألغيت الطائفية في الدولة وحدها أن تقوم ذات يوم أكثرية برلمانية أو يصدر قرار حكومي، كما حصل في مصر في عهد السادات أو في السودان حالياً، كي يصار إلى تطبيق الشريعة الإسلامية حتى على غير المسلمين، مع ما يستوجب ذلك من تحيُّز على مختلف الصعد. ولهذا يتمسّك المسيحيون بشدّة بالعلمنة الشاملة وليس السياسية وحدها. وجنبلاط علماني بالقدر الذي هو عليه بعض المسيحيين، لكنه يعتبر أن انتصار الإسلام ومنظمة التحرير الفلسطينية لا مفر منه، وإذا شاء تحقيق طموحه، فعليه ليس فقط السير في هذا التيار، بل توجيهه بما يخدم مصلحته أيضاً، فالثورة لا تغفر، وعليك انتهاز الفرصة حين تكون رياح القدر مؤاتية والنصر في

متناول اليد. وهناك شيء من المجازفة في كل ذلك ولكن أليست المجازفة المحسوبة والمتعمدة هي جوهر الحياة؟»(٥٣).

بعد إسقاط النظام، يرى جنبلاط أنه يستطيع الإفادة من نفوذه كزعيم ذي شأن كي يفرض النظام الذي يلائمه. لكنه على الرغم من حذاقته، لم يتوصل في الحقيقة إلى جعل الفلسطينيين يذعنون له، وبقي خاضعاً لهم في ما يعود إلى تسليح الميليشيا التابعة له وتدريبها. اعترف بذلك بعد سنتين من الحرب فقال: «لقد كنا محرجين بالوصاية المستمرة التي مارسها الفلسطينيون علينا. كانوا يشرفون على دوائر التموين لتأمين الغذاء وعلى شبكات الهاتف والتلكس. وكان علينا المرور بهم للحصول على الأسلحة الثقيلة، وكان بعض المجموعات اليسارية يرتبط بهم حتى للحصول على ذخيرة الأسلحة الخفيفة. كانت القيادة العسكرية في قبضتهم تماماً. ولم يكن لنا ما نقوله في هذا الشأن. حاولت الاعتراض على بعض قراراتهم العسكرية التي كنت استهجنها، فلم ألق آذاناً صاغية على الإطلاق»(٥٤).

كم كانت خيبة أمله مريرة عندما تبين له أن الفلسطينيين يرفضون اطلاق أيّ رصاصة لأجله. ففي ١٥ كانون الأول ١٩٧٥، اتصل الزعيم الدرزي هاتفياً بالعميد الفلسطيني أبو الزعيم في مركز القيادة العسكرية في عاليه وأمره «بقصف كفرشيما (بلدة مسيحية) وتمشيطها والانتهاء منها». وفي اليوم التالي، انتقل بكل ثقة لتتبع الأخبار، وإذ لم يجد أبو الزعيم في غرفة العمليات، سأل ضابط الدوام عن معارك الليل ومصير كفرشيما فسمع من يجيبه أن الهدوء كان سائداً أثناء الليل...»(٥٥).

أليس جنبلاط ذاته هو الذي اطلق يد منظمة التحرير الفلسطينية للعمل في لبنان؟ على كل حال، هذه الواقعة توضح مدى الحقد الذي يضمره جنبلاط للمسيحيين الذين تلتقي مصلحتهم، رغم ذلك، مع

مصلحته في أكثر من مجال. وقد اعلن لقائد الدرك العماد هشام قريطم السني في منتصف كانون الأول ١٩٧٥ ما حرفيته: «أصبح المسيحيون أقلية ومع ذلك يحكموننا. ليرحل هؤلاء الموارنة إلى قبرص وينضموا إلى الخمسة آلاف من أخوانهم هناك وليؤسسوا دولة فيها»(٥٦).

في الواقع أن طموحاته الاصلاحية تخفي وراءها هدفاً غير معلن، كأن المجازر التي ارتكبها الدروز بحق آلاف الفلاحين عام ١٨٦٠(٥٧) لم تكفِ. فجنبلاط يريد تكبيد الموارنة هزيمة ساحقة كي يروي غليله من ثأر عائلي يعود لعام ١٨٢٥ عامذاك، عاد المير شهاب الماروني من منفاه في مصر، وعلم بغدر بشير جنبلاط الذي كان يدعي صداقته، فاحرق قصر المختارة ثم أوعز إلى والي عكا العثماني باعدامه ففعل. ومنذ ذلك الوقت، يرضع كل طفل جنبلاطي حب الانتقام مع الحليب. وإذا اخذنا بخطاباته الأخيرة يكون وليد، نجل كمال وخليفته، قد غسل العار خلال معركة الشوف خلال صيف ١٩٨٣: «انه الانتقام. قُمْ بشيرَ جنبلاط واستعد ملكية بيت الدين (وهو قصر الشهابيين العائد لملكية الدولة وقد احتله الدروز عام ١٩٨٣). إن ظلم التاريخ قد انقضى إلى الأبد»(٥٨). وفي عام ١٩٧٦، نقل حافظ الأسد عن كمال جنبلاط اقراره التالي: «دعونا نؤدبهم (المسيحيين). لابدّ من الحسم العسكري. منذ مئة واربعين سنة يحكموننا. نود أن نتخلص منهم»(٥٩).

إلى هذه التيارات الطائفية الثلاثة، تضاف مجموعة من الاحزاب ذات الايديولوجيات المتفرقة، التي تنضوي تحت تسمية «اليسار»(٦٠)، ولكنها، وهذا هو المهم، تدور في فلك منظمة التحرير الفلسطينية أو بعض الأنظمة العربية، وهمّ كل منها تقويض أسس الدولة اللبنانية، تحقيقاً لمنفعتها الخاصة وحدها.

كان جنبلاط، بُعيد تسلّمه مهامه في وزارة الداخلية، قد اسرع في

الترخيص بالعمل لهذه الاحزاب التي سبق أن حلّت لأنها تسعى وراء أهداف مناهضة لاستقلال لبنان (البعث السوري، البعث العراقي، الحزب القومي السوري الاجتماعي)، أو للاحزاب الممنوعة، مثل الحزب الشيوعي اللبناني، الذي لم يتحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية بصورة فعلية إلا عام ١٩٧٣، وبعد تطور بطيء بدأ بمرحلة الحذر ووصل شيئاً فشيئاً إلى التقارب المعلن. وكانت العلاقات بين عرفات والحزب الشيوعي السوفياتي مهدّت لأول زيارة له إلى موسكو في أول تموز ١٩٦٨ وتلازمت مع توثيق صلاته بالحزب الشيوعي اللبناني بحيث إطّرد نموها بعد ذلك مع كل زيارة عرفاتية إلى موسكو.

اظهرت موسكو، غداة توقيع اتفاق القاهرة، ولأول مرة بصورة علنية دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، فدعت البرافدا إسرائيل «للأخذ بعين الاعتبار التضامن الذي يربط الإتحاد السوفياتي بالفدائيين الفلسطينيين»[٦١]. بعد ذلك أصبح التقارب بين المنظمة والحزب الشيوعي اللبناني أشد وضوحاً. وأكد الشيوعيون «أن أمر مساندة الثورة الفلسطينية هو شأن أساسي وحوله يدور كل كفاح الشعب اللبناني على المستوى الوطني»[٦٢].

كان الحزب الشيوعي ناشطاً جداً في الأسابيع الأولى للحرب. ففي شباط ١٩٧٥، وقبل شهرين من انطلاقتها، شارك الحزب بمائة مقاتل من محازبيه في أحداث صيدا التي استهدفت الجيش اللبناني وقتل خلالها نائب صيدا السابق معروف سعد. ونشط الحزب أيضاً في الترويج الدعائي ونشر المعلومات (توزيع المناشير التي تشهّر بالجيش اللبناني) وبث المعلومات المغرضة (الشائعات المغلوطة) وحرّض على القتال والارهاب[٦٣]. وقد استفاد الحزب من حرية العمل المتوافرة له على الساحة اللبنانية لخلق دينامية ثورية في العالم العربي، على غرار ما فعله حزب توده الإيراني الذي تحالف في بداية الثورة الخمينية مع القوى

الدينية لاسقاط الشاه، آملاً تفتيتها واحلال سلطته محل سلطة رجال الدين. لكن محاولته باءَت بالفشل إذ أن النظام الإسلامي، بعد أن وطّد دعائم حكمه، شنّ حملة قمعية دموية ضد حزب توده.

في ١٩٨٢، على أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، قام الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي بعملية نقد ذاتي قاسية: «لقد دفعنا غالياً ثمن اخطاء حلفائنا على الساحة الوطنية، ولا شك أننا بالغنا في وضع مصيرنا وسلطة التقرير بين يدي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي اخطأت في ازدرائها بكل ما هو لبناني، بما في ذلك الحركة الوطنية». وأدان أيضاً الممارسات الطائفية لبعض الأحزاب الإسلامية، والتي زهقت خلالها حياة العديد من المناضلين الشيوعيين المسيحيين[٦٤].

تبرز منظمة العمل الشيوعي في لبنان كحركة تقحم نفسها في كل شيء أكثر منها حزباً ذا ايديولوجية واضحة، إذ يناضل تحت لوائها العروبيون بقيادة زعيمهم الشيعي محسن ابراهيم إلى جانب الماركسيين من اللبنانيين والفلسطينيين. وتقيم منظمة العمل الشيوعي في لبنان علاقات وثيقة مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي يرئسها نايف حواتمه، ومع فتح وسائر «حركات التحرر الوطني» العربية والافريقية، ذات الميول الشيوعية، ومع العقيد القذافي الذي يغدق عليها الأموال بكثرة. ويتميز محسن ابراهيم بفعاليته في مجال العمل الدعائي واطلاق الشعارات وتقديم الحجج التي ترددها بعده الاحزاب السياسية الأخرى في الحركة الوطنية.

ولا يسعنا تعداد الجماعات الصغيرة، السنّية وسواها، في بيروت وطرابلس وصيدا، بسبب كثرة عددها ـ حوالي العشرين ـ وهي تلتف حول منظمة التحرير الفلسطينية وتأخذ مكانها داخل الحركة الوطنية. وتستخدم هذه الجماعات مصطلحات «إسلامية ـ تقدمية» و«فلسطينية ـ

تقدمية» و«قومية» الخ. . . معبّرة بذلك عن رغبتها من جهة في اجتذاب عطف الرأي العام الغربي الذي ما يزال مرهف الحس تجاه مواضيع «التحرر الوطني» و«التقدمية» - إذ ما تزال آثار أحداث ١٩٦٨ ماثلة في الاذهان -، ومن جهة أخرى، في نكران حق خصومهم اللبنانيين بالدعوة للمُثُل الوطنية العليا. فالمسيحيون الذين توقفوا عن تأييد منظمة التحرير الفلسطينية وصفهم كمال جنبلاط «بالانعزاليين» و«التقسيميين»، إضافة إلى عبارة «المارونية السياسية» التي اطلقها جنبلاط، إشارة إلى تمسكهم ببعض «الامتيازات». وهذا الشعار يمكن الصاقه بغير الموارنة وحتى ببعض المسلمين «الرجعيين»؛ وهذا ما دأب وليد جنبلاط على ترديده، بعد أبيه.

أخيراً سعت منظمة التحرير الفلسطينيّة لتجتذب إلى صفوفها المسيحيين غير الملتزمين أو المناوئين للجبهة اللبنانية، وهي ائتلاف الاحزاب ذات الأغلبية المسيحية كالكتائب والاحرار والتنظيم وحراس الأرز إضافة إلى الشخصيات التالية: سليمان فرنجيه، والوزير الارثوذكسي الأسبق شارل مالك والرئيس العام للرهبانية المارونية اللبنانية شربل قسيس. والهدف الذي ترمي إليه المنظمة هو تبيان وجود بعض الموارنة المؤيدين «للمقاومة الفلسطينية» ولمطالب الحركة الوطنية. وانشأت منظمة التحرير عام ١٩٧٦ «جبهة المسيحيين الوطنيين» التي يرئسها سمير فرنجيه ابن شقيق الرئيس فرنجيه. وفي عام ١٩٧٨ رعت قيام «منظمة المسيحيين الديمقراطيين» وموّلتها.

بيروت بين فكي كماشة

لا داعي لأكثر من هذه الأرقام المعبّرة التالية: بلغ عدد المقاتلين الفلسطينيين، في نهاية عام ١٩٧٥، ٢٢٩٠٠ شخصاً يساندهم ٢٢٢٠٠ لبنانياً أي ما مجموعه ٤٥١٠٠ مقاتل، لمنظمة التحرير وحلفائها،

مقابل ١٩٥٠٠ للمسيحيين وفقاً لجدول أعدته مديرية الأمن العام اللبناني[٦٥]. وبفضل هذه المجموعة المسلحة من الحلفاء، افادت منظمة التحرير الفلسطينية من غطاء محلي اتاح لها من جهة ممارسة سلطتها على جزء كبير من البلاد، ومن جهة أخرى التذرع بالمقاتلين اللبنانيين لتأكيد المقولة بأن الحرب أهلية فقط وأنها - أي المنظمة - ليست طرفاً فيها وعممت هذه الرواية بكثافة خارج الحدود وردّدتها دون تمحيص، وسائل الإعلام قاطبة. ولكن كم من خاسر في الجانب اللبناني، من جراء هذا التحالف بين المخدوعين؟

قبل سنة على الأقل من انطلاقة الحرب في لبنان، كان «الحكم الفلسطيني» سائداً على أكثر من نصف بيروت، حيث نقلت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد خروجها القسري من عمان، بنيتها التحتية كافة: مكاتب الإعلام، والدوائر السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية. وجعل ياسر عرفات من بيروت «عاصمته»، واقام مقره، خارج الأحياء الفلسطينية، بالقرب من وسط المدينة، في شارع المزرعة الرئيسي.

كانت سنة ١٩٧٤ عام الاعتراف به عالمياً. ففي ١٤ تشرين الثاني، تحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وحصل على صفة مراقب. ومن سخرية القدر أن يكون الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه بتكليف من القمة العربية في الرباط، هو الذي دافع بحماس عن ذاك الذي دبّر المكائد التي سيتخبط فيها لبنان طويلاً. وبعد ذلك، تبجّحَ أبو أياد بأنه «اختطف بيروت وأخذ أهلها رهائن، على غرار خطف الطائرات، بغية الضغط على الرأي العام العالمي والغرب»[٦٦].

أسّس الفلسطينيون في بيروت ومن دون ترخيص قانوني، ما يقارب عشر مؤسسات صحفية منها وكالة الأنباء «وفا» و«فلسطين الثورة»

الأسبوعية. ونجحوا في اجتذاب عدد من وسائل الأعلام المحلية ذات التأثير الواسع ومن بينها جريدة السفير التي تأسست بالأموال الليبية. وقد استعملت الوسائل المختلفة لاجتذاب هذه الصحف كالاشتراكات بأعداد كبيرة والمساعدات الدورية والهدايا والدعوات...

لم يهمل أي شيء يخدم الدعاية الفلسطينية ويعطي عن لبنان والدولة والمسيحيين انطباعاً سلبياً. وكانت الصحافة الغربية على الأخص موضوع اهتمام بالغ. مثاله أن فندق كومودور يقع تحت رقابة منظمة التحرير وهو نقطة عبور اضطرارية لكل صحافي قادم لتغطية «الأحداث»، لأن فيه تتوافر جميع الخدمات، فالاتصالات الهاتفية والتلكسية مؤمنة وأحياناً مجانية ولكن الفلسطينيين يتولون نقلك ويعقدون لك المؤتمرات الصحفية ويقولون لك كل شيء. ولا داعي للصحافيين الذين تعوزهم الجرأة للمخاطرة بحياتهم والتحقيق بمفردهم على الأرض أو المغامرة تحت نيران القناصة المتمركزين على خطوط التماس التي تقسم بيروت إلى شطرين للذهاب إلى المنطقة الشرقية ومعرفة ما يعتقده الناس هناك. وقد دفع مراسل جريدة الموند ادوار صعب ثمن حياته، في أيار ١٩٧٦، عندما اجتاز معبر المتحف عائداً إلى بيروت الغربية فأصابته رصاصة في رأسه أطلقت عليه من مبنى قديم كان يستعمل كمستشفى للتوليد ويتمركز فيه المرابطون السنيون.

تمّ فتح المكاتب الدائمة في جميع الأحياء الإسلامية في العاصمة ثم في المدن الرئيسية الإسلامية في البلاد. وفي عام ١٩٧٥، كان الوجود الفلسطيني المسلح توزّع بشكل مطرد في الأرجاء اللبنانية كافة. فأحصى الأمن العام اللبناني حوالى ٦٠ مكتب تعبئة أو تدريب موزعة من الشمال حتى الجنوب دون تعداد بيروت وضواحيها التي تضم ما لا يقل عن ٤٥ مكتباً ما عدا المخيمات. وفي عام ١٩٧٥ أيضاً، تمّ تدريب ١٨٠٠ مقاتلاً

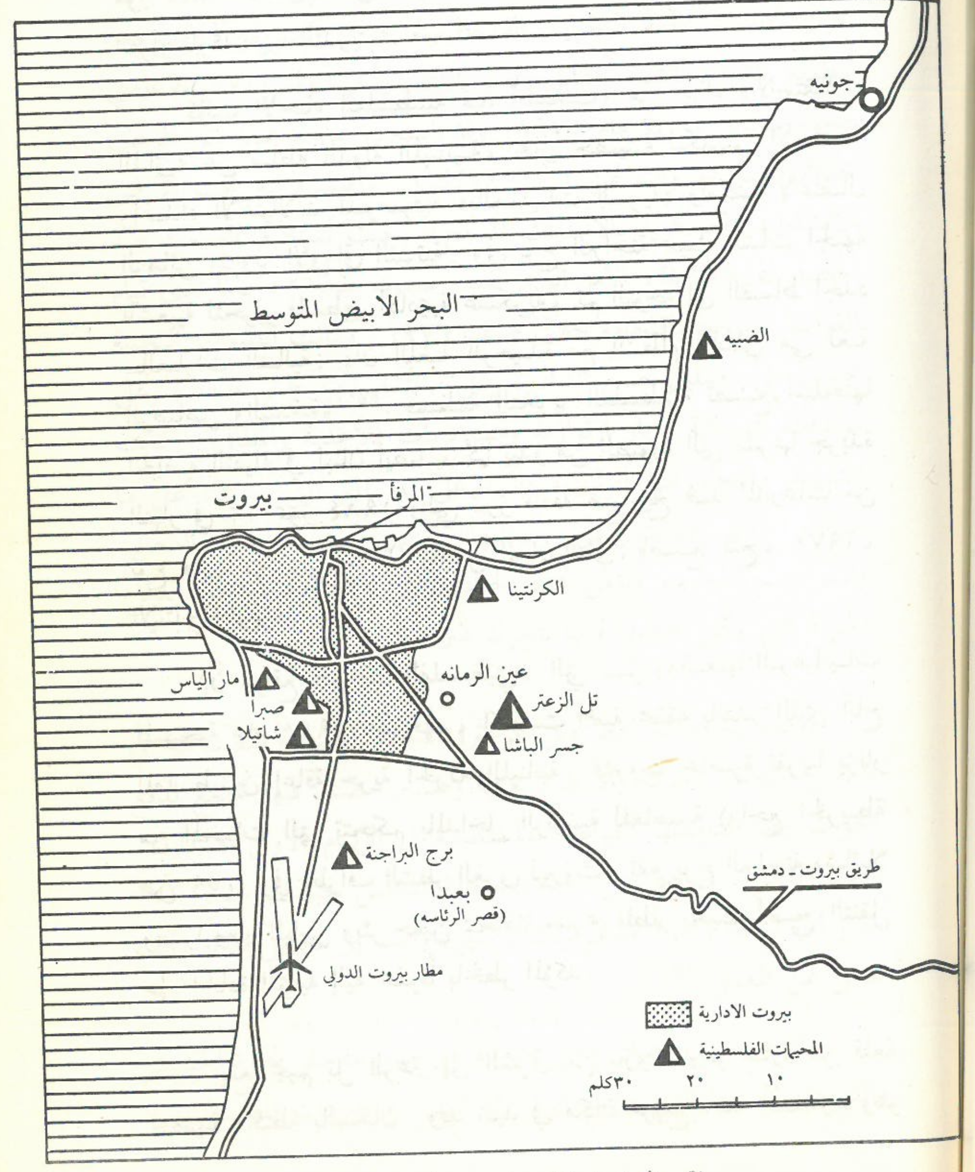
في منطقة البقاع وحدها من قبل منظمة فتح و٦٠٠ بواسطة المنظمات الفلسطينية الأخرى[٦٧].

من أجل تحويل انخراط الشباب اللبناني في صفوف المقاومة الفلسطينية وتلافي عواقب شلل الجيش، ابتكرت قيادته تشكيل «فوج الأنصار» الذي أنشئ في أول أيلول ١٩٧٥ وأوكلت قيادته إلى ضابط شيعي هو النقيب إبراهيم عياش. إن المبدأ هو تدريب الرجال على القتال وإبقائهم في محيطهم وفي أعمالهم بغية جعلهم قوة تأهب ودفاع ذاتي يكون ولاؤها للدولة وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من أن الرواتب التي يدفعها الفلسطينيون لا تقارن مع رواتب أفراد الجيش: ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ليرة لبنانية شهرياً للفرد في الجيش مقابل أكثر من ١٢٠٠ ليرة لبنانية شهرياً للمقاتل في منظمة التحرير الفلسطينية . فقد عزمت القيادة على تجنيد ٥٠٠٠ من الأنصار لنشرهم على طول الحدود. (غالبية المتطوعين هم من الشيعة). لكن الفلسطينيين قاوموا المشروع بشراسة ومارسوا شتّى الضغوطات على الأنصار ودعوهم للفرار من الجيش. وهدّدوهم مباشرة بالموت واعتقلوا بعضهم وقاموا بتعذيبهم وتجريدهم من السلاح وبمهاجمة بيوتهم وبتوزيع المناشير المعادية لهم، إلخ... كذلك استهدف إبراهيم عباس على وجه الخصوص، وأبلغ أنه «تحت المراقبة الشديدة في بيروت والجنوب» وفُرض عليه تصفية هذا الفوج تحت طائلة العقوبة. واغتالوا مختار بلدة شحيم في منزله بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٧٥ لأنه يؤيد الأنصار. وفي ٢٥ كانون الأول دعا النقيب كايد من منظمة فتح سكان قرية منصوري (الجنوب) إلى اجتماع في حسينية البلدة وأملى عليهم ما يلي: «لا نسمح بوجود الأنصار في المنطقة، ولا نسمح بوجود أية بندقية غير شريفة وعلى الخصوص بندقية النقيب إبراهيم عباس. وحدها بندقية المقاومة (الفلسطينية) شريفة». وقد اقترح على عشرين رجلاً من القرية أن يدفع لهم ٤٠٠ ليرة لبنانية شهرياً تعويضاً

عما يخسرونه من جراء تخليهم عن فوج الأنصار ودعاهم إلى إعادة أسلحتهم إلى الجيش اللبناني؛ وفي ٢٧ منه التقى سكان قرية علما الشعب، لدى مطران صور للطائفة الكاثوليكية (٦٨)، جورج حداد، ببعض المسؤولين الفلسطينيين الذين «نصحوهم» بترك الأنصار، مضيفين «أن المنطقة الممتدة من جنوب نهر الأولي (شمالي صيدا) حتى الحدود هي تحت سيطرتهم وأنهم لن يسمحوا لأحد بحمل السلاح» (٦٩).

على صعيد آخر، كانت المنظمات الفلسطينية تتصرف بمطار بيروت الدولي بكل حرية وقد وضعت قسماً كبيراً منه تحت رقابتها. تستقبل فيه الوافدين إليها فاستقبلت في ٨ كانون الأول ١٩٨١ الاشتراكي الفرنسي ميشال روكار الذي استعرض شلة من حرس الشرف الفلسطيني لدى نزوله من الطائرة. وكان يهبط فيه على وجه الخصوص «الثوريون» الذين تدعوهم المنظمة من جميع أقطار العالم للمجيء والإعراب عن تضامنهم مع القضية الفلسطينية، وكذلك تدفّق من خلاله الإرهابيون المبتدئون من جميع البلدان ومن الاتجاهات كافة بهدف الاحتراف والتخصص في لبنان. وكان كل ذلك يتم على مرأى من السلطات اللبنانية التي لم يعد بوسعها الاحتمال ولكن. . . وأبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان، اكتشف العالم هذه البؤرة الدولية للإرهاب التي تحوّلت إليها بيروت على الرغم منها، والتي كانت قواعدها في ما يسمى خفراً بمخيمات اللاجئين. وبعد رحيل الفدائيين، في نهاية آب، أمكن اعتقال بعض المشبوهين من اللبنانيين والعرب العاملين لحساب منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أتاح إعادة تكوين شبكات المزوّرين والإرهابيين المتخصصين في الجرائم السياسية والاعتداءات بواسطة السيارات المفخخة. وهكذا ظهر للعيان أن خطف واغتيال سفير الولايات المتحدة الأميركية فرنسيس ميلوى ومستشاره وسائقه، في أول حزيران ١٩٧٦ قد موّلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يتزعمها جورج حبش. وبدوره ألحق رئيس

المخابرات الفلسطينية، أبو أياد، بأجهزته مجموعة من المزيفين والمترجمين المحلفين وكلفهم بصنع الأختام والشهادات اللبنانية والأجنبية المزوّرة أيضاً.



مواقع التواجد الفلسطيني حول بيروت (١٩٧٥).

في آب ١٩٨٤، نبشت جثة الالماني برانت البير، عضو «منظمة بادر» من مقبرة عامة في صبرا. وكان ألبير قد وصل إلى بيروت في ١١ تموز ١٩٨١ للتدرّب على مختلف أساليب الإرهاب، فقتل أثناء محاولته الفرار تاركاً دورة التدريب.

كانت الأحياء الفلسطينية قد أصبحت، من جراء «الاستقلال الذاتي» عن سلطة الدولة اللبنانية، مخابئ حصينة لتكديس الأسلحة وإعداد الاغتيالات الموصوفة «بالعمليات السرية» وأمكنة لاعتقال الرهائن وتزوير الأوراق الثبوتية. وفي برج البراجنة حيث أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكاديمية عسكرية، تمّ التوجه إلى الضباط الجدد بالعبارات التالية: «ان اللغة الوحيدة مع النظام اللبناني هي لغة الرصاص والبندقية»(٧٠). فمنظمة التحرير الفلسطينية تصنع أسلحتها الخاصة الثقيلة في لبنان أيضاً، كما يبدو من الصورة التي نشرتها جريدة النهار في ٢٢ تموز ١٩٨٤ والتي تبرز قاذفة صواريخ ضد المدرعات من نوع «أر. بي. جي.»(٧١) وتحمل البيان التالي: «صنع فتح، ١٩٧٠، الإنتاج الحربي».

إنّ مواقع التواجد الفلسطيني، التي سبق ووضعتها الرهبانيات المسيحية عام ١٩٤٨ بتصرفهم، اكتسبت أهمية محققة بالقدر الذي أتاح للفلسطينيين إعاقة حرية الحركة اللبنانية. فبيروت محاصرة تقريباً بزنار من المخيمات التي تتحكم بالمداخل الرئيسية للعاصمة (راجع الخريطة ص ٥٩). وفي أطراف الشطر الغربي لبيروت، تقع برج البراجنة وشاتيلا وصبرا ومار الياس وبئر حسن بمحاذاة مدرج المطار بحيث أصبح التنقل على الجادة المؤدية إليه محفوفاً بالخطر المؤكد.

يقع مخيم تل الزعتر إلى الشرق من بيروت وهو عبارة عن قلعة حصينة مكتظة بالسكان. وقد شيّد في مكان مرتفع ـ تلة الصعتر ـ وهو

يشرف على الأشرفية ـ الشطر المسيحي من بيروت، وعلى ساحل المتن الشمالي الآهل بالسكان، ويتحكم بسبل المواصلات بين المدينة والجبل. يمتدّ تل زعتر باتجاهات ثلاثة متصلة به هي مخيم جسر الباشا وحي النبعة حيث أقامت منظمة التحرير الفلسطينية حوالي العشرين مكتباً دائماً لتطويع الشباب الشيعة مقابل راتب محدد، وأخيراً رأس الدكوانة الذي هجره سكانه الموارنة عام ١٩٧٥. وقد اتّسعت ساحة مخيم «تل الزعتر» خلال سبع سنوات من ٢ إلى ١٠كلم٢، وأقيمت فيه تحت الأرض الإنشاءات العسكرية بالاسمنت المسلح، بحيث تستطيع الصمود ضد الحصار لفترة طويلة، الأمر الذي يفسّر صموده طيلة ٥٢ يوماً لدى قيام القوات المسيحية باقتحامه خلال صيف ١٩٧٦. وكانت الطبقات التحتية تحتوي على معملين لصنع الذخيرة وعلى مستشفى من خمس طبقات وعلى مولدات كهربائية وآبار ارتوازية ومستودعات للأغذية والمطافئ. وكانت المنشآت والتجهيزات الرئيسية قائمة على تلة المير التي تشرف على ما حولها، وقد حفرت على جوانبها خنادق متصلة عبر الدهاليز والسراديب بالمخيم، وتؤمن هذه الخنادق الحماية اللازمة لوسائط الدفاع الجوية التي يمكن حجبها لأنها تتحرك عبر خطوط حديدية.

وكان باستطاعة مخيم «تل الزعتر» المجاور للمنطقة الصناعية في المكلس التحكم بحركة ونشاط أربعمائة وخمسين مصنعاً فيها تخضع لدفع الخوات وقد اقتحمتها القوات الفلسطينية في الأيام الأولى للمعارك. بلغت الأضرار الناجمة عن احتلال منطقة المكلس حينذاك حوالي ١،٣ مليار ليرة لبنانية (٢،٥ مليار فرنك فرنسي) وأدت إلى تعطيل ثلاثين ألف عامل عن العمل(٧٢).

وللفلسطينيين مصادر دخل عديدة غير مشروعة مثل تجارة الحشيش والتهريب لا سيما التبغ والسجاير. ولما كانت المستوردات الفلسطينية لا

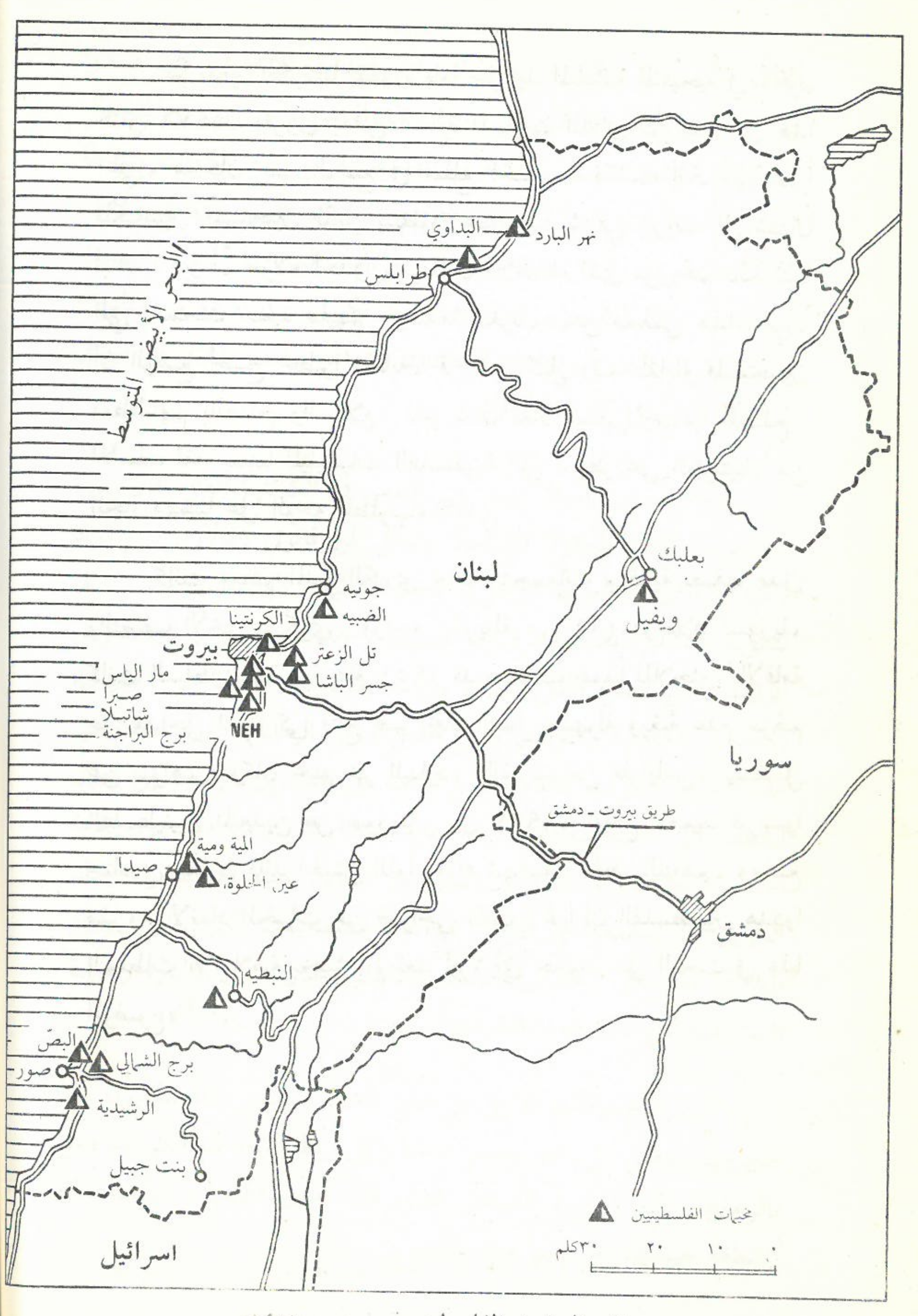
تخضع لأيّة رقابة حكومية بحجة كونها مساعدات للاجئين، فقد عمدوا إلى إقامة سوق سوداء أدّى إلى حرمان الدولة من قسم كبير من المداخيل الجمركية. وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من جمع الثروات الطائلة بفضل المساعدات العربية. فبعد حرب ١٩٦٧، كانت البلدان المنتجة للنفط تقتطع جزءاً من مداخيلها لصالح الفلسطينيين في لبنان. وبذلك استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية من تكوين ثروة كبيرة من الأموال الثابتة ومن توظيف أموالها في القطاعات الزراعية والصناعية والمصرفية في لبنان والخارج (في إفريقيا مثلاً).

وبالقرب من المرفأ حيث حي البؤس في الكرنتينا الذي كان يعبره القادمون الجدد الطارئون إلى لبنان بشكل غير قانوني (كالأرمن، وأكراد تركيا والعراق، والعرب الرحل) أقامت المنظمات الفلسطينية مكاتب لها لتطويع المقاتلين مقابل مرتبات شهرية. وتتحكم الكرنتينا بالطريق الرئيسية التي تصل الجبل بشمالي بيروت والأشرفية والضواحي المسيحية (الحدث والحازمية وكفرشيما وسن الفيل وعين الرمانة). وقد سقط على هذه الطريق عشرات القتلى وجرح المئات من اللبنانيين، إضافة إلى أعمال الخطف التي أصبحت اعتباراً من عام ١٩٧٥ شبه يومية من جراء إقامة الحواجز الطيارة. وكان على اللبنانيين الذين يضطرون لسلوك هذه الطريق أن يتجمعوا في قوافل تواكبها مصفحات الدرك التي تأخذ بإطلاق النار على الجانبين لإبعاد القناصين المتربصين بالمارّة وحماية السيارات التي تعبر جسر الكرنتينا.

منذ الاشتباكات الأولى في عام ١٩٧٥، سعى الفلسطينيون بعد نجاحهم بوصل تل زعتر بجسر الباشا، إلى ربط النبعة ثم الكرنتينا «بتل الزعتر». لكن الهجوم الصاعق الذي قاده أمين الجميل، نائب تلك المنطقة حينذاك دمّر قسماً من مواقعهم.

تمّ تدمير الكرنتينا بصورة تامة على يد الميليشيا المسيحية في كانون الثاني ١٩٧٦. وتروي بعض النسوة المسلمات اللواتي كنّ يقمن في هذا الحي، ما كان عليه الوضع في مطلع الحرب: «كانت الكرنتينا ممراً للكتائبيين المسيحيين الذين ينتقلون عبره من شرقي بيروت إلى شمال لبنان. غير أنّ هؤلاء أخذوا يتعرضون للاعتداء لدى مرورهم بالكرنتينا التي أصبحت خطرة عليهم. وعندما شعرنا، نحن مسلمي هذا الحي، أن الوضع أصبح خطيراً للغاية، قررنا تشكيل وفد لمقابلة المسيحيين ومطالبتهم بالصلح والسلام. لقد كان فعلاً مسعى جماعياً للصلح. للأسف لقد منعتنا الميليشيات الفلسطينية التي تسيطر على الكرنتينا، من إنجاز مهمتنا على الوجه المطلوب»[٧٣].

كانت معظم المدن الكبرى محاطة بتجمعات سكانية نصفها مدني والنصف الآخر عسكري. (راجع الخريطة ص ٦٤). وخلافاً لسوريا، كانت السلطات اللبنانية عام ١٩٥٠ قد سمحت عمداً للاجئين بالاقامة على مداخل المدن كي يتاح لهم إيجاد العمل بسهولة وبغية عدم عزلهم عن سواهم. وكان مخيم نهر البارد، بالقرب من طرابلس، يستقبل الفلسطينيين المبعدين من سوريا. وفي ١٩٦٧، توقع العميد فرنسوا جنادري معاون قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب، الخطر الداهم، ووضع مشروعاً لإبعاد المخيمات عن ضواحي المدن، غير أن الفلسطينيين هددوا السلطات الإسلامية بحيث «لم تعد تجرؤ أي حكومة على البحث في هذا الموضوع»[٧٤].



مواقع التواجد الفلسطيني

وشيئاً فشيئاً توصّل الفلسطينيون إلى التحكم في كل شيء. فتسلمت فتح «الامن» وحتى «المرافق العامة» في المناطق التي تسيطر عليها. وأخذت تتعرض للشؤون الداخلية اللبنانية وتدخلت على الأخص ضد انتخاب الياس سركيس للرئاسة الأولى (أيار ١٩٧٦). وفي عام ١٩٧٤ اكتشفت السلطات اللبنانية وجود شبكة تنصت على الهاتف، موضوعة في مركز الهاتف في رياض الصلح في وسط المدينة. ولم ينج رئيس الدولة نفسه من عملية التجسس هذه. تجاه هذا الواقع، ماذا تستطيع فعله المنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات الهاتفية، أو الاونيسكو، التي رفع وزير الخارجية اللبنانية الأمر إليها في تموز ١٩٧٦، شاكياً العزلة التي وقعت فيها البلاد؟

كيف تطورت الأمور قياساً على الماضي؟ عام ١٩٦٥، لم يكن الفلسطينيون بعد سوى لاجئين في بلد مضيف؛ وفي ١٩٧٥، أصبحوا يتولون مقدرات «حفظ الأمن» في القسم الأكبر من البلاد. وكان على المرء أن يتعامى عن رؤية الحقيقة لكي لا يرى أن لبنان يتّجه إلى الهلاك، من جراء سياسة الترقيع والتسويات التي اعتمدت مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في ذروة قوتها وتحظى بالدعم العربي والسوفياتي و«بتعاطف» الغرب معها. يوم الأحد ١٣ نيسان ١٩٧٥، كان دومينيك بوديس، رئيس بلدية تولوز المقبل، يجري تحقيقاً للتلفزيون الفرنسي، فظن أنه يعيش يوماً تاريخياً محزناً، ونوّه، على كل حال، بمدى انتشار الأسلحة الثقيلة ـ الرشاشات الاوتوماتيكية، وقاذفات الصواريخ والمدفعية المرتدة، والرشاشات الثقيلة الخ... ـ وتدفق مئات الفلسطينيين المسلحين، صباح ذلك اليوم إلى صبرا، قبل أن ينتقلوا للمشاركة في العرض العسكري على طريق المزرعة[٧٥]. وقد شارك مقاتلون قدموا من كل مكان، في هذا العرض الذي تنظمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة التابعة لأحمد جبريل الموالي

لسوريا ـ وعند الساعة ٩،٤٠ صباحاً، أفاد رجال الدرك اللبناني أن ثلاث سيارات باص كبيرة وخمس سيارات صغيرة، على متنها فدائيون يحملون سلاحاً ظاهراً، قد تركت «تل الزعتر» باتجاه صبرا[٧٦].

وهناك في عين الرمانة غير البعيدة عن ذلك المخيم، وقعت المأساة. ففي شارع مار مارون، كان حشد صغير من المصلّين وفي مقدمته بيار الجميل، يتجمع أمام كنيسة سيدة الخلاص الكاثوليكية للاحتفال بتدشينها، عندما تجاوز عنوة أربعة رجال مسلحين في سيارة فيات الحاجز الذي اقامه الدرك على مدخل الشارع لحماية الاحتفال. وقبل اطلاق النار على الجمهور، صرخ المسلحون: «نحن مقاتلون فلسطينيون» وسقط أربعة مسيحيين وجرح سبعة آخرون. وبعد لحظات، مرت سيارة باص كبيرة مليئة بالفدائيين المسلحين العائدين من العرض العسكري فوقعت تحت نيران المقاتلين المسيحيين الذين وضعهم اعتداء الصباح في حالة تأهب. فسقط ٢٧ فلسطينياً والسؤال الذي يطرح هل كان على هذه السيارة أن تسلك هذه الطريق؟ قبل شهر من وقوع الحادث، كانت لجنة الارتباط اللبنانية ـ الفلسطينية قد نصحت بالعدول عن سلوكها، من جراء وقوع سلسلة من الاعمال الاستفزازية في هذا الحي جعلت سكانه في حالة استنفار وتوتر[٧٧].

كانت أبواق الدعاية الفلسطينية جاهزة للعمل فوراً فتجاهلت صحف العالم كافة جريمة اغتيال أربعة مسيحيين، وأخذت على عاتقها نشر شكوى عرفات التي تتهم «عصابات حزب الكتائب المسلحة بنصب كمين مسلح لسيارة اوتوبيس مدنية «وبفتح النار عليها» وأعلن عرفات عن «استشهاد» ٢٧ من ركابها بين طفل وامرأة ورجل»[٧٨]. لكن الخطأ يقع عندما نشرت جريدة بيروت الموالية للفلسطينيين والتي يمولها العراق، في عددها الصادر في ٢١ نيسان اسماء وصور الفلسطينيين الذين قتلوا في عين الرمانة، تخليداً لذكراهم، تحت عنوان: «أسبوع بعد الاستشهاد».

ولم يظهر بين القتلى أي طفل أو امرأة أو شيخ. وتشير هوياتهم إلى انتماء اثنين وعشرين منهم إلى جبهة التحرير العربية (الموالية للبعث العراقي) واربعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، واثنين لفتح واثنين للصاعقة وواحد لقوات ناصر.

بعد ظهر يوم ١٣ نيسان نفسه، بدأت القذائف تتساقط على عين الرمانة. وبدءا من الساعة ١٦،١٠، لاحظ رئيس مخفر الدرك في «تل الزعتر» حالة «تعبئة فلسطينية، إذ أقام الفدائيون مواقع عسكرية حول المخيم وبجوار مخفر الدرك»[٧٩]. ثم ظهرت مجموعات مسلحة واقامت الحواجز في كل انحاء بيروت التي اشتعلت فيها المعارك.

على الرغم من الدور المحرك الذي لعبه الفلسطينيون في تفجير هذا الصراع، ما نزال نسمع، بعد مرور عدة سنوات بعض السذج يرثي لحال منظمة التحرير الفلسطينية التي ارتكبت خطأ الوقوع في فخ التناقضات اللبنانية! لكن قادة هذا الشعب المشرد دون وطن لم يروا، وقد اعمى بصيرتهم ما حققوه من نجاحات في لبنان، أن تجاوزاتهم جعلت منهم في النهاية العوبة بيد الدول على حساب قضيتهم.

- ٢ -
عهد السورنة*

إذا دققت في أعمال هذا الامبراطور،
ترى فيه أسداً ضارياً وثعلباً ماكراً
ماكيافيلي
(الأمير)

«دمشق عاصمة لامبراطورية»، وفق ما يجزم به بصورة فظة دبلوماسي لبناني [١] لقد كانت القاهرة، لزمن مضى، ممراً لابد من عبوره في كل مسألة مهمَّة في الشرق الأوسط. وقد أصبح اليوم مغموراً أمام طريق دمشق التي تفرض نفسها على الكبار والصغار معاً.

اعترف فرنسوا ميتران بهذا الأمر وبطريقته الخاصة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٤، أمام قصر الضيافة الدمشقي، حيث استقبله حافظ الأسد، وعلامات الارتياح بادية على وجهه، إذ أعلن: «ان موقع سوريا في الشرقين الأدنى والأوسط هو موقع معترف به، شئنا أم أبينا، على أنه ضروري للتقدم نحو السلام والاستقرار في هذه المنطقة من العالم». وبعد سنتين من ذلك، نسج جاك شيراك وقد أصبح رئيساً للوزراء على منوال ميتران، متناسياً انتقاداته السابقة لسوريا، فاعلن: «علينا التسليم بما هو بديهي وأكيد أن الحل السلمي في لبنان غير ممكن بدون التفاوض مع سوريا»[٢].

* عهد السورنة Syrianisation يقصد فيها الكاتب مرحلة الهيمنة السورية.

منذ ما لا يقل عن عقد من الزمن، والحكم الأميركي يمارس أسلوب الاطراء والمديح مع الرئيس الأسد، وخصوصاً وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر الذي زاوله طويلاً عام ١٩٧٤، عندما اجرى مع الأسد مفاوضات حول فك الارتباط في الجولان، ورسم صورة مشرقة عنه[٣]. أما السوفيات فلا يبخلون بالثناء عليه باعتباره أفضل حليف عربي لهم، على الرغم من عدم ميلهم إلى كيل المديح والاطراء. فقد صرّح ليونيد بريجنيف في ٢١ شباط ١٩٧٨ بما يلي: «اننا نقدّر لسوريا دائماً دورها الأساسي وللرئيس الأسد نظرته الواقعية البناءة». إنّ هذا الثناء المفرط يستدعي التوقف والتساؤل.

إن الصورة التقليدية التي ترسم لسوريا على أنها بلد عربي يفاخر بعروبته لا بل هي قلب العروبة النابض، والذي يكافح في سبيل تثبيت هويته والدفاع عن الحقوق التي تدّعي أن القوى الاستعمارية قد اغتصبتها منها. وتوحي هذه الصورة بانطباع أولي أن الدعوة السنية بتقاليدها الوحدوية والتوحيدية، والمنادية بالمثل العربي الأعلى دون أن تبلغه والباقي حياً ومتألقاً هي وراء هذا الانطباع.

بيد أن المفارقة تكمن في أن سوريا مَدِينَةٌ بعظمتها التي استعادتها اعتباراً من عام ١٩٧٠، إلى الأقلية العلوية الحاكمة في حين أن الأكثرية السنية تنكر شرعية هذا الحكم. فالأسلام السني «التقليدي» يرى «أن من يطلق عليهم تسمية نصيرية (علويون) والمتشيعون للعقل الباطني، هم كفار أكثر من اليهود والمسيحيين بل أكثر كفرا من المشركين»[٤].

لكن حافظ الأسد عرف بصورة مدهشة كيف يتفادى عقبة لاشرعية حكمه. فهو يمارس «التقية» ببراعة فائقة، وهي ميزة يشترك فيها العلويون والدروز والشيعة. فقد تَبَنّى لا بل شجع قيام معركة ليست بالمعنى الدقيق معركته. لذلك فهو يطرح بصورة حاذقة مفهومين متعارضين هما «العلوية» و«العروبة»، ويكمن سر نجاحه في اعتماده

سياسة لبقة لا غبار عليها بالمنظار السني، وهي رفع مشعل النضال في سبيل الوحدة العربية و«توحيد» سوريا في وجه «العدو الصهيوني»، كما يطرح نفسه المدافع العنيد عن الفلسطينيين. وتتويجاً لكل ما سبق فقد عزم على تحقيق الحلم الكامن في اعماق اللاوعي السوري: اخضاع هذا اللبنان الصغير الذي لا يطاق والذي يجسد بحريته وازدهاره نقيضاً صارخاً لسوريا.

لما تولّى الأسد الحكم عام ١٩٧٠، كانت سوريا تعاني الحرمان. لكن الأسد عرف ببراعته كيف يرفع التحدي. وقد غفر له السنيون علاقته بإيران خاصة لأنها موجهة لإثارة سخط الشقيق والعدو العراقي... ومع ذلك، ليس هناك من مؤيد للغرب واللبنانيين والمسيحيين وحتى لليهود... ومعاد للسوريين أكثر من العلويين، كما يشهد عليه تاريخهم الحديث. ولقد دقت حالياً ساعة الثأر لدى هذه الطائفة التي تنبثق من خلف قرون طويلة من البؤس والتخلف.

إذاً حافظ الأسد يدغدغ احلاماً بعيدة: الإمساك وحده بالورقتين الفلسطينية واللبنانية. ولا شيء يضاهي لعب الدور الأول على مسرح الشرق الأوسط سوى التحدث «بالقضايا المقدسة» والتذرع في هذا المجال بأن فلسطين هي الجزء الجنوبي من سوريا: «لا تنسوا شيئاً مهماً: ليس هناك من شعب فلسطيني، وليس هناك من هوية فلسطينية، هناك سوريا فقط لأن فلسطين هي جزء لا يتجزأ من سوريا. إذن، نحن المسؤولين السوريين الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني»[٥].

أما لبنان فَقَدَرُه أن يكون بنظره ميدان المعركة ضد إسرائيل، وتتكبد سوريا أدنى النفقات من جراء ذلك. وعليه يسعى الأسد إلى كبح جماح منظمة التحرير الفلسطينية لديه ودفعها للتحرك في لبنان حيث يبقي علاقته بها في إطار التبعية الصارمة من خلال اشرافه على توريد السلاح

الذي يمر معظمه عبر الشام، والاختراق السياسي بواسطة الصاعقة، وهي منظمة موالية لحزب البعث السوري وقد انشئت لهذا الغرض عام ١٩٦٧ واشتهرت بعدد من أعمال السطو في لبنان وبتدريب أكثر من ارهابي من اللبنانيين وغيرهم في مخيماتها، وقد برز منهم جورج ابراهيم عبدالله الذي يظن أنه رئيس الألوية الثورية اللبنانية المسلحة في اوروبا والذي اتهم بعدد من الجرائم في فرنسا وادانته محكمة التمييز في باريس في شباط ١٩٨٧ بالسجن مع الاشغال الشاقة مدى الحياة.

سنحت الفرصة للأسد لاستكمال استراتيجيته، غداة حرب تشرين ١٩٧٣. «فالصلح المنفرد» الذي عقده الرئيس المصري أنور السادات بصورة متهورة مع الدولة العبرية، قد اتاح بشكل تلقائي لسوريا التفرد بامتلاك الورقة الفلسطينية. وبالواقع، وافق «الريس» على عدم اللجوء للحرب، اعتباراً من ١٩٧٤ - ١٩٧٥، عندما وقع اتفاقية فك الارتباط في سيناء. كذلك تفاوض الأسد مع كيسنجر لاقامة منطقة مجردة من السلاح في الجولان، وهي منطقة سورية تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، لكنه لم يذهب أبعد من ذلك لأنه لا يحق لمن كان ينتمي إلى الأقلية أن يوقع معاهدة صلح مع الدولة العبرية، مخافة سقوط شرعية حكمه الهشّة. وعليه أيضاً دحض الانتقادات التي يوجهها إليه اعداؤه الداخليون من الأخوان المسلمين بأنه «باع» الجولان. وتعويضاً عن وقف الاعمال العسكرية في تلك المنطقة، كان لابد من ذلك الوابل من التصريحات الداعية للحرب وفتح جبهة الجنوب في لبنان حيث تساند سوريا عمليات المقاومة ضد إسرائيل وتضع جيشها في وجه الدول العبرية. وبعد عام ١٩٧٣، أصبح لبنان أرض المواجهة الوحيدة بين العرب وإسرائيل، ولا زال.

لبنان هو اللعبة الكبرى والشغل الشاغل للرئيس الأسد. فهو ينطلق في هذه المغامرة بجرأة تتناسب مع مكره وحنكته لدرجة أنه

يستمتع بتعذيب ضحاياه إلى حد أنه يدفعها معه لبلوغ نشوة الالم أيضاً. وتنطبق عليه كل الانطباق أوصاف مكيافيلي الشهير، مؤلف كتاب «الأمير» الذي نشر بطبعة الجيب الفرنسية وتتخاطفه ايدي القراء في «الجيب» المسيحي. وتستقطب اهتمام الأسد في لبنان أولويتان: زعزعة أسسه وإزالة المميزات التي تجعل منه بلداً ذا نسيج مختلف عن محيطه العربي. وعلى لبنان التوقف عن استقبال واستقطاب المعارضين السياسيين السوريين والمفكرين العرب في ربوعه. وعليه اجراء الرقابة على صحافته المتهمة بحسها الانتقادي الزائد. كما عليه الكف عن الغطرسة والازدراء بسوريا بسبب النجاح الاقتصادي الذي حققه. لقد كانت السنوات الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ زمن الهدم والتدمير الذي يمهّد للتدخل العسكري والهيمنة السورية على لبنان. وبعد أن قام بدور مضرم النار، تراه يسرع بثياب الاطفائي لاخمادها، أو يخيل إليك أنه يفعل ذلك...

اللعبة العلوية المزدوجة

لم يخطىء ذلك المفكر الثاقب النظر، عندما تنبأ عام ١٩٧١، «بأن هذا الشعب سيكون في مقدمة شعوب الشرق[٦]، بعدما لاحظ «حدة الذكاء والمرونة التي يتحلى بها». كان ذلك في عهد الانتداب الفرنسي. ومما لا شك فيه أنه لولا فرنسا التي دعوها يوماً، مثل موارنة لبنان، «الأم الحنون»، والتي يطلبون منها اليوم أن تقر بذنبها عن ماضيها «الاستعماري»، لولاها لما عرف العلويون المصير الذي بلغوه اليوم.

إن الفرنسيين، بعد اقامتهم في المشرق عام ١٩٢٠، هم الذين حققوا لهم رغبتهم باستبدال لقبهم الاثني من «نصريين» إلى «علويين». كان عليهم أن يقطعوا العلاقة مع ذلك الماضي المثقل بالذكريات الأليمة والذي يتصل بهذا الاسم اتصالاً حميماً، مع أن هذا الاسم يشتق من

محمد بن نصير من بلاد ما بين النهرين مؤسس هذا المذهب منذ ألف ومائة وثمانية وعشرين عاماً، منذ أن أعلن الفقيه المسلم تقي الدين بن تيميه، في القرن الرابع عشر، الجهاد المقدس ضدّهم، أصبحت كلمة «نصيري» في لغة السنيين الشائعة، مرادفة «لمنبوذ» وكما استوحى «أبناء عمومتهم» في تركيا اسم «الفي» كذلك تم اختيار «علويين» (نسبة لعلي صهر النبي محمد مؤسس المذهب الشيعي) على أمل أن يكسب هذا الاسم الطائفة نسباً مقبولاً لدى الإسلام السني الذي يعترف بعلي رابع الخلفاء الراشدين.

نشأ هذا المذهب المتحرر من الشيعية بالقرب من بغداد، وهو ذو نزعة باطنية غير تبشيرية[7]. وما لبث أن ظهر في حلب حيث لم يتوافر له الوقت الكافي للتفتح والانتشار. لكن هذين التجمعين لم يستمرا طويلاً إذ شتتهما الغزوات السنية فاضطر الناجون منهما إلى اللجوء إلى مطاوى الجبال الممتدة من جبل لبنان إلى داخل سوريا. وفي تلك المنطقة الحصينة ذات المناظر الطبيعية «الفريدة بوحشتها وكآبتها»[8]، والمعروفة «بجبل النصيرية» أو «انصارية» عاش النصيريون في حالة من العبودية شبه تامة.

كانت فترة الازدهار النسبي الوحيدة مع وصول الصليبيين الذين اخضعوهم لسيادتهم المطلقة لكنهم وفرّوا لهم الحماية. استغل النصيريون الفرصة المتاحة للانتقام من أخوانهم الاسماعيليين اعدائهم الذين كانوا اصبحوا أسياد بعض مواقعهم الحصينة. والاسماعيليون اتباع مذهب آخر انشق عن الشيعية، واستقرّ بالقرب من حماه وكان، تحت اسم «الحشاشين» يرهب الجوار، واستقطب بين اتباعه قسماً من العلويين. انضمت القبائل النصيرية لشيخ الجبل زعيم الحشاشين، «الخالد»، من أجل مقاتلة السنيين، فجرّ ذلك وبالاً عليهم إذ انتقم السنيون منهم في القرن الثاني عشر وذبحوا حوالي عشرين ألف ولم ينجُ منهم سوى الفلاحين[9]، باعتبار أن مهنة الحراثة لا تحظى بمكانة رفيعة لدى الإسلام

السني التقليدي منذ أن احتقر النبي محمد «البيت الذي تدخله سكة»[10].

منذ ذلك الحين عاش النصيريون معتصمين في جبالهم العالية، معتمدين في قوتهم على الزراعة وتربية الماشية. انتظموا في قبائل مختلفة وخضعوا لاستبداد زعمائهم الاقطاعيين والدينيين الذين لم يقوموا بأي عمل من شأنه اخراجهم من حال البؤس والجهل والمرض التي يتخبطون فيها. وكانوا لا يخرجون من ديارهم إلا للذهاب إلى حماه أو اللاذقية أو طرابلس حيث يعملون لدى كبار ملاكيها الزراعيين. ويرى الباحث الاجتماعي ميشال سورا المتخصص في الشؤون السورية، أن القمع الوحشي الذي انصّب في شباط ١٩٨٢ على حماه عملاً ثأرياً مذهبياً، لأن حماه هي المدينة السورية الرابعة ومنطقة نفوذ الإسلام السني الصرف، «قبل الحرب العالمية الأولى، لم يكن باستطاعة العلوي التجول في شوارع حماه لأنه كان يتعرض للاهانة أو يرش بالمياه الوسخة أو يضرب وأحياناً، يقتل»[11]. ولقد أقام الجيش السوري طيلة شهر فيها لقمع ثورة ناشئة يخشى امتدادها إلى المدن الأخرى، وعمد إلى قتل الآلاف من أهل المدينة السنة، إضافة إلى بعض المسيحيين الذين سقطوا تحت الاقدام، ثم دكّ وسط المدينة التاريخي.

خلال مروره في كدموس، عام ١٩١٤، علم الكاتب موريس باريس أنه سوف يتاح له مشاهدة النساء النصيريات يرقصن سافرات الوجه، فدهش لهذه الحرية غير المألوفة في العالم الإسلامي[12]، ولم يعر أي اهتمام للمصير الذي يعدّه العلويون لبناتهم، إذ يعتبرن، كما يروى، من ضمن التقدمات التي تعطى للضيوف أحياناً، أو يصار إلى تبادلهن بين أصحاب الخبرة، أو تزويجهن لفترة مؤقتة[13]، كذلك كان الآباء يقومون بتأجيرهن في سن السادسة، ولمدة عشر سنوات مقابل مبلغ مقطوع يدفع سلفاً، حيث يعملن كخادمات في منازل أثرياء الساحل الذين يتصرفون بهن على هواهم[14]، لدرجة أن بعضهم ذهب في تقديره إلى اعتبار ربع

المولودين العلويين، خلال العقدين الثالث والرابع من هذا القرن، من آباء سنيين، حسبما روى لنا نوفل الياس وهو ماروني يقيم في اللاذقية وكان بدءاً من ١٩٣٥ محامي الدفاع عن القبائل العلوية الأربع[١٥].

تنامى لدى العلويين، من جراء اختلال الأمن المستمر والمحاولات الهادفة لارغامهم على تغيير مذهبهم، شعور بالحذر الشديد، كما اعتادوا، على سبيل الحيطة والوقاية، على اخفاء هويتهم الحقيقية ومعتقداتهم حالما يتواجدون مع غيرهم. وفي القرن السابع عشر، لاحظ الرحالة الانكليزي هنري موندريل «أنهم يتلونون كالحرباء فيتخذون ديانة الأشخاص الذين يتحدثون إليهم، مهما كانت هذه الديانة؛ فأمام المسيحيين، يجاهرون بإيمانهم المسيحي وأمام الاتراك يشهرون اسلامهم وأمام اليهود يعلنون يهوديتهم»[١٦].

هي طريقة تكوّنت مع الأيام حتى أنها طبعت شخصية العلويين الجماعية بطابعها. فالمذهب العلوي يفرض على اتباعه المحافظة على حقيقتهم الباطنية العميقة تجاه الجميع وضد الكل. وهذا الواجب يفرض عليهم التصرف ظاهرياً بشكل قد يناقض تماماً قناعاتهم الذاتية: فالعلوي لا يجوز له فقط بل عليه أن يبين للغريب أو للمجتمع المحيط به أنه يعتنق أفكاره. أنها التقية: «فنحن النصيريين بمثابة الجسد والأديان الأخرى كاللباس. ولما كان اللباس لا يبدّل في طبيعة الجسد بل يتركه كما هو، كذلك نبقى على الدوام، نصيريين مهما اعتنقنا في الظاهر من شعائر دينية مستعارة من جيراننا»[١٧].

مع الأيام تتطور اللعبة واللغة المزدوجتين من واقعة ضرورية إلى حالة طبيعية. فالعلوي يستند في تصرفه إلى القاعدة الذهبية التي تدعو إلى اعتماد «المعنى المستتر والمعنى الظاهر» للأشياء، ويستطيع العلوي أيضاً أن يجعل الناس يحسبوه مسلماً «صادقاً» أي سنياً - كما هو عليه الرئيس الأسد حالياً - وأن يمارس شعائر الإسلام التقليدي ويلتزم بآدابه، دون

أن يؤدي ذلك إلى جحود إيمانه أو أن يعتبره أخوانه مارقاً. هذه الازدواجية التي تميز الطائفة العلوية في حياتها الدينية والمدنية والعامة هي ما يحيّر الغريب وما يجب أن يبقى حاضراً في أذهان محاوري الرئيس العلوي حافظ الأسد. مع ذلك كم من الأشخاص قد خدعوا به! ولم يكن أقله هذا الرأي اللافت لمستشار النمسا برونو كرايسكي الذي أكدّ في ٦ أيار ١٩٧٧ «بأن الرئيس الأسد هو رجل واضح وصريح». غير أن العارفين من أبناء الشرق قد أدركوا معنى هذا الكلام، إذ أن الازدواجية هي عامل كبير للنجاح السياسي فيه.

عليه فليس ما يثير العجب أن يقدم العلويون المقيمون في عكار في لبنان الشمالي، على قيد نفوسهم كسنيين في الاحصاء السكاني لعام ١٩٣٢، ثم على إبراز هويتهم الحقيقية منذ دخول الجيش السوري إلى تلك المنطقة، وليس عجباً أيضاً أن يتظاهر، عشرة آلاف علوي مقيم في دمشق، بمظهر السنيين والا يكشفوا عن حقيقة مذهبهم إلا بعد وصول الأسد إلى السلطة. كذلك ليس مستغرباً أن يتقّرب العلويون من المسيحيين في مطلع عهد الانتداب الفرنسي على المشرق في العشرينات من هذا القرن، آملين بذلك نيل الاعتبار لدى «المحتلين» الفرنسيين.

روى الأب اليسوعي لويس جالابير كيف سعى وفد من قرية جنينة رسلان مع مدرسة القلبين الأقدسين في صافيتا، بغية تحقيق رغبتهم في اعتناق الكثلكة. وقد شهدوا أنهم يحبون الديانة المسيحية؛ أليسوا هم حفدة الصليبيين؟ ثم إنّهم يشعرون بكونهم أدنى من سائر الشعوب الذين يعيشون بينهم، بسبب عدم انتمائهم إلى أية «ديانة حقيقية». ولا بدّ لهم بالتالي من ديانة يعتنقونها، ولهذا يطلبون اعتناق أفضلها «والارتداد إلى المسيحية» ويتابع الأب اليسوعي: «كانوا يتحدثون بلباقة ودهاء لا يتقنها عادة سوى الشرقيين، وبكلام مبطن بدوافع تبدو قاطعة ومختلفة عن تلك الحجج الجميلة التي كان يبسطها خطيب الوفد.

وبصفتهم مسيحيين سوف يتعهد حمايتهم رؤساؤهم الروحيون أصحاب النفوذ الواسع ويقومون بدور الوسيط بينهم وبين السلطات الفرنسية من أجل توفير الحرية والانعتاق لهم. وهـذا بالضبط مـا دعاهم لـلازدراء بـالطقسين المـاروني والأرثـوذكسي اللذين لا يؤمـل منهـا شيء مهم وللالتفات نحو اللاتين،[١٨] باعتبارهم مسيحيي فرنسا».

وصل بهم الأمر إلى الكتابة إلى قداسة البابا من أجل نصرة قضيتهم: «عفوكم، أيها الأب الأقدس الكلي الاحترام، نحن الشعب العلوي أشقى شعوب العالم وأكثرها جهلاً، نودّ أن نكون من أبنائكم، أي من المسيحيين من طائفة اللاتين»[١٩] وفي عام ١٩٣٠، أيّدت محكمة طرطوس في سوريا ردّ الفاتيكان الإيجابي على الطلب وسجلت ٢٢ أسرة في الطائفة الجديدة. وقد حذا حذوهم سكان بعض قرى الجبل ومنها قرداحا.

في هذه الأخيرة ولد حافظ الأسد في ٦ تشرين الأول ١٩٣٠، في قبيلة «قلبية». والده علي سليمان، من وجهاء البلدة، كان يشتري أصوات الناخبين لحساب إبراهيم الكنج أثناء توليه رئاسة المجلس التمثيلي للعلويين وهو عبارة عن جمعية منتخبة أنشأتها السلطات الفرنسية للدفاع عن مصالح الشعوب الواقعة تحت الانتداب.

وما انقضت ست سنوات حتى اعتنق العلويون الديانة المحمدية. ذلك أن فرنسا، بعد أن رسخت دعائم «الأقليات المتماسكة»[٢٠] - العلوية والدرزية - في كيانات منفصلة، خلافاً لأحكام صك الانتداب[٢١] الذي وضعته عصبة الأمم، قررت فجأة إعادة هذه الأقليات إلى الحظيرة السورية والسنية. فكان على العلويين أن يثبتوا هذه المرة إسلاميتهم، ونزولاً عند رغبتهم، أصدر في ١٥ تموز ١٩٣٦، مفتي القدس السني أمين الحسيني، وهو الذي لعب بعد ذلك دوراً ثانوياً مع هتلر، فتوى تؤكد «أن العلويين مسلمون»[٢٢].

ولمّا كان العلويون شديدي الحذر تجاه النفوذ الأجنبي، فقد ظلّوا خلافاً لجيرانهم اللبنانيين بمنأى عن الاستفادة من ضروب الاختراعات الأوروبية التي نقلها المبشرون والدبلوماسيون والتجار معهم إلى لبنان، ففي حين كان الموارنة والدروز، يقيمون منذ عصر النهضة، علائق وثيقة مع فرنسا وإيطاليا، وكان بعض العلاّمة الموارنة ومنهم جبرائيل الصهيوني الذي كان يقيم في جزيرة القديس لويس في باريس، يدرّس في الكوليج دي فرانس؛ وفي عام ١٧٣٦، وقبل مائة وخمسين سنة من جول فيري* انعقد مجمع اللويزة في لبنان وأقر إلزامية التعليم المجاني للذكور والإناث، وفي عمق قاديشا (وادي الموارنة المقدّس) عملت أول مطبعة في الشرق (عام ١٦١٠) كان سكان جبل النصيرية يعيشون في تخلّف مطبق تحت حكم السلطان العثماني الذي لم يكن يلتفت إلى ذلك الشعب «المشاغب والفظ والصعب المراس»[٢٣] إلاّ لاستنزافه بالضرائب.

وفي عام ١٩٣٠، كانت نسبة الأمية ما تزال بمعدل ٩٨٪ في صفوف العلويين[٢٤].

أمّا المقاومة المسلحة التي واجهت دخول الجيش الفرنسي فلم تدم طويلاً، إذ سرعان ما أدرك العلويون أهمية المكاسب التي يمكنهم جنيها من الوجود الفرنسي بينهم في الوقت الذي كانت الريح تنفخ في شراع العروبة. كذلك رأت فرنسا إمكانية تحولهم إلى أنصار لها، فعمدت إلى تنفيذ مشاريع إنشائية واسعة وحراثة الأرض والتعليم، خصصت لها ميزانية أضخم من الاعتمادات الموضوعة لباقي المناطق في سوريا ولبنان، على الرغم من ضيق مساحة المناطق العلوية (٦٥٠٠ كلم^2)[٢٥]. عند ذلك بدأت هجرة العلويين نحو المنطقة إلى حلية وطرطوس واللاذقية وهي كانت حتى ذلك الحين مدناً سنيّة[٢٦].

* جول فيري (١٨٣٢ - ١٨٩٣) وزير التعليم الفرنسي، اشتهر بكونه أقر مجانية التعليم الابتدائي والزاميته وعلمانيته. (المترجم).

غير أن عهد الانتداب لا يمكنه أن يستمر إلى ما لا نهاية، على الرغم من يقين العلويين بخلاف ذلك وإن فرنسا سوف تبلغ بهم إلى الاستقلال وأنهم سوف يتخلصون بصورة نهائية من الحكم السني الظالم. في الواقع، كيف استطاعت حكومة اشتراكية تلتزم بشرعة حقوق الإنسان التخلي عن العلويين دون التبرؤ من نفسها؟ فقد أقدم رئيس الحكومة ليون بلوم على التضحية بهم على مذبح «الصداقة الفرنسية ـ السورية». في حين كان الوطنيون في الشام يهتفون: «لا معاهدة دون الاعتراف بالوحدة». والعلويون الذين علقوا الآمال الكبار على باريس، عادت هذه بضربة قلم واحدة، وقذفت بهم في جحر سوريا، بموجب القرار الصادر في ٥ كانون الأول ١٩٣٦.

وكم كانت مريرة خيبة هذه الطائفة الصغيرة التي لم تأل جهداً للتخلص من «الهيمنة السورية». فالعرائض والاستدعاءات تتدفق على مكتب المفوض السامي داميان دي مارتل، مهددة باللجوء إلى العصيان المدني. وفي ٨ حزيران ١٩٣٦، وجه إبراهيم الكنج باسم المجلس التمثيلي العلوي إلى ليون بلوم الكتاب التالي: «نحن مصمّمون على الموت. وإذا كان العالم كله يأمل في حكومتكم الاشتراكية أن تدافع عن وجود كرامة الشعوب الصغيرة، فنحن على يقين بأنكم ستردّون الظلم الذي يدبّر ضد الشعب العلوي». ألحقه بكتاب آخر بعد ثلاثة أيام قائلاً: «من أجل إتاحة الفرصة لاطّلاعكم على عمق الهوة التي تفصلنا عن السوريين وبغية وضعكم في صورة الكارثة التي تنتظرنا، نرجوكم إيفاد لجنة تحقيق برلمانية كي تتثبت من حقيقة الوضع القائم على الأرض وكي تحكم على تعذر ربط العلويين بسوريا دون المجازفة بمأساة دموية تكون وصمة عار في تاريخ فرنسا»[٢٧].

وقد نبتت في ذهن الوجهاء العلويين فكرة جديدة: إذا تعذّر الاستقلال المطلق عن سوريا، فلماذا لا نلتمس الانضمام إلى لبنان؟

فلبنان المكوّن من أقليات مماثلة لنا، سوف يحترم على الأقل معتقداتنا وكرامتنا ويراعي تقاليدنا ويوفر لنا الأمن والاستقرار، في حين أن سوريا تمثّل الاضطهاد المعنوي والاجتماعي والتعصب الديني الذي يجيز إبادة العلويين حسبما يثبته التاريخ»[٢٨]. ودعماً لمطلبهم، قدّم الانفصاليون العلويون في مذكرتين تفصيليتين بتاريخ ٢٨ حزيران و٢٠ آب ١٩٣٠، الكثير من الحجج التاريخية والاقتصادية والسوسيولوجية والاستراتيجية، مبينين «أن لبنان سيصبح بذلك أكبر موطن للأقليات في الشرق كله»[٢٩].

إلى تلك الحجج، أضيفت الحجة الفاضحة التالية: سوف يجني لبنان كل المكاسب من هذه المسألة، لأن «توحيد البلاد العلوية مع سوريا من شأنه عزل لبنان عن جميع الأنحاء ووضع سكانه تحت رحمة السوريين الذين يقاطعونه متى شاؤوا». يا له من هاجس مذهل يلقى تطبيقه حالياً على يد الحكم العلوي في دمشق، فهل يخفي ذلك عزم العلويين على إنزال العقوبة بالموارنة بسبب رفضهم ذلك آنذاك. ولعلّ البطريرك الماروني أنطون عريضة كان الأكثر حذراً في مسألة تحقيق آمال أعضاء الوفد العلوي المسيحي الذي قدم إلى مقر البطريركية في بكركي بصحبة المحامي نوفل الياس لعرض مشروع الوحدة، عندما أجابهم: «كلا، فأنتم (العلويون) تعدون حوالي ثلاث ماية ألف نسمة. وفي لبنان عدد مماثل من الشيعة. ولا طاقة للبنان على احتمال وطأة هذا العدد». وقد رفض رئيس الجمهورية اميل أده بدوره هذا الاقتراح عندما باحثه البطريرك بشأنه[٣٠].

هل تعبّر هذه المساعي عن رأي غالبية الشعب العلوي؟ هناك مذكرة مؤرخة في ٢ تموز ١٩٣٦ وعليها سبعة وثمانون توقيعاً. تتمسك بالانضمام إلى سوريا. وإذا أخذنا بملاحظة المفوضية الفرنسية العليا، تبيّن لنا أن الحركة الاستقلالية تعكس إرادة «٧٥٪ من السكان» العلويين والمسيحيين، و«أن فكرة اللجوء إلى لبنان قد أوصى بها العلويين»[٣١].

فهل نحن بصدد شكل من أشكال «التقية» أم نشهد سياسة وضع البيض في السلتين معاً؟

من جهته، نوفل الياس كان واضحاً بقوله: «كنت صديقاً لهم وخادماً لقضاياهم. وكان لدى تفويض من عموم العلويين، وكانوا يطلبون مني حمايتهم من الاعتداءات السنيّة والدفاع عن حقوقهم ومساعدتهم على بناء دولتهم العلوية». ومهما كان الأمر، فإن توقيع علي سليمان الأسد في أسفل الوثيقة المؤرخة في ٢ تموز ١٩٣٦ التي تطالب بالانضمام إلى سوريا، كان بمثابة ورقة حظ رابحة لولده حافظ لأنها تزيد من مصداقيّة عائلته التي يدّعي أنه ينفذ وصيتها، في النضال في سبيل سوريا والإسلام.

غير أن اسم الأسد يظهر أيضاً في أسفل رسالة يختلف مضمونها بصورة جذرية عن المذكرة المشار إليها آنفاً وهي موجهة قبل ١٥ حزيران ١٩٣٦ إلى ليون بلوم. والأمر يتعلق هذه المرة بسليمان، جدّ حافظ لأبيه. لا يكتفي الموقعون العلويون الستة لهذه الرسالة التي كتبها الشاعر العلوي بدوي الجبل بالمطالبة بالاستقلال بل يدافعون عن الاحتلال اليهودي لفلسطين باعتباره وسيلة لدعم وضع الأقليات: «كل هؤلاء اليهود الطيّبين قد جلبوا المدنية والسلام إلى العرب المسلمين ونشروا الثروة والازدهار في فلسطين، دون إلحاق الضرر بأحد ودون انتزاع أي شيء بالقوة. على الرغم من ذلك، أشهر المسلمون الحرب المقدسة عليهم ولم يتورعوا عن ذبح أطفالهم ونسائهم، على الرغم من الوجودين البريطاني في فلسطين والفرنسي في سوريا. من هنا، فإن اليهود والأقليات الأخرى تتوقع لذاتها مستقبلاً أسود في حال إلغاء الانتداب وتوحيد سوريا المسلمة وفلسطين المسلمة أيضاً [٣٢]. إنها لوثيقة محرجة لمن يشكل النضال ضد إسرائيل حالياً أولوية عنده. فهل من أجل هذا يتعذر العثور على هذه الوثيقة في محفوظات وزارة الخارجية في الكي دورسيه؟

وأمّا وقد أصبح العلويون سوريين طوعاً أو عنوة، فقد وجدوا أنفسهم أمام أحد خيارين: أما الخضوع للحكم السني مع ما يستتبع وضعهم كأصحاب بدعة من تمييز لا مفر منه، وأمّا الاستيلاء على زمام السلطة وفي الوقت ذاته إعداد مناطقهم وترتيب أوضاعها تداركاً لانكفاء محتمل. وكان للتحرّر الذي بلغوه بفضل فرنسا قد أتاح لهم تفضيل الخيار الثاني؛ فضلاً عن ذلك، انخرطوا بكثافة في «أفواج الشرق الخاصة» وهي الفرقة التي تكوّن منها الجيشان السوري واللبناني في ما بعد، والتي أنشئت بهدف قمع حركات العصيان السني. أخيراً أنشأ الفرنسيون الكلية الحربية في حمص فأمن لهم هذا المعهد المجاني سبل الترّقي الاجتماعي وكان الخشبة التي أوصلتهم إلى أعلى مراكز القرار السياسي.

الأسد يغزو دمشق

في ذلك المعهد، تلقن الطيار الشاب حافظ الأسد ورفاقه أسس التضامن والتكاتف مع زملائهم الدروز والإسماعيليين والمسيحيين، وعندما شعروا أنهم أصبحوا على قدر كاف من القوة عمدوا إلى إقصاء هؤلاء الزملاء ليكملوا مسيرتهم الصاعدة وحدهم، وهي تلك المسيرة التي أعدّتها ووجهتها أعلى المراجع في الطائفة العلوية. وتسهر هذه الطائفة على تنفيذ التدابير المقرّرة في المؤتمرات التي تعقد بشكل سريّ ومنتظم في الجبل، من أجل تعبئة الوجدان القومي لدى العلويين وتصويبه نحو «الهدف - السلطة»، وقد ترافق التسلل ضمن الجيش مع إنشاء الخلايا السرية داخل حزب النهضة العربية، أي حزب البعث، الذي سيستخدم ذريعة شرعية لتدبير السيطرة العلوية.

في البدء كان حزب البعث يناضل في سبيل الوحدة العربية، ثم تحوّل شيئاً فشيئاً ليقتصر تأييده للقضية العلوية، دون أن يقرّ طبعاً بذلك. وإذا كان هذا الحزب يجتذب مناصرين، منذ تأسيسه عام

١٩٤٧، في الوسط العلوي، فإن ذلك يعود لسببين: من جهة، لأن أيديولوجيته ذات النزعة الاشتراكية تسهل تغلغل الحزب في الوسط الريفي حيث يسكن العلويون والدروز، أكثر منه في المدن حيث البورجوازية السنية هي الغالبة. من جهة أخرى، ينادي حزب البعث بتوحيد كل العرب على أساس نظام تسوده المساواة والعلمنة، وهو يعتبر الإسلام بالتأكيد عنصراً جوهرياً في الثقافة الوطنية العربية، ذلك أن أحد مؤسسيه، ميشال عفلق وهو سوري أرثوذكسي ينادي بأن «العروبة هي جسد روحه الإسلام» فيما يبقى الهدف النهائي الذي يسعى إليه هو تحقيق مجتمع ينتفي فيه الطغيان السني وكل أشكال التمييز المناهضة للمذاهب الدينية الأخرى لا سيَّما تلك التي توهم بأنها من أصحاب البدع [٣٣].

وما ان أمسك العلويون بقبضة الحكم في الحزب والجيش حتى عمدوا إلى القيام بعملية تطهير داخل صفوفهم فعزلوا عام ١٩٦٦ زعيمي البعث التاريخيين ميشال عفلق وصلاح بيطار السني ـ الذي يعزى مصرعه في باريس عام ١٩٨٠، إلى أجهزة المخابرات السورية.

وإثباتاً لالتزام الطائفة العلوية بالعروبة، كان لا بدّ من نشر وترويج الفكرة القائلة بأن العلويين كانوا وراء نشوء حزب البعث. عند ذاك جرى إبراز شخصية زكي أرسوزي (ولد عام ١٩٠١ في إنطاكية ومارس التعليم فيها بعد إنهاء دروسه في السوربون) على أنه عروبي ورائد لحزب البعث، ودعي لإلقاء المحاضرات في الجامعات والثكنات العسكرية السورية. ونشرت مؤلفاته، بخاصة «دستور» الحزب الذي وضعه بين ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، وقد جاء فيه: «العروبة هي شعورنا القومي ومنها تنبثق جميع مثلنا العليا وبها نقيس قيمة كل شيء» [٣٤]. وبعد وفاته عام ١٩٦٨، أقيم له تمثال في الساحة العامة في دمشق وأطلق اسمه على إحدى الحدائق فيها وخصصت الكتابات والمقالات الطويلة

عنه. ونشر خليل أحمد، الناطق الحالي باسم رفعت الأسد، شقيق الرئيس، عام ١٩٧٨ كتاباً عنه بعنوان «دور الكلمة في بناء الإنسان عند زكي أرسوزي» [٣٥]. وقد أنكر أصدقاء عفلق، في كل حال، صحة وأصالة الدور المنسوب إلى أرسوزي مشددين على عدم حضوره مؤتمر البعث التأسيسي المنعقد في دمشق في نيسان ١٩٤٧.

عندما أصبح حافظ الأسد وزيراً للدفاع، وكان ينتظر تلك الساعة بصبر وأناة ـ والصبر والتكتم هما سر نجاحه ـ عمد إلى إقصاء منافسيه العلويين عن مراكز المسؤولية ومنهم أمين السر العام المساعد في حزب البعث صلاح جديد، وتسلّم دفة الحكم عام ١٩٧٠، «مغتصباً» بذلك وعلى حد قول معارضيه من الإخوان المسلمين، ما كان وقفاً على السنيين.

وتخفيفاً من حدة الإثارة والتحدي التي اتّسم بها «انتخابه»[٣٦] تعهد الأسد للسنيين بالعودة إلى نصوص الشريعة الإسلامية في ما خصّ قسم اليمين الرئاسي، ثم وافق، تحت ضغط العلماء المسلمين، على إدخال بند في الدستور ينص على اعتبار الإسلام دين رئيس الدولة. وأخيراً أحاط نفسه ببعض المعاونين السنيين الذين كانوا في الغالب يعملون على تنفيذ سياسته وتعليماته ويشكلون ضماناً للنظام العلوي، مقابل ما يحصلون عليه من مغانم وتكريم. مثاله أن وزير الدفاع مصطفى طلاس لم يستقل من الحكومة عندما ألقيت عليه تبعة مجزرة حماه مع أن المعنيين بها تحاشوا إشراكه باتخاذ القرار المناسب بشأنها. علاوة على ذلك تدين سوريا العلوية بوجهها السني إلى عبد الحلم خدام، وهو الأبرز بين نواب رئيس الجمهورية الثلاث، وبدونه لا يستطيع ذلك «الملحد» الجالس على سدة الحكم من إيصال صوته إلى الحكام العرب إلّا عبر القذائف والمتفجرات...

بالمقابل، فإنّ تبوّؤ بعض المسيحيين ـ الذين يشكلون نسبة ١٠٪

تقريباً من الشعب السوري ـ لبعض المراكز الإدارية يتوافق مع رغبة الأسد في إثبات القول بأن نظامه ذا طابع علماني. على رغم هذه المظاهر التي نراها أيضاً في الدول العربية الأخرى، باستثناء لبنان فإنه يتعذّر على المسيحيين السوريين إنماء شخصيتهم وتطويرها، وهم مجبرون على تعلّم القرآن في المدرسة وملزمون بإخفاء معتقداتهم الدينية. وعندما يقضي الأسد بحل إحدى الجمعيات الإسلامية بسبب نشاطها التخريبي الهدّام، فإنه مضطر كذلك، بحكم حرصه على تأمين التوازن الطائفي، لمنع مؤسسة دينية أخرى لا قيمة لها من القيام بأي نشاط. ومهما كان الأمر، فإن المسيحيين يؤكدون مفاضلتهم للنظام الحالي على الحكم السني؛ غير أن شعوراً بالقلق يتنازعهم حول مرحلة «ما بعد الأسد»، فهم يميلون بصورة طبيعية نحو العلويين باعتبارهم أقلية مثلهم، ويحرصون من جهة أخرى على عدم الظهور «كمتعاملين» معهم، خوفاً من عقاب جماعة الإخوان المسلمين.

هكذا وطّد الأسد سلطته فعهد بأجهزة الدولة الأساسية إلى أتباعه من العلويين بالطبع. فهناك اثنان من أشقائه هما رفعت وجميل، واثنان من أصهاره، العقيد عدنان مخلوف واللواء شفيق فياض، يتولون وظائف رئيسية في الجيش هي المخابرات والإدارة والحزب. وكل موظف سني يكلّف بمنصب ذي شأن، يقابله موظف علوي آخر في المنصب ذاته، كما هي الحال مع رئيس الأركان، اللواء السني حكمت الشهابي الذي يطغى نفوذ معاونه اللواء العلوي علي أصلان على سلطته التي باتت شكلية.

كما اكتسبت «وحدات الدفاع» شهرة مخيفة لتخصصها في عمليات القمع الداخلي، وتضم هذه الوحدات ما يزيد عن عشرين ألف رجل معظمهم من العلويين، وتطلق عليهم تسمية «الفهود الحمر» لارتدائهم البزات الوردية المرقطة بالأحمر. وتوجيهاً للناس والرأي العام، كتب مؤسسها ونائب رئيس الجمهورية رفعت الأسد في جريدة تشرين في أول

تموز ١٩٨٠ ما يلي: «إننا نمقت الحروب وما تولده من خراب. غير أننا، لدى الضرورة وفي سبيل بناء السلام والمحبة، على استعداد لخوض مئة معركة وتدمير مئة قلعة والتضحية بمليون شهيد». من السنيين بالطبع...

ينتمي ثلث عديد «الفهود الحمر» إلى قبيلة «المرشدية» التي أسسها في الثلاثينات سليمان مرشد وهو راع كان يدّعي النبوة وانتهى شنقاً في دمشق عام ١٩٤٦ بسبب نضاله في سبيل استقلال العلويين[٣٧]. يشكّل هؤلاء الفهود، في نظر الحكم القائم، دفاعاً قوياً عن الذات العلوية التي يتعيّن عليها الانبعاث يوم تسقط دمشق مجدداً في أيدي السنّة. واعتباراً من ١٩٧٠، أطلق حافظ الأسد برنامجاً إنشائياً متكاملاً من شأنه تحويل المنظمة العلوية إلى دولة قادرة على الحياة والاستمرار وتكون عاصمتها اللاذقية. ويشكّل نمو الولادات مع التوسع المطّرد في السيطرة على المدن المحيطة بجبل النصيرية (حماه وحمص وطرابلس/ لبنان) قدراً كبيراً من الضمان لاستقرار وأمن هذا الجبل.

غير أنّ الأسد يراهن، حتى الساعة، على الاستمرارية. فهو لا يخشى الاغتيال[٣٨] ويمارس الحكم في القصر الحصين الذي يشيده على قمة جبل قاسيون المشرف على دمشق، وهو القصر الذي برع أحد الدبلوماسيين الفرنسيين بوصفه عندما قال: «إنّه قصر مملوكي فوق مدينة محتلة» ويجرى الإعداد بعناية لتسليم مشعل الحكم «الخالد» على حد ما يدرّس للتلامذة السوريين، إلى بكر أنجاله الخمسة ويدعى باسل، وهو مجاز في الهندسة من جامعة دمشق وتابع دورة تدريبية في الكلية العسكرية في حمص.

إنّ الفساد والإرهاب والمراهنة هي وراء «استقرار» وامتداد نظام حكم الأسد طيلة هذه السنوات، وقد كشف ميشال سورا بثاقب نظره

عن هذه الأمر، في كتاباته ولعلّه دفع حياته ثمناً لذلك. يقتضي قراءة مؤلفه «دولة البرابرة» والتمعن فيه لفهم مدى الطغيان الذي مارسته «الطغمة الحاكمة» في دمشق بغية «خطف» الدولة السورية[٣٩]، إذا جاز التعبير. وصف ببراعة وقساوة في دراسته عن الإخوان المسلمين تلك الأساليب[٤٠] القائمة على الوحشية والقمع ضد المعارضة الإسلامية ـ التي تنادي ببرنامج سياسي يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية؛ ويبدو هذا البرنامج، بالمقارنة مع تلك الأساليب أو على سبيل الترحم عليها، كأنه ضرب من ضروب الديمقراطية «الحق».

وقياساً على حكم الزمان، لا شكّ أن المؤرخين سوف يصدرون حكمهم على الطائفة العلوية معتبرين أنه، بحكم قانون تنازع البقاء، لم يكن لديها خيار آخر، وكان عليها أن تثأر بكل قساوة لنفسها من التاريخ.

وهم سوريا الكبرى

نشرت جريدة «الثورة» الموالية للحكومة، بتاريخ ١٤ تموز ١٩٨١ «أنّ سوريا لن تقبل أن يتكرّر التاريخ مرة أخرى وأن يسود منطق معاهدة سايكس بيكو[٤١] لعام ١٩١٦ من أجل تقسيم المنطقة مجدداً». ومن فرط ما نسمع السوريين يتباكون على «مساوىء القوى الاستعمارية» التي «مزّقت» سوريا و«اقتطعت» لبنان وفلسطين منها وحرمتها من «مرفئها الطبيعي» في بيروت، نكاد نرى بعض الشرعية في معركتهم القائمة من أجل إعادة توحيد سوريا الكبرى». زد على ذلك أن عدداً من الدول الغربية ـ ومن بينها فرنسا، على الرغم من عمق إدراكها للمسألة ـ تبدو مستعدة «لتأييد» هذا المطلب، حتى ولو كان يهدف للنيل من لبنان بوصفه دولة مستقلة.

والعلويون ليسوا في وضع يمكّنهم من الإصرار على مثل هذه الادّعاءات، سيّما وأنهم طالما نشدوا الاستقلال الخاص بهم؛ ذلك أن سعيهم لنيل الشرعية السياسية، يمرّ كما رأينا عبر تحقيق الأماني السنية. غير أن المسلمين التقليديين يشددون منذ ١٩٢٠ وبصورة رئيسية على ضم لبنان إلى سوريا. من هنا كان على العلويين أن يتماثلوا بهم وينافسوهم إذا استطاعوا في هذا المجال. تلك هي الحجة الرئيسية التي يتذرع بها العلويون «لاسترجاع» لبنان. وبانتظار تحقيق هذا المأرب، فهم يعملون على إخضاعه جزءاً بعد آخر.

للسوريين أكثر من موجب للحقد على فرنسا. لكن يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ يبقى من أكثر الأيام سواداً في تاريخ سوريا المعاصر. ففي صبيحة ذلك اليوم، حطمت القوات الفرنسية التي بعث بها المفوض السامي للشرق الجنرال هنري غورو حلم الأمير فيصل، شريف مكة، في معركة مضيق ميسلون الواقع بين بيروت ودمشق. أغدق الإنكليز الوعود الجزيلة على هذا الأمير، سليل النبي والآتي من مسقط رأسه في الحجاز إلى دمشق، حيث أعلن نفسه، أمام الجماهير المحتشدة «ملك العرب»، متعهداً بتوحيد جميع الأراضي العربية تحت راية ملكه، ومن بينها لبنان، حتى ولو اضطر لإعلان الجهاد المقدس ضد الدولة الفرنسية المحتلة فتهللت أسارير دمشق لهذا الإعلان الذي يعيد إليها بهاء العهد الأموي الذي ما تزال تذكره، منذ القرن السابع عندما رقّى معاوية مدينة القوافل إلى مصاف عاصمة الأمبراطورية العربية.

حتى تلك الهزيمة ورحيل فيصل عنها لاستلام عرش بغداد الذي أعطي له على سبيل الترضية، لم يضعا حداً لآمال السوريين، ذلك أن تاريخ الانتداب حافل بألف محاولة معلنة أو خفية قام بها القوميون السوريون «لتوحيد سوريا». وفي عام ١٩٢٨، حاولت الجمعية التأسيسية في العاصمة السورية أن تضم لبنان نظرياً إلى الجمهورية

السورية، فما كان من المفوض السامي هنري بونسو إلاّ أن أصدر دستوراً معدلاً لسوريا. صحيح أنه كان باستطاعة السوريين الاقتداء بالإجماع الكبير الذي تجلّى لدى الإسلام اللبناني لصالح «الوحدة السورية» أو أقله لصالح ضم المناطق اللبنانية ذات الغالبية المسلمة (قسم من البقاع والمدن الساحلية الكبرى) إلى الجمهورية السورية. ذلك أن مسلمي لبنان لم يرغبوا، بعد تحرّرهم من الوصاية العثمانية، الوقوع تحت سلطة دولة أخرى، وفوق ذلك مسيحية، أو تحت هيمنة الموارنة «محاسيب» فرنسا، على حد ما نقله إلينا رئيس الوزراء السابق تقي الدين الصلح. وقد حضنت الدعاية السورية موجة الاعتراض المناهضة للبنان مما جعل هذه الموجة تطغى على أجواء الحياة السياسية في المدن السنية الكبرى وهي بيروت وطرابلس وصيدا. وفي عام ١٩٣٦ انطلقت الفتن الداخلية بتحريض من الكتلة الوطنية السورية التي رفضت توقيع معاهدة صداقة مع فرنسا ما لم ينضم لبنان إلى سوريا على غرار ما صار عليه الوضع بالنسبة إلى بلاد العلويين والدروز.

قبل أن ينضم للمناداة باستقلال لبنان، كان رياض الصلح ـ وهو الشريك المسلم العتيد في الميثاق الوطني ـ يناضل في سبيل الوحدة السورية، داعياً أبناء بيروت للتمرد والعصيان، و«قد اندفع المتظاهرون في شارع البسطا متسلحين بالحجارة والهراوات والخناجر والبنادق رافعين الأعلام السورية، وسط الهتافات والصياح: لتسقط الوحدة اللبنانية، وعاشت الوحدة السورية! الوحدة أو الدم! وعندما بلغ المتظاهرون الأحياء المسيحية شرعوا بتحطيم واجهات المحلات التجارية ونهب محتوياتها ومهاجمة القطارات الكهربائية والسيارات»(٤٢).

وحدهم السنيون كانوا ما يزالون متمسكين بالوحدة مع سوريا بعد أن خسر رياض الصلح تأييد الشيعة اللبنانيين. وقد سبق لهؤلاء أن خاضوا القتال إلى جانب فيصل وارتكبوا عدة مجازر ضد المسيحيين

المؤيدين للانتداب، خاصة في جنوب لبنان والبقاع ثم أدركوا المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يوفرها لهم الحكم اللبناني الجديد واعتبروا «بمثابة الكارثة كل نظام سياسي يلحقهم بدولة ذات غالبية سنية حسبما جاء في برقية وجهها المفوض السامي إلى وزارة الخارجية الفرنسية في الكي دورسيه. شدّدت البرقية أيضاً على: «أن الفئة المتدينة التي ما يزال تأثيرها طاغياً على المتخلفين من السكان، أصبحت إلى جانب السيادة والاستقلال اللبنانيين. وإن سعي الزعماء السنيين في جنوب لبنان مؤخراً إلى أخذ تواقيع أبناء القرى الشيعية على العرائض المطالبة بالانضمام إلى سوريا اصطدام بامتناع هؤلاء على نحو لم يكونوا يتوقعونه. وعندما استشار رئيس الجمهورية اللبنانية بشكل مباشر المرجع الديني للطائفة الشيعية وهو السيد مغنيه (وكلمة السيد لقب مخصص للمتحدرين من سلالة الإمام علي، صهر النبي محمد) طلب الإبقاء على لبنان المستقل في حدوده المعينة والمعترف بها»(٤٣).

في طرابلس، ألقى الفرنسيون بالمفتي السني عبد الحميد كرامي في السجن بسبب وجوده على رأس الحركة الانفصالية الموالية لسوريا، ذلك أن عائلة كرامي تميّزت طويلاً بعدائيتها للبنان. لم يوافق هذا المفتي على الميثاق الوطني اللبناني إلاّ عام ١٩٤٩ أي بعد مرور أربع سنوات من وجوده في رئاسة الوزارة، وكان سبق لوالده أن وجّه عام ١٩٣٧ رسالة إلى الرئيس ألبير لوبرون يطالبه فيها بضم طرابلس وعكار إلى «الوطن ـ الأم» (سوريا). أمّا ولده رشيد الذي ضرب الرقم القياسي في توليه رئاسة الوزارة فوقف بعد عشرين سنة إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية وتنازل اعتباراً من ١٩٧٥، عن سلطاته إلى الحكم السوري «الكافر»، ولم يقبل بأن يشكّك أحد «بوطنيته اللبنانية»!

لكن، ما هي بالضبط «سوريا الكبرى» هذه التي يطالب حكام دمشق «بتوحيدها»؟ يتفق جميع المؤرخين ـ ومن بينهم أولئك الذين

يؤيدون الوحدة السورية دون قيد أو شرط مثل المؤرخ البلجيكي الأب اليسوعي هنري لامنس (١٨٦٢ - ١٩٣٧) - أنهم يجمعون، على النقطة التالية: باستثناء العصر الأموي (٦٥٠ - ٧٤٧) وقبله مملكة سوريا التي أسسها سلجوقس أحد قواد الاسكندر الكبير وعاصمتها إنطاكية التابعة حالياً لتركيا، لم تكن سوريا في يوم من الأيام أمة مستقلة تنادي بالوحدة مع المناطق المحيطة بها على غرار ما دعت إليه فرنسا في عهد ملوكها الكابيسيين(*) لتوحيد بلاد الغال القديمة.

وإذا كانت دمشق أضحت، في ظل خلافة معاوية، عاصمة الأمبراطورية العربية، فقد بقيت البلاد السورية بالمعنى السياسي للتعبير، غير معروفة. وبالعودة إلى ما كتبه المؤرخ ادمون رباط الحلبي الأصل نجد أن «سوريا التاريخية التي حقّق الأقدمون وحدتها المادية لم تستقر على حال واحدة عبر تاريخها بل كانت عرضة للتجزئة والتبعية بصورة دورية. كانت تفقد وحدتها السياسية في كل مرة أتاحت لها الظروف الدولية الملائمة التحرر من الأجنبي، وتتوزع أراضيها على الإمارات الناشئة داخلها. كانت لا تتلافى التجزئة إجمالاً إلّا إذا أصبحت جزءاً من أمبراطورية كبرى. تواترت هذه الخصوصية عبر تاريخها وارتبطت به حتى زوال الامبراطورية العثمانية، بحيث كانت على التوالي إمّا خاضعة للأجنبي أو محظية لديه»(٤٤). قسّمها سلاطين بني عثمان إلى ولايات وسناجق متعددة هي عبارة عن وحدات إدارية ترتبط مباشرة بالباب العالي.

إكتسبت كلمة «سوريا» على الدوام مفهوماً جغرافياً متغير المعالم فكانت «المقاطعة السورية» في العهدين اليوناني والروماني، و«بلاد الشام» (الواقعة على يسار مكة) لدى العرب. إستخدمت هذه الأسماء للدلالة على «الهلال» القائم على الطرف الشمالي لشبه الجزيرة العربية مقابل

(*) الملوك الكابيسيين: سلالة من الملوك حكمت فرنسا من سنة ٩٨٧ إلى ١٨٢٣.

اليمن أو «بلاد اليمين». فهل يعني هذا أن لبنان كان جزءاً من هذه المجموعة؟ بالطبع أن لبنان الكبير عام ١٩٢٠ الواقع في «بلاد الشام» لم يكن أقل من شكل حديث لكيان تاريخي ما زال منذ نشأته البعيدة يتمتع بهوية واضحة بالنسبة إلى محيطه، أقله في ما خص طابعه كملاذ يتجمع فيه كل المضطهدين في الشرق: الموارنة وسواهم من المسيحيين، والشيعة واليهود والدروز. توصّل الفتح العربي في القرن السابع إلى إخضاعه دون السيطرة عليه إذ «اكتفى العرب بالمرور أرتالاً قرب أسوار المدن الفينيقية»(٤٥). ولدى قيام السلطنة العثمانية عام ١٥١٦، أبقى الحكم الجديد على الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به لبنان تحت حكم الأمراء الدروز يحيط بهم الموارنة، مقابل دفع الجزية.

في الواقع، لم يكن سكان جبل لبنان من المسلمين السنّة، كي يكتسبوا حق «المواطن» العثماني إضافة إلى صفة المسلم التقليدية. ومن بين جميع الأحبار المسيحيين في الشرق، كان البطريرك الماروني وحده معفياً من فرمان التنصيب ويجري استقباله في اسطمبول بحسب المراسم المعدة لاستقبال الملوك. ولّما كانت المدارس اللبنانية تجهل التركية وهي اللغة المعتمدة في إدارات السلطنة، فقد استمرت في تعليم اللغتين العربية والسريانية. كما توصلت الطائفتان الرئيسيتان المارونية والدرزية اللتان كانتا تتعايشان حينذاك معاً في الجبل، إلى الاتحاد في ما بينهما بفضل الأمير الدرزي فخر الدين المعني الثاني الذي نشأ في أحضان أسرة مارونية في كسروان. حقق هذا الأمير خلال حكمه الذي استمر ثلاثة وأربعين سنة (١٥٩٢ - ١٦٣٥)، الوحدة الجغرافية والسياسية لجبل لبنان وامتدّ سلطانه حتى الجليل في الجنوب. وباستطاعة الحجاج القادمين إلى الناصرة رؤية لوحة رخامية معلقة في كاتدرائية سيدة البشارة تشير للمساعدة الشخصية التي قدمها الأمير اللبناني عام ١٦٢٠ للرهبان الفرنسيسكان لترميم أديارهم في الأراضي المقدسة بعدما طردهم الأتراك

منها عام ١٥٧١، كما مارس الأمير المعني نفوذه في بلاد النصيرية في الشمال حتى تدمر في الشرق حيث يقوم «حصن ابن معن» وهو عبارة عن قلعة صليبية احتلها الأمير اللبناني وهي تشرف على آثار المدينة التي تولّت عرشها الملكة زنوبيا ردحاً من الزمن. ويبدو أن المشرفين على برنامج زيارة الرئيس ميتران إلى سوريا عام ١٩٨٤ تحاشوا لحظ ذاك الحصن في البرنامج لئلا يشكل ذلك برهاناً على بطلان محتوى الخطاب الرسمي الداعي إلى «عودة» لبنان إلى حضن «سوريا الكبرى».

شجعت تلك الحقبة المزدهرة من العهد المعني على بزوغ نظام فكري ديمقراطي؛ فاعتباراً من ١٦٩٧، كان أمير الجبل ينتخب من قبل مجلس الأعيان. سارت الأمور على هذا النحو الصحيح، إلى أن رغب سلطان اسطمبول في وضع حد لهذا الاستقلال الذي لم يعد يحتمل استمراره، فأجبر الأمير الماروني بشير الشهابي الكبير عام ١٨٤٠، على سلوك طريق المنفى. ونظراً للدعم الذي وفرته له إنكلترا من خلال منافستها لفرنسا، اغتنم السلطان العثماني فرصة انتفاضة الفلاحين الموارنة ضد الإقطاعية الدرزية لإثارة الاضطرابات الطائفية التي أدّت إلى إنزال جيش نابوليون الثالث (١٨٦٠) وإلى قيام نظام المتصرفية (الحكم الذاتي): حرم لبنان من البقاع وبيروت مقابل ضمان السلام فيه، وأوكلت إدارة شؤونه إلى حاكم مسيحي يقترحه الباب العالي وتوافق عليه مجموعة الدول المعنية.

إنّ الخريطة الجدرانية الكبيرة للسلطنة العثمانية المعلقة في قصر فرنسا في اسطمبول التي نشرتها إدارة المال العثمانية في اسطمبول بتاريخ الأول من كانون الثاني ١٨٣٣، تشير بوضوح إلى «الولاية اللبنانية» باللون الأزرق السماوي فيما يميز حدودها عن باقي أجزاء السلطنة خط منقط واضح. كما جرى تحديد ولاية بيروت العثمانية على تلك الخريطة. بيد أنّه يمكن مقارنة سوريا ولبنان بإسبانيا والبرتغال. فهذان البلدان

يتقاسمان الأرض ذاتها وهي شبه جزيرة ايبريا التي تتوحد أراضيها على نحو أكثر واقعية مما هي عليه دول الهلال الخصيب [٤٦]. مع ذلك لم تطالب إسبانيا، وهي الأوسع رقعة بمدّ سيادتها على البرتغال، على الرغم من وحدة الأسرة المالكة التي حكمت البلدين بشكل عابر خلال القرن السادس عشر. وإذا فتحنا المصوّر الجغرافي أطلس نجد أن البرتغال تحجب عن اسبانيا جزءاً كبيراً من المحيط الأطلسي، كما «يختلس» لبنان قسماً من المتوسط عن سوريا.

فسوريا الكبرى كما يراها الأسد، هي إذا وهم تجسد في ايديولوجية الحزب القومي السوري وعلى أيدي أعضائه السابقين في القبيات الأخوة عبدالله، المتهمين بموجة الجرائم التي وقعت في باريس عام ١٩٨٦.

وإذا كان حزب البعث ذا نزعة عروبية، فإن الحزب القومي السوري - ويعرف اليوم باسم الحزب القومي السوري الاجتماعي وقد أسّسه اللبناني الأرثوذكسي أنطون سعادة عام ١٩٣٢ - يسعى لتحقيق سوريا الكبرى على أساس العرقية. وبعبارة أخرى، ان الهدف الأسمى هو «الوحدة السورية على الأرض السورية». رأت هذه النظرية الفريدة من نوعها في المنطقة النور في الجامعة الأميركية في بيروت على يد بطرس البستاني، وهو لبناني ماروني انتقل إلى المذهب البروتستانتي لدى اتصاله بالمبشرين الأميركيين. عرضها لأول مرة عام ١٨٦٠ في العدد الأول من المجلة الأسبوعية «نفير سوريا». ولاقت تأييد الأب لامنس في المؤلف الذي نشره عن سوريا عام ١٩٢١ [٤٧]، والذي نال في حينه إعجاب بعض الأوساط الفرنسية كما هي الحال أحياناً في الوقت الحاضر أيضاً.

إستناداً إلى الدعم الذي لقيه من الإنكليز والأميركيين، طوّر أنطون سعادة مبادئه المنشورة عام ١٩٣٨ في كتاب بعنوان: «نشوء الأمم»

وفي سلسلة محاضرات ألقيت في بيروت عام ١٩٤٨. وبنظر مَن كان يطلق عليه لقب «الزعيم» فإن الأمة السورية «الكاملة» تتحد جغرافياً بحدود دول «الهلال الخصيب» إضافة إلى قبرص «نجمتها». في هذا الكيان «الطبيعي الذي يشكّل» وحدة جغرافية وزراعية واقتصادية واستراتيجية، ترعرعت أمة فريدة هي الأمة السورية الواحدة. على الرغم من الشعوب المتعددة التي توالت على أرضها خلال القرون وعلى الرغم من الديانات التي تتعايش جنباً إلى جنب فيها وغالباً بشكل متعارض في ما بينها. ويشدّد سعاده على التأكيد بأن الأمة السورية سبقت الفتح العربي و«أن جذورها تمتد إلى الكنعانيين والأكاديين والكلدانيين والأشوريين والآراميين...». ويسعى إلى إقامة الدليل بأن مفهوم «السورية» يتميّز بوضوح عن مفهوم العروبة وأن تعدّد المعتقدات الدينية وغياب الانسجام والتناغم هما مؤشر حضاري.

يحرص سعادة، بصفته المسيحية على التمسك بمبدأ العلمنة: «فالأمة السورية تكوّن مجتمعاً واحداً وهذا ما يفرض فصل الدين عن الدولة. وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي يجب أن تبقى ماثلة في ذهن كل سوري لأن جميع العصبيات سوف تنتفي في الوحدة الاجتماعية لصالح العصبية الحقيقية الوحيدة أي العصبية القومية». وهو يرفض إذاً الالتباس القائم بين العروبة والإسلام، الأمر الذي يبرر شعبيته لدى الأقليات وعلى غرار حزب البعث، فهو يجتذب إلى صفوفه العلويين والدروز والأكراد في سوريا، أمّا في لبنان فهو يستميل من المسيحيين، الروم الأرثوذكس على الأخص، حتى البارزين منهم: فقبل أن يتحوّل الحزب إلى مجرّد ميليشيا مسلحة في خدمة الاستراتيجية السورية (اعتباراً من ١٩٧٥)، كان يستقطب النخبة البارزة من أهل الفكر في لبنان وسوريا والأردن كالصحافي غسان تويني وإيلي سالم الذي أصبح وزيراً في ما بعد.

في عام ١٩٣٦، بلغ تيار القومية العربية ذروته، فتخلى المسلمون عن عضوية الحزب. وفي الواقع، أن عقيدة سعاده لا تتوافق لا مع القوميين اللبنانيين ولا مع القوميين العرب. سخط البطريرك الماروني من ترويجها وودّ لو استطاع إنزال الحرم الكنسي به، لكن سعاده كان من غير طائفته. كما أن عقيدته لم تَلْقَ آذاناً صاغية في دمشق السنيّة، «التي لا تعترف إلّا بالقوميين العرب ولا ترغب في كل حال، برئيس مسيحي» في قيادة الحزب. فضلاً عن ذلك وجهت التهمة إلى سعادة بأن «مبادئ حزبه تتضمن تمسكاً بالجذور الفينيقية وتشكيكاً بعروبة الشعب السوري».

سعى أنطوان سعادة لطمأنة المعترضين مبيّناً أن «العروبة» لا تتعارض مع «السورية» لأن «سوريا الكبرى سوف تشكل نواة الأمبراطورية العربية المجيدة في المستقبل». قصارى الكلام، «أن ضعف الحزب القومي السوري، حسبما أشار إليه المفوض السامي الفرنسي في حينه، يكمن في أنه كان سورياً في لبنان ولم يكن عربياً في سوريا. بالمقابل، ان ما يشكّل قوته ماثل في قيادته التي يرئسها عقائدي ملهم ونزيه وطاهر الذيل جعل السجن منه شهيداً»[٤٨]. إنّ في هذه الصورة شيئاً من آل عبدالله - عنف وهالة بطولة وسجن - في حين أن اعتناق الأخوة عبدالله في القبيات للقومية السورية ليس في أي حال بهذا القدر من النزاهة والمثالية كما يميل بعضهم إلى اعتقاده.

القبيات معقل آل عبدالله

ما معنى أن تكون اليوم قومياً سورياً يدعو لتوحيد سوريا - وهذا هدف رسمي للحكم القائم فيها - في حين أن هذا الحزب قد منع من ممارسة نشاطه فيها من عام ١٩٥٥ ويلقى في الوقت ذاته مع ميليشياته العسكرية تأييد دمشق المطلق في لبنان؟

لا بدّ للإجابة عن هذا السؤال المثير في ما خص قضية آل عبدالله في القبيات، من أن ننكب على دراسة وضع هذه البلدة التي يعرف عنها أنها «تيمّم وجهها بشكل تقليدي شطر سوريا: يتضح من قراءة أطروحة جوزف عبدالله[٤٩] الشقيق البكر لجورج، أن هذه البلدة المارونية الواقعة على بعد ٧ كلم من الحدود السورية، تتوجه خلافاً للتقليد الشائع، شطر «الوسط الماروني» أي نحو الجبل قلب لبنان الحي.

كتب جوزف بأن القبيات كانت في مطلع هذا القرن «تلتزم بسهولة واندفاع بمشروع موازنة جبل لبنان في ما خص توسيع نطاق الوطن، ولم تتردد في أن تكون مع الانتداب وأن تشارك القوات الفرنسية بحماس في كبح جماح المقاومة المسلحة المناوئة لفرنسا» التي نظمها فيصل في عكار حيث كان يعتمد على الغالبية المسلمة من سكان المنطقة وبعض الوجهاء المسيحيين الذين سرعان ما أصبحوا منبوذين في طائفتهم. الأمر الذي عرّض أبناء القبيات لعدة هجمات ثأرية قامت بها عشيرة آل جعفر الشيعيّة.

يتابع صاحب الأطروحة عرضه مضيفاً بأن القبيات، إبّان دخول الجيش السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، وقفت في «الجانب الماروني» المناوئ لسوريا وليس إلى جانب جارتها المترددة زغرتا حيث الرئيس فرنجيه أحد مشاهير أبنائها صديق قديم لحافظ الأسد. ولا مناص من وقوع القبيات تحت احتلال الجيش السوري. وأية منطقة يحتلها جيش أجنبي لم تغلب على أمرها كما حصل لأبناء الألزاس مع هتلر؟ كل ذلك يوفر لدمشق مع وقوف بعض هؤلاء المسيحيين المتطرفين إلى جانبها ورقة رابحة تتيح لها توتير العلاقات الفرنسية ـ المارونية! وإلقاء عدة قنابل في باريس يفي بالغرض. . .

وإذا كان الحزب القومي السوري وصل إلى القبيّات في الستينات،

أي متأخراً جداً عن سواه، فإن جمهوره اليوم في تضاؤل مستمر، إذ لاحظ جوزف عبدالله «أن عدداً من القوميين السوريين الذين كانوا انخرطوا في المقاومة الفلسطينية، ثم تخلّوا عنها عام ١٩٧٧، يعرّفون عن أنفسهم اليوم بأنهم «مناضلون مستقلون، ولا يعترفون بقدرة أيّ حزب على ترجمة آمالهم وحلّ مشاكلهم».

أمّا آل عبدالله فقد تركوا الحزب القومي السوري عام ١٩٦٥ لينضموا إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، قبل أن يؤسسوا عام ١٩٨٠ الحركة الماركسية للفصائل المسلحة الثورية اللبنانية التي تنسق أنشطتها مع اللواء العلوي محمد الخولي رئيس جهاز المخابرات في القوات الجوية السورية. تلك هي إذا سوريا الكبرى: لا وجود مادياً أو حسياً لها وهي ذريعة لا بأس بها لتحقيق الطموحات السورية وتخفيف حدة الانفعال الفرنسي استنكاراً لما حصل.

استهداف الهيئات الدبلوماسية

«سوريا ولبنان شقيقان توأمان. واقامة علاقات دبلوماسية مع سوريا تشكل اهانة للبنان». يا لاناقة هذه التعابير الخارجة من فم وزير الإعلام السوري[٥٠]! ولا عجب، فلدينا، في الشرق، ادراك واسع جداً لمفهوم العائلة. وغالباً ما نقول بأن بين التوأمين شقيق أقوى من الآخر. أليس من الطبيعي، إذاً، أن تعتبر سوريا أن حق البكورية يعود لها؟ منذ ١٩٤٣، ودمشق تتسلح بهذا المنطق لترفض بشكل قاطع طلب لبنان تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، علماً أن الفريق السني في لبنان لم يُبْدِ حماساً زائداً لهذا الأمر. . . لكن لا يتهمّنَ أحد سوريا بعدم الاعتراف بلبنان: فهي وقعّت، عام ١٩٤٥، ميثاق الجامعة العربية الذي يتضمن بنداً خاصاً يؤكد استقلال لبنان.

غير أن هذا الاعتراف لم يرضِ جميع الأطراف في دمشق. فقد تضمنت مذكرات خالد العظم أحد أوائل رؤساء حكومات الاستقلال توجيه الاتهام إلى سلفه بأنه خضع في هذا المجال لتأثير نظيره رياض الصلح الذي تحوّل إلى لبناني قحّ. يروي العظم أيضاً كيف ناور من أجل ردّ طلب تبادل السفراء الذي تقدم به الرئيس اللبناني بشاره الخوري، فيقول: «ولما لم اتوصل لاقناعه بالتخلي عن هذه الفكرة، وعدته بنقلها إلى حكومتي. التزم عبدالله اليافي (رئيس الحكومة اللبنانية) الصمت، أثناء حضوره المقابلة. فقلت له خارج القصر: أنت عزيز عليّ ولا أريد لحكومتك أن تتقدم بهذا المشروع، فلم يجب ثم عرضت على مجلس الوزراء السوري وجهة نظر الرئيس اللبناني فاستبعدها الوزراء بالاجماع بحجة أنها لا تتوافق مع اماني الشعب السوري. وتقرر عدم ارسال أي جواب إلى بشاره الخوري»[٥١].

كان ذلك عام ١٩٥٠، ومذاك لم يتغير الموقف السوري. في بيروت، طرحت هذه المسألة مراراً خلال المناقشات البرلمانية دون جدوى، من قبل النائب والوزير حميد فرنجيه، شقيق سليمان. وفي عام ١٩٦٧، بغية قطع الطريق على مبادرة قام بها بيار الجميل في هذا الاتجاه، نسبت الصحف السورية إلى بعض النواب اللبنانيين السنيين معارضتهم المبدئية لاقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

مع ذلك أبدت سوريا رغبتها، عام ١٩٦٢، بفتح سفارة لها في بيروت. وقد كشف رئيس وزرائها بشير العظم عن النية المبيتة الكامنة وراء هذا الطلب فقال: «هدفنا هو التصدي للسفارة المصرية في بيروت التي تعدّ ١٣٠ موظفاً. فليسمح لنا بفتح سفارة وتعيين عدد مماثل من الموظفين فيها. والأمر يتعلق بأمن وسلامة سوريا»[٥٢]. غير أن الرفض جاء هذه المرة من السنيين اللبنانيين: كاظم الصلح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، ورشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء الذي

شكا من أن «الاعلان السوري لم تسبقه اتصالات سرية لتبادل وجهات النظر»[٥٣]. حدث ذلك حين كان ناصر يسيطر على الساحة العربية ويجب مراعاة جانبه.

توصل صائب سلام، أحد خلفاء كرامي في رئاسة الوزارة، بعد الحاح شديد، إلى نيل الموافقة، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٢، على انشاء مكتبي اتصال للقيام بمهام السفارتين من دون أن يكون للذين يتولون شؤونها أية صفة دبلوماسية. وإذا كان لبنان نفذ ما وعد به، فإن سوريا لم تنجز شيئاً في هذا المجال وردّ حافظ الأسد على تساؤلات وزير الخارجية اللبنانية خليل أبو حمد بالقول: «ماذا تريد مني أكثر، لقد وقعّت غير أن الادارة لم تنفذ». جدد سلام طلبه هذا، مغتنماً فرصة انسحاب القوات السورية من بيروت عام ١٩٨٢، لكن من دون نتيجة. ومعروف عن الرئيس سلام أنه مناوىء شرس خلال احاديثه الخاصة، للتيار العلوي. بيد أن حافظ الأسد يدفع بمنطقه هذا حتى النهاية فيرى من غير الطبيعي أن يستقبل لبنان البعثات الأجنبية على أرضه. ومن أجل الإيعاز لها للإنكفاء نحو دمشق، لا شيء يردعها كالارهاب. والقنبلة الواحدة توازي في فعاليتها مئة برقية دبلوماسية؟!

قامت على السفارات حرب حقيقية، بلغت ذروتها بين ١٩٨١ و ١٩٨٢، ثم استقرت مجدداً في ربيع ١٩٨٣، مستهدفة البعثات الغربية والعربية أيضاً في بيروت، ولم تنجُ سوى بعثات موسكو والدائرين في فلكها من الدول الأوروبية، وكذلك ليبيا واليمن الجنوبية. وكانت حصيلة هذه الحرب أن عدد الذين حضروا حفلة تقديم التهاني في القصر الجمهوري بمناسبة رأس السنة لم يتجاوز ١٤ سفيراً ليس بينهم أيّ عربي. ونادرة جداً هي الدول التي ابقت في الوقت الحاضر على دبلوماسييها في القطاع المسلم من بيروت. عمد هؤلاء أما إلى مغادرة لبنان وأما إلى اللجوء إلى «المنعزل» المسيحي، شرقي العاصمة.

وتكرّ السبحة: اختطاف القائم بالاعمال الأردني من منزله في بيروت الغربية في ٦ شباط ١٩٨١، على يد جماعة مسلحة بأمر من رفعت الأسد، الشقيق الأصغر للرئيس السوري. وخطف دبلوماسي تونسي ثم القنصل السعودي في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٤ وحجز حريته في ظروف وحشية طيلة ستة عشر شهراً. وتهديد كلٍّ من سفير الكويت والامارات العربية المتحدة وأبو ظبي والجزائر واعتداءات بالمتفجرات على البعثات المصرية والمغربية واليمنية الخ . . . ولا بأس من استخدام جميع الأسلحة لايصال الرسالة: أيها الأشقاء العرب، الرجاء اخلاء الساحة اللبنانية لسوريا وحدها.

بالطبع بقي العراق الهدف المفضل. فخلال عامي ١٩٨٠و ١٩٨١، قتل حوالي العشرة من دبلوماسييه وكذلك رئيس حزب البعث الموالي للعراق. في ١٥ كانون الأول ١٩٨١ لقي السفير عبد الرزاق لطفا حتفه في ديوان القنصلية التي اخترقتها سيارة مفخخة[٥٤]. واستهدفت بصورة رئيسية كل من سفارة بريطانيا والمانيا الاتحادية وايطاليا واوستراليا والولايات المتحدة الأميركية وخصوصاً فرنسا. وأحد أهداف الأسد ـ وهو يتصرف هنا كسنيٍ ـ أن يدفع بفرنسا خارج لبنان، وهو لا يخفي ذلك في كل حال إذ يعلن: «ان لبنان عربي وشأنه لا يعني إلا العرب. ويوم نكتشف أية خطة فرنسية تختلف عن توجهاتنا سنقول لها (إلى فرنسا): اخرجي من لبنان ، فهذه أرض عربية تخصنا»[٥٥].

بعد عدّة أيام من هذا التحذير، وتحديداً في ٢٤ أيار ١٩٨٢، جرى تفخيخ سيارة أحد موظفي السفارة الفرنسية دون علمه، فانفجرت أثناء دخولها حرم السفارة، في شارع كليمنصو، مما أدى إلى مصرع ١١ شخصاً. انه فعلاً ربيع أسود عانت خلاله فرنسا في لبنان عام ١٩٨٢ الأسوأ، إذ يقتضي إضافة جريمة اغتيال غي كافالو كاتب الرموز في السفارة وعميل المخابرات الفرنسية وكذلك زوجته في ١٧ نيسان، من

دون أن ننسى إطلاق القذائف على مساكن الدبلوماسيين الفرنسيين في بيروت الغربية، وأوضح السفير بول مارك هنري في تقرير أعده لدى انتهاء مهمته « ان كل ذلك يتم عبر الهاتف من ضمن حملة ترويع تستهدف عملياً جميع العاملين في السفارة من مدنيين وعسكريين».

هناك أيضاً السيارة المفخخة التي فجرت في شارع ماربوف، على بعد خطوات من ساحة الشانزليزه، في ٢٢ نيسان، رداً على بث شريط تلفزيوني على القناة الأولى يروى ظروف مصرع السفير لوي ديلامار في بيروت الغربية، في ٤ ايلول ١٩٨١، على يد زمرة شيعية مسلحة موالية لسوريا تنتمي إلى جماعة الموسوي. لكن الحكومة الفرنسية لم تنخدع وأعلنت فوراً وبمبادرة من وزير الداخلية غاستون دوفير، أن الملحق العسكري علي حسن، ابن شقيقة الرئيس الأسد، والمستشار الثقافي السوري ميخائيل قاصوبا، شخصين غير مرغوب فيهما على الأراضي الفرنسية.

لا شك في أن الإهتمام الزائد الذي ابداه فرنسوا ميتران نحو لبنان في مطلع ولايته قد جنى عليه وإذا كانت باريس لم تتهم سوريا رسمياً بارتكاب هذه الإعتداءات، فإن جميع المسؤولين الفرنسيين اعتبروها مسؤولة عما جرى، لدرجة أن المديرية العامة للأمن الخارجي عملت على تفجير سيارة مفخخة اخطأت هدفها، في شارع بغداد في قلب دمشق، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٨١ رداً على اغتيال ديلامار. كانت تستهدف مبنى اجهزة الشرطة العسكرية غير أنها تطايرت في وسط الشارع وأحدثت مجزرة مروعة: ٦٤ قتيلاً و١٣٥ جريحاً. كانت اجهزة المخابرات تنوي أيضاً قتل شخصين ينتحلان الصفة الدبلوماسية، وأربعة آخرين يستعيرون صفة الطلاب وجميعهم سوريون مكلفون بالاشراف على البنية التحتية للارهاب في باريس، كما لحظت تلك الأجهزة تفجير أحد مباني أركان الارهاب أو مدرسة للتدريب عليه في بيروت الغربية.

لكن ميتران عارض ذلك بالقول: «لا يسمح لكم أن تقتلوا سوى ابو نضال أو كارلوس» موجهاً كلامه إلى بيار ماربون، رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي.

كما حاول بعض عملاء الاستخبارات الفرنسية قتل دبلوماسي سوري في مدريد، غير أن هذا الأخير شعر بما يدبر ضده، فعاجل إلى سحب مسدسه واطلاق النار باتجاه مهاجمه الذي اخفق في إنجاز مهمته.

تتدبر دمشق أمرها بشكل عام كي لا تظهر بمظهر المحرض المباشر على الارهاب الذي ترى أن من واجبها انكاره بكل عزم وشدة. تستوحي في هذا المجال الأساليب السوفياتية، وتستخدم بعض المجموعات التي تتقارب بمصالحها مع الاهتمامات السورية، كالجيش السري لتحرير ارمينيا، وأبو نضال، وأمل الإسلامية، والجيش الأحمر الياباني،[٥٦] . . . الخ. فهي تدربها وتسلحها وترعاها سراً في البقاع والشمال وبيروت الغربية، أي خارج أراضيها، الأمر الذي يبعد عنها الشبهات لتذرعها بالتغيب عن مكان وقوع الجريمة. وترد على التساؤلات التي توجّه إليها حول الحماية التي توفرها للإرهابيين بالقول: كيف لنا أن نراقب ونحكم سيطرتنا على كل ما يجري في بلد فوضوي كلبنان؟ لكن لماذا لا يفكر أحد بردّ الكرة إليها عبر طرح السؤال التالي: من زرع الفوضى في لبنان؟

تتمتع هذه المجموعات الإرهابية إذا بحرية مطلقة للعمل بحسب مخططاتها الخاصّة وهي ترتكب أعمالاً لا تتفق حتماً مع موقف دمشق. لكن الأمر لا يعدو كونه مغامرات صغيرة تسمح بها سوريا لمحو أي أثر يشير إلى تورطها. غير أن النتائج تبدو حاسمة، فالديمقراطيات التي يحرجها الإرهاب تفضل الانسحاب دون أي أصرار على المواجهة. كما تفضل حَجْر لبنان لأنه لم يعد يقوى على الاحتمال. . . لا شك أن

الإرهاب الذي تمارسه الدولة هو أسلوب دبلوماسي ذو فعالية فائقة وهو أيضاً ما قد يكون على الأخص سبباً من أسباب «عظمة» سوريا.

الإستيلاء على لبنان

«بعد منعي من مغادرة البلاد (ما يقارب السنتين) عبرت الحدود اللبنانية وتنفست بملء رئتي رياح الحرية. فشعرت بأن حملاً ثقيلاً قد سقط عن كتفي وانشرح صدري. وعندما وصلت إلى بيروت، أخذت اتنزه بحرية تامة في شوارعها واتنشق هواء البحر الرطب، واتناول طعام العشاء في أحد المطاعم دون مراقبة. فسادني شعور بأنني بدأت حياة جديدة في بيئة أخرى غير البيئة الدمشقية وقلت في نفسي: لا شيء أغلى من الحرية».

كتب هذه الكلمات عام ١٩٦١، أحد أسلاف حافظ الأسد، رئيس الوزراء السوري السابق السني خالد العظم[٥٧] الذي حاول بعنف اسكات جاره المزعج ـ على حد ما رأته وزارة الخارجية الفرنسية في الوثيقة السرية التي قدمت للرئيس ميتران عشية سفره إلى دمشق[٥٨] ـ إكراماً لسوريا العنيدة المنطوية على نفسها والعاجزة عن «التحليق».

لا بدّ لهذا القدر من الحسد والحقد من أن يتفجر ذات يوم. والرئيس العلوي سوف ينجح أيضاً حيث اخفقت بشكل تافه العهود السنية المتعاقبة لانشغالها بالانقلابات الدورية التي سادت أجواء دمشق منذ الاستقلال.

لم يكن خطأ السنيين أنهم حاولوا. ففي ١٩٥٨، كاد لبنان أن يخسر حتى نفسه. بالنسبة إلى سوريا، كانت الفرصة لا تفوّت: اعتقدت دمشق أنها قوية «بزواجها» بمصر الناصرية في إطار الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) ولاحظت مدى تأثير «الرئيس» على الإسلام

اللبناني، فرأت أن الوقت حان «لاستعادة» لبنان. وإذا كانت القاهرة لعبت دوراً لا بأس به في الثورة اللبنانية، عندما سخرت موجات اذاعتها لهذا الغرض، فقد تبين أن دسائس عملاء العقيد السوري عبد الحميد السراج المسؤول عن الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة، كانت أساسية في انطلاق «الحرب الأهلية».

كان رجاله يتسللون عبر الحدود السورية - اللبنانية ناقلين الأسلحة ومئات المرتزقة (من دروز سوريا على الأخص) ويحرضون على العصيان، متناوبين في الداخل مع بعض وجهاء السنة (صائب سلام ورشيد كرامي) أو الدروز (كمال جنبلاط) الذين سوف يقفون أيضاً ضد الدولة اللبنانية عام ١٩٧٥. حتى أنَّ المدفعية السورية تجرأت على قصف بلدة مرجعيون الجنوبية التي يتمركز فيها الجيش اللبناني. إعترف رئيس الحكومة السورية خالد العظم بأن «الهدف الحقيقي كان دفع لبنان للدخول في الوحدة بحيث يصبح الإقليم الغربي للجمهورية العربية المتحدة»[٥٩].

غير أن الغرب الذي لم يكن شكك بعد في نفسه وفي مسؤولياته تدخل في اللحظة الأخيرة، غداة وقوع انقلاب في بغداد بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨، لمصلحة عبد الناصر، خشية أن تنتشر آثاره في سائر أنحاء المنطقة. فاستجاب الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور للطلب الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية بالاجماع، وأرسل عشرة آلاف من جنود البحّارة إلى بيروت لاعادة الأمن إلى لبنان وإنقاذه من الذوبان في الأمبراطورية الناصرية، وقد لقي إيزنهاور دعم الجنرال ديغول على مضض لانشغال هذا الأخير بالقضيَّة الجزائرية.

مع بدء الاشتباكات اللبنانية - الفلسطينية، في أيار ١٩٧٣[٦٠] إعتبرت سوريا أنها «لا تستطيع أن تبقى مكتوفة الأيدي» عندما «تكون المقاومة الفلسطينية عرضة للتصفية» وأقفلت حدودها كتدبير ثأري ضد

لبنان. ومعلوم أن الأراضي السورية هي الممر الوحيد الذي تجتازه الصادرات والبضائع العابرة إلى الدول العربية، وبذلك يمكن تقدير مدى الضرر الذي لحق بالاقتصاد اللبناني الذي خسر ما يوازي ٥٤٧،٨ مليون فرنك فرنسي.

وإذا كانت الأزمة انفرجت في ١٧ أيار فإن الحصار امتد طيلة ثلاثة أشهر، ولا شيء يحرك شعور «أسد سوريا» العنيد؛ لا احتجاجات مزارعي البقاع، ولا مواكب الوزراء والنقابيين اللبنانيين التي لا تنقطع باتجاه سوريا - حتى ولا شموخ النائب ريمون إده الذي انتقل هو أيضاً إلى دمشق - والجميع ينتظرون مقابلة الأسد في القصر الجمهوري. فهو المرجع والملاذ. ولماذا يحرم نفسه من شعور الغبطة الذي توفره له كل هذه التوسلات؟ وعلى كل حال، ان المبادىء هي المبادىء؛ ومن يدافع عن القضية الفلسطينية سوى سوريا؟ إنه لحافز شريف حقاً لكنه في الظاهر فقط. فالدوافع الحقيقية - غير المعلنة - يقتضي البحث عنها في المفاوضات السرية الجارية بين رئيس الأركان في الجيش السوري اللواء حكمت الشهابي ورئيس المكتب الثاني اللبناني العقيد جول بستاني.

في الواقع تكشف المحاضر غير المنشورة[٦١] لهذه اللقاءات أن البحث لم يتطرّق إلى المسألة الفلسطينية إلا لماماً وحتى على الإطلاق من قبل الجانب السوري، فيما كانت إذاعة دمشق تتابع توجيه النقد اللاذع إلى الدولة اللبنانية التي «تسيء معاملة الفلسطينيين»... تقدم بالمقابل الشهابي بسلسلة من المطالب، منها مثلاً إعادة المعارضين السوريين إلى دمشق «حتى بدون طلب تسليم» لأنهم «يستفيدون من حماية السلطة في لبنان في حين أنهم يتآمرون ضد حكومة بلدهم».

الضيافة اللبنانية على المحك

نلامس هنا لبَّ المشكلة التي ما فتئت تسمِّم العلاقات السورية

اللبنانية منذ ١٩٤٣. فلبنان تحديداً ملاذ وملجأ. وهذا ليس بالتعبير المبتذل. ذلك أن هذا التقليد الراسخ في أعماق ذاته، يشارك فيه فرنسا، ولم تقو تقلبات الزمان، حتى وقوع الحرب الجارية، على النيل منه. ويشكل لبنان بالنسبة إلى العرب ملجأ مثالياً، فالمفكرون الأحرار الذين تكم أفواههم، يأتون إلى هذه البلاد الناطقة بالعربية حيث تنشرح صدورهم. أما خصوم الدكتاتوريات المجاورة، فيدبرون في بيروت سبل إسقاطها؛ كما يأتي المعزولون لقضاء آخر أيامهم فيها. ألم يطلب خالد العظم ذاته، ذلك المغالي في وطنيته السورية، أن تدفن رفاته في محلة الأوزاعي الواقعة في ضواحي بيروت؟

إنَّ الليبرالية السائدة في لبنان توفر للمنفيين العرب فرص إقامة علاقات دولية فيه وتأسيس الصحف، والتعبير، في كل حال عن أفكارهم من دون عائق أو اعتراض من أية جهة. والسوريون هم أول المستفيدين من هذا الوضع، لأنه من السهل جداً عبور الحدود حيث لا تطلب أية تأشيرة أو أوراق ثبوتية، فضلاً عن مدارج الطيران الصغيرة القائمة في أمكنة داخلية محجوبة. حتى إنَّ حافظ الأسد ظنّ أن بإمكانه الاستفادة من ذلك؛ فغداة إحدى الانقلابات العسكرية الفاشلة بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٦٢، هرب إلى طرابلس. وكما يقال ليس في كل مرة تسلم الجرة، فاعتقلته السلطات اللبنانية وأودعته السجن لمدة تسعة أيام قبل تسليمه إلى سوريا. فهل أقامت تلك الحادثة العارضة الرغبة لدى هذا الطاغية المقبل للثأر من لبنان؟

إذا صحّ لهؤلاء المنفيين أن يعودوا إلى دمشق لاستلام دفة الحكم، فإنهم لا يتحملون مجرد التفكير بأن معارضيهم سوف يحظون بما كانوا يتمتعون به في لبنان. وهكذا دواليك... والقصة لا تنتهي، ففي كل مرة يتغير الحكم القائم في دمشق ـ لا أقل من ١١ مرة جميعها بشكل دام تقريباً بين ١٩٤٣ و١٩٧٠ ـ يستقبل لبنان موجة من اللاجئين ثم لا يلبث

أن يتلقى الإنذار بطردهم. فالحكم الجديد، أياً كان، لا يتردد عند ذاك من ممارسة ضغوط غالباً ما تكون اقتصادية (ضرائب في غير محلها ومضايقات جمركية) من أجل دفع هؤلاء «المتآمرين» اللبنانيين على الانقياد. وإذا لم يذعنوا فالأمر سواء لأن عملاء المخابرات السورية سوف يتكفلون بذاتهم بمطاردة اللاجئين. والأمثلة لا تحصى عن السوريين الذين خطفوا أو اغتيلوا في لبنان منذ عام ١٩٤٩، تاريخ وقوع أول انقلاب عسكري في دمشق: من رئيس الجمهورية السابق سامي حناوي إلى النائب السابق غسان جديد وكلاهما قتلا في بيروت، الأول عام ١٩٥٠ والآخر عام ١٩٥٧، مروراً بالعقيد محمد عمران وهو بعثي علوي منافس للأسد وقد قتل بالرصاص في طرابلس في ٤ آذار ١٩٧٢.

بيد أن الأسد يتفوق في هذا المجال أيضاً إذ يجعل من اصطياد معارضي حكمه إحدى أولوياته، وفقاً لما يشير إليه تقرير الأمن العام اللبناني بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٧١ حول «أنشطة أجهزة المخابرات السورية «التي تهتم بمراقبة السوريين المقيمين في لبنان وخاصة أصدقاء البعثيين «التاريخيين» كالرئيس السابق أمين الحافظ والمنظّر ميشال عفلق ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة السابق أكرم الحوراني وجماعة صلاح جديد الذي يتقلب منذ ١٩٧٠ في سجن المزّة بالقرب من دمشق. وكذلك المحامي زهير شلق وهو كاتب ناقد ومعارض للنظام خطف في بيروت واقتيد إلى صبرا ومنها نقل إلى سوريا مخبأ في تابوت، كما لقي المصير نفسه ضابط الاستخبارات السابق خليل برايز لوضعه مقالات عدة حول «بيع» الجولان لإسرائيل.

كل ذلك أصبح ممكناً بفضل اليد المخربة التي أدخلها خلفاء دمشق الجدد منذ استلامهم الحكم عام ١٩٦٦. وهم يهدفون إلى إبعاد جناح البعث اللبناني عن الحزب الأساسي واستبداله بجناح آخر تابع لحزب البعث الخاص بهم والذي انشق عن الأول. فبعد انقضاء أيام

معدودة على انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦، عمد الأسد مع رفاقه إلى ممارسة الضغوط على السلطات اللبنانية لاعتقال نقولا الفرزلي وخمسة من رفاقه البعثيين (٣ آذار) ونال مبتغاه، وقضى هؤلاء ٢٣ يوماً في السجن لأنهم ألحقوا الضرر من جراء انتقاداتهم بدولة أجنبية، وهذا الحادث فريد من نوعه في تاريخ لبنان ما قبل الحرب. بعد ذلك، آثار الأسد والمقربون إليه انشقاقاً في مؤتمر حزب البعث المنعقد في بيروت خلال نيسان ١٩٦٦، وأسسوا «البعث» الخاص بهم.

هناك إذاً حزبان للبعث، في لبنان منذ ١٩٦٦، الأول «ملتزم» وأمين على الصعيد النظري لمثله العليا في بدء انطلاقته، ويطلق عليه عادة حزب البعث العراقي لأنه مدعوم من بغداد - وصدام حسين نفسه بعثي - لجأ إليها ميشال عفلق وقادة الحزب الرئيسيون عام ١٩٧٤ بعد مكوثهم خفية في لبنان لبعض الوقت. والآخرة البعث السوري المتشيع بكليته للحكم السوري لدرجة أن مرشحه للانتخابات النيابية لدورة ١٩٧٢ عبدالله الشهال وهو مناهض للبنان في خطبه، أخطر للانسحاب. ولا بأس بذلك لأن موقع الحزب أصبح ثابتاً بفضل وزير الداخلية اللبناني كمال جنبلاط الذي تجاوز المصلحة العليا للدولة ورخص لهذا الحزب عام ١٩٧٠، على الرغم من وجود مخالفة في شكليات الترخيص.

هنا شرع حزب البعث الجديد يختار أعضاءه الجدد بواسطة الجواسيس السوريين، ضارباً عرض الحائط بالمعتقدات الفلسفية ثم أخذ يتحول إلى أداة للتدخل السوري في الشؤون اللبنانية. وقد جاء في تقرير للجيش اللبناني في ١٢ كانون الأول ١٩٧٣ أن «الاستخبارات السورية تستخدم المنضوين إلى حزب البعث لتنفيذ عملياتها ومخططاتها التخريبية في لبنان. تحول الحزب إلى منظمة سرية عسكرية. وتشكل من فروعه الموزعة جغرافياً في سائر المناطق خلايا عسكرية تفرعت، بدورها إلى زمر

صغيرة».

في الوقت الحاضر، تنتشر ميليشيا البعث عند اللزوم - واسمها «وحدات الأسد» يوحي بالكثير - على خطوط التماس في بيروت لتصعيد حدة الاشتباكات كلما أوشكت على الخمود. والأمين العام للحزب، عاصم قانصوه وهو مهندس شيعي من الهرمل والناطق بلسان النظام السوري، تخصص في التصريحات «التحذيرية». فخلال الحملة الانتخابية لدورة ١٩٧٢، أعلن نذير الشؤوم هذا، خلال مؤتمر عقد في سينما بيبلوس في بيروت بحضور كمال جنبلاط أن «لبنان الأخضر سوف نحوله إلى لبنان أصفر ويابس» [٦٢].

وتشكل حرية الصحافة موضوعاً آخر للخلاف بين بيروت ودمشق. ففي عام ١٩٧٣، اجتذب لبنان وسائل الإعلام في كل الشرق العربي. فشارع الحمرا الشهير بأضوائه المتوهجة كساحة الشانزيليزه، يستضيف النخبة من بينها: ٣٧ وكالة صحفية من كل الجنسيات، إضافة إلى ٤٤٨ نشرة مكتوبة من بينها ١٠٢ ذات طابع سياسي، و٣١ تصدر بالفرنسية و٤٥ بالإنكليزية و٢٨ بالأرمنية [٦٣] ونظراً لانتفاء أي قيد تشريعي يعيق الاستثمارات الخارجية، راحت كل دولة ومنظمة عربية تمول صحيفتها فيه. حتى سوريا اغتنمت الفرصة وأنشأت عام ١٩٧٧ صحيفة «الشرق» الناطقة باسمها.

ولكن كيف تستطيع تسويغ الرقابة التي تمارس على الصحافة الأجنبية لديها والإشراف الدقيق الذي تخضع له، منذ الاستقلال، جميع وسائل الإعلام فيها، في حين أن السوريين الذين يأتون باعداد كبيرة إلى بيروت يستطيعون قراءة كل ما يحظر نشره في دمشق؟ من أجل حل هذه المعضلة المزعجة، هناك حل وحيد: إسكات الصحف اللبنانية. وهذا ما شكل أحد المطالب التي تقدم بها رئيس أركان الجيش السوري إلى رئيس المكتب الثاني اللبناني العقيد جول بستاني خلال محادثاتها السرية في ١٧

حزيران ١٩٧٣، معلناً أن «الصحافة المكتوبة تزعج سوريا وتضع أمنها وجيشها في خطر»، وعلى لبنان أن «يتصدى بصورة نهائية لكل إساءة إعلامية». رد عليه قاضي محكمة التمييز فياض عبيد الذي كان يرافقه بالقول: «لكن مؤسساتنا ديمقراطية والعدالة مستقلة، ولا نستطيع شيئاً ضد الصحافة».

في الواقع، لا تملك الدولة اللبنانية أية وسيلة رادعة تجاه الصحافة كما تجاه اللاجئين إليها، ولا تستطيع سوى «توصيتهم» بالاعتدال في كلامهم. وقد قاطع الشهابي القاضي المذكور بالقول: «لا تهمنا الطريقة التي سيستخدمها لبنان لوضع حد للانتقادات الهدامة ضد النظام السوري». وعدت السلطات اللبنانية، كسباً للوقت ودون أي اقتناع منها، بإحالة كل شكوى صادرة عن دمشق إلى المحاكم.

وعندما عجزت سوريا عن إجبار لبنان على الإقلاع عن تقاليده، لم يبق لها سوى أن تتولى بنفسها اسكات تلك الصحافة المزعجة. وقد نسب الأمن العام اللبناني الممارسات الرادعة المرتكبة ضد المباني ثم ضد الصحفيين أنفسهم اعتباراً من ١٩٧٠ إلى العملاء السوريين الصاعقة والبعث.

عرفت مجلة «الحوادث» بسلاطة لسانها، الأمر الذي كلفها غالياً. لم يجامل رئيس تحريرها سليم اللوزي (سني) ـ أحد ألمع الصحفيين في الشرق الأوسط ـ الفئة الحاكمة في دمشق. فأقدم البعثي السوري علي بزي وشقيقه في ١٩ آذار ١٩٧٣ على تفجير مطبعة المجلة. اعتقلتهما الشرطة اللبنانية عند قدومهما لتأدية الحساب عن الجريمة لدى شريكهما واعترف بأن الاستخبارات السورية أوكلت هذه المهمة إلى النقيب فريد النقري، اثر تعدد الانتقادات التي وجهها اللوزي إلى الرئيس الأسد(٦٤).

كان اللوزي يتوقع مصيراً مأساوياً، بعد نقل مكاتب المجلة إلى

لندن بعيد دخول الجيش السوري إلى بيروت عام ١٩٧٦، ورفضه تخفيف لهجتها. ولدى عودته إلى البلاد لحضور مأتم والدته، خطف مباشرة بعد الدفن، على طريق المطار بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٨٠. وبعد ثمانية أيام، وجدت جثته في عرمون، مشوهة بشكل فظيع، فقئت العينان، وقطع اللسان وبترت اليد اليمنى بعد غمسها بالأسيد.

كما احتجز ميشال أبو جودة كاتب الافتتاحيات المعروف في جريدة «النهار»، في سوريا في تموز ١٩٧٤، ولم يطلق سراحه في قرية ميسلون السورية، إلاّ مقابل الإفراج عن سبعة عشر موظفاً في وزارة البريد والبرق والهاتف اللبنانية، جرى اعتقالهم لقيامهم بالتنصت لحساب دمشق على مكالمات الرئيس فرنجيه الهاتفية. وبعد ١٩٧٦، لم يكن الصحفيون الأجانب ـ وهم شهود مزعجون ـ أقل تعرضاً للمضايقات من زملائهم اللبنانيين. ففي ١٩٧٧، احتجز بول بوليفر من وكالة الصحافة الفرنسية طيلة ثمانية أيام في دمشق. كما قتل في ٢٥ نيسان ١٩٧٩، كارل فيفر مراسل الأسبوعية الألمانية الغربية شتيرن، وهي الوحيدة بين وسائل الإعلام الغربية التي روت مع الصور، تفاصيل مذبحة حوالى ٣٠٠ مسيحي تقريباً في الدامور على يد الفلسطينيين وحلفائهم خصوصاً السوريين، في كانون الثاني ١٩٧٦. كذلك اضطر مراسلو ب ب سي (إذاعة لندن) والفيغارو ووكالة رويتر، إلى مغادرة بيروت تحت وطأة التهديدات والاعتداءات السورية ـ الفلسطينية.

في الوقت الحاضر، تدّعي منظمة الجهاد الإسلامي لنفسها عمليات خطف الصحفيين، لكنها ألاّ تسعى في الحقيقة إلى الهدف ذاته وهو إسكات الصحافة؟ (٦٥).

الحرب الاقتصادية

لا تكتمل اللوحة إذا أغفلنا الحرب الاقتصادية الشرسة التي تشنها

سوريا على لبنان، وهي حرب على قدر متوقع من الضخامة والمهارة، وبحجم الحرمان الذي ولدته «الأعجوبة» اللبنانية. قال الأسد لريمون أده عام ١٩٧٣: «إن السوريين على استعداد لدفع أي ثمن مقابل زيارة لبنان» وكان بإمكانه أن يضيف: ومقابل الإقامة فيه، نظراً للانجذاب الذي يشعر به مواطنوه نحو لبنان، سيّما وأنهم مضطرون على تحمّل قساوة التقشف، ونظامي الاقتصاد الموجه والحماية من المنافسة الأجنبية باعتبار أن دمشق اتّبعت منذ الاستقلال هذه الطريق في حين أن اللبنانيين توجهوا نحو الاقتصاد القائم على العرض والطلب وعلى المبادرة الحرّة.

كيف لا يثور المسؤولون السوريون لرؤية المئات من رعاياهم تحوّل رساميلها إلى المصارف اللبنانية هرباً من التأميم والمصادرة، أو من أصحاب الأملاك العقارية، الذين نزعت ملكيتهم وتوصلوا إلى تكوين مركز لهم تحت شمس لبنان؟ أو حتى من أولئك الذين يقصدون لبنان للهو والتسلية، «والإنفاق بلا حساب» (٦٦).

هذا النزف الكبير في الخزينة السورية دفع دمشق لمحاولة التعويض عنه على مدى السنوات بسلسلة من التدابير الجائرة والهادفة إلى الإضرار بالاقتصاد اللبناني.

باديء ذي بدء، أجبرت سوريا المصدّرين على استخدام مرفأ اللاذقية بدلاً من مرفأ بيروت الأكثر ملاءمة وتجهيزاً من الأول. ثم طالبت لبنان ـ دون جدوى ـ اتخاذ التدابير اللازمة بغية تأمين التكافؤ بين عملتي البلدين، باعتبار أن الليرة اللبنانية كانت تتفوق دوماً على الليرة السورية.

كما فرض السوريون، تبعاً لمزاجهم، على الشاحنات اللبنانية التي تعبر سوريا نحو العراق، نقل بضائع الترانزيت بواسطة الشاحنات السورية. كما منعت سيارات الركاب الصغيرة من الوصول إلى المواقع

السياحية السورية أو اجتياز سوريا باتجاه البلدان المجاورة (الأردن وتركيا) ومنعت أيضاً السيارات المستأجرة في بيروت المرور عبر أراضيها. وأقفلت حدودها للحصول على زيادة وارداتها إلى لبنان ولإعفائها من الرسوم الجمركية. وطلبت أيضاً من رجال الجمارك إطالة فترة انتظار الشاحنات حتى تلك التي تنقل مواد غذائية قابلة للتلف أو إعادتها إلى لبنان. كما أوقفت استيراد الأدوية الطبية والمنتجات الكيماوية المصنوعة في لبنان، وفرضت على الحبوب رسوماً باهظة خلافاً للاتفاقيات المعقودة بين الطرفين. كما ألحّت على الحصول على حق التصرف بأحد أحواض مرفأ بيروت، فرفض الرئيس سركيس ذلك بشدّة. فارتدّت عن ذاك إلى طرابلس حيث ينحصر استخدام أحد موانئها الثلاثة لصالح العلويين وحدهم.

طاولت التدابير التمييزية على الأخص اللبنانيين العاملين في سوريا. فمنذ العام ١٩٤٩ قضت المراسيم المنشورة بوضع الشركات الأجنبية المسجلة في البلاد بإدارة سوري إمّا بإدارة أجنبي يحمل جنسية المؤسسة، بينما يمنح التشريع اللبناني الرعايا السوريين وضعاً تجارياً مساوياً لوضع اللبنانيين. عمدت الدولة السورية بعد ذلك إلى تجريد أصحاب الإرث من اللبنانيين أصحاب الأموال الثابتة في سوريا من حقوقهم لصالحها. كما تعرّض اللبنانيون، خلال فترة التأميمات الكبرى بين ١٩٦٣ و١٩٦٥ لنزع ملكيتهم في الأراضي والمصارف والصناعات دون أيّ تعويض.

سعياً وراء تقليص حركة مطار بيروت ـ وكان لفترة طويلة محطة توقف إلزامية لجميع الرحلات نحو الشرق، وذلك قبل رواج عمليات خطف الطائرات، مع الإشارة إلى أن مثل هذه العمليات لم تحصل مطلقاً في دمشق ـ أصدرت سوريا تعليمات تفرض على كل الطائرات التوقف في مطار المزّة وعلى شركات الطيران فتح مكاتب لها فيه، تحت طائلة منعها

من استعمال المجال الجوي السوري. غير ان هذه التعليمات جوبهت بالرفض لمخالفتها أحكام معاهدات الطيران المدني الدولي[٦٧].

أخيراً، في ١٨ أيلول ١٩٧١، طلبت دمشق من الحكومة اللبنانية إفادة العمال السوريين - وبلغ عددهم حينذاك حوالى خمسماية ألف عامل دائم أو موسمي - من تقديمات الضمان الاجتماعي التي كان موظّفو وعمال المؤسسات الكبرى في لبنان يستفيدون وحدهم منها في حينه. وخلصت إلى الحصول على إنشاء نوع من نقابة هي «رابطة العمال السوريين في لبنان» التي سرعان ما تجاوزت صلاحياتها لتتدخل في الشؤون اللبنانية، بالتحريض على الإضراب في القطاعات الرئيسية للاقتصاد والتشهير «بالاستعمار الذي قسّمنا بمعاهدات سايكس بيكو»[٦٨].

منذ دخول الجيش السوري عام ١٩٧٦ إلى لبنان، وهو يشن حملة منظمة لتدمير الاقتصاد اللبناني. فالصاعقة هي مسؤولة بشكل خاص عن نهب ما لا يقل عن عشرة مصارف، وفرض الخوات على المؤسسات والأفراد قائم على نطاق واسع، وقد جرى تفكيك ونقل مصانع بكاملها إلى سوريا مثل شركة التغذية الزراعية للنائب الزحلاوي الياس الهراوي في شتورا. كما تتعرض شركة الترابة في شكا إلى عملية متاجرة غير مشروعة لصالح الضباط السوريين الذين يشرفون على قسائم التسليم والتوزيع ويقتطعون نسبة مئوية من الإنتاج.

وفي قطاف الزيتون والمشمش، لم يجد الجنود السوريون أفضل من قطع كامل أشجار البساتين في البقاع. وكان للقصف المدفعي المتكرّر أثر مهم في شلّ النشاط الاقتصادي. وعام ١٩٨٤ قدر فؤاد أبي صالح رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، الأضرار الناجمة عن الاحتلال السوري - الفلسطيني بحوالى /٥٠/ مليون فرنك فرنسي.

خلال أحد اجتماعات الحزب الشيوعي اللبناني، عام ١٩٧٦،

جرى بين أحد الحاضرين وعاصم قانصوه رئيس حزب البعث السوري الحوار التالي: لماذا تمارس منظمة الصاعقة هذا النهب المنظّم لرأس بيروت؟ إن في ذلك تشويهاً لصورة حزب البعث. فردّ قانصوه على الفور: «الصورة لا تهمني. إن ما يهمنا هو ضرب أعناق البورجوازية اللبنانية. فإذا قصمنا ظهرها اقتصادياً، يصبح لبنان تحت رحمتنا» فأجابه اللبناني: أنت تخدع نفسك. هنا يختلف الأمر عن مصر وسوريا. فالثروات تجمع في الخارج ولن تستطيع ضرب سوى الخمس منها. ما عدا حالة إطالة الحرب. . .

في الواقع، كان لا بدّ من انتظار عام ١٩٨٥ لنرى لبنان يغرق في الركود الاقتصادي وسوريا تعدّ لدورة ألعاب دول البحر المتوسط في اللاذقية (في سوريا) في أيلول ١٩٨٧ وتنفق على تحضيرها الأموال الطائلة - ويصار خلالها تدشين فندق ميريديان في قرداحا - فهل تشكّل هذه الألعاب ثأراً لبلد كان «ضحية» المنافسة اللبنانية في المجال السياحي؟ كان السوريون يستعدون، في كل حال، منذ ١٩٧١ للحلول محل لبنان في هذا القطاع السياحي الذي لم ينجحوا في استغلاله على الرغم من غنى وجمال المواقع السياحية لديهم. في تلك السنة، ألّح رئيس الوزراء السوري عبد الرحمن خليفاوي في طلبه إلى بيروت كي توفد له خبراء في السياحة من أجل تحضير «خطة سياحية شاملة تتناول تنمية هذا القطاع والنقل والتجهيز الفندقي»[٦٩].

يكفي أن نعيد قراءة افتتاحية جريدة «البعث» السورية شبه الرسمية بتاريخ ١٠ شباط ١٩٧٩ لنقتنع بأن دمار لبنان الاقتصادي يشكل أحد «أجمل» انتصارات سوريا على جارها: «إنّ المسألة التي تقلقنا هي التالية؛ لماذا هذا الضعف المستشري لليرة السورية بالنسبة إلى الليرة اللبنانية فسوريا تملك آبار النفط وحقول القطن الواسعة، وسوريا الفرات والمصانع الجديدة والعديدة التي نتغنى بإنشائها وبإنتاجها،

وسوريا الطاقة البشرية والثروات الطبيعية لماذا تبقى عملتها على الدوام ضعيفة وعاجزة أمام الليرة اللبنانية؟

ماذا يملك لبنان أفضل من سوريا كي تكون لعملته مثل هذه القوة؟ أين هي مناجم الذهب التي يتزوّد لبنان منها لبناء قلعته المنيعة، والتي لا تملك سوريا مثيلاً لها؟»».

الاجتياح الأخوي

أكّد رولان ديما حين كان وزيراً للعلاقات الخارجية[٧٠] أن «القوات السورية وصلت لبنان بناء على طلب من سلطات هذا البلد». وكان الوزراء الجيسكارديون قبله قد استعملوا العبارات ذاتها للإشارة إلى هذا الأمر، لكن هؤلاء وأولئك يعلمون - أو لا يعلمون وهذا خطير - أن ذلك غير صحيح على الإطلاق. فمنذ ١٩٧٦، والاحتلال السوري للبنان يستند على استدعاء صوري من الدولة أو المسيحيين قامت بترويجه - عن جهل أو سوء نيّة - وسائل الإعلام، ثم تناولته السفارات إلى أن ترسخ أخيراً في أذهان الرأي العام العالمي. والأمر لا يعدو كونه أسطورة كالتي اختلقت حول رفض سلطان المغرب محمد الخامس توقيع قوانين فيشي المناهضة لليهود وتبيّن عدم صحتها، عام ١٩٨٦ بعد أربعين سنة من رواجها.

كل دهاء حافظ الأسد ومهارته يكمنان في أنه يُقدِم على احتلال بلد، ليس فقط من دون إعلان الحرب عليه بل لكونه يعلن أنه يؤدي خدمة جليلة لهذا البلد من جراء احتلاله.

في الواقع، لم يكن هناك من حاجة لدعوة سوريا إلى انتهاك سيادة لبنان، هذا البلد الصغير الذي يفتقر للحماية، لكن لماذا تحرم نفسها من ذلك طالما أنه يضفي طابعاً شرعياً على التدخل السوري؟ في الحقيقة، أن

منظمة التحرير الفلسطينية وحلفاءها هم الذين وجّهوا طلب النجدة لدمشق، غير أنّ سوريا كانت ترى أن مصلحتها تقضي بدخول لبنان «بناء على طلب» الدولة ولا سيّما المسيحيين فيه. وهي تظهر بذلك أنها لا تعاديهم وتتحاشى في الوقت ذاته ملامة المجموعة الدولية. على كل حال، ألم يذهب اللبنانيون ذاتهم - مسلمون ومسيحيون - إلى دمشق للإعراب عن شكرهم للأسد على «نهجه السليم». إن القبول بمثل هذا المنطق يعني إغفال كوننا نواجه محترفاً ماهراً للتقية لا مثيل له، عرف كيف يخفي مآربه التسلطية بحلة من الأخوة البريئة.

من أجل إجبار لبنان على طلب الجيش السوري، عمد الأسد على ترجيح كفة الميزان على التوالي، لصالح مختلف الفرقاء المتنازعين: فمن دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية بأغلبيتها الإسلامية الساحقة حتى أوشكتا تحقيق النصر الحاسم على المسيحيين إلى «مدّ يده» إلى هؤلاء وإلى الرئيس فرنجيه، مع الحرص على تطمين أصدقائهم الفرنسيين حول نواياه. وقد صدّقه معظم الناس تقريباً، أو تصنّعوا تصديقه.

في كانون الثاني ١٩٧٦، كانت المقاومة الفلسطينية وحلفاؤها اللبنانيون ما يزالون يحققون، منذ تسعة أشهر، النصر تلو الآخر، واستغلال ذلك إعلامياً على أفضل وجه. وكان الجيش اللبناني خارج اللعبة ليس فقط على الصعيد السياسي بل أيضاً على الصعيد العسكري، إضافة إلى نجاح الفلسطينيين وحلفائهم في فتح ثغرة في صفوفه من خلال «جيش لبنان العربي» بقيادة الملازم السني أحمد الخطيب الذي كان يقاتل إلى جانبهم. وفجأة زلّت بهم القدم، فرجحت كفة الميزان لصالح خصومهم المسيحيين الذين استولوا على «مخيمي» الكرنتينا وضبيه الواقعين في قلب المنطقة المسيحية.

ذعر المفتي حسن خالد لهذه التطورات، فاستدعى، ليل ١٤ - ١٥

كانون الثاني، كل من عرفات، والشيعي موسى الصدر، والدرزي كمال جنبلاط ورفاقه إلى منزل الوزير السني السابق مالك سلام، شقيق صائب وصهر رشيد كرامي. وبعد أربع ساعات من المداولة والتشاور، وجّه المجتمعون نداء إلى سوريا: «قرّر أخوتنا الاتصال هاتفياً بخدّام لينقل إلى الأسد الحالة الخطيرة جداً للوضع القائم، مطالبين دعماً من الحكومة السورية. وقد تدخّلت سوريا بكل ثقلها، فكانت معركة الدامور التي قلبت كل موازين القوى»[٧١].

الرئيس الأسد سرد بذاته وقع هذه الحادثة في خطاب شهير لم يقدر حق قدره، ألقاه في دمشق في ٢٠ تموز ١٩٧٦ في اجتماع مجلس المحافظين جاء فيه: «في يوم من الأيام انهارت جبهة المقاومة (الفلسطينية) والأحزاب الوطنية وأرسلوا إلينا الصرخات ونداءات الاستغاثة. في منتصف كانون الثاني، اتصلوا بوزير الخارجية بالهاتف من قمة عرمون الإسلامية ورجوه أن يطلب إليّ أن اتصل بالرئيس فرنجيه لكي يوقف القتال. بعد أقلّ من نصف ساعة كرروا الاتصال. قلت: لن أتّصل وعليهم أن يصمدوا لأن لديهم كل ما يحتاجونه لذلك».

يتابع الرئيس الأسد: «كنت أعرف أن لدى المقاومة من السلاح والذخائر ما لا يملكه جيش لبنان الذي لم يكن بطبيعة الحال طرفاً في المعركة. بعد قليل تكرّر الاتصال للمرة الثالثة، وجاءت الأخبار عن سقوط الكرنتينا وأن طريق المنطقة الغربية مفتوحة أمام رجال الكتائب. فاتّصلت على الفور بالرئيس سليمان فرنجيه. وأعلن وقف ثامن ثم تاسع للنار دون أية نتيجة سوى تجدّد المعارك والاشتباكات وتبيّن لنا أن الجهد السياسي وتقديم السلاح لم ينقذ الموقف، إذاً ليس أمامنا إلاّ أن نتدخل بشكل مباشر. كنّا أمام خيارين آنذاك: إمّا ألاّ نتدخل فتسقط المقاومة في لبنان، وإمّا أن نتدخل فننقذ المقاومة ونتعرض لاحتمال الحرب مع إسرائيل. تجاوزنا الصعوبة وقرّرنا أن نتدخل تحت عنوان: «جيش

التحرير الفلسطيني». (وهو الجيش الفلسطيني الذي قرّرت الجامعة العربية عام ١٩٦٤ إنشاءه ووضعه بقيادة البلدان العربية المضيفة). ثم جاء قادة الأحزاب الوطنية (اللبنانية) إلى سوريا يبحثون عن حلّ للمشكلة. وكان جنبلاط معهم ومعنوياته منهارة بشكل واضح. فطمأنتهم وقلت لهم: «نحن معكم، أدخلنا جيش التحرير وقوات أخرى إلى لبنان».

إقترن القول بالفعل وبسرعة، فاجتاز مركز المصنع على الحدود خمسة إلى ثمانية آلاف رجل واتجهوا نحو ثلاث مدن مسيحية هي الدامور وزحلة وزغرتا (راجع الخريطة على الصفحة ١٤١ .) فتم اجتياح الأولى وجارتها الجية أيضاً. الثانية قصفت بالمدفعية بعد أن حاصرتها طيلة خمسة أشهر منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني بقيادة ضباط سوريين ـ كما تحقّق من ذلك السفير الفرنسي هوبير ارغو بام عينه ـ وزغرتا المدينة الشمالية العنيدة، قاومت ببسالة بفضل مقاتليها «المردة»، ويقتضي الاستماع إلى الرئيس فرنجيه كيف كان يروي باعتزاز تفاصيل تلك المعركة التي أسفرت عن سقوط ٣٠٨ قتلى من الصاعقة توزعوا في حقول الزيتون.

إستعاد حلفاء عرمون معنوياتهم العالية، واطمأنوا إلى أن دمشق لن تخذلهم. وأسرّ صائب سلام[٧٢] إلى وزير الخارجية السوري خدام الذي هرع إلى بيروت عارضاً مساعيه الحميدة: لولا مساندتكم، لكنّا على الحضيض. أنتم مصدر قوتنا. وكان السوريون، طرحوا أنفسهم، منذ بدء الحرب، «كوسطاء»، وحرصاً على عدم تكوين الانطباع بأنهم متحيزون لهذا الفريق أو ذاك من المتنازعين، باشروا الحوار مع القادة المسيحيين، حتى إن بيار الجميّل تلقى في ٦ كانون الأول ١٩٧٦ الدعوة لزيارة دمشق؛ وزيادة في التكريم واكبت طائرته أثناء العودة، طائرتان عسكريتان سوريتان حتى الحدود!

عملية إغراء على أرضية من الدم والتقتيل. غدر، منذ شهور بعشرات القرويين المسيحيين قتلوا أثناء نومهم أو في حقولهم إذا لم يكن خلال استماعهم إلى القداس في الكنيسة، وفي ١٥ كانون الأول، وصل الأمر بكمال جنبلاط حتى إصدار الأمر الهاتفي لمحسن إبراهيم، رئيس منظمة العمل الشيوعي اللبناني، الذي يقيم في عاليه، «كي يقصف الكنائس، ليلة الميلاد، عند منتصف الليل تماماً»(٧٣). كانت بلدة القاع الكاثوليكية المحاذية للحدود السورية أول ضحية في هذه السلسلة الدامية التي بدأت في أول تموز ١٩٧٥ وفيما كان الفلسطينيون المنتمون إلى الصاعقة الموالية لسوريا يزرعون الرعب في الشمال والبقاع بمساندة الميليشيات الشيوعية، كان جيرانهم المسلمون يحذون حذوهم بدافع النهب والسرقة. حرص زهير محسن رئيس الصاعقة وضابطان سوريان على تهدئة خواطر أهالي بلدة تل عباس، معقل الحزب الشيوعي اللبناني، من خلال أخذ الصور التذكارية في الكنيسة مع خوري الرعية: في اليوم التالي، وقعت عملية الغزو الدامية التي خلفت وراءها ١٥ قتيلاً وعدداً من المفقودين و٤٠ منزلاً محروقاً...

إرتكبت الميليشيات المسيحية أيضاً بعض المجازر، ومنها «السبت الأسود» الشهير، في ٦ كانون الأول ١٩٧٦ حيث قتل خلاله ٥٠ مسلماً في بيروت(٧٤). وليس من باب تبرئتهم، أن نذكر أن ارتكاب تلك المجازر جاء كردة فعل للأعمال الوحشية التي تعرضوا لها قبل أشهر وعلى الخصوص البارحة، لدى العثور على جثث أربع شبان مسيحيين مقتولين على حافة الطريق المجاورة لمخيم تل الزعتر.

تسعى سوريا، من خلال تشجيع أعمال القتل الطائفي، إلى إيهام المسيحيين بأنهم يتعرضون لخطر الإبادة الجماعية، لا يفتر ثغرها عن تلك الابتسامة المليئة بالشفقة نحوهم إلّا لإفهامهم أنها تبقى ملاذهم الوحيد. أولا يعطيها صمت الغرب بعض الحق؟ عندما تساءل جنبلاط يوماً عن

سبب توقف الدعم السوري للقوات الفلسطينية - التقدمية ومنع تقدّمها باتّجاه القرى المسيحية، في أيار ١٩٧٦، أفصح الأسد له بالقول: «إسمع، إنّها بالنسبة إليّ، فرصة تاريخية لتوجيه الموارنة نحو سوريا، وكسب ثقتهم، وإقناعهم بأن فرنسا لم تعد حامية لهم»(٧٥).

يبقى استئثار سوريا بلبنان الهمّ الأول لدى الأسد. وإذ علم أن الهدف الأولي لدى فرنجيه يتركز على وقف تجاوزات منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة سلطة الدولة على كل البلاد، جعل من ذلك قضيته الأولى: «إن سوريا تضمن تنفيذ اتفاق القاهرة (١٩٦٩) بنصه وروحه» على حد ما أكّد البيان الختامي المشترك للقمة اللبنانية - السورية المنعقدة في ٧ شباط.

ليس هناك من إشارة حول طريقة الضمان. علمت جريدة النهار، التي يرئسها غسان تويني وكان وزيراً في حينه واطّلع على ما رواه فرنجيه في أحاديثه الخاصة، ان هذه الطريقة «بحثت وتوضحت» لكنها «لم تكتب ولن تكتب وستبقى الإطار العملي للعلاقات الواقعية القائمة بين سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية»(٧٦). وليفهم ذلك من يستطيع! لا شكّ في أن هذا الغموض مقصود تماماً من قبل الرئيس الأسد، لأنه يحتمل جميع التأويلات، كيف له أن يعمل على تطبيق أحكام اتفاق القاهرة لجهة احترام السيادة اللبنانية؟ وحده يعرف ذلك والأساس الاعتراف والقبول «بالوساطة السورية» رسميّاً.

في هذا الوقت تجدّد القتال ضد المسيحيين، على أشد ما يكون. وانطلقت الدبابات الفلسطينية باتجاه القمم المكسوة بالثلج. فسقطت مراكز الاصطياف الواحدة بعد الأخرى: عينطورة وبولونيا وضهور الشوير. وبدا واضحاً أكثر فأكثر أن المسيحيين، بحاجة لتدخل خارجي لئلا يصبحوا بعد حين «لاجئين في البحر».

يوم ١٢ نيسان، كان القلق بلغ الذروة، عندما أعلن الأسد فجأة في خطاب ألقاه في جامعة دمشق، استعداده لمساعدة المسيحيين: «إن سوريا مستعدة للتحرك نحو لبنان للدفاع عن كل المظلومين دون تمييز بين الطوائف». يا للخسارة الكبرى التي مني بها عرفات وجنبلاط! قوبل هذا العرض الذي جرى تسويقه على الفور، بواسطة خصمين للمسيحيين وحليفين لسوريا هما الشيعيان موسى الصدر وعاصم قانصوه بتحفظ قادة الجبهة اللبنانية (المسيحية). فشدّد كميل شمعون بهذا المعنى، على المبعوث الأميركي دين براون، فيما أشار بيار الجميّل إلى ذلك بقوله: لا اعتراض لديّ أن تكلّف القوات السورية بمهمة حفظ الأمن في لبنان لمدة محدودة شرط أن تساندها قوات عربية وصديقة (فرنسا والولايات المتحدة). وجرى تحوير كلام بيار الجميل بشكل جعل منه كأنه نداء لسوريا. حتى إنّ جريدة رصينة كالموند الفرنسية عنونت طبعتها بتاريخ ١٣ أيار ١٩٧٦ كما يلي: «الجميّل يطلب تدخل الجيش السوري لإنهاء الحرب الأهليّة». وبقي هذا «النداء» ملتصقاً به حتى آخر أيامه ١٩٨٤.

أدرك الرئيس فرنجيه ازدواجية اللعبة السورية أو شكك في فعاليتها، وحاول تدويل الأزمة متّكلاً على مساعدة فرنسا. وأبلغ سفير لبنان في باريس الاقتراح المصري بشأن إرسال قوة عربية مشتركة إلى لبنان وكتب له بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٧٦ ما يلي: «ليس بالأمر السيّئ إذا تبنى مجلس الأمن الاقتراح المصري، شرط أن ينضم جنود بلدان المجموعة الأوروبية إلى القوات العربية وشرط استبعاد الدول العربية المتطرفة. وإذا لم تتوصل الوساطة السورية إلى تطبيق وقف النار على الفريق الآخر، يصبح إرسال قوات دولية أمراً ضرورياً. غير أنّه يصعب على الدولة اللبنانية، في تركيبتها الحالية، أن تقرّر اللجوء إلى مجلس الأمن. لذلك لا بدّ من أن تتطوّع دولة أخرى كي تدعو مجلس الأمن

للانعقاد بغية تأمين عودة السلام إلى لبنان، كما حصل للكونغو عام ١٩٦٠» [٧٧].

كان الأمين العام للأمم المتحدة تولى في حينه دعوة مجلس الأمن بنفسه. وتستطيع فرنسا بصفتها عضواً دائماً، أن تتخذ مثل هذه المبادرة لكنها تتهرّب. وقد أشار الوزير جان سوفانيارغ إلى الصعوبات التي تقف في وجه هذه المبادرة: احتمال استخدام حق النقض وعجز الحكومة اللبنانية عن التوجه بذاتها إلى مجلس الأمن (كذا)، والبطء الذي يرافق تشكيل قوة دولية تابعة لمجلس الأمن. وأوصى سوفانيارغ بتدخل الجيش السوري شرط موافقة السلطات اللبنانية وتعهد دمشق إلى لبنان والعرب والأمم المتحدة أو إلى الدول العظمى باحترام سيادة جارها واستقلاله... يا للأوهام؟

من الممكن أن يكون الأسد قد خشي احتمال تدويل الأزمة، الأمر الذي يقطع الطريق عليه. فهو حرص، اعتباراً من مطلع حزيران ١٩٧٥، على شق الحكومة اللبنانية، عندما فرض رشيد كرامي على «صديقه» الرئيس فرنجيه على الرغم من العداوة التي تباعد بين الرجلين. ومعروف عن كرامي أنه سهل الانقياد ومنحاز لمنظمة التحرير الفلسطينية ومناوئ للجيش اللبناني وأثبت كفاءته عام ١٩٦٩، الأمر الذي جعل منه رئيس حكومة مثالي...

على الرغم من التحفظات التي أبداها سليمان فرنجيه في حينه، فهو يبقى «واحداً من الذين أرسلوا في طلب سوريا» عام ١٩٧٦. وعندما سألنا الرئيس الأسد عن هذه الرواية، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مع ميتران في دمشق، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٤، لم يقدم على نفيها لأنها تخدم أهدافه على النحو الأفضل. لكننا كنا نبحث عن إثبات لها جاء على لسان الرئيس الأسد خلال ذلك المؤتمر الصحفي بقوله: «في الحقيقة، صرح سليمان فرنجيه بذلك مرات عدة وبعث في

حزيران ١٩٧٦، برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية يؤكد ويثبت له فيها شرعية التدخل والوجود السوري في لبنان». فأجبناه: ولكن هذه الرسالة، سيدي الرئيس، مؤرخة في ٧ حزيران وهي لاحقة لدخول قواتكم. فهل كان هناك طلب سابق بهذا المعنى؟ فردّ الرئيس: إنّها المستند الأهم الذي أستطيع الإشارة إليه. لم يكن بيننا أية رسائل، بل موفدين يأتون لمحادثتي شخصياً عن هذه الأمور. والرئيس فرنجيه حي يرزق وبإمكانكم سؤاله عن ذلك».

وقد فعلنا وسوانا كذلك تَوَجَّه بالسؤال إليه. ومن المتفق عليه أن فرنجيه يتغنى اليوم بالمديح لحافظ الأسد، والصحيح أيضاً أنه كتب إلى الجامعة العربية بعد فوات الأوان ولتقديم غطاء لدخول الجيش السوري. والمقصود تبرير ذلك بشكل ملائم. ففي ١٩٧٦، وضع تجاه الأمر الواقع، وبذاك يعيش باستمرار تحت وطأة المدافع والخناجر السورية. فهذا الرئيس «المغلوب على أمره» يستطيع على الأقل المفاخرة بأنه حافظ على وجود مسيحي مهم في منطقة الشمال.

في أيار ١٩٧٦، أصبح الوضع ناضجاً، من وجهة النظر السورية، للتدخل في وضح النهار، وانتفت الحاجة إلى التنكر بالقناع الفلسطيني. وأمست حكومات الغرب على استعداد لقبول «السلام السوري». وسارع فاليري جيسكار ديستان إلى سحب عرضه المفاجئ الذي تقدّم به منذ أورليانز الجديدة لإرسال قوات إلى لبنان. كذلك طمأن السوريون، بواسطة أميركا، إسرائيل التي لا تجد غضاضة في أن يضرب الجيش السوري منظمة التحرير الفلسطينية، شرط ألّا يتجاوز نهر الليطاني في الجنوب.

ولا بأس بشيء من الإثارة لتكتمل المسرحية، فعمدت دمشق إلى وضع اللمسات الأخيرة على المشهد الأخير على خشبة بلدتين مارونيتين

هي القبيات وعندقت الواقعتان على الحدود الشمالية وليس لهما طابع خاص يؤهلهما للعب دور تاريخي مهم، قبل أن يجعل القدر منهما مادة صحفية تستأثر باهتمام وسائل الإعلام التي لاحقت مسألة الإرهاب ضد فرنسا. يا لظلم القدر. تعيش هاتان البلدتان كالوتد في أرض قاحلة، على إيقاع مجموعة من العائلات المقيمة حول كنائسها، في ظل رتابة يقطعها غالباً وصول أبنائها العائدين في إجازتهم الأسبوعية. ذلك أن أبناء القبيات أصبحوا مقاتلين وانخرطوا في سلك الجندية بأعداد كبيرة من جراء وجودهم في محيط إسلامي يكن لهم شعوراً عدائياً منذ القدم.

في ربيع ١٩٧٦، تسارعت الأحداث. بعد حصار وقصف استمرا منذ كانون الثاني، واجهت عندقت والقبيات، غزو وحدة من جيش لبنان العربي الموالي للفلسطينيين - والمنشق عن الجيش الوطني - بقيادة المقدم اللبناني السني أحد معماري. هذه المرة، تحوّل الوضع إلى مأساة. مَن سينقذ القرويين من المذبحة؟ فالجيش اللبناني لم يعد موجوداً، والاتصالات مقطوعة مع بيروت ومفتوحة مع دمشق. ولا يجوز الانتظار. وفي ٢٩ أيار، أبرق النائب السابق ميشال الضاهر إلى الأسد: نناشدكم التدخل فوراً لوقف هدر الدماء ونضع مستقبل البلدة بعهدتكم»، فيما حث «تجمع أبناء القبيات وعندقت» - وهو تجمع خفي لم يعرف به أحد - الرئيس الأسد والشعب السوري الشقيق على نجدتهم لأنهم يتعرضون منذ ثلاثة أيام لمجزرة جماعية يرتكبها جيش لبنان العربي والمرتزقة الأغراب» [٧٨].

«صعق» الرئيس السوري لهذا الخبر ولم يتردد طويلاً. وفي اليوم التالي، قام جنوده بفك الطوق واحتلال المنطقة. وزنان لثلاث حركات: صرختا استغاثة - واحدة منهما جرى اختلاقها من لا شيء - تسوّغان، إذاً، إرسال عدة أفواج من الجنود ومئات من المدرعات سوف تنتشر، بعد أشهر في معظم ارجاء لبنان.

ما لم يعرفه أبناء القبيات، في حينه، أن معماري الذي هاجم بلدتهم، ليس سوى فصيلة من الفصائل المسلحة التابعة لسوريا. إذ بعد أن تخلى عن رفاقه الفلسطينيين ـ عندما وشى به أبو أياد على أنه «عميل سوري» ـ جاء ليضع نفسه بتصرف دمشق. ولم تكن حالته فريدة من نوعها. فقائد منطقة البقاع العسكرية، المقدم ابراهيم شاهين (شيعي) فرّ من جيش لبنان العربي الموالي لعرفات ليؤسس ميلشيا خاصة باسم: «طلائع جيش لبنان العربي»، حيث يتم التطويع بالقوة، حسبما أخبرنا ضابطان كانا يعملان في منطقة البقاع، وهما طارق نجيم ويوسف طحان. واوضحا لنا «أن بعض العسكريين في عكار وعشرات آخرون في زحله، انذروا للإلتحاق بالطلائع أو التخلي عن سلاحهم. ولدى رفضهم الانقياد استخدم السوريون القوة لتجريدهم من أسلحتهم».

وزحله، العروس المسيحية للبقاع المسلم» هي بدورها أيضاً عرضة للسقوط أمام هجمات اعدائها. ألا يكون من واجب شاهين انقاذها؟ ففي الأول من حزيران، أذاع راديو دمشق نداءها التالي: «طلبنا إلى الشقيقة سوريا إتي تلقت مئات نداء الاستغاثة من ألوف اللبنانيين من النساء والشيوخ والأولاد واليتامى في المدن والقرى المتعطشة للسلام، أن تساعدنا على اكمال رسالتنا ووقف القتال».

بالأمس، انتشر الجيش السوري في البقاع، حيث لم يلق، خلافاً للرواية، استقبال المنقذ، إلا من قبل الشيعة الموالية لموسى الصدر. وبدلاً من ماء الورد تساقطت عليه القذائف التي اطلقها من زحله رجال ابن القبيات الضابط ابراهيم طنوس الذي أصبح قائد الجيش اللبناني في ما بعد، «تحية» لتمركز عدد من الضباط السوريين في مقر جيش التحرير الفلسطيني في الكرك.

وقد صرح أحد أبناء زحلة لمراسل جريدة الموند جان بيار

بيرونسيل هوغوز بما يلي: «لم يكن هناك خيار آخر: ففرنسا تخلت عنا بسبب النفط العربي، وكذلك فعلت الأمم المتحدة وسائر دول العالم. واللجؤ إلى دمشق هو السبيل الوحيد للتخلص من الفلسطينيين. أما السوريون فليس لهم أن يبقوا في بلادنا كوسطاء إلا الوقت الضروري لإعادة بناء الدولة اللبنانية. ونحن نريد الوثوق بكلامهم»[٧٩].

بشير يرسّخ قدميه

ساد الحذر في بيروت حيث دعا بشير الجميل، في ٢٠ أيار ١٩٧٦ كمال جنبلاط للتفاوض، لأن «دخول القوات السورية سوف يؤدي حتماً إلى إجهاض الحوار الذي باشرته مختلف الأطراف اللبنانية في ما بينها»[٨٠] وكان الشاب بشير الجميل ما يزال الرجل الثاني في القوات اللبنانية، لكنه اثبت أنه يملك وضوحاً في الرؤية للأزمة القائمة. وعندما التقى الرجلان، في ٢ حزيران كان الأوان قد فات. فالنداء الذي اطلقه ريمون اده، عشية ذلك اليوم، من أجل الوحدة الإسلامية ـ المسيحية والمقاومة ضد «ليلة الرعب السورية» بات دون فائدة.

يكون في الأمر مبالغة إذا استنتجنا مما تقدم أن جميع المسيحيين، يملكون هذا القدر من بعد النظر. فقد عللوا النفس بالاضاليل ووثقوا بهذا الجيش «العلوي» الآتي لإنقاذهم من الورطة التي يتخبطون فيها، والذي يقاتل الفلسطينيين بشراسة، وبفضله توصلوا أيضاً بصورة غير مباشرة إلى إزالة شوكة تل زعتر من خاصرتهم[٨١]. وأسوة بما أصاب الكثيرين، لم ينخدع امين الجميل الشقيق الأكبر لبشير، بما رأى إلا في وقت لاحق عندما انتشرت القوات السورية في قلب الأحياء السكنية المسيحية وركزّت في وسط ساحة ساسين، صورة ضخمة للأسد عليها العبارة التالية: «لبنان سيبقى عربياً». كل ذلك بحجة انفجار سيارة مفخخة في ٣ كانون الثاني ١٩٧٧ في طلعة العكاوي، في الاشرفية

(بيروت الشرقية). ولعل امين الذي كان ما يزال نائباً شاباً، شاء الوثوق أيضاً ببراءة هذا الأسد الآتي من جوارنا للدفاع إلى جانبنا عن الحق ولبنان»، في خطاب القاه في ١٠ تشرين الأول ١٩٧٦، في بسكنتا.

في ربيع ١٩٨١، عاد لبنان، بعد انقطاع نسبي، يحتل مركز الصدارة في الأخبار العالمية. إذ تحركت مشاعر الغرب قلقاً على مصير زحله ـ وهي أكبر تجمع مسيحي في الشرق، يبلغ عدد سكانها حوالي مئتي ألف نسمة وفق تقديرات نائبها الكاثوليكي الوزير جوزف سكاف الذي يغمر زحله مسقط رأسه بكل عطفه وعنايته(٨٢) ـ ذلك أن المدينة عانت منذ ٢ نيسان، انهمار سيل من الحديد والنار شاءَت به القوات السورية المنتشرة فوق التلال المحيطة وحتى حول تمثال العذراء المشرف على المدينة، تلقين بشير الجميل درساً لا ينساه، وهو الذي فرض نفسه، خلال شهور كقائد للمقاومة المسيحية بلا منازع ضد الاحتلال السوري، وسعى لمتابعة خطته بفك الحصار عن زحلة والحاقها «بالمنعزل» المسيحي. على الرغم من الحصار المفروض على زحله منذ ١٩٧٥، بقيت المدينة التي يفرض عليها موقعها الجغرافي والاقتصادي التحالف مع الشيعة في سهل البقاع، على تضامنها مع المقاومة المسيحية وعلى توجهها الواعي نحو الوسط الجغرافي الماروني، مقررة بذلك العصيان على الأوامر السورية. ألم ترفض المشاركة في الاضراب المعلن في المناطق المحتلة يوم اقامت القاهرة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؟

في كانون الأول ١٩٨١، باشر رجال القوات اللبنانية ـ وهم مقاتلون من مختلف الأحزاب المسيحية التي وحدّها بشير الجميل بطريقة فظة تحت قيادته في تموز ١٩٨٠ ـ شق طريق عملانية عبر الجبال، وارسلوا عبر الطرقات الوعرة، سيراً على الاقدام، حوالي مئة مقاتل من النخبة من أجل مؤازرة حركة المقاومة داخل مدينة زحله. فاعتبرت

دمشق ذلك تحدياً لها وباشرت حصاراً على المدينة استمر طيلة ثلاثة أشهر.

• رأى بشير الجميل الإفادة من الأزمة من أجل أقلمة القضية اللبنانية وتدويلها الأمر الذي قد يتيح تورط إسرائيل فيها. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن أعجب ببشير وحزمه في معالجة الأمور، ووعده منذ ١٩٧٨، بتأمين غطاء جوي في حال قام الطيران السوري بضرب مواقعه. وفي ٢٥ نيسان، قامت القوات السورية، منقولة بالطوافات العسكرية بالاستيلاء على مرتفعات جبل صنين المشرفة على «المنعزل» المسيحي، دون أن يتحرك الطيران الإسرائيلي.

واستلزم تحريك الطيران الإسرائيلي انتقال معاونين لبشير، هما جوزف ابو خليل وجان ناضر، إلى القدس. فاسقط الطيران الإسرائيلي في ٢٨ نيسان، طوافتين سوريتين. وهو حدث بحد ذاته: لأول مرة في تاريخ إسرائيل، تقدم الدولة العبرية على التدخل حين لم يكن الخطر يهدد حياة يهودية. فردت دمشق بوضع أربع بطاريات لصواريخ سوفياتية مضادة للطائرات من نوع سام٦، في البقاع. عند ذاك، اتخذت الأزمة بعدها الدولي.

وصل المبعوث الأميركي فيليب حبيب إلى الشرق، لحل «أزمة الصواريخ» ومنع اندلاع حرب سورية ـ إسرائيلية في لبنان. فكان على بشير أن يتعهد بقطع علاقاته مع اسرائيل وسحب المقاتلين الغرباء من غير أبناء زحله منها، مقابل رفع الحصار عنها. لكن القائد الشاب الذي يخفي وراء ابتسامته الخجولة عزماً وتصميماً خرج من المعركة أكثر منعة من ذي قبل واكتسبت شخصيته هالة دولية؛ ان بشير كان يتطلع منذ ذلك الحين إلى الاستحقاق الآتي بعد سنة عندما سينتخب اللبنانيون رئيساً جديداً للجمهورية.

كان السوريون، ينظرون إلى الأمر بكل جدية. فهم لا يريدون أن يدعوا هذه المناسبة تمرّ، بأي حال، من دون فرض مرشحهم. ويجب عليهم تشديد قبضتهم على لبنان، لئلا يفلت من أيديهم.

اقتصرت سياستهم حتى ذلك الحين في لبنان على مبدأ «فرق تسد» وعلى منع تلاقي اللبنانيين بشكل مستمر في ما بينهم، مخافة قيام اجماع وطني يقف في وجههم. اخضعوا، في رأس الدولة، رؤساء الحكومة السنيين إلى مشيئتهم، وكبلوا يدي الرئيس سركيس المسيحي، الذي لم يكن يلقى تأييداً عالمياً فانكفأ على نفسه يقاوم بصمت. وضغط السوريون بكل ثقلهم، خصوصاً ضد محاولاته الرامية لإعادة بناء الجيش اللبناني.

أما الإسلام اللبناني، فكان بأكثريته كالمغلوب على أمره، مستسلماً إن لم يكن مجاملاً. استغّله السوريون، مع البعث والاحزاب الأخرى المتشيِّعة لهم، للوقوف في وجه المشاريع الحكومية، وقضوا على كل خصومهم، مثل كمال جنبلاط الدرزي، الذي ادرك متأخراً - وهذا خطأه - حقيقة اللعبة السورية، ونوى ركوب رأسه وهاجم بعنف «الفئة الحاكمة في دمشق». وإلى جانب جثته التي نخرها الرصاص في ١٦ آذار ١٩٧٧ على إحدى طرقات الشوف وجدت سيارة الجناة المصدومة، وهي من نوع بونتياك كان يستخدمها أحد رؤساء الاستخبارات السورية المقدم العلوي ابراهيم حويجي، الذي كان اتخذ مقراً له في سن الفيل (بيروت الشرقية) لبعض الوقت.

سعى السوريون أيضاً للقضاء بواسطة الاغتيال على القادة الموارنة المناوئين لهم أمثال كميل شمعون وبيار وبشير الجميل وريمون اده، وتدمير ارادة المقاومة لدى المسيحيين عن طريق قصفهم بوابل كثيف لا مثيل له من القذائف المدفعية (طيلة ثلاثة أشهر متواصلة خلال صيف ١٩٧٨) أو بواسطة السيارات المفخخة. كما حضوا على التفرقة بين صفوفهم، فقاموا

بدور مشبوه في انسحاب سليمان فرنجيه في ١١ أيار ١٩٧٨ من التحالف المسيحي المتمثل بالجبهة اللبنانية، ومصالحته في اليوم التالي، مع خصمه القديم رشيد كرامي. تمت المصالحة بسعي من رئيس الاستخبارات السورية العقيد تامر الجندي(٨٣). كما لم يتوضح الدور السوري في حادث اغتيال طوني فرنجيه نجل رئيس الجمهورية الأسبق وعائلته، عندما قام بعض رجال حزب الكتائب بقيادة سمير جعجع، بالقضاء على النائب الشاب وعائلته، في ١٣ حزيران ١٩٧٨ في اهدن. وكان لهذا العمل نتائج لا تحصى لأنه كرّس انقسام المنطقة المسيحية إلى شطرين متخاصمين أو أقله متعارضين، وأدّى في الوقت نفسه إلى وقوع منطقة زغرتا، مهد الطائفة المارونية التاريخي تحت النفوذ السوري.

كما سعى السوريون إلى اخضاع الطائفة الكاثوليكية وبطريركها مكسيموس الخامس لمشيئتهم وردعه عن التضامن مع المقاومة التي يقودها بشير الجميل، فقام حوالي ٢٠٠ جندي سوري من وحدات الدفاع بأمرة المقدم العلوي علي ديب، بالتسلل، ليل ٢٧ - ٢٨ حزيران ١٩٧٨ إلى ثلاث قرى صغيرة قرب بعلبك، وسحبوا الرجال من اسرّتهم بحجة التحقيق ورشوا ٣٦ منهم بالرصاص والقوا جثثهم في حفرة جماعية(٨٤). انتهى الأمر وتبلّغ المعنيون التحذير: فقد نشرت جريدة الموند بتاريخ ١٨ تموز ١٩٧٨ بياناً اعلانياً صادراً عن بطريركية الكاثوليك تعلن فيه تقديرها لسوريا «التي أعادت الأمن إلى لبنان وساعدت سلطاته الشرعية بحيث استعادت مؤسسات الدولة والجيش اللبناني نشاطها...».

التقلبات المسيحية

الاهتمام المفاجئ الذي اكتسبته المقاومة المسيحية خارج الحدود، والسحر المطرد النمو الذي مارسته على الأكثرية الصامتة - والإسلامية أيضاً - الخاضعة للاحتلال، اعتبرا كالتصدع في جدار الهيمنة السورية

وعليه فالوقت يداهم ويقتضي التحرك.

في ٥ أيار ١٩٨١، هرع رئيس الدبلوماسية السورية عبد الحليم خدام إلى قصر الرئاسة في بعبدا، عابراً بساتين الياسمين حوله من غير أن يمتع الطرف بأزهارها العطرة. وراح يعرض بانشراح لسركيس ورئيس حكومته شفيق الوزان مجتمعين، أنه طال الانتظار ويجب بالتأكيد أعطاء الأولوية لتسوية سياسية للازمة الراهنة وليس لإعادة الاستقرار في البلاد كما جرى حتى الآن.

وأضاف: «إليكم ورقة عمل أعددناها من شأنها أن ترضي الجميع». ثم أخرج من محفظته بعض الأوراق الحاملة في أعلاها عبارة «الجمهورية العربية السورية». فقرأها الياس سركيس، ثم سكت والانزعاج باد على وجهه، ينتظر ردة فعل الوزان. حتى اليوم، كان رؤساء الحكومات السنيون ينحنون أمام رغبات دمشق. هل يصمد؟ الوزان الذي وجد فيه سركيس رفيقاً مخلصاً وأميناً. سؤال يخفي جهلاً بالشخص، فالوزان ليس كرامي.

ثم علق الوزان بقوله: «ولو يا أبو جمال، (وجمال هو الابن البكر لخدام) هذا غير مقبول! كيف تصورت أننا نستطيع المناقشة بمثل هذا الأمر». بإمكانك طي ورقتك واستعادتها. «وهنا أزرق لون خدام من الذهول والحنق لأنه أخطأ في تقديره لشخصية رئيس الحكومة هذا، ولم يلح بل انسحب بعد أن قال: حسناً، اعتقدت أنها قد تشكل أساساً يمكننا العمل عليه». ومذاك، لم يتغير موقف الوزان من سوريا، ووقع بعد شهرين على وثيقة مدهشة، تتضمن برمجة الانسحاب التدريجي للجيش السوري خلال عام ١٩٨٢[٨٥].

ولكن، ماذا تضمنت ورقة العمل السورية التي لم تنشر حتى الآن؟ تضمنت تعديلاً كاملاً للنظام اللبناني وفي أدق التفاصيل، في ما يتعلق

بالمؤسسات والسياسة والاقتصاد. ففي الاقتصاد مثلاً، ورد فيها أنه «على الدولة أن تراقب الحياة الاقتصادية في البلاد بغية خلق التوازن وتوجيه الاقتصاد الوطني توجيها وطنياً. ولا داعي أن يكون المرء اختصاصياً في العلوم الاقتصادية ليرى أن المسألة تتعلق بوضع حد للمبادرة الحرة التي صنعت الازدهار للبنان.

لنأخذ البنود المتعلقة بالتربية: «يجب أن تهدف برامج التعليم لترسيخ الولاء الوطني ونبذ الانتماءات الطائفية والدينية؛ ويجب أن يخضع النظام التربوي بكليته لرقابة الدولة». وبعبارة أخرى يجب تأميمه وتعريبه. وكيف لا نجد في ذلك رغبة في الغاء التعليم الخاص، وإزالة التعددية وازدواجية اللغة، وهي ما يميز لبنان ويكسبه تفوقاً فكرياً بالمقارنة مع جيرانه العرب»[٨٦].

منذ أن قامت العهود السورية بتأميم المدارس عام ١٩٥٧، وهي تنظر شذراً إلى عدد من العائلات المسيحية على الخصوص، التي تهاجر إلى لبنان لتعليم أولادها في المدارس الخاصة. لم يفتها أن تنتقد على الدوام هذا «الوضع الفوضوي». غير أن هذا لم يمنع الضباط السوريين المتواجدين في لبنان من إدخال أولادهم إلى مدارس تديرها راهبات مارونيات. سعت دمشق باستمرار لتعريب التعليم في لبنان؛ الا يندرج هذا السعي، في النهاية، ضمن منطق الإرهاب ضد الغرب، أي ضرب النفوذين الفرنسي والأميركي في لبنان؟

وتبعاً لورقة العمل السورية المنوه عنها أعلاه تناول التغيير أيضاً المؤسسات اللبنانية لكن الاصلاحات الرئيسية تركزت على الجيش: «على الدولة اللبنانية قبول مساعدة الضباط السوريين في التنظيم والتدريب وإعداد المجندين الجدد، وعليه استدعاء خبراء سوريين من أجل إعادة تنظيم الجيش. وتشدد الدورات التدريبية على التنشئة الوطنية استناداً إلى

برامج تلحظ التوجيه السياسي المعادي للطائفية والصهيونية والاستعمار» انتهى زمن الدورات التدريبية في «سان سير» و«ست بوينت»!

يترافق كل ذلك مع تشكيلات وتسريح للضباط غير المرغوب فيهم. سيكون الذين دافعوا عن الشرعية موضع شك. وسيتم افتتاح أربع كليات عسكرية في «مناطق مختلطة، غير خاضعة لسيطرة حزبية أو طائفية»، أي خارج المناطق التي تشرف عليها الدولة، حيث تقع بالضبط الكلية الحربية - الفياضية - التي يمقتها السوريون منذ عام ١٩٧٨ عندما وقفت في وجههم وكبدتهم خسائر فادحة.

أخيراً، يتولى الجيش السوري، بصفته الرسمية كقوة ردع عربية، مع عناصر من الدرك والجيش اللبناني، يختارهم بنفسه، حفظ الأمن في البلاد، وذلك بانتظار إعادة بناء الجيش الذي يبقى أكثره في الثكنات.

المطلوب بكل بساطة وصراحة إنشاء صلة عضوية بين الجيشين السوري واللبناني. فالسوريون يكررون القول منذ ثماني سنوات بأن «إعادة بناء الجيش يجب أن تتوافق مع المبدأ القائم على اعتبار أمن سوريا مرتبط بأمن لبنان والعكس بالعكس[٨٧].

يرمي هذا المشروع، في ما لو تبنته الدولة اللبنانية، كما رأينا، إلى وضع لبنان تحت نظام حماية سورية تكاملية، وإجهاض كل معارضة داخلية. فماذا تكون ردة فعل اللبنانيين في الخارج المعارضين منهم أو حتى الوطنيين فقط؟ سيقال لهم لا شك أن قادتهم هم الذين وافقوا، «بملء إرادتهم» على هذا الخيار.

تكرّرت المبادئ ذاتها مع بعض التوسع ومع تنظيم زيادة التدخل السوري في الشؤون اللبنانية، في الإتفاق الثلاثي الذي وقعه في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥، في دمشق، قادة الميليشيات الرئيسية الثلاثة، وليد جنبلاط عن الحزب التقدمي الإشتراكي، ونبيه بري عن حركة أمل،

وإيلي حبيقة عن القوات اللبنانية. وهو نجاح ما كان يتوقّعه حافظ الأسد، أن يرى المقاومة المسيحية المجندة منذ ١٩٧٦ للقتال ضد الهيمنة السورية، تقدم له ولاءها! كيف وصل الأمر إلى هذا الحد؟

بعد فاصل استمر سنتين تقريباً - ١٩٨٢ - ١٩٨٤ - شل الاجتياح الإسرائيلي والوجود الغربي خلاله إرادة الأسد بالتحرك[٨٨]، عادت سوريا لتصبح سيدة الموقف في لبنان. إستبدل بشفيق الوزان رشيد كرامي الذي يصعب عزله، على رأس حكومة موالية لدمشق. بعد سنة كاد خدام، وقد أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، أن يفرض على الرئيس الجميل «حلاً للأزمة اللبنانية» وبدأ لبنان شيئاً فشيئاً، ولكن بصورة أكيدة، ينزلق في «المدار السوري» من دون أي تصدٍ بادٍ، حتى من المقاومة المسيحية التي أصيبت بنوع من الخمول والبلادة، وضلّت سبيلها بعد رحيل قائدها بشير الجميل الذي قتل في أيلول ١٩٨٢[٨٩].

مع ذلك، يرد المسيحيون بالرفض. ففي ١٢ آذار ١٩٨٥، قاد سمير جعجع، وهو رفيق قديم لبشير ومناوئ عنيف للسوريين، حركة «الانتفاضة». وسيطر بدون قتال تقريباً، على قيادة القوات اللبنانية، التي كان رئيسها فؤاد أبو ناضر يعتبر كثير المراعاة لخاله أمين. وقد دفع الكاهن اليسوعي الهولندي نقولا كلويترز غالياً من حياته ثمن تجرؤ جعجع. ففي رعيته المارونية الكائنة في برقا، وهي قرية متواضعة في البقاع يحتلها الجيش السوري، يتحدر معظم الفلاحين من أبنائها، إسوة بسمير، من عائلة جعجع في بشري، ولذلك تعاطفوا بلا حذر مع حركة ١٢ آذار. وبعد يومين، اختفى الأب كلويترز ليعثر على جثته مشوهة ومقطعة في قاع هاوية عميقة. فهل بلغت أسماع أحد في الغرب، قصة «الأب بوبيلوسكو» اللبناني؟

بيد أن هذه الانتفاضة المسيحية جاءت عابرة. ففي ٩ أيار ١٩٨٥

أعلن إيلي حبيقة، رئيس الاستخبارات السابق في القوات اللبنانية الذي حلّ حديثاً مكان جعجع في قيادتها، أعلن في خطاب «تاريخي» أن «خيار لبنان هو خيار عربي ولسوريا في هذا الخيار موقع أساسي»[٩٠] لا شك أن ما حدا المسؤولين المسيحيين على هذا التحول سلسلة طويلة من الخيبات والفشل. ففي الجنوب، اضطرت مئات العائلات للنزوح هرباً من المذابح التي دبرها الفلسطينيون وأعوانهم من حلفاء دمشق، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جوار صيدا. وأطبق الحصار الذي فرضه الجيش السوري على خناق «المنعزل» المسيحي، فيما مارس حافظ الأسد الضغط على أمين الجميل لاقصائه متوعداً باجتياح بيروت الشرقية والمنطقة المسيحية.

وإذ لم تعد القوات اللبنانية تجد في إسرائيل والغرب عوناً لها، سعت إلى مد يدها إلى دمشق مهادنة. لكن السوريين عزموا هذه المرة على اخضاع لبنان إلى مشيئتهم ومارسوا جميع أشكال الضغوط. وضاعف حلفاؤهم من التصاريح «الداعية» للوحدة بين البلدين ولعودة الجيش السوري الذي لن يتأخر في الوصل إلى بيروت. وفي الواقع، ظهرت طلائع الدفعة الأولى من الضباط السوريين في بيروت من جديد، في تموز، لوضع حد للفوضى العارمة التي ساهموا في نشرها من خلال توزيع السلاح على مختلف الميليشيات. وفي بعلبك وطرابلس وصيدا أخذت الأصولية الإسلامية، التي يتم تسليحها عبر دمشق أيضاً، بالانتشار وممارسة التنكيل بالمسيحيين، فيما بات «الملاذ» المسيحي يعيش تحت وطأة رعب القذائف والسيارات المفخخة.

وبعد أربع سنوات من أخلاء السوريين لمواقعهم على مداخل زحله، عمدوا إلى المكر والخداع للعودة إلى قلب المدينة، هذه المرة. ففي مطلع الصيف تعرض بعض الزحليين لأعمال الخطف المتكررة على حواجز حركة أمل في البقاع، فيما أصيب آخرون في المدينة بالقذائف التي

يطلقها الشيعة والبعث السوري من المدفعية المرابضة في الكرك. وقد جرى، لهذا الغرض، تطويع بعض العملاء من بين الجنود السوريين الفارين - وغالباً من المسيحيين - الذين لجأوا إلى جوار زحله هرباً من الخدمة العسكرية الإجبارية لديهم.

عند ذلك، أشار قائد الاستخبارات السورية في لبنان، العميد العلوي غازي كنعان، إلى أساقفة ونواب زحله بالآتي: «أقفلوا مكاتب القوات اللبنانية في المدينة واطردوا عناصر الميليشيات وعائلاتهم، ولنضع نقطة مراقبة سورية لضمان الأمن، بالتعاون مع الدرك، وبإمكانكم عند ذاك العودة إلى كرومكم وحقولكم». تبنى هؤلاء صيغة الحل المطروح على مضض، حرصاً على حياة مواطنيهم. فبمن يستجيرون وهم يعلمون أنهم مقطوعون عن العالم؟ ألم يطلب إليهم، في كانون الثاني ١٩٨٥، العدول عن استقبال وفد من جنوبي فرنسا؟

أنجر إيلي حبيقة من جهته، وراء طموحه واستسلم لعروض دمشق التي كان ينتقل إليها في الخفاء. وتلقى وعداً بمكافأته على الولاء لها، أن يصبح الناطق باسم طائفته. وإثباتاً لحسن نواياهم، رتب السوريون أمر مصالحته مع سليمان فرنجيه من جراء خلاف هذا الأخير مع القوات اللبنانية منذ اغتيال نجله طوني عام ١٩٧٨. لكن قبل استقباله رسمياً في العاصمة السورية في ٩ أيلول ١٩٨٥، طلب السوريون إليه أن يدّون خطياً تصّوره للعلاقات «المميزة» التي يجب أن تشد لبنان إلى سوريا. وكانت فكرة «التكامل» الركيزة الأساسية للاتفاق الذي تم إعداده في مكتب عبد الحليم خدام، وهي تنطوي على وقوف لبنان في خط واحد مع سوريا، في ما خص السياسة الخارجية والأمن، وشرعية وجود الجيش السوري،وانتشاره على الأرض اللبنانية وفقاً لما تراه سوريا وهي كانت فقدت شرعية وجود هذا الجيش على أرض لبنان عام ١٩٨٢[٩١]؛ كما يتناول التكامل الميادين الاقتصادية والتربوية

والإعلامية، إذ يتعين على الصحافة اللبنانية عدم توجيه النقد للنظام السوري.

أما الاصلاحات المطلوبة على صعيد مؤسسات الدولة، فلا ترى دمشق فائدة منها إذا لم تؤمن لها حق الرقابة على أنشطة الأجهزة الرئيسية في الدولة. ولا بدّ من تعيين ـ وليس انتخاب ـ ١١١ نائباً إضافياً،[٩٢] أي ما يزيد عن نصف أعضاء المجلس، على يد حكومة متشيعة لدمشق، كي تتمكن سوريا من التأثير مباشرة في عملية التصويت داخل المجلس النيابي.

أما السلطة الإجرائية فتوكل إلى هيئة حكومية جماعية تشرف عليها أيضاً حكومة عليا من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الكبرى (ما عدا الأرمن) ويتمتع كل عضو منهم بحق النقض الذي يشرع الباب على مصراعيه لتعطيل المؤسسات بصورة مستمرة. أما صلاحيات رئيس الجمهورية التي أفرغت من محتواها، فلم تعد تسمح له بلعب دور الحكم الذي يعود له في مثل هذه الحالة، بحيث يصبح التحكم السوري وحده صاحب الكلمة الفصل في بت كل خلاف. وهذا هو الجوهر[٩٣].

تذمّر السنيون الذين استبعدوا بلا قيد أو شرط عن المفاوضات الجارية، ثم ما لبثوا أن استسلموا للأمر الواقع. كما اقصي رئيس الجمهورية وأخطر بوجوب الموافقة على نص ينقض الصلاحيات المتعلقة بمنصبه وبسيادة بلاده. وهو ما كان موضوع المباحثات التي جرت في القمة اللبنانية ـ السورية ـ الحادية عشرة خلال سنتين ـ وقد انعقدت كالعادة، لدى الشقيقة الكبرى، في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦، مرة واحدة، منذ استلامه الحكم في سوريا تنازل حافظ الأسد وزار لبنان حيث التقى الرئيس فرنجيه، في كانون الأول ١٩٧٥، في شتورا، في البقاع، لا في العاصمة اللبنانية.

الاحتلال السوري والفلسطيني في أول كانون الثاني ١٩٨٧

من المؤكد أن الأسد لم يكن ينتظر الإهانة التي وجهها إليه أمين الجميل. ومع ذلك، فقد جاء هذا الأخير إلى دمشق لبحث وتعديل الاتفاق الثلاثي، لكنه لم ينوِ «الاستسلام موثوق الرجلين واليدين». فالساعات السبع القاسية من المباحثات، وجهاً لوجه مع «الأسد» - كما يتضح من المحضر الرسمي غير المنشور - لم تنل من عزمه وتصميمه. فالجميل يرى في تعيين نواب جدد من قبل حكومة تخضع لحماية أجنبية، نوعاً من «الهرطقة». كما يعارض الغاء الطائفية السياسية التي يلحظها الإتفاق لأن النظام الحالي يحافظ، في ظل غياب العلمنة، على خصائص كل طائفة من الطوائف.

والغاؤها يعني تسليم دفة الحكم إلى المسلمين وحدهم. في ما تصاعد الموجة الأصولية يقلق المسيحيين. لكن الأسد بتمسكه بالغاء الطائفية السياسية، يبغي دون شك مكافأة حليفة الأكثر إخلاصاً في لبنان الا وهو نبيه برّي الذي يشكل الغاء الطائفية السياسية إحدى مطالبه الرئيسية. أخيراً رفض امين الجميل أن يقتصر منصب رئاسة الجمهورية على القيام بدور تمثيلي صامت.

كما شدد الجميل على عرض هذا النص على التصويت في المجلس النيابي كي لا يشكل «انقلاباً» ذات شرعية ثورية وهيئة تأسيسية من زعماء الميليشيات الثلاثة. وختم الجميل بالقول لن أقبل بالإتفاق إلا إذا اخذت ملاحظاتي بعين الاعتبار أو إذا وافق المجلس النيابي عليه. فردّ الأسد بالقول: كلا! «إن هذا الاتفاق سيكون ميثاقاً وطنياً جديداً. ويكفي عرضه على المجلس في إطار بيان حكومي كي يصبح عرفاً دستورياً ويدخل حيّز التنفيذ فوراً.

وحول العلاقات الثنائية، أردف الرئيس اللبناني: «لا يجوز فرضها من جانب واحد، ويقتضي تحديدها بالرضا الحر المتبادل من دون جعل بلد أي دولة تابعاً». هنا، ردّ الرئيس السوري: «لكن الاستعمار هو

الذي فرّق بين سوريا ولبنان من الناحيتين البشرية والجغرافية. وقد حان الوقت لإعادة الأمور إلى نصابها. فالله سبحانه وتعالى نفسه لا يستطيع التفريق بين بلدينا. وسوريا عليها مسؤولية طبيعية تجاه لبنان. واني اعتبر نفسي مسؤولاً عن لبنان أكثر من رئيسه. وعلى كل حال، ان اقامة العلاقات المميزة هي مطلب لبناني اجماعي منذ عام ١٩٧٦».

غير أن عناد الرئيس اللبناني أفقد الأسد صبره وختم حديثه جازماً: «اسمع، الاتفاق هو تسوية وربما ليست مثالية. ولكن، أما هذا الاتفاق وأما متابعة الحرب». وافترق الرجلان. «ولن تكون هناك قمة ثانية عشرة ولا ثالثة عشرة»، على حد ما أكدّه خدام للصحافيين الذين سألوه عن نتائج المحادثات. وبعد يومين، وبنتيجة المعارك بين المسيحيين، هزم ايلي حبيقه وغادر لبنان إلى باريس قبل أن ينتقل إلى دمشق. وبعدئذ لحق به محازبوه إلى زحله حيث اتخذ فيها مركز قيادته، فيما ترأس سمير جعجع قيادة القوات اللبنانية.

هل كان على المسيحيين القبول بالاتفاق الثلاثي أم لا؟ يقول مؤيدوه أنه يتيح للبنان النازف أن يسترد قواه، وأنهم سيجهدون لتأخير تطبيقه، لاسيما وأنه لم يكن يناسب فرنجيه ولا الدروز. ألم يكن جنبلاط يعتمد على الرفض المسيحي كي يتخلص منه؟ أما الفئة المعارضة لما اطلق عليه المسيحيون تسمية «اتفاق الضم» - فيما وصفته وسائل الإعلام الغربية «باتفاق السلام» - فقد فازت بالنهاية وانشرحت صدور الاكليروس وقسم واسع من الرأي العام المسيحي.

- ٣ -

الأشقاء العرب الزائفون

المال العربي ليس بمال أجنبي
نقولا سودراي
«بيت الأنبياء»
منشورات لوسوى
١٩٨٤

لو لم يكن لبنان الضحية المسكينة، لكان يجدر بنا أن نسخر من وضع الدول العربية: مناقشات عقيمة، ذرائع، غرور وابتذال، جبن وجبانة، تلك هي الخطوط الرئيسية للمناقشات العربية التي تترجم حرباً دامية على الأرض اللبنانية.

منذ مطلع الخمسينات، والعرب يستفيدون من لامبالاة اللبنانيين من أجل تصفية الحسابات في ما بينهم على حلبة بيروت. فيما كانوا قبل الحرب يتصارعون عبر الصحف المأجورة، راحوا اليوم يؤثرون عليها السيارات المفخخة والأسلحة من مختلف العيارات.

ومن المفارقات، أن الأشقاء المتخاصمين يتفقون على نقطة واحدة: التحريض على لبنان، ويبدو أن هذا الهتاف يوحدهم. هذا اللبنان «الاستغلالي» الذي نعموا به، وامتصوا اللب في عظامه، هذا «الشر الذي لا بد منه»، هم بحاجة قصوى إليه لكن عظمته تزيد من

حرمانهم. فهل قرروا في الخفاء التضحية به؟ وهل يرتكبون اليوم جريمة ابادته؟ دون الإفصاح عن ذلك بالطبع! لأنهم يتكلفون الشفقة عليه أمام العالم. غير أنه تجدر الملاحظة أنه بقدر ما كانت الأنظمة العربية تغرق في التخلف الاجتماعي والسياسي، بقدر ما كان لبنان يقترب من مثال البلد النموذجي. هذا البلد المدلل، الذي تملقه الغرب، وهذه المسيحية المشرقية الصامدة، هذا الإسلام الذي كان «يتلبنن»، كل ذلك لم يعد يطاق بنظر الداعين للعودة إلى التراث القرآني الصافي والمتشدِّد، معتمدين على دولارات النفط النابعة من الأرض ذاتها التي انجبت النبي محمد.

إذاً، وصلت منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وإسرائيل ثم إيران في الموعد المضروب. ومع حرص العرب على قول كلمتهم، ولعب دور ما، والتعبير عن سخطهم ضد التفرد السوري، فقد تركوا هؤلاء يعملون على تقطيع لبنان. اكثر من ذلك، مولّوا الفلسطينيين للتخلص منهم وابعادهم عن بلدانهم والهائهم عنها في المعارك الدائرة في لبنان، وتخفيفاً عن ثقل ضمائرهم والتعويض عن عجزهم تجاه اسرائيل. فمنذ ١٩٧٩ ومنظمة التحرير الفلسطينية تتلقى من المملكة العربية السعودية ١١٤ مليون دولار في السنة، كما ساند العرب سوريا كي تبقى بمنأى عن الإرهاب. لكن اسياد دمشق استغلوا هذا الجانب من الإرهاب وامسكوا به كسيف ديموكليس، وابقوه مسلطاً فوق رؤوس العرب.

وبأية فعالية! مثالاً على ذلك: أبان زيارة الرئيس الفرنسي الرسمية إلى الرياض في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨١، ابدى فرنسوا ميتران بلسان الناطق الرسمي ميشال فوزيل، عن ارتياحه «لرؤية السعودية تعمل مثل فرنسا من أجل وحدة لبنان والتمسك باستقلاله وانسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد». فاستشاط حافظ الأسد غضباً واتصل على الفور بالعاهل السعودي فهد طالباً اتخاذ موقف متمايز عن وجهة نظر ضيفه. ولم يلبث العاهل السعودي أن تكلم بإسهاب عن المسؤولية الإسرائيلية، فيما

قَصَرَ رئيس الدولة الفرنسي حديثه على الجنوب اللبناني وحده.

تلقّت سوريا من امراء النفط الأموال الطائلة في كل مرة كانت توافق على وقف اطلاق النار في لبنان. وتعجب لسماع بعض السذج يقول إن السعودية تملك الوسائل الكفيلة بالتأثير على سياسة الأسد، بفضل الثمانماية مليون دولار التي تدفعها سنوياً لدمشق.

أما لبنان فكان الخاسر الدائم. في هذا الصدد، أشار الرئيس العراقي صدام حسين إلى المبعوث الذي أوفده الياس سركيس إليه عام ١٩٧٨، بالقول: تفاهموا مع الفلسطينيين، وإلا فإن القمة العربية ستلحق بكم الضرر لأن الجميع سيصوّت ضدكم» (١). تنسحب الأخوة العربية عن لبنان لتقتصر على سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتفرق الهبات العربية في لبنان على المؤسسات الإسلامية وعلى بناء الجوامع، ونادراً على الدولة الإسلامية ـ المسيحية.

مع ذلك يحدث للعرب أن يدفعوا قسطهم للبنان الرسمي، كما حصل في قمة تونس بين ٢٠و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ حيث خصص له مليار دولار. العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة دفعت قسماً مما استحق عليها لغاية ٤٠٠ مليون دولار، حتى أن العراق كان لبقا وسدد نفقات التحويل المصرفي. ومن دون سبب توقف كل شيء عام ١٩٨١. بعد ذلك لم تقبض بيروت أي فلس.

وزيادة في السخرية، عندما توجه امين الجميل إلى الرياض في خريف ١٩٨٢، وكان قد انتخب حديثاً ويتمتع بدعم السنيين اللبنانيين، لطلب المساعدة من أجل إعادة أعمار بلاده، تعهد السعوديون بتمويل إنارة الشوارع ولكن لبيروت الغربية وحدها، أي للقطاع المسلم فيها علماً أن العاصمة كانت موحدة في حينه. حتى أنهم ربطوا إعطاء القرض بانسحاب الجيش الإسرائيلي وفي هذا الصدد، جاء في افتتاحية

جريدة الريفاي بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٨٢، ما يلي: «يدفعون إلى سوريا بسبب وقوع أراضيها تحت الاحتلال، ويحرم لبنان بسبب وقوع أراضيه تحت الإحتلال»!

منذ مطلع الحرب ومعظم الدول العربية تتواجه على الساحة اللبنانية حيث تدفع مبالغ طائلة لحساب المنظمات الفلسطينية «التابعة لها» وللبنانيين المناوئين للدولة ومن بينهم جنبلاط الدرزي الذي ينتقل دورياً إلى العواصم العربية «لإثارة همة العرب»[٢] فالكويت تلبي بسهولة طلبات أبو أياد، مساعد عرفات الأساسي، بسبب وضعها الواهن من جراء كثافة الفلسطينيين[٣] المقيمين فيها الذين يسيطرون على عدد وافر من المرافق الاقتصادية فيها. يشير الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه، في هذا المجال، إلى أنَّ الإمارات قد عرضت، خلال أحد اجتماعات مجلس الدفاع العربي، «تقديم ٣٠ مليون دولار لتحصين المخيمات الفلسطينية في لبنان، فرضنا ذلك لكنني أؤكد أن هذاالمبلغ دفع لمثل هذه الغاية، مضاعفاً ثلاث مرات، دون أن يمر عبر الجامعة العربية[٤].

العراق هو أيضاً أحد أبرز مموّلي منظمة التحرير الفلسطينية بالمال والسلاح. بالإضافة إلى كونه البلد العربي الأكثر عداء لإسرائيل، - هو الوحيد بين دول المشرق الذي لم يوقع معاهدة الهدنة معها عام ١٩٤٩ - إلّا أن الموضوع لديه يتعلق بمعارضة النفوذ السوري في لبنان. فمنذ أن استقبلت بغداد، في مطلع السبعينات، مؤسسي حزب البعث الأوائل - وهم سوريون صار وجودهم في دمشق غير مرغوب فيه - والعراق وسوريا يتبادلان الحقد. يدور الخلاف على شرعية البعث بالتحديد، إذ يدّعي كل منهما أن حزبه هو البعث «التاريخي»[٥]. وقد كرّس التحالف السوري - الإيراني الذي قام عام ١٩٨٠، القطيعة بين بغداد ودمشق، فكانت الساحة اللبنانية حلبة الصراع بينهما.

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٨١، تعرضت المباني التي تضم مكاتب

صحيفتي «المحرر» و«بيروت» الموالتين للعراق، للاعتداء بقنابل البازوكا من قبل التنظيم الفلسطيني - السوري المسلح، الصاعقة. فلقي ثمانية أشخاص مصرعهم ومن بينهم رئيس تحرير «المحرّر». وبعد انتشار القوات السورية في البقاع، في صيف ١٩٧٦، أقدمت هذه على خطف عشرات المؤيدين المحليين لحزب البعث العراقي و«إعدامهم بلا محاكمة»، على حد ما روى نائب بعلبك ألبير منصور الذي نجح في الهرب. كذلك منع هذا الحزب في مدينة طرابلس (لبنان) وطرد منها ممثله الرئيسي النائب السني عبد المجيد الرافعي عام ١٩٨٣. أخيراً، يعتبر العراق، كما ذكرنا آنفاً، أحد الأهداف الرئيسية للإرهاب الذي يتعرّض للدبلوماسيين الأجانب في بيروت الغربية.

بصرف النظر عن السوري عبد الحليم خدام، كثيراً ما يحضر رجل ليبيا الثاني عبد السلام جلود لقاءات التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها في الحركة الوطنية، التي تعقد في دار المفتي السني حسن خالد في عرمون، بالقرب من العاصمة اللبنانية. بعد غياب عبد الناصر، عام ١٩٧٠، استعاد القذافي بعضاً من أتباعه لا سيّما «المرابطون» وهم تنظيم سني مسلح صغير في بيروت. كذلك افتتح في لبنان، بالاتفاق مع حليفه حافظ الأسد، مخيمات تدريب على الإرهاب. ففي آب ١٩٨٦، مثلاً، دشن الليبيون في دير زنون، قرب الحدود السورية، ثكنة وضعت في تصرف ميليشيا الحزب القومي السوري.

إحتسبت السفارة الفرنسية في بيروت المبالغ التي دفعتها ليبيا لمختلف المنظمات خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٤ لغاية ١٩٨١ فبلغت ٨٥ مليون دولار للحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة جنبلاط، و٣١ مليون دولار إلى جيش لبنان العربي المنشق عن الجيش اللبناني و١٠ ملايين للصاعقة، و٧ ملايين للمرابطون و١٥ مليون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التابعة لجورج حبش، ونالت منظمة التحرير الفلسطينية

حصة الأسد إذ حصلت على ٢٦٠ مليون دولار.

ولا يضن العقيد الليبي بالوسائل التي من شأنها زعزعة أسس لبنان الإسلامي ـ المسيحي، هذا الكيان غير الطبيعي في قلب العالم العربي ـ الإسلامي، على حد ما أشار إليه القذافي في أكثر من مناسبة. لنستمع إليه: «من الضلال أن يكون المرء عربياً ومسيحياً معاً، في حين أن دين القومية العربية هو الإسلام. فإذا كانوا حقاً عرباً، عليهم (أي المسيحيين) أن يعتنقوا الدين الإسلامي وإلّا فإن موقعهم من الوجهة الروحية بجانب الإسرائيليين. والتعددية الدينية في قلب الأمة الواحدة، تشكّل حالة شاذة، وبالتالي، من غير الطبيعي ألّا يكون العربي مسلماً»[٦]. وفيما يكشف «قائد الثورة الليبية» بهذا القدر من الفظاظة، عن عمق تفكيره، ألّا يعبّر عالياً، عمّا يختلج في داخل العالم العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي؟

دمشق ضد القاهرة

مصر ليست أقل من سواها. وبحسب أقوال رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني، العقيد جول بستاني، «ان تفجّر الأحداث في لبنان يتهم في آن معاً المنظمات الفلسطينية المتطرفة وجهات عربية شبه محافظة. وهناك دولة عربية أطلقت وغذّت في لبنان استراتيجية تخريبية تشغل خصومها وتعتم على مسيرتها نحو السلام الأميركي الإسرائيلي»[٧].

من المؤكد، أن هذه الدولة العربية التي يعنيها الضابط اللبناني، هي مصر السادات. ففي ١٩٧٥، كانت الأسلحة المرسلة من ليبيا إلى صيدا تمر عبر ميناء الإسكندرية. وفي حزيران ١٩٧٦، زوّدت القاهرة منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية بعشرين مدفعاً من العيار الثقيل مع ذخيرتها. وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٧٦ لاحظ الرئيس كميل شمعون «أن عدداً من الشاحنات المحملة بالذخيرة والأسلحة المتطورة

التي وصلت حديثاً من مصر إلى صيدا، نقلت البارحة إلى الأحياء البيروتية المعادية للسوريين»[٨].

في الواقع، تخشى القاهرة فوق كل شيء أن تفقد نفوذها التقليدي في لبنان لصالح سوريا. فمنذ القرن التاسع عشر، اجتاحت مصر محمد علي لبنان، وبقي لها فيه عملاء وأتباع. وخلال الحرب العالمية الأولى، أوت جالية مهمّة من اللبنانيين والسوريين الهاربين من الظلم العثماني. وتدين القاهرة لبعض المسيحيين اللبنانيين بتأسيس صحفها الكبرى مثل جريدة «الأهرام» التي أنشأها الإخوان تقلا، ومجلة «روز اليوسف» على اسم منشئتها المتحدرة من مدينة البترون، القائمة على الساحل اللبناني، مكتفين بهذا القدر من أشهر الصحف فيها.

بعد ذلك جاءت الناصرية التي عرفت أيام عزّها في لبنان، حيث ما تزال بعض الميليشيات السنيّة تنتسب إليها حتى اليوم. وكان نفوذ عبد الناصر كبيراً لدرجة أن الرئيس شارل حلو أصرّ على التوقف في القاهرة، في طريقه لزيارة باريس في أيار ١٩٦٥، حيث كان ينتظره الجنرال ديغول.

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٥، أطلق الرئيس المصري السادات صرخته الشهيرة إلى الرئيس السوري الأسد: «إرفعوا أيديكم عن لبنان». ولدى دخول القوات السورية إلى هذه البلاد في حزيران ١٩٧٦، زاد «الريس» معدل مساعداته العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية، وتخلّص من لواء عين جالوت «المصري» التابع لجيش التحرير الفلسطيني[٩]، بإرساله إلى لبنان ثم قطع علاقاته الدبلوماسية مع دمشق في حين أخذت إذاعة القاهرة بمهاجمة «حزب البعث العلوي السوري الذي يمارس سياسة الرعب ضد القوى (منظمة التحرير الفلسطينية) التي يفترض فيه من حيث المبدأ حمايتها»[١٠].

أخيراً ضاعفت القاهرة تحرّكها الدبلوماسي، فاستقبلت على التوالي مختلف أطراف النزاع خلال صيف ١٩٧٦. وعرض السادات على الرئيس سركيس في أيلول ١٩٧٦ «المجيء إلى القاهرة وترؤس طاولة مستديرة تجمع حولها اللبنانيين والفلسطينيين. وأنا على استعداد لضمان حسن تطبيق اتفاق القاهرة (١٩٦٩) وللمساعدة على إخراج سوريا من المستنقع اللبناني بإرسال قوات مصرية إلى لبنان»[١١]. لكن هذا العرض جاء متأخراً لأن لبنان «التزمته» سوريا، ومصر لن تتمسك به فلديها ما يكفي من المشاكل.

حتى الأردن وهو المعروف برزانته، تدخل في الأمر. ففيما كان قائد الجيش الأردني اللواء حابس المجالي، ينصح، قبل الأحداث، العقيد جول بستاني بالعمل على «التخلص من هؤلاء الفلسطينيين والاقتداء بنا» كان الملحق العسكري للمملكة الهاشمية، اللواء شفيق جيعان، يوعز بتفجير سلسلة من العبوات البلاستيكية في بيروت في الفترة الواقعة بين ١٩٧٢ - ١٩٧٤[١٢]، من أجل حضّ اللبنانيين على الانتقال إلى مواجهة الفلسطينيين ومقاتلتهم. على الصعيد الدبلوماسي، كان الملك حسين قد تصالح مع الأسد في نهاية العام ١٩٧٥، فراح يشهد أمام الأميركيين لصالح التدخل السوري في لبنان.

أنْ تُقْدِمَ سوريا على تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية - عدوة الملك حسين - فهذا شأن سوري؛ جل ما يبغيه صاحب الجلالة أن يستعيد دور الناطق باسم الفلسطينيين الذي انتزعته منه القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ واعتبرت المنظمة التي يقودها عرفات الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وإذا كان «الملك الصغير» قد بدا مؤيداً للدور السوري هذا، فإنه لم يتوانَ أيضاً عن تشجيع صديقه كميل شمعون للتوجه نحو الدولة العبرية بالقول: «إذا كنت تريد البقاء على قيد الحياة، فاذهب إلى إسرائيل»[١٣].

خفايا الأمور في زوايا تونس

روى لنا الرئيس سركيس بعض انطباعاته عن «الأشقاء» العرب الذين سنحت له مناسبات عديدة معرفتهم عن قرب فقال: «في الخفاء، يظهر العرب الفهم والعطف والمودة. وفي العلن، الكره والعدائية». وعندما يلتزمون بشيء تجاه لبنان، فإنهم نادرا ما يحترمون التزاماتهم». يمكننا ملاحظة ذلك من خلال مراجعة المحضر غير المنشور لاجتماع السفراء العرب المنعقد من ١٩ لغاية ٢٧ آذار ١٩٨٢، في مقر الجامعة العربية في تونس، من أجل التحضير «لدعوة لجنة وزراء الخارجية المكلفة بوضع استراتيجية عربية لجنوب لبنان».

للأسف، لم يكن هذا القرار السخيّ الذي اتخذ في القمة العربية المنعقدة في فاس بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١، سوى لذرّ الرّماد في العيون بغية التستر على الخلاف بين العرب حول مشروع السلام العربي - الإسرائيلي الذي اقترحه الملك فهد وكان موضوع القمة الحقيقي. في الواقع، لم يتوصل لبنان أبداً لعقد قمة عربية تخصّص فقط لمعالجة أزمته أو حتى لأزمة الجنوب، لأن منظمة التحرير الفلسطينية ستجد نفسها في قفص الاتّهام. وليتدبر اللبنانيون شؤونهم وحدهم!

حول محضر اجتماع تونس المنوه عنه أعلاه، أوضح سفير لبنان في المغرب عادل إسماعيل (سني)، أن المندوبين العرب لجأوا منذ البداية إلى التسويف والمماطلة معاً «لعرقلة الجلسة» أو لإلغائها.

لنأخذ مثلَ المندوب السعودي: «قبل الجلسة الأولى، كنا كلنا أمل عندما نقل إليّ السفير حسين العبدالله (وهو شيعي يمثّل لبنان لدى الجامعة العربية) أن المندوب السعودي ينوي مساعدتنا ودعم موقفنا. في الواقع، طلب الدبلوماسي السعودي إليّ تزويده بمشروع القرار اللبناني كي يبدي لنا رأيه فيه وإبلاغنا مسبقاً عن النقاط التي تعترض عليها

حكومته وتلك التي توافق عليها، فاعطيته النص، فأجرى عليها بخط يده بعض التعديل وأعاده إليّ. أبلغته موافقتنا على ملاحظاته التي لا تتناول سوى الشكل والصياغة، ووعدناه التقيّد بها على أمل مساندته لنا. آسف للقول إن السفير السعودي تراجع وكان له موقف (علني) قاس وأحياناً عدائي تجاهنا. ومما يدعو إلى الأسف أيضاً، رفضه للنقاط التي عدّلها بنفسه والتي احتفظ بنسخة عنها».

بعد ساعات من المهاترات والمناقشات الفارغة، تناولت الأبحاث أخيراً، جوهر المسألة. يضيف السفير اللبناني: «جرت مناقشات طويلة رفض خلالها المندوبون إنشاء لجنة عمل دولية بحجة أنها تعني التدويل. أجبناهم: تخافون تشكيل لجنة من ثلاثة مدنيين مهمتها التنسيق في حين توافقون على وجود ستة آلاف جندي من الأمم المتحدة (قوات الأمم المتحدة في لبنان) في جنوب لبنان. نقرّ أنه يصعب علينا فهم موقفكم المتناقض».

يتابع الدبلوماسي اللبناني: عرضت على المندوبين أن يدعم المندوبون العرب في الأمم المتحدة ممثل لبنان الدائم في جهوده الرامية لتطبيق القرار رقم ٤٨٨ (الذي صدر عن مجلس الأمن في ١٩ حزيران ١٩٨١، إبّان التصعيد العسكري بين إسرائيل والفلسطينيين، ودعا إلى وجوب المحافظة على سلامة لبنان وسيادته في الجنوب). ردّ السفير السعودي عليَّ بازدراء ظاهر: إني أرفض عبارة «دعم» لأنني لا أقبل أن يصبح سفيرنا في نيويورك طرّة في ذيل سفيركم» (كذا). فقلت له بهدوء وتهذيب: «نحن بلد سيد ولا نقبل أن يكون سفيرنا في نيويورك خاضعاً لوصاية زملائه العرب. فردّ بفظاظة بالغة: هذا هو اقتراحنا! إمّا أن تقبلوه وإمّا أن ترفضوه!».

ثم جاء دور المندوب السوري في الكلام. وقد روى عادل اسماعيل عنه أنه شدّد على ضرورة تحويل قوات الأمم المتحدة في لبنان

«إلى قوات ردع لارغام اسرائيل على الإنسحاب من الجنوب»، لكنه رفض الإشارة إلى القرار رقم ٤٢٥ (الذي انشأ قوات الأمم المتحدة عام ١٩٧٨). فاجبناه أن ذلك يعني الغاء اقتراحه. فجأة سحب كل من المندوب السعودي والعراقي اقتراحه وانضموا مع بقية الأعضاء لتأييد الاقتراح السوري». فوقع أعضاء الوفد اللبناني في حيرة من أمرهم، وأجروا اتصالاً مع بيروت لاستشارة وزيرهم فؤاد بطرس الذي وافق على تعديل النص. لكنهم اصيبوا بالخيبة مرة أخرى، «إذ عرضنا الاقتراح معدلاً عليهم، فرفضوه بعد ساعات عدة من النقاش».

احتدم النقاش عندما تناول البحث موضوع «تقيد منظمة التحرير الفلسطينية باتفاقي القاهرة وملكارت»[١٤]. فالفلسطينيون وافقوا على بحث الموضوع، لكن السفير السعودي رفض ذلك بحجة أن ذلك قد يعطي انطباعاً بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تحترم تعهداتها واقترح نصاً آخر يشير إلى أن لبنان والمنظمة لا يتقيدان بأحكام الاتفاقيتين. فاجبناه أن لبنان يتقيد بأحكامها في الشكل وفي الأساس وأن المنظمة قد وافقت على الاقتراح المعروض».

فقال لي: إذا وافقت المقاومة على ذلك، فأنا أرفضه. ثم أضاف: «كيف السبيل إلى الإثبات بأن لبنان يتقيد بهاتين الاتفاقيتين». طال الجدل معه حول هذه المسألة، وقدمت كل البراهين، لكنه بقي مصراً على موقفه، يؤيده في ذلك سائر المندوبين. ثم شددنا على ضرورة إبعاد المسلحين عن المناطق الصناعية والتجمعات السكنية بغية تشجيع أبناء الجنوب على البقاء فيه والنازحين من تلك المنطقة على العودة إلى بيوتهم، وقدمنا الكثير من الحجج لصالح هذا الطرح. تفهم المندوبون وجهة النظر هذه لكنهم، عندما شدد الوفد الفلسطيني على اعتبار هذه المسألة من الأمور العسكرية ويعود أمر بتها إلى اللجنة العسكرية (الموجودة في تونس)، تراجعوا وأيدوا الموقف الفلسطيني، فتوسلت إليهم الموافقة على

اقتراحنا لأسباب إنسانية ورحمة بالنساء والأطفال، فرفضوا توسلاتي».

في الخلاصة، يبدي السفير عادل اسماعيل عدة ملاحظات حول الموضوع منها: «لدى الحديث وجهاً لوجه مع المندوب العراقي، قال لي بالحرف: هل أنت مقتنع فعلاً أن العرب قرروا وضع حد للحرب اللبنانية؟ فإذا كان الجواب بالنفي، فماذا تأمل من هذه الاستراتيجية؟ فاستنتجت مدى عزلتنا داخل العالم العربي. وأريد التأكيد أن ذلك غير ناتج عن ضعف حجتنا. فقد تلقينا تهنئة الأمانة العامة (للجامعة العربية) ومعظم رؤساء الوفود على النهج الذي اتبعناه. وعندما سألتهم لماذا لم يؤيدوا موقفنا خلال الجلسات، لاذوا بصمت مطبق.

يرفض العرب في قرارة نفسهم، تفرد سوريا في معالجة الأزمة اللبنانية، لأن ذلك ينتقص من مكانتهم ويفقدهم بعض اتباعهم في بيروت إذا لم يكن بسبب الحسد في ما بينهم. وعندما وضعتهم دمشق تجاه الأمر الواقع ولم تنتظر منهم الضوء الأخضر لارسال جيشها إلى لبنان، بات همهم يقتصر على بحث إطار قانوني لدخول هذا الجيش الذي وضع نظرياً تحت رقابتهم. رغب حافظ الأسد في هذا التعريب - وهو في العادة عنيف في الدفاع عن تفرده على الساحة اللبنانية - لأن هذا التعريب يوفر له مكسبين أساسيين: من جهة، يعطي لاحتلاله شرعية معينة، ومن جهة أخرى يتيح له أكبر قدر من المغانم، مقابل «التضحيات» التي ارتضاها في سبيل جاره الصغير.

وبالفعل، استجاب وزراء الخارجية العرب - على غير عادتهم إذ غالباً لا يستجيبون بمثل هذه العجلة - لطلب النجدة الذي اطلقه ياسر عرفات إزاء دخول السوريين إلى لبنان، وانشأوا «قوة سلام» عربية مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي، دون الرجوع إلى السلطات اللبنانية في بيروت. وكان يفترض بهذا القوة أن تقف بين السوريين والفلسطينيين، لكنها اكتفت بدور الممثل الصامت إذ وقف ٥٠٠ ليبي منها إلى جانب منظمة

التحرير الفلسطينية، ضد اللبنانيين حيث قاتلوهم مباشرة في جزين الواقعة في الجنوب. وبعد شهر لم يعد أحد يسمع بهذه القوة.

قوة الردع باشراف السوريين

الحصار الذي فرضه المسيحيون اللبنانيون على الأخوة الفلسطينيين في تل الزعتر، لم يخرج العرب من غفلتهم الصيفية، سيما وأن سوريا - وإسرائيل في كل حال - تدعم هذا الحصار. ويقتضي انتظار نهاية تشرين الأول كي يتوصلوا للاجتماع حول طاولة واحدة. في الرياض أولاً (في ١٨ و١٩ تشرين الأول ١٩٧٦) ثم في القاهرة (في ٢٥ و٢٦ تشرين الأول) بعد ذلك، نجح الأسد في تحاشي ما نصب له من افخاخ بفضل دهائه وقدرته على المناورة. فقد طلب السادات وعرفات وضع «قوة الردع العربية» المنوي انشاؤها، تحت سلطة الجامعة العربية. بالنسبة إلى الأسد، الأمر غير مقبول، إذ لا يجوز لأحد أن يتدخل في خصوصياته مع الرئيس سركيس. وقد قال في نفسه أيضاً أن من السهل عليه، بعيداً عن انظار العرب، أن يفرض عليه ما يشاء، سيما وأن الرئيس اللبناني يوليه - حتى ذلك الحين - ثقته.

هنا أفاض الرئيس السوري في كلامه عن تمسكه «بالسيادة اللبنانية وحرصه عليها، وهي هذه السيادة التي انتهكها جيشه لتوّه. وإذا أخذنا بما يقوله، يقتضي وضع قوة الردع العربية تحت القيادة «المباشرة والشخصية» للرئيس اللبناني. هنا أيضاً اندفع الأسد في مرافعة مؤثرة عن لبنان وقال: «ما يطالب به ياسر عرفات هو استقالة الدولة اللبنانية. وهذا يشكل انتهاكاً لا مثيل له لسيادة دولة عربية. وليس من الطبيعي اقامة سلطة أعلى من سلطة رئيس الجمهورية اللبنانية. هذا غير معقول! يجب تطبيق اتفاق القاهرة حرفياً وبحذافيره وستحل قوة الردع العربية مؤقتاً محل الجيش اللبناني»[١٥].

وإذا لم يتصدّ أحد للأسد، فإن الرئيس سركيس وقع في حيرة وتساءل لماذا لا يلحّ السادات في أخذ حصة تليق بحجم بلاده ولماذا لا يقترح ضم قوات مصرية إلى قوة الردع العربية التي ستتكون من السوريين وحدهم تقريباً. ادرك سركيس ذلك بعد سنة، أي في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، عندما قام «الريس» برحلته التاريخية إلى القدس، ولم يكن يرغب في تعريض خطته للسلام لخطر الفشل، بالوقوف أما إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي لا تستحسنه الولايات المتحدة الأميركية، وأما ضدها، مما يشير سخط العرب.

وفيما انتفت كل منافسة جدية يخشى منها، راح الأسد يتوسل «جميع الدول العربية للمشاركة في تشكيل قوة الردع العربية المؤلفة من ٣٠٠٠٠ جندي»، «إذ ليس من العدل أن تتحمل سوريا عن سائر العرب هذا العبء الثقيل»[16]. وكان الأسد على صواب، إذ تبرأ الكل - كما أشار الفلسطيني أبو أياد إلى هذا الوقع الأليم - من تبعة قوة السلام المنشأة لإعادة الحقوق المسلوبة للدولة اللبنانية وتجريد منظمة التحرير الفلسطينية من سلاحها. فقد برر العراق رفضه بتوتر علاقاته مع سوريا؛ وأشارت الجزائر إلى حاجتها لكل قواتها لمواجهة الوضع القائم في الصحراء الغربية؛ وأعلن المغرب أنه لا يستطيع استخدام جيشه خارج الحدود إلا لتحرير القدس، فيما تذرعت ليبيا بخطر هجوم مصري عليها، الخ...»[17].

إذا، تشكلت هذه القوات من ٢٥٠٠٠ سوري و٥٠٠٠ آخرين جاؤوا من السودان واليمن الشمالية، والإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية. إنها «القبّعات الخضر»، وقد انتشرت من شمالي نهر الليطاني إلى مختلف انحاء لبنان تقريباً، على الرغم من اعتراض سركيس وشمعون وبشير الجميل على انتشارها في المناطق المسيحية التي بقيت بمنأى عن الاشتباكات السورية - الفلسطينية

وفي هذا الصدد، يزعم الضباط السوريون في قوات الردع العربية أنه يقتضي لذلك «الاحتماء عن عيون الرأي العام الإسلامي في العالم العربي على الخصوص»[18]. بعد سنتين اضطرت القوات السورية تحت ضغط المقاومة المسيحية إلى الإنكفاء عن الاشرفية والجبل المحيط بها، واخلاء ما اطلق عليه حينذاك «المنعزل» المسيحي، وهو عبارة عن منطقة صغيرة تبلغ مساحتها ٨٠٤ كلم، ويتكدس فيها كل الذين هربوا من المظالم والمذابح القائمة في المناطق التي احتلتها من سوريا أو إسرائيل. لكن، إذا كانت هذه المنطقة قد تحررت من كل احتلال أجنبي، فإن كل شبر ما يزال معرضاً للقصف المدفعي السوري أو الفلسطيني أو سواه.

لم يرتفع أي صوت عربي - ولا غربي كذلك[19] - مستنكراً وابل الحديد والنار الذي انهمر، صيف ١٩٧٨، على المناطق المسيحية من المدافع السورية العائدة لقوات الردع العربية. وقد سعى الياس سركيس القابع في الطابق الأرضي من القصر الجمهوري حيث التجأ للاحتماء من القصف، لعقد قمة للملوك والرؤساء العرب فلم يفلح. ذلك أن الزعماء العرب عاجلوا للاتصال بالأسد قبل اتخاذ أي قرار حول عقد القمة، فبادرهم هذا الأخير بالقول: «هل تريدون إذن وضعي في قفص الإتهام»؟ فكان هذا الجواب كافياً لطي الموضوع.

اكتفى سركيس بعقد مؤتمر ضمّ مندوبي الدول الستة المشاركة عسكرياً أو مالياً في قوات الردع العربية، الذين اجتمعوا في بيت الدين من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول ١٩٧٨، مرة اخرى، خرجت سوريا أكثر منعة من ذي قبل. وتبنى العرب بعض «التوصيات» - التي لا ترتدي طابعاً تنفيذياً - لكنهم اقرّوا شرعية عملها، واعادوا إلى الإذهان وجوب انتشار قوات الردع العربية في كل لبنان.

تمثل قوات الردع العربية، بنظر الرئيس السوري، قضية رابحة. فالجنود غير السوريين فيها قليلو العدد ولن يعيقوا تحركه تبعاً لما يشاء.

وهم يشكلون قوة احتياطية ضامنة له. وفي كل حال، غادرت الوحدات غير السورية الثلاث لبنان في ١٩٧٩ دون أن ترى الجامعة العربية وجوب إعادة تقويم الوضع. وما لبث تجديد مهمة القبعات الخضر، كل ستة أشهر، إلى أن اصبح عملية شكلية. وفي النتيجة، ما أهمية ذلك، طالما أن وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام صرّح لدى انسحاب الوحدات العربية الأخرى بالقول: «سواء جدّد مجلس الجامعة العربية أم لم يجدد تكليف قوة الردع العربية حفظ السلام في لبنان، فإن الجيش السوري باق في لبنان طالما تقضي بذلك المصالح العربية العليا»[٢٠].

إلى جانب الإقرار بشرعية الاحتلال السوري، تقوم الدول العربية بتمويل قوات الردع العربية إذ تدفع مجتمعة مبلغ ٩٠ مليون دولار لدمشق. فماذا تطلب سوريا أكثر من ذلك؟ وإذا خطر لاحداها التردد، فهي تعرف استخدام الوسائل الناجعة لردعها. مثاله أن مجلس النواب الكويتي قرر في آخر شباط ١٩٨٢، كردة فعل على عملية القمع التي خاضها جيش الأسد ضد مدينة حماه السورية - ما يناهز عشرة آلاف قتيل خلال مطاردة الأخوان المسلمين الذين ينتمون كسائر أبناء الكويت إلى المذهب السني - تعليق مساهمته في تمويل قوة الردع العربية[٢١]. عند ذاك تولت القبعات الخضر (السورية) المكلفة بالاشراف على أمن مطار بيروت، تدبير عملية اقتحام طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية واحتجاز ركابها الخمسماية كرهائن طيلة تسع ساعات، من قبل زمرة مسلحة مؤلفة من ١٢ شيعياً. وقد أفرج عن هؤلاء في اليوم التالي، بعد توقيفهم من قبل وحدة الردع العربية التي سمحت لهم بالدخول إلى مدرج المطار. وبعد فترة وجيزة من هذا الحادث، غادر السفير الكويتي وعائلته العاصمة اللبنانية بعد تهديدهما بالخطف[٢٢].

كذلك جرى تجاهل الياس سركيس بصفته قائداً لقوة الردع العربية. ففرض السوريون أحد اللبنانيين المعروفين باخلاصهم الشديد

لهم، وهو العميد السني سامي الخطيب الذي سبق له أن أقام علاقات مشبوهة مع منظمة التحرير الفلسطينية[٢٣]، ذلك أن «قوة السلام»، الموضوعة نظرياً تحت إمرته، جهدت لاذلال وحدات الجيش اللبناني التي بقيت موالية لقيادتها، ولتعطيل عمل المؤسسات وقصف المناطق السكنية لاسّيما المسيحية. أفضى إلينا سركيس بما يعتصر في نفسه من ألم عندما قال: «هذه القوة هي مبدئياً تحت أمرتي فكأنني الذي يأمر بقصف أبناء وطني وقصري الجمهوري».

بيد أن قوة الردع العربية مكلفة بمهمة واضحة، إذ يقع على عاتقها وقف الاشتباكات والفصل بين المتنازعين وقمع كل طرف ينتهك وقف النار، والعمل على تطبيق اتفاق القاهرة والاشراف على «عودة المتقاتلين إلى المواقع التي كانوا يحتلونها قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥» وهدم المنشآت العسكرية (في ٤٥ يوماً) وجمع الأسلحة الثقيلة والحفاظ على الأمن ومساعدة السلطات اللبنانية على استعادة المرافق العامة.

وحرصاً على عدم الظهور بمظهر اللامبالي تماماً بلبنان والفلسطينيين، شكل المشتركون في قمة الرياض المنعقدة في تشرين الأول ١٩٧٦، «لجنة الرقابة الرباعية» المكلفة بالسهر على تنفيذ هذه المقررات. غير أن هذه النوايا الحميدة سرعان ما اصطدمت بالشروط الفلسطينية والمناورات السورية والمقتضيات الإقليمية. فما كاد الرئيس السادات يبدأ محادثات السلام مع إسرائيل حتى اعتقد نظراؤه العرب أن من واجبهم مراعاة جانب منظمة التحرير الفلسطينية في تحركاتها. وتجدر الإشارة إلى أن سوريا قد تمثلت في اللجنة الرباعية بشخص العميد العلوي محمد الخولي - رئيس الاستخبارات في سلاح الجو السوري، وهو مقرب من الرئيس الأسد وتنسب إليه مسؤولية الاعتداءات ضد فرنسا عام ١٩٨٢ - إلى جانب الرئيس سركيس والسفراء المعتمدين في بيروت لكل من مصر والعربية السعودية والكويت.

وتقوم الصعوبة دائماً وأبداً على تفسير إتفاقية القاهرة. بالنسبة إلى لبنان، الأمر واضح: على الفلسطينيين تسليم سلاحهم والعودة إلى مخيماتهم حيث لا يجوز تكديس السلاح الثقيل أو الخفيف، على أن يتولى الدرك اللبناني ضمان الأمن فيها. أما ياسر عرفات فيرى المسألة من منظار آخر، وقد أفضى بحججه - الخرقاء من الوجهة الطائفية - إلى الدبلوماسيين العرب الثلاثة - السنيين مثله، فقال: «هل تودّون تسليم رقابنا للنظام العلوي في دمشق؟»(٢٤) ومن المعروف أن الأسد، منذ اعتلائه سدة الحكم، يصلي السنيين حرباً شعواء لإذلالهم طائفته العلوية طيلة قرون. وبالنسبة إلى العرب، لا ذلّ أكبر من أن تكون تحت رحمة أحد أبناء الطائفة العلوية الذين كانوا، في ما مضى، يعملون كخدّام في منازلهم. ويرى وزير الإعلام اللبناني، حينذاك، ميشال إده الذي كان يحضر الاجتماعات أن «السفير الكويتي لم يكن يعلن موقفه على الإطلاق؛ ثم يتذرع بأن عليه استشارة معاونيه، فيروح يتصل هاتفياً بقادة منظمة التحرير الفلسطينية لمعرفة رأيهم في الموضوع».

وفي حزيران ١٩٧٧، بات الفشل جلياً: لقد رفض السفراء الثلاثة الموافقة على نص تفسير اتفاق القاهرة، الذي أعدّوه مع رئيس الدولة اللبنانية الياس سركيس وممثل سوريا العميد الخولي.

لم يتضايق السوريون من هذا الوضع بل بالعكس، إذ تجنبوا - بوصفهم الحماة المعتمدين «للمقاومة الفلسطينية» - ممارسة أي ضغط على عرفات لأن رفضه يخدم أهدافهم المبيتة. فوجودهم في لبنان لا يبرره إلا استمرار الفوضى، وقد اغتنموا الفرصة لدعم القدرة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مفسحين في المجال لحلفائهم العرب للاقتداء بهم. فتدفق المرتزقة والسلاح من مختلف العيارات، إلى لبنان من جديد. وفي نيسان ١٩٨١، قدم إلى الدامور، ٣٠٠ جندي ليبي للعمل على أربع

بطاريات صواريخ سام ٩، سلّمها القذافي إلى الفلسطيني أحمد جبريل المعروف بتطرفه.

مؤتمر بيت الدين: جعجعة بدون طحين

جرى تحريك نشاط اللجنة الرباعية في ربيع ١٩٨١، بعد تعليقه أثر مبادرة السلام الساداتية؛ والرهان كبير هذه المرة، عند السوريين الذين سيضغطون بكل ثقلهم لمنع العرب من الوقوف - إذا شاؤوا - إلى جانب لبنان.

إنتهز القادة اللبنانيون فرصة البلبلة التي أحدثها تنقل الموفد الأميركي فيليب حبيب بين دمشق والقدس لمعالجة أزمة الصواريخ الناشئة عن نشر سوريا لبطاريات صواريخ سام ٦ في البقاع في ٢٩ نيسان ١٩٨١(٢٥). واعتقدوا أن بإمكانهم تنفس الصعداء بعض الشيء، وازداد تصميمهم بعد زيارة خدام لبيروت في ٥ أيار حيث انكشف الغطاء عن حقيقة المطامع السورية(٢٦).

عمدوا في الخفاء عن «الشقيقة الكبرى» على صياغة «الوثيقة اللبنانية» - وهي التسمية الرسمية لها - بكل دقة وتفصيل، التي من شأنها إذا تمّ تطبيقها، انهاء الحرب والاحتلالات كلها. إضافة للوسائل الكفيلة بتعزيز المصالحة الوطنية وإعادة تحديد العلاقات اللبنانية الفلسطينية على أسس واضحة، تضمن مشروع الوثيقة اجراءات عملية تتيح للدولة استعادة سيادتها بفضل نشر الجيش اللبناني على مراحل، بدءا من الجنوب حتى الحدود الإسرائيلية، بمعاونة جنود قوات الطوارىء الدولية، ثم في كل مكان بدلاً من الجيش السوري.

وبحسب الرزنامة الموضوعة، على الجيش السوري أن يستكمل انسحابه من الأراضي اللبنانية في أول آب ١٩٨٢، أي قبل أيام من نهاية

ولاية سركيس وانتخاب رئيس جديد، بغية اجراء الانتخابات الرئاسية بعيداً عن المداخلات الخارجية. فالرئيس سركيس لا يستطيع بموجب الدستور الاستمرار في الرئاسة لولاية ثانية وهو يرغب في تسليم خلفه - وفي ظنه حينذاك أنه سيكون بشير الجميل - لبناناً محرراً من الاحتلال. وعلى سبيل التساهل، اقترح القادة اللبنانيون تحديد العلاقات «الخاصة» مع سوريا: «تعطى الأولوية لإصدار وتنفيذ النصوص الآيلة لمنع استخدام لبنان أو أي جزء من أراضيه كبؤرة للتآمر ضد أمن سوريا».

من أجل المباشرة في هذا البرنامج، اعتمد لبنان على استعدادات الدول العربية لممارسة «نفوذها» على منظمة التحرير الفلسطينية «والأطراف المحليين». ودعا لهذا الغرض اللجنة الرباعية إلى اجتماع في ٤ تموز في مقر الرئاسة الصيفي في بيت الدين؛ وقد رفعت عضوية هذه اللجنة إلى مستوى وزير الخارجية، بعد استبعاد السفير المصري منها بسبب معاهدة السلام التي عقدتها بلاده مع إسرائيل، واستبداله بالأمين العام للجامعة العربية، التونسي الشاذلي القليبي.

سركيس يتوقع الكثير من هذا اللقاء الذي يأمل أن يكون «تاريخياً». المندوبون العرب حذرون بشكل ظاهر منذ وصولهم. وكم كانت دهشة الوزير ميشال إده كبيرة عندما ذهب لاستقبال ضيوفه في مركز المصنع على الحدود اللبنانية - السورية فوجد أنهم يرفضون الابتعاد عن بعضهم بعضاً والصعود إلى سيارته. أكثر من ذلك، قاد الوزير السعودي السابق سعود الفيصل بنفسه سيارة مصفحة تعود لسفارة بلاده في دمشق، وأجلس إلى جانبه الوزير السوري خدام إلى يمينه، والوزيرين الكويتي واللبناني في المقعد الخلفي. هذه الزيادة في الحرص لا تضر، لكن الوزير السعودي أراد، دون أدنى شك، استخدام نظيره السوري لنزع فتيل أي اعتداء محتمل.

في هذا الوقت، كان سركيس ورئيس وزرائه السني الوزان في

القصر الرئاسي في بعبدا. وكان الرجلان توافقا تماماً، على وضع اللمسات الأخيرة على «الوثيقة اللبنانية». وفي السيارة التي اقلتهما عبر منعرجات المتن والشوف، إلى بيت الدين حيث ينعقد المؤتمر، لم يخف سركيس قلقه وسأل رفيقه حول رأيه في مضمونها، فأجابه الوزان: «أنت تعلم جيداً أنني موافق على كل شيء». فانشرح صدر رئيس الجمهورية ولم يتمالك نفسه من أن يضيف: «يا لروعة اقدامك على توقيع هذه الوثيقة معي». فردّ الوزان مؤكداً: «ليس لي أي فضل بذلك. إنه الشارع الإسلامي الذي يدفعني للمطالبة بذلك. أصبح الوضع لا يحتمل. وعلى كل حال، هذا ما كنا قد توافقنا عليه معاً».

بعد التهاني والمعانقة... هبط الليل وهبّ النسيم الجبلي المنعش؛ الظرف دقيق حقاً ولكن كل طرف يجهد كي يبدو بشوشاً. دخل الجميع تحت قناطر ذلك القصر الذي بناه، بشير الثاني الكبير، في القرن التاسع عشر أيام عز الإمارة اللبنانية؛ مدّت طاولة الإفطار، فنحن في عز رمضان. وفي ختام الوليمة، انتقل الجميع إلى العمل دون تأخير.

وزعت النصوص وأخذ كل واحد وقته لقراءتها، ما عدا الوزير السوري خدام الذي راح يقلب الصفحات بعصبية بادية، ويتوقف عند البنود المتعلقة بسوريا ويتطلع إلى التواقيع. وكان يردد دون شك في نفسه: من المؤكد أن الوزان هذا صعب المراس فهو سني ومناوىء لسوريا. ثم حاول أن يدفعه في غير الإتجاه الذي سار عليه حتى الآن وسأل: «هل هذا هو تصوّر الحكم»؟ (إشارة إلى رئيس الجمهورية)، فردّ الوزان: «أجل! إنه تصور الحكم والحكومة ورئيس الوزراء». فقال خدام متعجباً: «إنه موقفك إذاً؟». الوزان: أجل. خدام: ألا تخشى ردّات فعل شعبية معادية؟ يجب ايجاد تسوية سياسية وعليك مساعدتنا».

ثم بذل الوزير السوري جهده للحؤول دون مناقشة الموضوع في العمق، متذرعاً «بالخطر الإسرائيلي» وفي كل الأحوال، لا يمكن تقرير

أي شيء طالما أن بشير الجميل قائد المقاومة المسيحية لم يتقدم بالتعهد الخطي المنتظر حول قطع علاقته باسرائيل. وقد قال الوزيران السعودي والكويتي للجميل خلال لقائهما به في ٧ حزيران المنصرم في بعبدا «انه شرط أساسي للوفاق». في خلال هذا الوقت جرى فك الحصار السوري عن زحلة[٢٧]، فوافق بشير على هذا الشرط وبعث كتاب تعهده صباح اليوم التالي إلى بيت الدين. وإزاء عبوس وجه خدام الذي رأى أن مضمونه - الذي لم ينشر أبداً - «غير كاف»، تعلل زملاؤه العرب بألف سبب وسبب للتأجيل والمماطلة. فاقترح سركيس بعد استنفاد جميع الوسائل: «لنلتق مجدداً في ٢٥ تموز، حيث يكون لديكم متسع من الوقت لدرس مقترحاتنا بعناية». ثم خاطب نفسه ببراءة ظاهرة قائلاً: وهكذا إذا حصلت على موافقتهم المبدئية، استطيع الإفادة منها مباشرة أمام الرئيس الأسد الذي لن يستطيع رفض هذه الوثيقة.

لم تتأخر ردة الفعل السورية. فتفردت جريدة «الشرق» البيروتية الموالية لسوريا في عددها الصادر في اليوم التالي ٦ تموز، بنشر محضر المناقشات، بحسب رواية دمشق وجاء فيه أن خدام حذر المجتمعين من أن «الشارع الإسلامي سيقوم ضدكم، فكيف ستواجهون استياءه»؟ واتبعت الجريدة كل ذلك بحملة افترائية عنيفة ضد الوزان «الخائن»: لقد أراد الإثبات أن وجهة نظره تتطابق مع تصور الرئيس، رافضاً الأخذ بعين الاعتبار الحقائق السياسية الوطنية والإسلامية التي تناقض مواقفه الخاصة». وفيما كان اللبنانيون يتناولون فطور الصباح وهم يقرأون هذا المقال، انهمر وابل من القذائف على القصر الجمهوري والاحياء المسيحية. إنه تحريض واضح لاستئناف القتال.

إنعقد الاجتماع اللبناني - العربي في موعده المحدد، من دون نتيجة وعاد بشير الجميل، بعد أن خاب أمله، عن تعهده بفسخ علاقته مع الدولة العبرية. وفي نيسان ١٩٨٢، كان بشير يسعى حثيثاً لتبوؤ مركز

رئاسة البلاد فأفضى إلينا بقوله: لم نعط أي شيء بالمقابل خلافاً للوعود التي أغدقت علينا. وبذلك أصبحنا أحراراً ونحن مدركون لحسنات ومساوئ التعامل مع إسرائيل».

منذ حادثة بيت الدين وشفيق الوزان محكوم بالفضيحة. عندما جدّد له أمين الجميل في رئاسة الوزارة (في تشرين الأول ١٩٨٢) دافع بشجاعة عن الاتفاق الموقع مع إسرائيل في ١٧ أيار ١٩٨٣. غير أن سوريا لن تغفر له ذلك: ففي ٧ تموز ١٩٨٣، نجا من محاولة اغتياله بواسطة سيارة مفخخة أعدها الشيعي إبراهيم عقل عضو «أمل الإسلامية» وهي حركة أصولية تنشط في بعلبك في ظل الوجود السوري.

بعد الاجتياح الإسرائيلي، استعادت سوريا سيطرتها على لبنان، في شباط ١٩٨٤، وفرضت استبدال رشيد كرامي المسالم بالوزان، وكذلك مقاطعة الشارع الإسلامي البيروتي له. و«الوزاني» نعت أطلقه نبيه بري ربما بايحاء سوري، وأصبح مرادفاً للتناغم والوئام القائم بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء - نيل الحظوة لدى حافظ الأسد يستدعي نبذ هكذا موقف - أما شفيق الوزان، على الرغم من العار الذي وصم به واستبعاده عن «الأمة الإسلامية» ما يزال مصراً على البقاء في بيروت الغربية حيث يعيش منسياً في دارته الكائنة في تلة الخياط.

خيبة الأمل في فاس

خلال صيف ١٩٨٢، تمّ الاستنجاد مجدداً بالجامعة العربية. ذلك أن انقلاب ميزان القوى الذي أحدثه التدخل الإسرائيلي - وهو أدّى إلى جلاء الجيش السوري عن جزين والشوف والبقاع الغربي وقسم من جبل لبنان، ورحيل منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت - أشاع بعض الأمل عند اللبنانيين من جديد.

مع ذلك جرّ العرب عليهم المصائب مجدداً. وعجزوا بسبب انقساماتهم عن القيام بأية محاولة لمساعدة أشقائهم الفلسطينيين الواقعين تحت وطأة حصار بيروت، كما ترددوا في قبول فكرة استقبال الفدائيين لديهم فشجعوهم على المقاومة أو «الانتحار» على حد ما حرضهم عليه العقيد القذافي. ولماذا لا يصار إلى حشرهم مؤقتاً في شمالي أو شرقي لبنان، كما اقترح وزيرا الخارجية السوري والسعودي على ناظر الخارجية الأميركي جورج شولتز الذي استقبلهما في واشنطن في ٢٩ تموز. فعارض سركيس والوزان بشكل قاطع معاً هذا الاحتمال الذي كاد شولتز للحظة أن يوافق عليه.

في ٦ أيلول ترأس ملك المغرب حسن الثاني قمة فاس العربية وعلى رأس جدول أعمالها البت بالوجود السوري في لبنان. مطلب لبنان بكل وضوح إلى أشقائه «الإعلان عن إنهاء مهمة قوات الردع العربية»، وهي «قوة سلام» تستخدمها سوريا لاحكام قبضتها على لبنان. فصدر عن الاجتماع قرار في غاية الإبهام: «أخذ مؤتمر القمة علماً بقرار الحكومة اللبنانية إنهاء مهمة قوات الردع العربية. وستجري الحكومتان اللبنانية والسورية مفاوضات لهذا الغرض، حول التدابير الواجب اتخاذها في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من لبنان».

يا للحذاقة العربية! استجابوا لطلب لبنان، لكنهم امتنعوا عن الإعلان بكلام واضح عن إنهاء مهمة قوات الردع العربية. ولدى حلول الأجل في ٢٧ تموز، لم يجدد الوزراء العرب المجتمعون في جده لقوات الردع العربية، الأمر الذي أدّى تلقائياً إلى وقف التمويل العربي عنها. أكثر من ذلك، يتعيّن على لبنان التفاوض وحده، أي من موقع الضعف، مع دمشق حيث أعطيت أكثر مما يحق لها بربط انسحاب جيشها بالانسحاب الإسرائيلي في حين أراد لبنان هذا الانسحاب دون قيد أو شرط.

ولماذا العجب؟ ففي حين اختار الآخرون إخفاء فشلهم عن العيون الساخرة لم يستسلم «أسد سوريا» على الرغم من الضعف الذي أصابه وهو ينوي الاهتمام بالمستقبل. وهو على كل حال لم يطرد كلياً من لبنان من جراء الاجتياح الإسرائيلي الذي لم يتجاوز طريق بيروت الشام؛ وبعد لم تجر الأمور حتى الآن باتجاه واحد.

إذاً انتقل السوري إلى رحاب مؤتمر فاس واستخدم ما اشتهر به من موهبة في الإقناع وحقق مأربه لأن القرار المتخذ جاء مطابقاً لتوقعاته. وبالفعل كانت الوثيقة السورية تنص على وجوب الانسحاب الإسرائيلي قبل المباشرة بالمفاوضات مع بيروت، وكان لبنان هدد بمقاطعة القمّة إذا تبنت هذا القرار الذي أعده المؤتمر التحضيري للقمة. لكن وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس أوضح أنه «لولا لم نذهب إلى فاس، لكانوا قالوا إن لبنان فوت الفرصة، وكان عليه القدوم حيث كان حصل على كل ما يطلبه. فذهبنا، لكن النتيجة كانت للأسف سلبية»[٢٨]. مهما يكن من أمره، فأية مفاوضات لن تتم على الإطلاق. لكن وزير الخارجية اللبناني الجديد، إيلي سالم، استند إلى قرار لمجلس الوزراء وإلى طلب قدّمه سلفه فؤاد بطرس إلى مؤتمر فاس، كي يرسل في ٢ أيلول ١٩٨٣ استدعاء رسمياً إلى الجامعة العربية طلب توزيعه على جميع الدول الأعضاء، وبقي دون جواب حتى اليوم.

سألنا الرئيس حافظ الأسد عن مدى احتمالات متابعة المساعي اللبنانية، فأجابنا في تشرين الثاني ١٩٨٤، بالقول: هذه الرسالة ليست من وضع أمين الجميل نفسه، ومن الطبيعي أن الظروف الراهنة أملتها عليه تحت ضغط الإسرائيليين الذين كانوا يحتلون بيروت وتحت ضغط أميركا. نحن، في كل حال، نمده بالمساعدة الأخوية التي يطلبها منّا بصفته رئيساً للجمهورية اللبنانية». وتجنّب الأسد الإفصاح عما إذا كان

إبقاء بكفيا، مسقط رأس الجميل، تحت رحمة المواقع السورية هو استجابة لطلب الجميِّل أيضاً!

لم يخسر الأسد شيئاً من جراء التسلط الذي يمارسه على «أشقائه» العرب. والمضحك المبكي معاً أن ترى الدول العربية، كالكويت والعراق والعربية السعودية التي كانت تؤيد - بخفر على كل حال - المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، تبدل موقفها فجأة وتدريجياً بقدر ما كانت ترتفع حدة النبرة السورية. تذرعت الأولى بالتهديد الذي يشكله هذا الاتفاق «لأمن سيادة دولة عربية أخرى» (سوريا) و«انتهاك حقوق الأمة العربية» فيما خشيت الثانية أن يتحوّل لبنان إلى «رأس جسر للصهيونية ضد الأمة العربية»(٢٩). أمّا الرياض فكانت حذرة ولم تنكشف إذ كتمت زيارة الموفد اللبناني النائب المسيحي بيار حلو الذي قدم إليها لإبلاغها عن مجرى المفاوضات، وفرضت حصاراً على جميع الورادات الآتية من لبنان، درءاً من الإصابة بالتلوّث الإسرائيلي!

تعود كلمة الختام إلى فؤاد بطرس بصفته كان مسؤولاً عن الدبلوماسية اللبنانية طوال عهد الياس سركيس. وهو محام أرثوذكسي لامع وذو نظرة ثاقبة، على بيّنة من أمره عندما يتحدّث عن زملائه العرب الذين عرفهم عن كثب خلف الأبواب المغلقة في المؤتمرات فهو يقول: «يشعر اللبنانيون أنهم محكومون بالبقاء على الدوام، النسيب الفقير والسلعة المهملة لدى أشقائهم العرب. إنّه نوع من التمييز العنصري ضد لبنان. عندما نتوجه إلى العرب في إطار ثنائي، لا نحس بهذا الشعور غير أنهم، لدى الانتقال إلى التصويت، يتصرفون خلافاً لاقتناعاتهم المعلنة. إنني مقتنع أن العرب في أعماقهم يعترفون بعدالة المطالب اللبنانية»(٣٠).

- ٤ -

الحسابات الإسرائيلية

لبنان، اخلع عنك
أرزك العتيق

(راسين)
(في «أستير»)

نظر الدبلوماسي الإسرائيلي إلى البعيد، وفي عينيه بعض الحنين إلى الماضي وقال: «هناك، كان الفلاحون يتبادلون الحديث على جانبي الحدود». أمّا أهود ياري، المسؤول عن القسم العربي في التلفزيون الإسرائيلي، فطفق يروي لنا، باديَ التأثر، إنّه رأى النور في قرية المطلة الحدودية «على يدي قابلة لبنانية». أما قيل في الاربعينات والخمسينات ان لبنان هو البلد الثاني الذي سيوقع معاهدة سلام مع إسرائيل؟

بعد مشاركة محدودة في حرب ١٩٤٨ ضد الدولة العبرية الناشئة، آثر لبنان التزام حياد واقعي فلم يتدخل في النزاعات العربية الإسرائيلية التي وقعت في أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣. لكنه لم يكن قادراً، وهو «ذو الوجه المسيحي» على عقد معاهدة سلام مع إسرائيل ما لم تعبر إحدى الدول العربية السنيّة نهر الروبيكون وتتخذ هذا القرار الحاسم،

خشية مقاطعته وإدراج اسمه على اللائحة السوداء. ففي ١٩٨٣، كان التطبيع في متناول اليد، عندما تأهب لبنان دون تعقيد، لتعقّب خطى مصر التي تعيش في سلام مع إسرائيل منذ ١٩٧٩. وإذا كانت سوريا قررت خلاف ذلك، فهي اليوم تتبادل القذائف مع إسرائيل عبر الحدود.

على الصعيد الرسمي، ليس بين البلدين الجارين أي نزاع بشأن الأراضي أو الحدود. وباستثناء حزبين «أصوليين صغيرين هما «أغودات إسرائيل» (تجمع إسرائيل) و«تاهيا» (النهضة) اللذين يعتبران جنوب لبنان - أي القطاع الشمالي للجليل الأعلى - حتى نهر الليطاني، جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل التوراة. (تراجع الخريطة ص ١٩٩) فإن الطبقة السياسية الإسرائيلية تمتنع عن تعليل نفسها بمثل هذه المطامع، فضلاً عن أن حدود الدولة العبرية لم ترسم بعد بصورة نهائية، مما يدع الشك حائماً حول نواياها الحقيقية.

في هذه الحالة، أين هي المشكلة القائمة بين لبنان وإسرائيل؟ إذا سئل القادة الإسرائيليون، أجابوا جميعاً أن همهم الأوحد في هذه المنطقة هو سلامة الجليل. كانت هذه المقاطعة في ما مضى مزهوة بالرونق والجمال، وهي لم تعد تجتذب سوى المغامرين المتهورين منذ أن وقعت تحت نيران الفلسطينيين والشيعة.

مع بدء حرب العصابات الفلسطينية، في مطلع عام ١٩٦٧، أخذت العلاقات بين الجارين المتخاصمين تتسمّم. ففي ١٤ حزيران ١٩٦٨، وبعد سلسلة من التحذيرات، باشر جيش الدفاع الإسرائيلي[١] بتوجيه أولى ضرباته الانتقامية الكبرى: خمسون قذيفة هاون على قرية ميس الجبل الشيعية المتهمة بإيواء قاعدة عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك تحول لبنان المسالم إلى دولة محاربة على الرغم منه، ووجد نفسه في قفص الاتهام وفي وضع حرج يصعب الدفاع عنه. من

المؤكد، أن إرادته مسلوبة بفعل التدخلات الفلسطينية في شؤونه الداخلية. لكن القانون الحالي لا يأخذ هذه الظروف بعين الاعتبار، وما يزال لبنان، من الوجهة القانونية البحت يتمتع بكامل سيادته، وهو بالتالي مسؤول عن العمليات العسكرية التي تنطلق من أرضه.

بيد أن هذه الأنشطة العسكرية تخالف أحكام اتفاقية الهدنة الموقعة بين إسرائيل ولبنان في مركز الحدود في رأس الناقورة في ٢٣ آذار ١٩٤٩. وهذه الاتفاقية تمنع كل عمل حربي أو عدائي انطلاقاً من الحدود التي يشرف عليها أحد الأطراف، ضد الطرف الآخر، كما تشدّد على ادراج العمليات التي قد ترتكبها «قوات غير نظامية» في إطار هذه الأعمال العدائية. فاستناداً إلى هذا النص وإلى «الحق الطبيعي بالدفاع المشروع عن النفس، أفراداً أو جماعياً، في حال تعرّض أحد أعضاء الأمم المتحدة لاعتداء مسلّح» كما تنص على ذلك شرعة الأمم المتحدة، سوّغت الدولة العبرية سياسة الانتقام التي تتبعها خارج حدودها.

ويرى القادة الإسرائيليون أن لبنان، بتوقيعه عام ١٩٦٩، اتفاق القاهرة الذي يعتدّ به الفدائيون، صادق على شرعية نشاطهم. وعليه تحمل نتائج ذلك «إلى ذلك يشير مصدر إسرائيلي مأذون إلى «ان الاتفاق يترك لنا قدراً أكبر من الحرية للرد على كل هجوم فدائي ينطلق من لبنان ويتعذر اتهامنا بمهاجمة لبنان نفسه»[٢].

هل يمكن القول إنّ الاهتمامات المشروعة - بضمان الأمن تخفي وراءها نوايا غير شريفة؟ إن مسلسل العنف الذي انجرف فيه الجنوب اللبناني منذ ١٩٦٧، مع ما استتبعه من أحزان وخراب وتهجير سكاني، وما نتج عنه من حذر بين الطوائف الدينية، يسوّغ طرح السؤال التالي: إلى أي حد شكل الوجود الفلسطيني المسلح فرصة انتهزتها إسرائيل لإقامة الدليل على أن لبنان المتعدد الطوائف هو أمة مصطنعة، ولتثبت، بالمقابل، حجة الأنموذج الآحادي الذي تعتمده ألا وهو: دولة يهودية

لليهود وحدهم؟ من الصعب الجواب عن ذلك، غير أن استعادة الماضي القريب يظهر كم كان لبنان يثير اهتمام إسرائيل.

وإذا كانت إسرائيل تخلّت رسمياً عن ادّعاءاتها التوسعية التي نادت بها الحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ على جزء من لبنان الجنوبي، ثم عقدت الآمال على الاستفادة بشكل أو بآخر من الطاقة المائية الثمينة المتوافرة في هذه المنطقة، فإنها اهتمت أيضاً بجارها في الشمال لأسباب أيديولوجية واستراتيجية. وبعد محاولات عدة غير مجدية، انتظر الإسرائيليون عام ١٩٨٢ كي يحققوا بعضاً من حلمهم غير المعلن ألا وهو بلقنة لبنان.

أبعد من أهداف إسرائيل المعلنة ـ تخليص لبنان من الاحتلال الأجنبي وتسهيل عودة الاستقرار إلى هذه البلاد التي تصبح برئيسها بشير الجميّل حليفة لها ـ فإن بواطن عملية «سلام الجليل» توحي بوجود هدف مستتر: تفجير لبنان من خلال بعث كيان إقليمي للدروز: فالطائفة الدرزية التي ينتشر أبناؤها بين لبنان وسوريا وإسرائيل، أقامت على الدوام وبصورة شبه سرية علاقات، وثيقة تارة وغامضة طوراً آخر مع الدولة العبرية.

الكتائب تتزود بالسلاح

يتساقط المطر فوق بيروت صبيحة ذلك اليوم، ١١ آذار ١٩٧٦، ينهمر مطر شباط بغزارة كأنه يتواطأ مع الحرب التي طالت أحد عشر شهراً لتثبط عزائم المقاتلين المسيحيين. سنة تكاد تمر ولا شيء يدلّ على أن لهذا النفق نهاية. على العكس، فهؤلاء الشبان والشابات، وبعضهم ترك مدرسته ودفء عائلته ليحمل السلاح ويشارك في تنظيم مقاومة ما تزال تخطو متعثرةً خطواتها الأولى، أخذ يشعر أن البلاد تميد تحت قدميه.

خلال الأيام القليلة القادمة، سيحتل الفلسطينيون مرفأ جونيه وهو كالرئة للمنطقة المسيحية التي تتزود عبره بالسلاح للدفاع عن النفس، وها أن هذا الحق يحجب الآن عنهم. فمن أين لهم السلاح ويتعذر على أية دولة أن تزودهم به بصورة رسمية؛ ومنذ بعض الوقت والتجار في السوق الحرة يضاعفون من شروطهم التعجيزية: فبعد أن اشترط التجار الغربيون بفتح الاعتماد المصرفي مقابل تسليم المدافع، عادوا وطالبوا بدفع الثمن نقداً؛ وعندما تمّ جمع الأموال، رفضوا البيع. فلم يبق سوى التوجه ناحية التجار الفلسطينيين! انها ثالثة الاثافي...

كان هناك حوالي ٢٠٠ مقاتل يتجمعون، صباح ذلك اليوم، أمام مركز القيادة العسكرية لحزب الكتائب في مبنى سوكومكس، الكائن في محلة الصيفي، قرب مرفأ بيروت. كان الطقس بارداً فأخذوا يضربون الأرض باقدامهم سعياً وراء الدفء. لقد رفضوا الالتحاق بالجبهة بسبب نفاذ الذخيرة. وكان جوزف أبو خليل عضو المكتب السياسي الكتائبي، سارح الفكر يبحث عن وسيلة لتحريك الجمود القائم وفك الطوق وتأمين السلاح، فلم يجد سوى منفذ وحيد: إسرائيل.

ركب على عجل مركباً صغيراً للصيد وابحر نحو الجنوب. اتخذ هذا القرار وحده دون استشارة أحد حتى رئيسه وصديقه بيار الجميل الذي يعرف عنه مدى تحفظه على أيّ اتصال مع الدولة العبرية التي يعتبرها «كالشيطان». كان حزب الكتائب استبعد تكراراً ثلاثة عروض تقدمت بها السفارة الإسرائيلية في العاصمة القبرصية نيقوسيا لتزويد المسيحيين بالاعتدة العسكرية، مقابل التقدم بطلب خطّي بسيط إلى حكومة القدس.

بعد فترة وجيزة، التقى بيار الجميل في آب ١٩٧٦ برئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين فبادره دون مواربة بالقول: «أود أن امشي

مرفوع الرأس على الدوام في لبنان بصفتي مسيحي وعربي. اضطررت للتوجه ناحيتكم غير أنني أشعر بالإرتباك والخجل من نفسي. وإذا كان الفلسطينيون اقاموا في لبنان وحملوا السلاح، فهذه غلطة اسرائيل، في كل حال[٣].

احتجز أبو خليل في عرض البحر قرب الصرفند، بعد ١٨ ساعة من رحلته المضطربة واقتيد إلى ميناء حيفا الكبير شمالي اسرائيل. في المساء عينه استقبله بناء على طلبه وزير الدفاع شيمون بيريز فالتمس منه مساعدة عسكرية مشيراً إلى أنه غير قادر على تقديم أي بدل، وأضاف: «لست مفوضاً من أحد. في ظل الحالة المأساوية التي يعيشها مسيحيو لبنان، ليس باستطاعتهم الإلتزام بخيارات مستقبلية، وكم بالأحرى التعهد بأي نوع من التحالف معكم وأنني لم اتوجه إلى اسرائيل إلا بعد استنفاد جميع الوسائل». في اليوم التالي، عقد اجتماع وزاري مصغّر وتقرر الإستجابة لطلبه، وبعد أربع وعشرين ساعة كانت طلائع السفن الإسرائيلية تفرغ في جونيه مخزونها من الأسلحة السوفياتية التي تمّ الاستيلاء عليها خلال الحروب العربية ـ الإسرائيلية.

في الوقت نفسه، شرع الإسرائيليون باتباع ما عرف بسياسة «الجدار الطيب»، مقدمين إلى السكان من كل الطوائف، من أبناء القرى اللبنانية الحدودية، التي عزلت عن البلاد من جراء الحرب، مساعدات متنوعة: طبية وعسكرية واقتصادية وبريدية، الخ... وشكّل ضباط الجيش الإسرائيلي ميليشيات محلّية «لطرد الفلسطينيين من «منطقة فتح» (العرقوب) وانشاء منطقة عازلة» على طول الحدود. في ١٨ تشرين الاول ١٩٧٦، استعاد أهالي مرجعيون، بمساعدة اسرائيلية لوجستية، الثكنة العسكرية التي كان الملازم السني المنشق أحمد الخطيب استولى عليها، غير أن الفلسطينيين شنّوا هجوماً انتقامياً على بلدة العيشية المجاورة وذبحوا ٦٠ مسيحياً من أبنائها، دون أن يتدخل الجنود

السوريون الموجودون في جزين، أو الإسرائيليون القريبون من ذاك الموقع، لمنع المجزرة.

هل الشفقة وحدها هي التي حركت مشاعر القادة الإسرائيليين الذين اخذوا، مع ذلك، يتبجحون بتقديمهم المساعدة الإنسانية إلى «الأقليّة المسيحية المهددة بالإبادة على مرأى من المسيحية الغربية اللامبالية»؟ قليلاً من سلامة النية! فبادرتهم ليست على هذا القدر من الابتذال. ذلك أن الضائقة اللبنانية أفسحت للدولة العبرية المجال لاستئناف علاقات انقطعت، على الخصوص مع المسيحيين، منذ مطلع الخمسينات. كما اتاحت لها الفرصة للتدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية وهي لن ترعو عن ذلك.

إن حالة الحرب القائمة في لبنان تلائم اسرائيل بالقدر الذي تبعد الفلسطينيين عن صدرها وتنهك قوى اعدائها العرب الذين يتقاتلون في ما بينهم. عبر الأستاذ الجامعي الإسرائيلي ايتامار رابينوفيتش عن ذلك بصراحة عندما قال: «تحتاج إسرائيل لرؤية المزيد من التصدع في جدار العداوة العربية. نجد ذلك في صفوف المعارضين للعروبة، بين المسلمين غير السنّة وسائر الطوائف المتنازعة مع الأنظمة القومية العربية»[٤].

وإذا كانت الدولة اليهودية لم يتذهب إلى حد إثارة النزاعات في محيطها، فإن لها مصلحة في أن تستمر هذه النزاعات متى وجدت. هكذا مدّت الموساد يد المساعدة لاكراد العراق ومسيحيي جنوب السودان في عصيانهم ضد السلطات القائمة في بغداد والخرطوم، لاسرائيل كذلك تأثيرها على تطور الحرب بين العراق وإيران بتزويدها الخميني بالسلاح. وفي لبنان لوحظ أن الزوارق الحربية الإسرائيلية المكلفة بتفتيش بواخر الأسلحة المتوجهة بحمولتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، تغض الطرف أحياناً[٥]. وقد كشف أحد القادة الموارنة، دوري شمعون، إلى

أحد الدبلوماسيين الأميركيين العقيد فريدريك هوف، عام ١٩٨٣، أن «الإسرائيليين كانوا يؤمنون لنا السلاح والتدريب بالقدر الذي يساعدنا على الركوع على ركابنا فقط وليس للوقوف على أرجلنا مطلقاً»[٦]، وبعبارة أخرى، يجب ترك الحرب تدوم طويلاً، لأن من شأن ذلك تحويل انظار العرب عن هدفهم الأساسي وهو القتال ضد إسرائيل واتاحة الفرصة لها للظهور بأنها ليست العامل الوحيد لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

تتخذ الأهداف الإسرائيلية في لبنان، بعداً عقائدياً. ويمكن فهم معناها من خلال الاستماع إلى بعض المسؤولين الإسرائيليين يجيبون عن السؤال التالي: ماذا يمثل لبنان بالنسبة إليكم؟ أجاب قائد الأركان موشي ليفي: «انه تجمع من الطوائف المتعددة التي نشأت من خلال تقاتلها في ما بينها»[٧]. فيما قال لنا الوزير السابق أبا إيبان، من حزب العمل، أثناء لقائنا به في دارته في هيرزليا «إن التجزؤ هو من طبيعة لبنان نفسه». أما الياهو بن اليسار الذي يشغل منصب أول سفير لاسرائيل في القاهرة، فإنه يأخذ بهذه العبارة المختصرة: «انه بلد ذو نزعات انتحارية». وفي أوائل الحرب، في ايلول ١٩٧٥، كان وزير الدفاع ايغال ألون يعتبر أن الأنموذج اللبناني يحمل البرهان عن أن التعايش بين الجماعات والقوميات والطوائف المختلفة، في ظل حكم ديمقراطي في الشرق الأوسط، أمر ممكن»[٨]. وباختصار بالنسبة إلى إسرائيل، لبنان بلد غير قابل للحياة. وهذا الحكم يحظى باجماع الأمة فيها.

هذه الأحاديث ليست بجديدة ولا ببريئة. ففي عام ١٩٦٧، كتب المعلّق اللبناني رينه عجوري مشهّراً «بالدعاية الماكرة» للدولة العبرية، التي تهدف إلى تقويض أسس وحدتنا الوطنية[٩]. ألا يقصد من استعمال كلمة «العرق»[١٠] التي تستخدم في الغالب للإشارة إلى الطوائف اللبنانية، بأن هذه الطوائف هي غريبة عن بعضها بعضاً على

الصعيد السلالي؟ ويزيد المواربة في طين الإسرائيليين بلّة بتشديدهم على اعتبار أنفسهم ناطقين بالعربية وليسوا عرباً وهي الصفة التي يدّعيها المسلمون لأنفسهم.

ما سرّ هذه البراءة الظاهرة؟ لا شك أنه يجب البحث عنها في جوهر الدولتين، الإسرائيلية واللبنانية. فإذا كانت الصهيونية اقتصرت في بنائها على اليهود، فإنها تخلط دون تمييز بين مفهومي «اليهودي» الديني والعرقي. أما الصيغة اللبنانية فهي مختلفة جذرياً وتؤثر التعددية، وإذا كانت هذه التعددية بلا شك منقوصة - إذ من الأفضل أن يكون ولاء المواطنين مباشراً للدولة من دون المرور عبر انتمائهم الطائفي - فإن لها الفضل في محيط يجهل العلمنة، في المحافظة على حرية المعتقد والخصائص الثقافية لكل عنصر من عناصرها المكّونة، وتوفر لهذه المكونات في الوقت نفسه سبل المشاركة المباشرة في الحكم، مهما كانت أقلية.

وإذا كانت المؤسسات الإسرائيلية تعمل وفق الأصول الديمقراطية، فإن هذه الديمقراطية تبقى، على رغم التبجح بها في الغرب، انتقائية بحيث أن المواطنين الإسرائيليين وحدهم يتمتعون بها على الوجه الأكمل. ففي هذه الدولة، حيث يجب على اليهود حتى الأكثر الحاداً من بينهم أن يخضعوا لقوانين مستوحاة من الشريعة اليهودية، ليس للأديان الأخرى أي مقام فيها - لأن إعطاء حق المواطنية الكاملة إلى عدد كبير من غير اليهود قد يؤدي في المدى البعيد إلى إعادة النظر بصورة جدية في الطابع اليهودي لدولة إسرائيل وإلى تحولها إلى لبنان آخر والقضاء على المثال الصهيوني.

من هنا الجدل في صفوف النخبة الإسرائيلية حول الأراضي المحتلة حيث يعيش مليون ومئة ألف عربي. فهل يجب التمسك بعد ذلك بحلم

«اسرائيل الكبرى»؟ في دراسة سكانية أجريت عام ١٩٨٥ يخلص الأستاذ المحاضر في الجامعة العبرية بالقدس دوق فريد لاندر، إلى القول: «إذا ضمت اسرائيل الضفة الغربية وغزة واستمرت تعمل كدولة ديمقراطية، فلن تكون في غضون ثلاثين عاماً، دولة يهودية، بل دولة مزدوجة القومية». كذلك اعتبر الدبلوماسي الإسرائيلي بن اليسار، في مقابلتنا له عام ١٩٨٤، «أن لا خطر على الإطلاق من لبننة اسرائيل، لأن السكان العرب في اليهودية والسامرة هم مواطنون اردنيون ولن يصبحوا مواطنين اسرائيليين».

كيف يمكن للإسرائيليين، في الحالة هذه، أن يهللوا لقيام تعايش بين دولتهم والانموذج اللبناني المناوىء لها سيما وأن هذا الانموذج يطرح كحل للمشكلة الفلسطينية؟ لقد صرح رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في تشرين الأول ١٩٤٨ لدى مجيئه إلى باريس للاحتجاج على تقسيم فلسطين، بقوله: «ان ما يتميز به بلدنا الصغير من رغبة في العيش المشترك والتسامح الديني العميق والاحترام الكلي لحرية المعتقد، يمكن ويجب أن يعرض على الملأ، كحل إنساني للمشكلة اليهودية في فلسطين»(١١). وقد أوغر هذا الخطاب صدر إسرائيل لما تضمنه من تحد لكيانها، فلم تنساه.

وفي شباط ١٩٦٩ استعاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس هذه المقولة، وطرحها كشعار من أبرز شعاراته: «ان هدف الشعب الفلسطيني هو اقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، يتمتع فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بذات الحقوق». بيد أن هذه المقولة تثير الشكوك حقا، عندما نرى ياسر عرفات الذي كان يتعاطف في السابق مع الأخوان المسلمين في مصر، مولعاً بانصار الخميني أو بالمسلمين السنة من اتباع سعيد شعبان رئيس حركة التوحيد الإسلامية في طرابلس لبنان.

في مطلع الحرب، لم يكن من الحكمة في شيء أن تكون مؤيداً

لياسر عرفات إذا كنت مسيحياً. وكم من المسيحيين من مناصري الأحزاب «اليسارية» قد هلك بالرصاص الفلسطيني؟ فالحادثة المؤسفة التي تعرض لها أحد الموارنة القلائل من انصار منظمة التحرير الفلسطينية ميشال غريّب هي معبّرة وجلية. ففي أحد الأيام من عام ١٩٧٦، كان غريّب يدخل كلية الحقوق لالقاء درسه، عندما طلب إليه الحارس «وهو عنصر من فتح» إبراز بطاقة هويته ففعل. وما أن قرأ الحارس عبارة «ماروني» على البطاقة، حتى جهز رشاشه واستعد لاطلاق النار عليّ. فذعرنا، أنا وزميلي، وأخذنا نشرح له أنني مناضل وطني وعربي على الرغم من كوني مسيحي. وبعد الكثير من الجهد لاقناعه، عدل عن قتلي وكشف لنا أن الأوامر المعطاة له تقضي بقتل كل ماروني يتواجد في بيروت الغربية»(١٢)، لكن هذا الحادث لم يمنع غريّب من اعتناق المذهب السني عام ١٩٨٥.

من البديهي أن اسرائيل لن تجد أفضل من ذلك لتسويغ رفضها الدولة المتعددة الطوائف. ففي «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» التي نادى بها عرفات، سوف يعامل اليهود والمسيحيون، كما في سائر الدول العربية، كمواطنين من الدرجة الثانية. لذا لا بد من دفع التحدّي الذي يمثّله لبنان.

قبل ١٩٤٨ بكثير، كان الصهاينة ينوون إثارة النزعات الانفصالية في لبنان. فقد كتب عام ١٩٤٦، الياهو ساسون ـ وهو يهودي من حلب يتولى رئاسة القسم العربي في الوكالة اليهودية ـ إلى موشي شاريت المسؤول عن القسم السياسي في تلك الوكالة، ما يلي: «انني أوصي بتشجيع العناصر التي تريد تقسيم لبنان. فإذا قامت فيه دولة مسيحية، سوف نستفيد من هذه السابقة لحل مسألة فلسطين»(١٣) والميل الواضح الذي تبديه القدس اليوم في شأن تقسيم لبنان إلى مقاطعات على غرار سويسرا، تكريساً لرهانها على حتمية انفجاره، يعكس هذا الإهتمام

نفسه. من هنا، يمكننا فهم مدى الفوائد التي تجنيها اسرائيل من تأزم الوضع بين الطوائف.

وهي تعتمد طريقتين للتحريض على توتير العلاقات الطوائفية هما العنف «والصداقات الخصوصية». ولما كانَ القانون الدولي لا يلحظ، في حالات الدفاع عن النفس، قاعدة تلزم بالرّد بما يتناسب مع حجم الاعتداء القائم، فإن اسرائيل ترى نفسها مخوّلة بالضرب حيث ومتى تشاء. فمنذ ١٩٦٨، والغارات الانتقامية والوقائية أخذت تستهدف أكثر فأكثر ليس فقط القواعد العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل الأهداف المدنية بغية ردع اللبنانيين عن مساندة الفدائيين الفلسطينيين.

صحيح أن الفدائيين قد اتجهوا، وغالباً بالعنف، للاقامة وسط التجمعات المدينية التي تحولت بدورها إلى مراكز محصّنة، لكن الصحيح أيضاً أن تسلسل العمليات العسكرية الفلسطينية والردود الانتقامية الإسرائيلية عليها، قد اسهم في زعزعة الوفاق الوطني لمجتمع هش كالمجتمع اللبناني المنقسم على نفسه بشأن الموقف الواجب اتخاذه من منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد هلل الغرب «لتصميم» اسرائيل على ضرب خصومها، دون أن يرى أن مثل هذه الممارسات الرادعة تبقى دون فعالية، إذ لم تقو عمليات القصف والتمشيط مهما بلغت شدتها، على اخماد النشاط الفدائي أو كبح جماحه. وعلى العكس، فالفلسطينيون قد زادهم حب الإنتقام لقتلاهم اندفاعاً، فيما اشتدت منذ عام ١٩٨٤ رغبة الاستشهاد لدى الشيعة الموالين لإيران. وهكذا يتبين لنا أن الضربات الانتقامية ترمي بصورة غير مباشرة إلى إثارة القلق وعدم الاستقرار أكثر مما يحققه الجانب التقني والعسكري منها.

من جهة أخرى، أن عقد «الصداقات الخصوصية» والأحلاف مع

بعض المجموعات السكانية، وإحاطة هذه العلاقات بدعاية صارخة، بغية إثارة النقمة على «المتعاونين»، معها هي وسيلة فضلى لتوسيع الهوة بين اللبنانيين. وإسرائيل بارعة في هذا المجال لإغراق «أصدقائها». ولأن المسيحيين هم الأضعف والأكثر سذاجة من سواهم، فقد قاسوا الأمرّين من تجاربهم معها.

وعلى الرغم من التنبيهات التي أطلقها المفكرون اللبنانيون ـ منذ عام ١٩٤٨، حين حذروا من أن الخطر الإسرائيلي على لبنان يكمن في ضرب صيغته التعددية أكثر مما يستهدف ضم الأراضي ـ فقد انقاد اللبنانيون من جميع الطوائف للعبة الإسرائيلية بسهولة محيّرة وبدوا عاجزين عن مجابهة الخطط الإسرائيلية. ذلك أن لبنان، كخلية النحل ذات الغطاء الهش، لا يستطيع التصدي للضربات التي تتساقط عليه من الخارج.

عندما كان الموارنة يتوددون لليهود

الزمان: ١٢ آذار ١٩٧٦

المكان: مكتب شيمون بيريز

كان المسؤول الكتائبي جوزف أبو خليل يسعى لدعم مطلبه بالتذكير بما للبنان على الدولة العبرية من دين قديم، إذ عمل دائماً وخلافاً لسائر الدول العربية على تأمين الرعاية الفضلى للمواطنين اليهود. ألم يتولى حزبه، خلال ثورة ١٩٥٨، حماية العائلات اليهودية العديدة التي استضافتها منطقة كسروان المسيحية[١٤]؟

وكان بإمكانه إضافة ما لقيه اليهود المهاجرون إلى فلسطين قبل عام ١٩٤٨، من أشكال التضامن الناشط وليس العاطفي فقط ـ في لبنان أكثر من أيّ مكان آخر في الشرق الأدنى. على العموم، لم يلق الاستيطان

الصهيوني ومشروع إقامة الدولة اليهودية ترحيباً من جانب المسلمين السنّة الذين كانوا يحلمون في حينه بأمبراطورية عربية موحّدة شاسعة الأطراف، في حين تجاوبت سائر الأقليات في المنطقة، مسيحية أكانت أم لا، مع المشروع، كما سبق لنا أن رأينا لدى العلويين.

بيد أن المفكرين الموارنة قد اتخذوا، في مطلع القرن العشرين، موقفاً لا لبس فيه ضد الصهيونية، كما يشهد على ذلك العديد من كتاباتهم. وفي فلسطين كان بعض الكهنة الموارنة يحذرون المسلمين من مغبة بيع أراضيهم للمستوطنين اليهود. فالصهيونية، بنظرهم، تقف في وجه النزعة العلمانية المستوحاة من المثال الأوروبي الذي كان المسيحيون قد طوّروه وألبسوه عباءة «شرقيّة» وأدخلوه إلى الشرق على أمل التحرّر من نير الحكم الإسلامي.

بيد أن هذا البناء الفكري قد انهار، في نهاية الحرب العالمية الأولى، تحت وطأة مشاريع الأمير فيصل الأول العروبية [١٥]. و«الوطن القومي اليهودي في فلسطين» الذي كان وزير الخارجية البريطاني اللورد أرتور بلفور قد وعد به خطياً في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، الإحصائيّ بعلم الحيوان والارستقراطيّ الثريّ اللورد والتر روتشيلد.

مما لا شك فيه أن ظهور الصهيونية كان له أثر تحريضيّ أسهم في تأجيج أو بالأحرى إثارة الشعور القومي - الديني الذي لم يخمد تماماً لدى المسلمين أولاً ولدى المسيحيين بصورة غير مباشرة ثانياً. وكيف يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك عندما نرى بعض اليهود في العالم العربي الذين كانوا عرباً من أصل يهودي، وقد تحوّلوا إلى يهود من أصل عراقي أو لبناني أو مصري لدى هجرتهم إلى أرض صهيون؟

في الاتحاد قوة. أجل، غير أن الاتجاهات الوحدوية السورية قد أثارت قلق الانفصاليين الدروز والعلويين. فاتجهوا بصورة طبيعية نحو

اليهود. وقيام دولة عبرية يبرر الإبقاء على نظام الحكم الذاتي لديهم. وقد كتب في ١١ حزيران ١٩٣٦، فوزي الأطرش أحد وجهاء السويداء عاصمة جبل الدروز - وهو كيان سياسي أقامته فرنسا عام ١٩٢٠ في سوريا - إلى ليون بلوم، مدافعاً عن القضية الفلسطينية، ما يلي: «لقد أرسى اليهود أسس وطن قومي في فلسطين وحملوا إلى هذه البلاد ثروتهم وحضارتهم، فكافأهم المسلمون، بعد أن أثروا من أموالهم، بارتكاب المجازر وإغراق المستعمرات الصهيونية الجميلة بالحديد والنار»[١٦]. وبعد أربعة أيام، حذا حذو الأطرش ستة علويين آخرين [١٧].

بيد أن الحركة الصهيونية قد وجدت لدى المسيحيين ولا سيّما الموارنة مساندة فعالة لها. ذلك أن هؤلاء أيضاً قد توجسوا خيفة من المطامع السورية في لبنان، سيما وأن هذه المطامع قد لقيت صدًى واسعاً في أوساط مواطنيهم المسلمين. فقد كتب أحد الدبلوماسيين الفرنسيين، عام ١٩٤٢، «ان غالبية اللبنانيين المسيحيين كانت، في البدء، لا مبالية تجاه الحركة الصهيونية. بعد ذلك، ارتفعت بعض الأصوات لتقول بأن لليهود الحق ليس فقط بقيام وطن لهم، بل يمكنهم المجيء إلى لبنان والإقامة فيه أيضاً»[١٨].

ويسعى الإسرائيليون، في مواجهة الرفض السنّي، إلى التحالف مع الأقليات المجاورة؛ وقد أوضح لنا المؤرخ رابينوفيتش أن هذا التوجّه تقضي به «الضرورة أكثر مما يمليه الخيار الحر، والأفضلية هي للحوار مع القوى الرئيسية» السنّيّة. وتنقسم النخبة الإسرائيلية اليوم بين هذين الاتجاهين.

بيد أن الإسرائيليين قد وجدوا تفهماً أكبر لدى السلطات الدينية المارونية. ففي آذار ١٩٣٧، كان إلياهو إيلات ما يزال طالباً في الجامعة الأميركية في بيروت وقد أصبح فيما بعد أول سفير لإسرائيل في

واشنطن، فتوجه إلى مقام البطريركية في بكركي، قرب جونيه، ليلتمس من البطريرك أنطون عريضه، الذي يتأهب للذهاب إلى باريس، دعم المشروع الصهيوني لدى ليون بلوم، وهو من أصل أشكينازي وقد ترأس أحد الحكومات الاشتراكية، ولا بدّ أن يكون قد تلقّى الكثير من المراجعات والمطالب المماثلة من الأقليات الشرقية المتعددة كالعلوية والدرزية والمارونية واليهودية . . .

وكانت أخبار البطريرك، قبل أن يغادر بيروت، قد أصبحت حديث الساعة. فخلال جولته الوداعية التقليدية على السلطات الزمنية والروحية، توقف - ولاول مرة - لدى الحاخام، في كنيس وادي أبو جميل، وهو الحي اليهودي الرئيسي في بيروت. ولندع الكاهن الماروني ميشال الحايك يروي لنا وقائع ما جرى: «لقد حرص البطريرك على طمأنة اليهود في لبنان، حول مصيرهم، في الوقت الذي كانت الأحداث الجارية في إلمانيا وفلسطين تثير لديهم أشد مشاعر القلق. وبعدما ألقى رئيس الكنيس خطاباً ترحيبياً وامتدح البطريرك معتبراً إيّاه بطريركاً لطائفته أيضاً، ردّ عليه الحبر الماروني بقوله إنه يعتبر نفسه لكذلك وسوف يستمر في الدفاع عن الطائفة اليهودية كما لو كانت طائفته.

«بعد ذلك، تناول الكلام، المطران مبارك راعي أبرشية بيروت، مفسراً حديث البطريرك وأعلن باسمه تضامن كنيسته مع الكنيس، ثم أعاد إلى الأذهان أن الاضطهاد النازي لم يميّز بين الكاثوليك واليهود في إلمانيا وأضاف أنه إذا اضطهد العرب اليهود في فلسطين وطردوهم من ديارهم، فإن لبنان هو واسع بما فيه الكفاية ليستقبلهم كجزء لا يتجزأ من الأمة اللبنانية نفسها».

ويعلّق الأب الحايك بالقول: «بذلك، بقي البطريرك أميناً للفكرة التي كوّنها أسلافه عن لبنان كملاذ للمظلومين والفارين من وجه الاضطهاد. ويجب ألّا نعجب لسماع البطريرك نفسه، بعد أحد عشرة

سنة، يوماً بيوم تقريباً، يطلق نداء آخر، ولصالح الفلسطينيين هذه المرة، حين دعا أبناء كنيسته، بعدما طرد يهود إسرائيل آلاف الفلسطينيين من ديارهم، إلى فتح أبواب المؤسسات والمدارس والأديار لاستقبال «أخوتهم المنكوبين». إزاء هذه الضيافة المزدوجة التي توفرت دون تحفظ لليهود والعرب في ظروف مماثلة ولكن معكوسة، فإننا نعرف ما كان عليه ردّ فعل هؤلاء وأولئك. وسوف يذكر التاريخ على الخصوص، مسؤولية الإسرائيليين الفظيعة في قتل وتهجير مسيحيي الشوف (عام ١٩٨٣) بإعداد منهم وتنفيذ من سواهم. وحيث لا يمكن إيجاد أية ذريعة سياسية أو قانونية لتبرئتهم منها».

وهكذا نرى أن النزاع الديني الذي يقوم في الشرق العربي بين المسيحيين واليهود - ويتهم هؤلاء بقتل المسيح الإله - تتضاءل أهميته أمام وجوب تضافر الجهود لمواجهة الخطر الذي قد ينشأ عن الحكم الإسلامي دون منازع. وقد قابلت الأوساط الصهيونية بكثير من التقدير خطاب المطران إغناطيوس مبارك في الكنيس ووصفته «بالعمل الشجاع»، سيما وأن جريدة «الديار» البيروتية قد نشرته مما أثار لدى المسلمين اعتراضات شديدة خصوصاً عندما لم يعمد مبارك إلى تكذيبه.

وبلوغ لبنان استقلاله لم يبدّل من هذه الصداقة شيئاً. ففي عام ١٩٤٦، وقّعت الوكالة اليهودية والكنيسة المارونية ما يشبه «معاهدة صداقة». لندع السفير الإسرائيلي ياكوف شيموني يروي لنا ظروف هذه المعاهدة وهو الذي شهد المفاوضات الجارية بحكم وظيفته كملحق في القسم العربي لتلك الوكالة: «استقبلنا مبعوثين لبنانيين جاءا إلينا باسم البطريرك الماروني - وكان أحدهما توفيق عواد ابن شقيقته[١٩]. وباسم مطران بيروت أحد كبار أصدقائنا في لبنان؛ وكانا مفوضين بكامل الصلاحية للتفاوض معنا. وقد عقدنا اتفاق حسن جوار وتعاون بين الحركة الصهيونية ودولتنا المقبلة من جهة، وبين المسيحيين اللبنانيين والكنيسة

المارونية من جهة أخرى. وقد نص الاتفاق على أن تتولى هذه الأخيرة القيام بكل ما تستطيع المساعدة في إيجاد حلّ للمشكلة الفلسطينية وتقسيم البلاد وإنشاء دولة يهودية. وبالمقابل تقدّم هذه الأخيرة كل ما تستطيع لمساعدة لبنان على الاحتفاظ بطابعه التعددي والمميّز ووجهه المسيحي».

ويتابع شيمون حديثه إلينا مشيراً إلى ارتياح اليهود للمساعدة التي وفّرها المسيحيون لهم فيقول: قدّم لنا الموارنة مساعدة سياسية لدى الهيئات والرأي العام العالمي. من جهتها، أعربت الوكالة اليهودية باستمرار عن رأيها بوجوب بقاء لبنان بعيداً عن العروبة»[٢٠].

بيد أن كل اتصال قد توقف بصورة عملية بين الإسرائيليين واللبنانيين، منذ توقيع الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩ ولغاية ١٩٧٦.

وفي لبنان، استمرّت مؤازرة المسيحيين لليهود فيه بعد إنشاء الدولة العبرية. ففي نكبة ١٩٤٨، أعطت بيروت كل قدراتها الإنسانية فاستقبلت اللاجئين الفلسطينيين ووفرت الحماية لمواطنيها اليهود الذين ظلّوا بعيدين عن كل خطر يتهدّد أمنهم حتى عام ١٩٨٤ حين فرض حزب الله الموالي لإيران سلطته في بيروت الغربية. وقد جاء في أحد ملفات متحف «الديا سبورا» في تل أبيب «أن اليهود في لبنان قد استمروا، حتى ذلك العام، يعيشون حياة طبيعية، خلافاً لما هو عليه الوضع في الدول العربية الأخرى».

فاليهود الذين هربوا من جور التمييز العنصر في البلدان التي ولدوا فيها، لم يهاجروا جميعاً إلى إسرائيل، إذ فضّل بعضهم أحياناً الانضمام إلى يهود لبنان، لدرجة أن عدد الجالية اليهودية قد ارتفع بين ١٩٤٨ و١٩٥٨ من ٥٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ شخصاً. ويتوزع اليهود من الوجهة

الجغرافية في عدد من المناطق (ولا سيَّما في الشوف) فيما يتجمعون في دمشق في حي خاص بهم. وتقيم الجالية اليهودية في لبنان منذ القرن الحادي عشر ب.م.، حيث تتمتع بالحرية والازدهار والاحترام.

عندما قامت التظاهرات العنيفة المناوئة للصهيونية، في بغداد في تشرين الثاني ١٩٤٨، ضد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، كان الرئيس اللبناني بشارة الخوري في زيارة رسمية للعاصمة العراقية، فتدّخل لدى ضيوفه، والأوهام تملأ رأسه، قائلاً: «لا شك أن ولي العهد (الأمير عبدالله) وحكومته سيتوليان في هذه الظروف الدقيقة حماية يهود العراق وممتلكاتهم على أفضل وجه، لأن مثل هذا العمل سيلقى صدى عميقاً في الأوساط الدولية ويكون مفخرة لكل العرب»[٢١].

حلم لبنان الكبير

أخذت أوضاع اليهود اللبنانيين بالتردي بعد حرب ١٩٦٧. فمع اشتداد قبضة منظمة التحرير الفلسطينية على البلد المضيف، أقفل باب الوظيفة العامة في وجههم، بحكم الواقع وليس بحكم القانون، إذ حثهم الجيش بصورة ضمنية على الاستقالة. كذلك ألغت الدولة اللبنانية عام ١٩٣٠ رحلات الحج الإسرائيلية إلى جوار صيدا[٢٢]، مخافة أن يعتبرها الفلسطينيون استفزازاً لهم. ومع اشتداد وطأة الأحداث، أقدمت الدولة أخيراً على شطب الأعياد اليهودية من لائحة أيام التعطيل الرسمية[٢٣].

وكان لا بدّ للسلطات اللبنانية من أن تقف في وجه دمشق التي تضغط لتسليمها المجرمين اليهود السوريين الذين لجأوا إلى لبنان. ولكن، ما الحيلة إذا لجأت مخابراتها إلى أساليب الخطف؟ ومن بينها، إقدام السوري أدهم شحادة عام ١٩٧٢، على خطف الحاخام ألبير إيليا

واقتياده إلى سجن حلبوني في سوريا[٢٤] حيث توفي تحت وطأة التعذيب[٢٥].

بعد ١٩٨٤، كان لإطراد نمو الحركة الأصولية الشيعية الأثر البعيد في هلاك وهرب القسم الأكبر من الطائفة اليهودية التي لم يبق منها سوى بضعة عائلات فقط. وأصبح الخطف والاغتيال والتشويه النصيب المشترك للمتعنتين في صفوفها. وفي الوقت الحاضر، تستخدم المقبرة اليهودية قرب صيدا في دفن جثث اللبنانيين من كل الطوائف الذين ينفذ بهم حكم الإعدام «لتعاونهم مع العدو الصهيوني» أو لارتكابهم ما يعتبر «جريمة بحق الدين» الإسلامي.

أما الإسرائيليون، فلم تساورهم الشكوك حول مسيحيي المنطقة الحدودية. ألم يتذكر جوزف أبو خليل، عندما طلب عام ١٩٧٦ مقابلة شيمون بيريز قصة الموارنة في كفربرعم، تلك القرية الإسرائيلية في الجليل الأعلى، المحاذية للحدود مع لبنان (تراجع الخريطة ص ١٩٩) فهي مثال حي لما جرى. ففي عام ١٩٤٨ طرد فلاحو هذه القرية من بيوتهم وصودرت أملاكهم إذ سبق لهم أن ساعدوا المستوطنين اليهود على الإقامة في فلسطين، الأمر الذي اعتبرته سلطات الإنتداب البريطاني تحدياً للاجراءات التي اتخذتها في نهاية الثلاثينات، للحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فعاد بعضهم إلى لبنان موطن أجدادهم المتحدرين من بشري في الشمال، فيما نزح الآخرون إلى بلدة «حيث» المسيحية المجاورة.

هل كان لاكتشاف بقايا كنيس قديم يعود للقرن الثاني أو الثالث هو الدافع لمحو، كل أثر لكفربرعم من الخريطة باستثناء ما يدل السائحين على ذلك المقام وهو الأقدم في الجليل الأعلى؟ يقتضي الكثير من الجهد للعثور على بقايا البيوت المهدّمة التي تغمرها الأشجار

والنباتات النامية. وقد ذكرت لنا إحدى النساء التي كانت تسكن قبلاً فيها، «اننا رفعنا القضية إلى المحكمة الإسرائيلية العليا التي اعترفت بحقنا بالعودة عندما يستقر الوضع الأمني». غير أن الحكومة قد أقدمت، عام ١٩٥٢، على هدم كفربرعم. وقد رفضنا التعويضات المالية مقابل التنازل عن أملاكنا. «غير أنه لا فرق لدى دولة إسرائيل» بين كفربرعم وسائر القرى الأخرى، وإذا سمحنا لهؤلاء (السكان الموارنة) بالعودة، فلا بدّ من السماح للجميع (أي للفلسطينيين) بالعودة أيضاً[٢٦].

ألا يمكن استغلال حالة الحصار المضروبة حول الطوائف المسيحية في لبنان لايقاظ النزعة الانفصالية التي ظهرت سابقاً لديها أبان الإنتداب الفرنسي؟ قد تكون هذه الفكرة وراء انعقاد مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٣ آذار ١٩٧٦ لتلبية طلب أبو خليل. ومن يدري؟ كثيرون في إسرائيل، على غرار أبا إيبان من حزب العمل، يرون بشكل قاطع أن لبنان الكبير الذي أنشئ عام ١٩٢٠ كان خطأ تاريخياً، ذلك «ان فكرة إنشاء وطن مسيحي في الشرق، كان توجهاً نبيلاً، لكن الموارنة أنفسهم، مع فرنسا، هم الذين أفسدوا هذه الفكرة بقبولهم توسيع حدوده. فبدلاً من الاكتفاء بلبنان مسيحي متماسك، استهوت الموارنة فكرة لبنان الكبير. فربحوا الأرض وخسروا الكيان»[٢٧].

حرصاً على تبرير خيارهم بالاقتصار على طائفة دينية واحدة، اهتم مؤسسو الدولة اليهودية، في ترويج هذه الفكرة حولهم، عساهم يجدون في لبنان شريكاً يجاريهم في خيارهم. ولماذا وقع اختيارهم بادئ ذي بدء، على الموارنة بدلاً من الدروز الذين لم يكن اليهود يجهلون تعاطفهم الأولي مع الحركة اليهودية؟ من الغريب، حقاً أن العقيدة الدرزية - وفي لبنان يطلق الدروز على أنفسهم تسمية المسلمين - تقضي باعتبار الديانة اليهودية أقرب إليها من الإسلام والمسيحية. وبحسب التعاليم الدرزية، «قد حل اللّه تعالى لنا نوقهم ومأكلهم والجلوس معهم»[٢٨].

وكان بإمكان الخيار الصهيوني أن يستهوي الشيعة أيضاً، وهم الذين اكتووا طويلاً بنار الحكم العثماني الذي دمجهم بالقوة مع السنيين، فحرمهم من هويتهم الخصوصية. وقد رأينا أنهم فضلوا المواطنية اللبنانية على السورية حين كانت سوريا في قبضة السنيين.

لماذا الموارنة، إذاً؟ لأن الطائفة الدرزية، بعد أن تألقت في القرنين السابع والثامن عشر كقوة لا يستهان بها، عادت بفعل ضعف نموها السكاني، لتتضاءل حتى إنها لم تلعب دوراً هامشياً في انبعاث لبنان الحديث. ولأن الشيعة، لم يتجاوبوا بسبب تخلفهم الاجتماعي مع المثل العليا التي نادى بها ويلسون حول الحكم الذاتي. فقد أصبح الموارنة مع سائر المسيحيين - كالملكيين والروم الأرثوذكس والأرمن الخ. . [٢٩] - اللاعب الأساسي على الساحة اللبنانية. ونظراً للحرية التي يتمتعون بها وللقدرة على اتخاذ القرار السياسي التام، وللتحرر الاجتماعي والفكري الذي لا يضاهى، وللمرتكز الجغرافي الذي ناضلوا طويلاً للمحافظة عليه، وللانتشار الواسع والناشط للمغتربين في جميع قارات الدنيا، ولصلات الصداقة التي تشدهم إلى فرنسا، فقد بدوا في نظر اليهود متمتعين بقدر من الوعي يضاهي وعي هؤلاء لقضيتهم من هنا، ألا يمكن أن تنصب جهود الموارنة في حركة مارونية مثلما هي حال اليهود مع الحركة اليهودية من أجل زرع بذور القومية؟

إذا كانت الطائفة المارونية هي الأساس في صنع استقلال «لبنان الكبير» بمسيحييه ومسلميه، فإنها قد ظلت طويلاً منقسمة على نفسها حول هوية هذا البلد. فخلال الإنتداب الفرنسي، قاد إميل إده مؤسس حزب الكتلة الوطنية (١٩٣٣) تياراً يدعو لإنشاء لبنان ضمن حدود جغرافية تضمن للمسيحيين بمختلف طوائفهم، أكثرية ساحقة حتى ٨٠٪ إذا أمكن. وقد وضع النائب إده تصوراته بشكل رسمي في «مذكرة حول لبنان» تقدم بها شخصياً إلى وزارة الخارجية الفرنسية في

الكي دورسيه، بتاريخ ٢٩ آب ١٩٣٢. وهو يرى، أن لبنان المنشود عليه أن يتخلى عن منطقتين: الأولى وتمتد جنوبي نهر الليطاني وتعرف بجبل عامل، وهي ذات غالبية شيعية، ويقتضي منحها نظام حكم ذاتي مماثل لنظام الحكم في جبل العلويين وبإدارة موظف فرنسي، والثانية هي طرابلس وهي معقل سني و«ذات تعصب ديني جامح ولا تبغي الانضمام إلى بلد ذي غالبية مسيحية» على حد ما يرى أمين سر المفوض السامي الفرنسي روبير دي كي الذي يشاطر إده تصوراته في هذا الشأن [٣٠].

وطرابلس مدينة صليبية قديمة وسبق أن احتلها ريمون دي سان جيل [٣١]، ويقتضي تحويلها اليوم إلى مدينة مفتوحة، على أن توضع أيضاً مع منطقة عكار المجاورة ذي الغالبية السنية، تحت الإدارة الفرنسية. بالمقابل، لا يعتزم إده التخلي عن بعلبك والبقاع بل يطالب أيضاً بالحاق منطقة وادي النصارى السورية بلبنان، وهي تقع شمالي البلاد وتضم نحو خمسة وخمسين قرية مسيحية من الموارنة والروم الأرثوذكس. وكذلك يعتبر إميل إده أن ضمان سلامة لبنان واستقراره يكمن في إقامة علاقة عضوية مع فرنسا التي يجد نفسه قريباً جداً منها. وكان إده قد تخرج من كلية الحقوق في أكس أن بروفانس وشغل بعد ذلك منصب محام مستشار لدى القنصلية الفرنسية في بيروت [٣٢].

لقد جاهد إده حتى عام ١٩٣٦ من أجل تعديل الحدود اللبنانية، ولكن دون جدوى وكان قد لفت، منذ عام ١٩١٩، نظر البطريرك الماروني الياس الحويك، أحد آباء لبنان الكبير، إلى خطر انضمام عدد كبير من السكان قد يؤدي في المستقبل للاخلال بالتوازن القائم؛ فإذا اعتبر أو أصبح المسلمون في لبنان الجديد، هم الأكثرية، فلن يتوانوا، يدعمهم في ذلك أخوانهم في الدول المجاورة، عن تحويله إلى دولة إسلامية؛ ويتوجه إده إلى البطريرك بالقول: «وسوف تندم، يا صاحب

الغبطة، على هذه المبادرة في أقل من خمسين سنة»[٣٣]. أما البطريرك أنطون عريضه، خلف الحويك، فقد التزم بأفكار إميل إده، دون التعرض لمسألة حدود لبنان الكبير، وسارع إلى القول في آذار ١٩٣٣ «أن لبنان كان دوماً وسيبقى وطناً مسيحياً». فثارت لهذا الاعلان ثائرة الأوساط المسلمة في بيروت لدرجة أن صاحب الغبطة سارع إلى رفع الالتباس موضحاً: لم يبق للمسيحيين في الشرق أي وطن آخر بين الدول الشاسعة التي انشئت بعد الحرب، سوى هذا اللبنان. وفيه، وجد جميع البطاركة المسيحيين، حسبما يتبين لنا، ملجأ لهم. فهل هذا يعني أن لبنان، هذا الوطن المسيحي، يجب أن يقتصر على المسيحيين وحدهم؟ حاشا، إذ لا شيء يحول دون أن يبقى مشتركاً بين أبناء جميع الديانات الأخرى»[٣٤].

كانت هذه الأفكار، في ذلك الحين، شائعة جداً في جبل لبنان، حيث الذاكرة الجماعية لدى المسيحيين ـ ولا سيّما الموارنة والملكيين ـ ما تزال مشبعة بذكرى المجازر التي ارتكبها الدروز والأتراك في القرن التاسع عشر في الشوف وزحلة. وطفولة إميل إده ـ ولد في دمشق عام ١٨٨٤ ـ قد انطبعت هي أيضاً بما رواه والده عن تلك الفظائع التي امتدت إلى عاصمة الأمويين. كذلك، لم تغب عن البال ذكرى الحصار التمويني الذي فرضه العثمانيون خلال الحرب الكبرى والذين كانوا يريدون معاقبة المسيحيين المتهمين بتأييد فرنسا.

لم تنج عائلة واحدة من مآسي هاتين الكارثتين. ففي ١٩١٦، هلك من الموارنة مئة وثمانون ألف شخص من الجوع، أي ما يوازي ثلث الطائفة[٣٥]. أما الدروز، فقد نجحوا في تحاشي المأساة، إذ سبق لهم أن رحبوا عام ١٩١٥ بدخول الجيش التركي، فزودهم الباب العالي بالحبوب من «لبنان الداخلي» وهو عبارة عن سلسلة جبلية موازية لجبل لبنان تشكل حداً طبيعياً بين لبنان وسوريا.

اثارت تلك الكارثة أولى الموجات الكبرى للهجرة وعلى الخصوص نحو الأميركيتين، حيث يشكل الموارنة اليوم غالبية الجالية اللبنانية فيها، إذ يبلغ تعدادهم في الولايات المتحدة حوالي مليوني مواطن من أصل لبناني ـ سوري، ومعظمهم من المسيحيين الناجين من مجازر ١٨٦٠ ومجاعة الحرب العالمية الأولى. ويقدر العدد الإجمالي للمغتربين اللبنانيين بحوالي ٤ إلى ٦ ملايين شخص مقابل ٣ ملايين يقيمون في لبنان؛ وقد استؤنفت الهجرة بوتيرة متسارعة اعتباراً من ١٩٧٥ بإتجاه كندا وأوستراليا على الخصوص، دون أن تتوافر لها مؤشرات احصائية دقيقة. وعلى سبيل المثال، هناك مئتان وخمسون ألف شخص من الروم الملكيين في البرازيل، ومئة وخمسة عشر ألف شخص في الأرجنتين[٣٦]، ويبلغ عدد المهاجرين من بلدة زغرتا المارونية حوالي خمسة وثلاثين ألف مقابل ثلاثين ألفاً من المقيمين[٣٧].

ونادراً ما يشعر المسيحيون برغبة في العودة، على الرغم من بقائهم على صلات اقتصادية وثيقة مع وطنهم، ذلك أن قدرتهم على التكيف في البلدان المضيفة، قد دفعت بهم في معظم الأحيان لتبوؤ المناصب في الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية. وهكذا كان لكولومبيا رئيسها اللبناني خوليو طربيه (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢). وفي ١٩٨٥، فشل المرشح اللبناني باولو معلوف، حاكم ولاية ساوباولو، والمولود في زحلة، في الانتخابات الرئاسية في البرازيل. وفي الولايات المتحدة، هناك عدد من النواب يتحدرون من أصل لبناني؛ ونشير أخيراً إلى اثنين ذاع صيتهما، الأول رالف نادر مؤسس حركات الدفاع عن المستهلكين في أميركا، والآخر عازف البيانو الأرجنتيني ميغال ـ انجال إيستريلا، وكلاهما من أصل لبناني.

الهجرة الشيعية بإتجاه أفريقيا السوداء أو الامارات النفطية هي حديثة واجمالاً مؤقتة. وخلافاً للمسيحيين الذين يهجرون هرباً من التعسف والظلم، فإن الدافع لدى الشيعة هو محض اقتصادي، فما أن

تتوافر لهم الثروة حتى يعودوا إلى بلداتهم وقراهم.

إبان الإنتداب، كان إميل إده ورفقاؤه يستهولون كراهية المسلمين للكيان اللبناني في الوقت الذي كانت تبدو فيه الوحدة العربية التي يناضلون في سبيلها، غير بعيدة المنال. غير أن نتائج الإحصاء السكاني لعام ١٩٣٢ وتقديرات عام ١٩٤٤ قد رسخت قناعتهم بصحة فرضيتهم. ففي ١٩٣٢، بلغ عدد المسيحيين ٤٥٢٠٨١ شخصاً مقابل ٣٩٨٠٧٩ من المسلمين؛ وفي ١٩٤٤، أصبح المسيحيون ٧٣٤٥٤٢ شخصاً والمسلمون ٥٤٨٣٨٧. وقد جرى، في الحالتين احتساب المغتربين، معظمهم من المسيحيين. فإذا حذف هؤلاء من المجموع، كما انتهى إليه الأمر، تصبح الأكثرية المسيحية ضئيلة جداً. ففي ١٩٣٢، كان المسيحيون ٣٩٦٧٤٦ نسمة مقابل ٣٨٦٤٩٩ من المسلمين أي بفارق حوالي ١٠٠٠٠ نسمة[٣٨].

ويبدو أن مخاوف اميل اده كان لها، في ذلك الحين، ما يبررها، خصوصاً أن السياسة الفرنسية كانت تتعاطف بعض الشيء مع مطالب الوطنيين السوريين التي تتلخص بتوقيع معاهدة صداقة مع فرنسا، مقابل ضم لبنان إلى سوريا أو أقله. الحاق البقاع وبيروت وصيدا وطرابلس بها[٣٩].

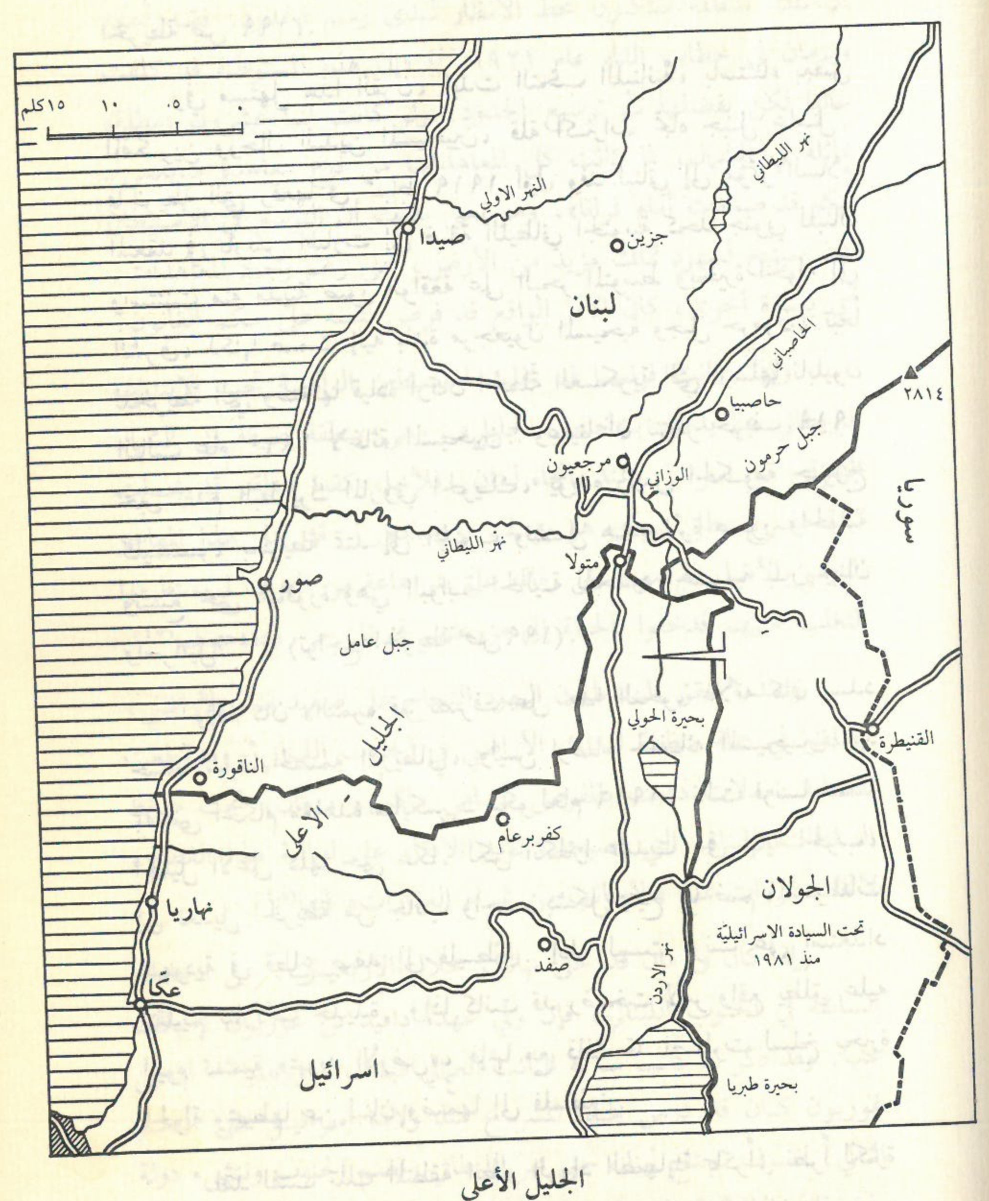
مع ذلك وبعكس الحركة الصهيونية التي تخلط بين النزعة اليهودية والديانة اليهودية، فإن القومية المسيحية تتلاءم مع مفهوم «اللبنانية» الأوسع. فبدلاً من وطن قومي مسيحي، على لبنان أن يكون وطناً للمسيحيين، وعليه أيضاً، بحسب تقاليده كبلد ملاذ ومأوى، أن يستقبل مسيحيي بلدان الشرق الأوسط سواء كانوا مضطهدين أو يعيشون كذميين فيها، والذمّية نظام خضوع وحماية نص عليه الإسلام عندما يكون دين الدولة، ويقتصر تطبيقه على أهل الكتاب، أي على

المسيحيين واليهود، مقابل دفع الجزية والتخلي عن أية مشاركة في السلطة السياسية[٤٠].

بيد أن لبنان يجب ألا يستبعد الطوائف غير المسيحية المدعّوة للمشاركة في الحكم. فلما أن انتخب اميل اده، عام ١٩٣٦ رئيساً للجمهورية، بفضل اصوات المسلمين، حتى بادر إلى تعيين سني على رأس الحكومة هو خير الدين الأحدب، ابن طرابلس. وقد جرت العادة بعد ذلك على حصر منصب رئيس الحكومة بالسنيين ثم تكرست هذه العادة بالميثاق غير المكتوب لعام ١٩٤٣.

أما مطران بيروت اغناطيوس مبارك فقد أعلن بصورة حاسمة ودون لف أو دوران أنه مع «الوطن القومي المسيحي». ففي ٥ آب ١٩٤٧، بعث برسالة إلى هيئة جنيف الدولية المكلّفة بدرس المسألة الفلسطينية، داعياً بقوة لاقامة وطن يهودي في فلسطين ووطن مسيحي في لبنان[٤١]. فاستاء الفاتيكان من ذلك، لتمسكه بالصيغة الإسلامية - المسيحية، وأعلن بطلان ما دعا إليه مبارك.

أما بشاره الخوري أول رئيس للبنان المستقل والشريك الماروني في الميثاق الوطني، فيرى، مثل بيار الجميل، أن التعاون الوثيق مع العالم العربي الذي يشكل لبنان جزءاً منه، هو الضمان لأمن المسيحيين. وقد أعلن رئيس الجمهورية تكراراً بأن لبنان المنعزل والمنطوي على ذاته والذي «يحيط به سياج من الحديد والنار» لن يعرف أبداً الهدوء والاستقرار[٤٢]. ويرى الخوري واتباعه أن وضع المسيحيين لا يقارن بوضع اليهود. فإذا كان المسلمون يعترضون على اشتراك المسيحيين في الحكم، فهم لا يشككون في شرعية وجودهم في الشرق الأدنى، فيما ينظر إلى المستوطنين اليهود القادمين من اوروبا وأميركا وهم من غير العرب، كدخلاء على هذه البلاد. بقبولهم مبدأ التعايش، أخذ المسيحيون بخيار فريد في المشرق، حيث تنشط الأقليات للمحافظة على هويتها وامنها،



الجليل الأعلى

فتختار الانفصال عن محيطها ـ كاسرائيل ـ وإذا تعذر ذلك تجنح نحو التسلط بالقوة كما هو حال العلويين في سوريا. ويرى الآباتي بطرس قزي، العميد السابق لجامعة الروح القدس في الكسليك، في مبدأ التعايش تجسيداً لفضائل مسيحية مسكونية ويرفعه إلى مستوى الشهادة: «ليس المسلمون أو الدروز هم الذين جاءوا عند الموارنة بل بالعكس. فالمسيحيون لم يعيشوا منعزلين عن سواهم على الإطلاق ولن يستطيعوا ذلك أبداً»(٤٣) وقبل الحرب الأخيرة، كانوا في الواقع، منتشرين في جميع المناطق اللبنانية، ومن المؤكد أنهم لم يتجمعوا مجدداً بكامل رضاهم في بقعة صغيرة لا تزيد مساحتها عن ٨٠٤ كلم² والتي أصبحت الملاذ الأخير للحرية لديهم.

الجنوب بين اشداق الطامعين

لم يهدىء استقلال لبنان الناجز عام ١٩٤٣ من مخاوف أميل اده، سيما وأن الحماية الفرنسية لم تعد محققة مع جلاء القوات الفرنسية عام ١٩٤٦. وعندما اخفقت مساعيه لفصل جبل عامل عن لبنان الكبير، أوفد تكراراً، نجله ريمون ـ وهو حالياً نائب يعيش منذ ١٩٧٦ في منفاه الاختياري في فرنسا ـ إلى بلدة ريهوفوت القريبة من تل أبيب، بغية اقناع حاييم ويزمان رئيس الوكالة اليهودية لضم تلك المنطقة ذات الأكثرية الشيعية وكذلك صيدا عاصمة لبنان الجنوبي السنية، إلى احضان الدولة اليهودية المقبلة، فلم يوفق إلى ذلك سبيلاً، وأجابه الزعيم اليهودي التاريخي: «لقد علمني جدّي ألا أقبل أية هدية، ملفوفة على الإطلاق» ومشيراً إلى الفئات الإسلامية التي تسكن تلك المنطقة (٤٤).

ومهما قال ويزمان عن الجنوب، فإنه لاشك قد هلّل، قبل سنوات، للفرصة التي لم يكن يتوقعها وطالما عارك لأجلها منذ ١٩١٩،

بضم الجنوب اللبناني حتى شمالي نهر الليطاني إلى فلسطين (تراجع الخريطة ص ١٩٩).

وفي مستهل هذا القرن، ابدت النخب اللبنانية، باستثناء بعض المفكرين ورجال الدين المسيحيين، قلة اكتراث تجاه جبل عامل. فالخريطة التي رفعها في شباط ١٩١٩ أول وفد لبناني إلى مؤتمر السلام المنعقد في باريس اشارت إلى ضفة الليطاني الجنوبية كحد جنوبي للبنان واستثنت منه مدينة صور الواقعة على البحر المتوسط وبحيرة الحولة إلى الشرق، لكنها ضمت إليه بلدة مرجعيون المسيحية وجبل حرمون، تبعاً للخريطة التي وضعتها قيادة أركان الحملة العسكرية التي ارسلها نابليون الثالث عام ١٨٦٠ لاغاثة المسيحيين. وعلينا أن ننتظر خريف ١٩١٩ حين تقدم البطريرك الماروني الحويك، يؤيده رئيس الحكومة جورج كليمنصو، بخريطة تمتد إلى الجنوب وتشمل هذه المرة صور والحولة وتتسع حتى الناقورة وهي البوابة الحالية للحدود الجنوبية بين لبنان واسرائيل[٤٥]. (تراجع الخريطة ص ١٩٩).

وإذا كان «النمر» قد تصرف على هذا النحو، فلأنه كان يسدد حساباً سابقاً لخصمه البريطاني، وليس ارضاء لحلفائه المسيحيين، إذ بمقتضى أحكام معاهدة سايكس - بيكو لعام ١٩١٦، نالت فرنسا منطقة الجليل الأعلى كلها حتى عكا. لكن انكلترا عمدت، في نهاية الحرب، إلى تعديل الخريطة من جانب واحد، بشكل يتيح لها ضم المستوطنات اليهودية في قطاع صفد إلى فلسطين. إذا، ليست فرنسا على استعداد لتقديم تنازلات جديدة. وإذا كانت قد رضخت لأمر واقع يطلق عليه اليوم تسمية «تهويد الأرض»، فإنها مع ذلك قد اضطرت لسلخ بحيرة الحولة ومحيطها عن لبنان وضمّها إلى فلسطين.

لقد لفتت تلك المنطقة انظار الرواد الصهاينة باكراً، نظراً لكثرة مستنقعاتها ولإمكانية توافر المياه فيها؛ وعندما انشأ البارون الفرنسي

ادمون دي روتشيلد مستوطنة المطلة، لم يكن يخطر على باله، دون شك أن تلك المنطقة ستكون محط الانظار لدى رسم الحدود. فقد أعلن ويزمان في خطاب القاه عام ١٩٢١[٤٦] «إن هذه المستوطنة قد كلفت غالياً لكن بفضلها تمّ توسيع الحدود. ولو كانت لنا عشرون «مطلة» مماثلة في الشمال، لما كانت كل المعاهدات من نوع معاهدة سايكس - بيكو قد صمدت أمام قرانا»، وهو يعني بذلك أن التوسع في الاستيطان كان سيتيح لليهود تملك مزيد من الأرض، على رغم وجود المعاهدات. أي بعبارة أخرى، كان الأمر الواقع قد فرض نفسه على حكم القانون.

وإذا كانت فرنسا قد تخلت لفلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني عما يدعى بـ«خنصر الجليل» - وهي منطقة ضيقة إلى الشمال الشرقي من اسرائيل وتمتد باتجاه لبنان - فلأنها، كقوة محتلة، قد تحملت تبعة مصرع بطل يهودي هو يوسف ترومبلدور. قد قتل هذا المهاجر الروسي الأصل مع سبعة من رفاقه على يد جماعة من العرب لم يستطيعوا التغلب عليهم فدخلوا بالحيلة إلى مزرعتهم في تل حي وصرعوهم[٤٧].

وعندما حقق المستوطنون اليهود النجاح على صعيد ضم الأراضي، انطلقوا في حملة منظمة لتملك الأراضي في الجنوب اللبناني. وقد بلغت العملية معدلات دفعت بالمفوض السامي ماكسيم ويغان، تحت ضغط السلطات اللبنانية التي اصبحت تؤيد الإبقاء على لبنانية هذا القطاع، لاتخاذ مقررات تمنع «الأجانب من شراء العقارات» فيها[٤٨].

وإذا كان ويزمان قد تخلى نهائياً، خلال الأربعينات، عن ادعاءاته السابقة في الجنوب اللبناني، فإن ولي عهده دافيد بن غوريون لم يكّف عنها. وقد ذكر لنا كاتب سيرته النائب العمالي ميشال بارزوهار[٤٩] أن بن غوريون كان قد درس هذا المشروع منذ ولادة إسرائيل على النحو التالي: «سوف نجتاح لبنان حتى نهر الليطاني ونضم الجنوب وننشىء دولة مارونية في الشمال تتولى توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل. أما المناطق غير

المسيحية فتلحق بسوريا أو يصار إلى إيجاد ترتيبات أخرى بشأنها». ولكن كيف يمكن ابتلاع السكان الشيعة في الجنوب مع المحافظة على الطابع اليهودي لاسرائيل؟ «لا بدّ أن هرب الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨، قد أثر في بن غوريون، فظن أن هذه الظاهرة قد تتكرر على نحو مماثل في لبنان. وهكذا إذا افرغت تلك المنطقة من سكانها الشيعة أمكن الحاقها بإسرائيل دون مشكلة».

وإذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد وافق، عام ١٩٤٩، على إجلاء جيوشه من أربعة عشر قرية لبنانية جرى احتلالها خلال الحرب، فلأنه ظنّ بيروت مستعدة لتوقيع معاهدة سلام معه ولإشراكه في استثمار مياه الأنهر في الجنوب اللبناني، وهي المياه التي تفتقر فلسطين بشدة إليها. ففي عام ١٩٤٣، لحظت دراسة أعدّتها شركة لبنانية تخص ألفرد نقاش مع مهندسين يهود تابعين «لتعاونية المياه في فلسطين»، إجراء تبادل لفائض المياه اللبنانية التي تذهب إلى الدولة العبرية التي تنتج بالمقابل الطاقة الكهربائية للبنان. وقد تلت ذلك دراسات كثيرة ومنها مشروع جونستون الذي تبنّته الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ [٥٠]، لكن هذا المشروع أحبط وسقط إذا جاز التعبير، في المياه...

تحتاج فلسطين في تطوّرها إلى كمية ضخمة من المياه. بيد أن أهم الموارد المائية يقع في الجنوب اللبناني (الليطاني) وفي حوض نهر الأردن، وعلى أقدام جبل حرمون (في سوريا ولبنان) وفي بحيرة الحولة حيث تصبّ الأنهر الرئيسية. فنهر «الدان» وهو الرافد الرئيسي لنهر الأردن، يصب فيه ٢٦٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة، ونهر بانياس ١٦٠ مليوناً. أمّا الحاصباني والوزاني وكلاهما نهران لبنانيان فيصبان ١٦٠ مليون متر مكعب في بحيرة طبرية (في إسرائيل). أمّا الليطاني فتقدر الكمية التي يهدرها سنوياً في البحر المتوسط بحوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب [٥١]. فمن أصل حوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب من المواد المائية

السنوية، لا يستثمر لبنان سوى ١٦٠ مليون أي ما نسبته ٢٦،٩٪ فقط [٥٢].

كم مرّة «رثى» الإسرائيليون لهذا التبذير! ففي عام ١٩٥١، حذر النائب موريس الجميّل - وهو خال أمين وبشير وصاحب مشروع متكامل بشأن «التخطيط الشامل للمياه اللبنانية» - من ذلك بقوله: «إذا استمرّت الأمور على هذا النحو فإننا كمن يضع كوب ماء أمام عطشان». غير أن مختلف الخطط الحكومية اصطدمت بمشاحنات حزبية بين وجهاء الجنوب ولا سيّما الشيعة منهم.

والتسلط على جنوب لبنان استحوذ على تفكير بن غوريون ورئيس أركانه الجنرال موشي ديان اللذين أخذا يتحينان الفرصة لإشباع رغبتهما. وفي شباط ١٩٥٤، ساد المشرق بعض الغليان: حل جمال عبد الناصر مكان محمد نجيب على رأس مصر، وفي دمشق وقع انقلاب على أديب الشيشكلي. فارتأى بن غوريون الملقب «بالنبي المسلح» في ٢٧ شباط من مزرعته (الكيبوتز) في سدى بوكير في قلب صحراء النقب حيث يقيم، في رسالة بعث بها إلى خلفه موشي شاريت، أن الوقت قد حان كي نخلق في لبنان حالة «من الفوضى أو الاضطراب أو الثورة أو الحرب الأهلية». ويستطرد موشى ديان: بعد ذلك، «يدخل الجيش الإسرائيلي إلى لبنان، ويحتل الجزء اللازم من أراضيه وينشئ فيه نظام حكم مسيحي يتحالف مع إسرائيل. أمّا الأراضي المحتلة جنوبي الليطاني فتلحق جميعها بإسرائيل».

جميع هذه الخطط أصبحت معروفة لأنها نشرت في مذكرات موشى شاريت [٥٣]. وما لم يعرف إلّا قليلاً هو أنه، بعد انقضاء سنتين، أي في عام ١٩٥٦، وخلال المحادثات التحضيرية لعملية السويس، في سيفر، كان بن غوريون قد عاد إلى الحكم، فتقدم من شريكيه الفرنسي

والبريطاني بخطة لإعادة تشكيل خريطة المشرق على نحو جديد: إسقاط عبد الناصر واستبداله بحاكم معتدل: وقسمة الأردن إلى جزئين، بحيث تكون الضفة الغربية من نصيب إسرائيل، ويعطى شرقي الأردن إلى العراق الذي يصار إلى توقيع معاهدة صلح معه وتنصيب حاكم موال للغرب في دمشق - وقد عرض عودة الشيشكلي الذي يحظى برضى باريس - وإنشاء دولة مسيحية في لبنان مقابل إعطاء بعض المناطق ذات الأغلبية الإسلامية إلى سوريا.

وقد ردّ عليه رئيس الحكومة الفرنسية غي موليه بالقول: «لا بأس بهذا المشروع فهو يستحق الاهتمام، لكننا الآن بصدد مناقشة حملة السويس»[٥٤]. لكن نظيره الإسرائيلي قد بدّل رأيه عندما تبين له، خلال الهجوم على سيناء، أن العرب لا يبارحون أرضهم وبيوتهم أمام تقدّم الجيش الإسرائيلي كما كان عليه الحال عام ١٩٤٨. وقد قال لنا ميشال بارزوهار صديقه الحميم أن ذلك قد شكّل صدمة نفسية عارمة له». وقد تخلى بن غوريون عن مشروعه هذا وأكّد للجنرال ديغول عام ١٩٦٧، أنّه لم يعد يرغب بأي شبر من لبنان.

على كل حال، لم تعد مثل هذه المشاريع لتلقى في الخمسينات أي صدى في لبنان. فالمسيحيون راضون تماماً عن مصيرهم وتعاونهم المستمر مع الإسلام اللبناني قد وفّر لهم الطمأنينة حول المستقبل. وقد أتاح لهم لبنان الكبير فرصة الازدهار خارج الحدود الضيّقة والقاحلة التي كانت لجبل لبنان. وهبط الموارنة أبناء الجبل للإقامة بكثافة في المدن الساحلية الكبرى.

مع ذلك، بقيت المزاعم اليهودية في أرض الجنوب تقلق اللبنانيين، لا سيَّما خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، على الرغم من عدم اشتراك لبنان فيها. فقد باح المقدّم أود بول، رئيس فريق المراقبين

التابعين للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، إلى سفير فرنسا بيار لوي فاليز بان الجيش الإسرائيلي يحشد قواته على الحدود «استعداداً لاجتياح لبنان حتى صيدا»[٥٥]. وفي ١٤ آب، طرح وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان، على بساط البحث مجدداً اتفاقية الهدنة الموقعة مع لبنان عام ١٩٤٩، وفي أول تشرين الأول، أعلن موشى ديان أن الحدود الجديدة هي «الأفضل باستثناء الحدود اللبنانية».

في العاصمة اللبنانية، كان الهياج عارماً لدرجة أن سفير فرنسا اقترح على حكومته «اتخاذ مبادرة من جانبنا تؤدي من جهة إلى كبح جماح أي اتجاه محتمل لاستكمال غزوات حزيران، إلى طمأنة النفوس المضطربة من جهة أخرى»[٥٦]. وتأكيداً لاستمرار صلاحية اتفاقية الهدنة، ارتأى الرئيس شارل حلو أن من الأفضل أن تنشر الأمم المتحدة مراقبين على طول الحدود الجنوبية، مما يؤدي أيضاً إلى ردع الفدائيين من التسلّل نحو إسرائيل وهو أمر بات يتكرّر على نحو يثير القلق. وقد وافق الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، على طلب حلو، من دون أن يقوم مجلس الأمن بمناقشته. وقد اعتبر ممثل لبنان، فيليب تقلا أن الموقف المبدئي ليوثانت كاف ونصح بعدم الذهاب إلى أبعد من ذلك خشية قيام القدس التي تعارض وجود أي رقيب عليها، بضغوط محتملة على بعض أعضاء مجلس الأمن ولا سيّما على الولايات المتحدة. وكانت فرنسا قد أكدت للبنان تأييدها له[٥٧].

لهذه الأسباب لم يأت المراقبون إلى لبنان.

وفي آذار ١٩٧٨، أصيب لبنان بالقلق مجدداً من جراء اجتياز الجيش الإسرائيلي للحدود في هجوم واسع النطاق. فمنذ ثلاث سنوات ولبنان يعاني من الحرب في الداخل، والجنوب في مهب الريح يتأرجح بين مطرقة منظمة التحرير الفلسطينية وسندان الغارات الانتقامية الإسرائيلية. ويرمي الهجوم الإسرائيلي، الذي أطلق عليه تسمية «حجر

الحكمة» إلى دفع الفلسطينيين إلى شمالي نهر الليطاني، غير أنه، تبعاً لما أشار إليه وزير الدفاع عازار ويزمان، فهو يهدف أيضاً إلى خلق منطقة آمنة في جنوب لبنان، بالتعاون مع القوات المسيحية التابعة للضابط الكاثوليكي المنشق سعد حداد [٥٨].

عجز قوة الطوارئ الدولية في لبنان

منذ عام ١٩٧٦، وإسرائيل تسيطر على ثلاث جيوب صغيرة معزولة بمحاذاة حدودها الشمالية. وعندما انسحب الجيش الإسرائيلي، في ١٣ حزيران ١٩٧٨، أبقى سيطرته على جزء من الأرض اللبنانية يجاور الحدود بعمق يتراوح بين ٥ و١٠ كلم. وقد تسلّم رجال حداد هذا الشريط الحدودي ومنعوا قوة الطوارئ الدولية من دخوله. ويبلغ عدد «القبعات الزرق» ٦٠٠٠ جندي وقد جاءوا إلى لبنان في إطار «قوة الطوارئ الدولية في لبنان» لمساعدة الدولة اللبنانية بصورة مبدئية، على استعادة سيادتها على الجنوب. علاوة على ذلك عمدت إسرائيل إلى فتح ثغرة طولها حوالي عشرة كيلومترات في منطقة عمل قوة الطوارىء الدولية، تحت قلعة الشقيف الصليبية، وبذلك تستطيع التوغل نحو الشمال دون أن تضطر لعبور خطوط القوات الدولية. (راجع الخريطة ص ٢١٠).

هذا «الاحتلال بالوكالة» كما دعاه سفير لبنان لدى منظمة الأمم المتحدة، غسان تويني، يتيح للدولة العبرية، من بين ما يتيح لها، التصرّف بالمياه اللبنانية بخاصة نبعي الوزاني والحاصباني. وقد حاول سعد حداد نفسه، عدة مرات التصدي لوضع العوائق الرامية لعزل مياه الوزاني. وعلى أثر ما ورد في وسائل الإعلام الإسرائيلية واللبنانية من معلومات تشير إلى قيام أشغال لتحويل مجرى المياه، طلبت الحكومة اللبنانية إجراء تحقيقات دولية، غير أن مراقبي الأمم المتحدة قد مُنِعُوا إجمالاً من الانتقال إلى أمكنة تلك الأشغال.

بعد انقضاء سنة واحدة، اعلن حداد من مرجعيون عن قيام «دولة لبنان الحر». على امتداد نحو ٢٥٠ كلم٢ ترتبط بصورة شبه تامة بإسرائيل ويمنع الجيش اللبناني النظامي من دخولها. وإذا كانت مساحة هذه الأرض هي دون ما كان يحلم به بن غوريون، فكيف لا نرى في هذه البادرة نفسها دلالة على نزعة إسرائيل التوسعية؟ فمنذ انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في حزيران 1985 حيث أنهى رسمياً عملية «السلام من أجل الجليل»، والدولة العبرية تحتفظ «بحزام أمني» يراوح عرضه بين ٨ و٢٠ كلم حيث يتمركز باستمرار بين ١٥٠ و٤٠٠ ضابط إسرائيلي، مهمتهم مساندة الميليشيا الحليفة لها (٢٠٠٠ مقاتل تقريباً) والمعروفة باسم جيش لبنان الجنوبي بقيادة الجنرال الماروني أنطوان لحد الذي خلف سعد حداد إثر وفاته في كانون الثاني ١٩٨٤ (تراجع الخريطة ص ٢١١).

تنظر الدولة العبرية بازدراء إلى قوة الطوارئ الدولية، معتبرة أن «لا فائدة منها»، لأسباب عدة، منها أن الجنود الدوليين لا يملكون أية صلاحيات ردعية ويخضعون في تحركهم لمعادلات توازن القوى على الأرض. وقد جاء في القرار ٤٢٦ ما نصه: «تتلقى قوة الطوارئ الدولية أسلحة ذات طابع دفاعي. ولا يجوز لها استعمالها إلاّ في حالة الدفاع المشروع عن النفس». في هذه الحالة، ما هي الوسائل التي تستطيع بواسطتها منع تسلل الفدائيين الفلسطينيين والتصدي لوحدات جيش الدفاع الإسرائيلي؟ وإذا حدث للقبعات الزرق أن اعترضت سبيل الفدائيين المسلحين، فما عليها إلاّ أن تقتادهم خارج منطقة عملياتها وتسلّم أسلحتهم المصادرة إلى ضابط الارتباط الفلسطيني في صور... أخيراً، أصبحت منطقة قوة الطوارئ الدولية ملجأ الفلسطينيين المفضل، خصوصاً بعد الإقرار بصورة رسمية ببعض الجيوب لهم وللميليشيات الحليفة (ومنها الحزب الشيوعي). كذلك أصبحت القوة الدولية، بعد

١٩٨٤، عاجزة تماماً عن اتّقاء هجمات «حزب الله» وعمليات التنشيط الإسرائيلية التي تليها، وسوف تتعرض لهجماته أكثر فأكثر لأن المقاتلين الشيعة الموالين لإيران يتهمونها بالتحيّز. وكانت فرنسا أول هدف لانتقام الأصوليين الحاقد، باعتبارها الرمز الرئيسي لتمسك الغرب بسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وكانت الوحدة الفرنسية بجنودها الألفين هي الأكبر بين وحدات القوة الدولية، لكن فرنسا لم تعد تحتفظ، منذ كانون الأول ١٩٨٦ إلّا بـ ٥٣٠ جندياً(٥٩).

منذ كانون الثاني ١٩٧٩، ولبنان يلتمس، دون جدوى، من مجلس الأمن «زيادة عدد قوة الطوارئ الدولية». وفي كل مرة يصار إلى التجديد لها لفترة ستة أشهر أخرى، كان مجلس الأمن يكتفي بالطلب إلى إسرائيل «الكف فوراً عن توفير الدعم الذي ما زالت تقدّمه لبعض المجموعات المسلحة غير المسؤولة» (القرار ٤٥٠ تاريخ ١٤ حزيران ١٩٧٩) أو الانسحاب نهائياً من لبنان (القرار ٥٨٦ تاريخ ١٩ تموز ١٩٨٦). غير أن هذه التمنيات لم تتحقق!!.

وتوسيع صلاحيات القوة الدولية على الأرض يستوجب تزويدها بالأسلحة الثقيلة الهجومية وإعادة تحديد مهمتها: عليها أن تقاتل كل مَن يخالف قرارات مجلس الأمن سواء أكانوا فلسطينيين أو إسرائيليين أو سواهم. بيد أن الدول العشرة المشاركة في القوة الدولية ترى أن «قوة السلام» لا تستطيع بطبيعتها، القتال وشن المعارك! إنه العجز الذي تحوّل إلى نهج متّبع. وقد نصل يوماً إلى إيجاد قوة أخرى تتولى حماية القوة الدولية.. حتى إنّ مجلس الأمن نفسه كان يفكّر عام ١٩٨٦ بهذا الخصوص في اقتراح الحكومة اللبنانية للاستعانة بالجيش اللبناني لهذا الغرض.

لكن مهما كانت قوة الطوارئ الدولية صورية، تبقى مجدية.

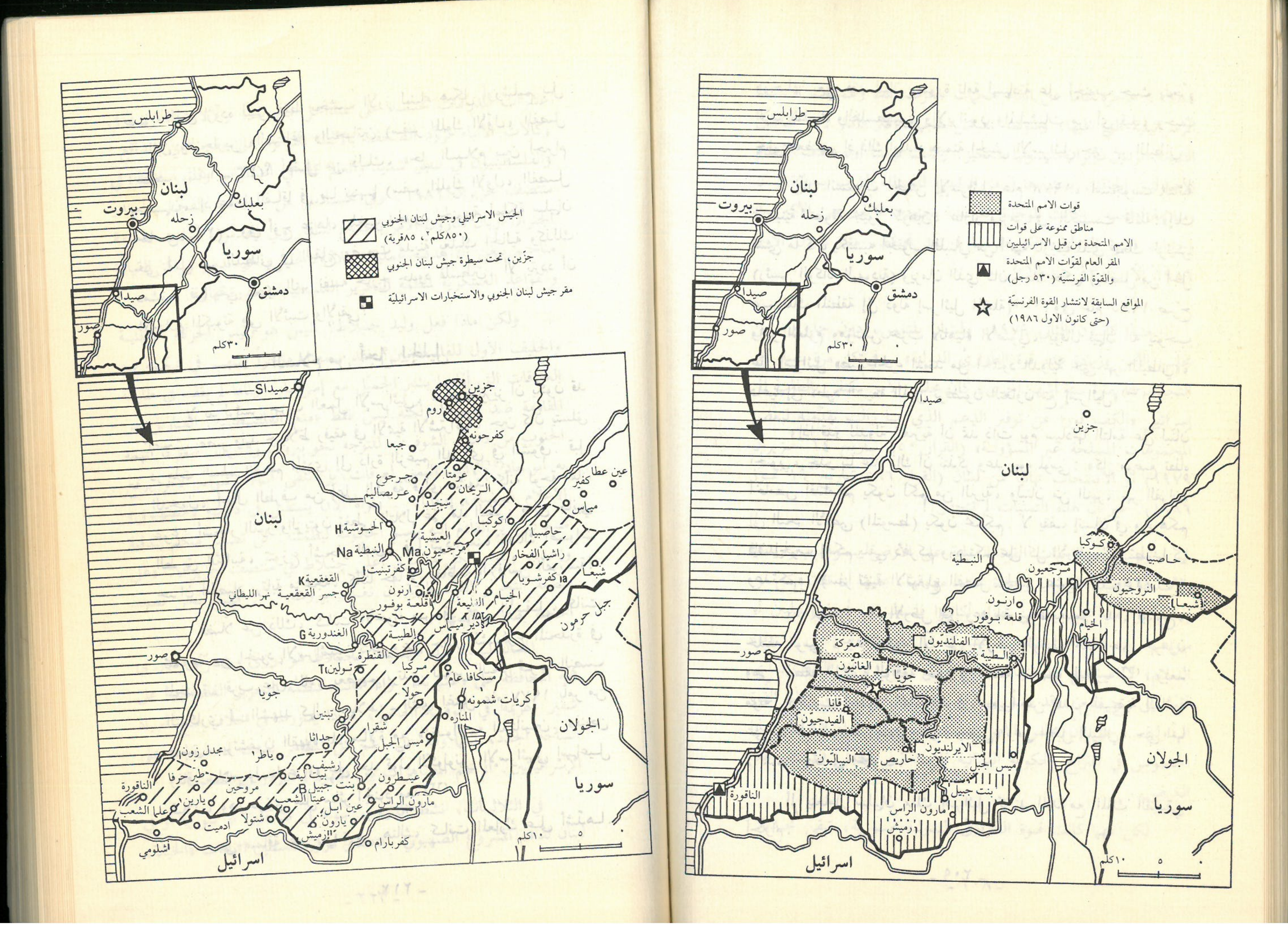
ورحيلها يعني فقد لبنان بصورة تامة لسيادته على الجنوب حيث يتحرّر الإسرائيليون والفلسطينيون والإيرانيون والميليشيات من أي قيد، وحيث يخشى بعضهم إذ ذاك امتداد هيمنة الجيش الإسرائيلي حتى نهر الليطاني.

إبّان انسحاب الجيش الإسرائيلي عام ١٩٧٨، استجوبت النائبة اليمينية المتطرفة جيولا كوهين، عازار ويزمن في الكنيست قائلة: «إنك تنسى ما كان يكتسبه الجنوب اللبناني من أهمية تاريخية لدى عمك الرئيس (رئيس الوكالة اليهودية) ويزمان الذي كان رجلاً حكيماً [يناضل من أجل ضم تلك المنطقة إلى دولة إسرائيل المقبلة(٦٠)». وفي عام ١٩٨٥ صرّح وزير العلوم ومؤسس حزب «تاهيا» الأصولي، يوفال نيمان أنه يتوجب على إسرائيل «ضمّ الجزء الممتد من الحدود الدولية حتى نهر الليطاني»، داعياً إلى «طرد الشيعة الذين يرفضون التعاون مع إسرائيل»(٦١).

وإذا قدّر للدولة العبرية أن تمدّ ذات يوم سيادتها التامة على لبنان الجنوبي، يجدر بنا عند ذاك أن نتذكر وعد يهوه لموسى: «كل موضع تطأه أخامص أقدامكم يكون لكم من البرية، ولبنان من النهر، نهر الفرات إلى البحر الأقصى (المتوسط) يكون تخمكم. لا يقف إنسان في وجوهكم فإن الحرب إلهكم يلقي ذعركم ورهبتكم على كل الأرض التي تطؤنها كما وعدتكم». (سفر تثنية الاشتراع الفصل الحادي عشر، ٢٤ و٢٥).

بيد أنّ غزو هذه الأرض التي وعد الله بها لم يكتمل أبداً، فيشوع، خليفة موسى لم يمدّ حكمه إلّا على الأرض الواقعة تحت جبل حرمون وهي المنطقة اللبنانية الواقعة حالياً في منطقة حاصبيا الدرزية(٦٢). وبعد موته، توسعت الحدود باتجاه الشرق، بعيداً عن المدن الفينيقية القائمة على ساحل المتوسط (صور وصيدا وجبيل) وعن الجبل اللبناني، حتى انّها لم تشمل عكا في الجنوب.

ألم يتعامل سليمان ملك إسرائيل كالند للند مع الملك الفينيقي أحيرام.


طرابلس
لبنان
بيروت
زحله
بعلبك
سوريا
دمشق
صيدا
صور
٣٠كلم
الجيش الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي
(٨٥٠كلم٢، ٨٥قرية)
جزين، تحت سيطرة جيش لبنان الجنوبي
مقر جيش لبنان الجنوبي والاستخبارات الاسرائيلية
جزين
روم
كفرحونه
جبعا
عرمتا
جرجوع
الريحان
عربصاليم
سجد
كوكبا
حاصبيا
ميماس
كفير
عين عطا
العيشية
الجبوشية
النبطية
مرجعيون
راشيا الفخار
كفرتبنيت
القعقعية
ارنون
كفرشوبا
شبعا
جسر القعقعية
نهر الليطاني
قلعة بوفور
الخيام
دير ميماس
الطيبة
جبل حرمون
الغندورية
القنطرة
تولين
مركبا
مسكافعام
جويا
حولا
كريات شمونه
تبنين
شقرا
المناره
الجولان
حداثا
ميس الجبل
مجدل زون
ياطر
رشيف
بيت ليف
طيرحرفا
مروحين
عيطرون
الناقورة
يارين
بنت جبيل
عيتا الشعب
مارون الراس
علما الشعب
عين ابل
شتولا
يارون
ادميت
الزميش
كفربارام
أشلومي
اسرائيل
سوريا
١٠كلم
قوات الامم المتحدة
مناطق ممنوعة على قوات الامم المتحدة من قبل الاسرائيليين
المقر العام لقوّات الامم المتحدة والقوّة الفرنسيّة (٥٣٠ رجل)
المواقع السابقة لانتشار القوة الفرنسيّة (حتى كانون الاول ١٩٨٦)
النروجيون
الفنلنديون
معركة
الغانيون
قانا
الفيدجيون
الايرلنديون
خاريص
النيباليون
زميش

صور الذي زوّده ليس فقط بخشب الأرز لبناء هيكل أورشليم بل بالبنائين والنجارين والصاغة والنحاتين (سفر الملوك الأوّل، الفصل الخامس، ١٥ ـ ٣٣)؟ أفضل من ذلك، «حل السلام بين أحيرام وسليمان، إذ عقدا اتفاقاً في ما بينهما (سفر الملوك الأول، الفصل الخامس، ٢٦). وفي أوج عزها، بلغت الحدود الجنوبية لمملكة سليمان حتى أعلى نهر الليطاني في البقاع وضمت مدينة بعلبك الحالية وكذلك دمشق، فيما بقي مجري النهر نفسه خارج حدود فلسطين. ألا يتردد أن الأحلام المكبوتة هي الأثبت والأبقى؟

السلام من أجل الجليل

لا بدّ لرئيس حزب العمل الإسرائيلي، شيمون بيريز أن يكون قد أعجب بقصر وليد جنبلاط رفيقه في الأممية الاشتراكية، حين كان يتسلق درجات السلم الفخم المؤدي إلى دارة الزعيم الدرزي في الشوق. قبل الدخول، أجال الطرف من أعلى الشرفة فرأى مشهداً كأنه لوحة لفان غوغ: أشجار اللوز والزيتون تغطي التلال على مدّ النظر، وعلى جانبي الطريق الترابية، تتوزع أشجار التين، فيما تتردّد هنا وهناك أصوات جيزان الحصاد برتابة مزعجة، كأننا حقاً في مقاطعة البرفانس الفرنسية!

فضلاً عن ذلك، كانت الأجواء مرحة. ففي الأسفل، كانت مجموعة من الجنود الإسرائيليين تتكىء على جدار الشوارع المنحدرة في المختارة، قرب عين الماء، بعضهم يرتدي لباس البحر قرب النصب التذكاري لـ «الشهيد كمال جنبلاط» ـ الذي اغتيل عام ١٩٧٧ بأمر من دمشق ـ يرتشفون القهوة بلا مبالاة مع «إخوانهم» اللبنانيين. «فنحن رفاق سلاح ولسنا غزاة» على حد قول الكولونيل الإسرائيلي إسماعيل قبلان، وهو درزي مثل سائر الجنود معه[٦٣].

على مسافة غير بعيدة من هناك، كانت المعارك على أشدّها.

عشرات المدرعات تحتشد على مداخل بيروت. والآلات الكاتبة في وكالات الأنباء تزوّد الصحف بالأنباء المتواترة على وقع دوّي المدافع. والفلسطينيون في ضيق شديد والعالم كله في اضطراب وقلق، فنحن في منتصف حزيران ١٩٨٢. وفي السادس من آب عند الفجر، أصدر الجنرال أريال شارون الأمر باجتياح لبنان. وفي القدس، أعلنت حكومة مناحيم بيغن أن هدف عملية «سلامة الجليل» هو تدمير مراكز القيادة والقواعد العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصورة نهائية.

ولكن ماذا فعل وليد جنبلاط؟ أليس هو رئيس الحركة الوطنية والحليف الأول للفلسطينيين؟ فقد سمعناه مؤخراً يسهب في تهكمه من العلاقات التي أقامها بشير الجميّل مع إسرائيل. ولماذا لم يقف في طليعة المقاومة ضد الغزاة؟ ولكنه ليس فقط «منع الفلسطينيين الفارين من الجنوب من دخول الشوف» ـ للتوجه نحو بيروت والشمال ـ تبعاً لما اتّهمه به أبو أياد[٦٤]، اليد اليمنى لعرفات، بل تلقى أبناء الشوف الأمر برفع الأعلام البيضاء، إمعاناً... وتراه الآن يستقبل في دارته «الصهيوني» شيمون بيريز القادم إليه باسم الحكومة ليطمئنه: لن تصادر منكم بندقية واحدة. وتتويجاً لكل ما سبق أعلن جنبلاط في منتصف حزيران: «على منظمة التحرير الفلسطينية أن تغادر بيروت»[٦٥]. فهل نحن بصدد أحجية يصعب فهمها؟

المسألة ليست بهذا التعقيد: فجنبلاط هو درزي ويتصرّف كدرزي همه المحافظة على «عشيرته». وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية على شفير الهزيمة في الوقت الحاضر، فلماذا يتورط في خلاف مع أسياد الساحة الجدد، سيما وأنه على رغم كل المظاهر ليست له ضغينة على الإسرائيليين. ألم تتم المصاهرات بين اليهود والدروز في السابق؟

في الثلاثينات، نشط الدروز، سواء في فلسطين أو سوريا أو في لبنان لدعم المشروع الصهيوني. فتحدّى دروز فلسطين اتهامات «الخيانة»

التي أطلقها جيرانهم المسلمون بحقهم وسهّلوا الهجرة اليهودية ووفروا الحماية للمستوطنين الجدد الذي شكّلوا نواة جيش الدفاع الإسرائيلي [٦٦].

في عام ١٩٣٨، راح الزعيم الروحي للطائفة الدرزية في لبنان حسين حماده، إلى حد طلب المال من أحد القادة الصهاينة إلياهو ساسو «بغية دفعها إلى دروز سوريا ولبنان وفلسطين كيلا يقاتلوا اليهود لأنهم لا يمتلكون حساً مرهفاً نحو الدين أو الأخلاق» [٦٧].

والطائفة الدرزية هي الوحيدة التي يسمح لأبنائها غير اليهود بالانخراط في الجندية [٦٨]. وقد استشهد منذ عام ١٩٤٨، حوالى ٢٠٠ درزي إسرائيلي في ساحة الشرف. وإذا كان الثواب على قدر الولاء فقد منحت إسرائيل مواطنيها الدروز البالغ عددهم خمسين ألف نسمة [٦٩] ليس فقط نظاماً خاصاً بالنسبة إلى سواهم من غير اليهود، بل أخذت بعين الاعتبار الرباط الذي يشدّ أبناء هذه الطائفة إلى بعضهم بعضاً، أينما حلّوا وسهّلت لهم التبادل مع إخوانهم دروز لبنان.

وفي صيف ١٩٨٢، تسارعت وتيرة الزيارات المتبادلة، إذ لم يعد من داع للتستّر. وقام الزعيم الروحي لدروز إسرائيل، أمين طريف وعمره يناهز التسعين بالحج إلى خلوات البياضة في البقاع، وهي تماثل الفاتيكان لدى الكاثوليك. وفي القدس يتم استقبال الدروز اللبنانيين بكثير من الحفاوة. وقد وعد النائب الدرزي، عضو حزب ليكود آمال نصر الدين إلى وفد من مشايخ الطائفة بأن «حكومة إسرائيل قد حافظت وستحافظ على هوية الطائفة الدرزية في كل مكان وزمان» [٧٠].

من البديهي ألاّ يحتل كل ذلك الصفحات الأولى في الجرائد. فالصحف منشغلة بما يجري في بيروت من حصار شرس حولها ومفاوضات متعرجة يقودها المبعوث الأميركي فيليب حبيب بغية تحضير

رحيل منظمة التحرير الفلسطينية عن العاصمة اللبنانية وإيجاد البلدان المضيفة لها، وتقلبات ياسر عرفات الذي يلقى تشجيع فرنسا التي تجهد كي يبقى له رصيد. وأخيراً انتخاب بشير الجميل.

لا داعي لإضاعة الوقت في الشوف حيث لا يقع أي شيء يستحق الذكر باستثناء بعض المناوشات بين الدروز المسيحيين. إذاً استغل دروز إسرائيل، يوماً بعد يوم وبعيداً عن أعين الرقباء، ولاءهم المزدوج لتوثيق العلاقات بين وطنهم والطائفة اللبنانية الشقيقة، هذه العلاقات التي سوف تستخدم قريباً لتحطيم التعايش الدرزي - المسيحي وهو العمود الفقري للبنان التاريخي والذي لا يزال قائماً بين الطوائف على الرغم من بعض الحوادث الخطيرة ومنها المجازر التي تعرّض لها المسيحيون عام ١٨٦٠.

في كل حال وحتى الساعة، ليس للدولة اليهودية - والأصح لوزير الدفاع أريال شارون باعتباره سيد عملية الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ورئيس الحكومة مناحيم بيغن الذي يثق به سوى محاور واحد في لبنان، بصورة رسمية، هو بشير الجميل. وقد خطط شارون لكل أمر حوله؛ ولكي يكون مرتاح البال من جهة الجنوب، كان عليه أن ينتظر إنهاء آخر مراحل إعادة سيناء إلى مصر، التي تمت في ٢٥ نيسان ١٩٨٢. وإذ أصبح تحييد القاهرة أمراً واقعاً بعد توقيع اتفاق كمب دافيد، بات ممكناً أقصاء منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً وعسكرياً للانتقال بعد ذلك لتسوية المشكلة الفلسطينية مع الأردن وعرب «الداخل» الذين يعدّون أكثر ميلاً للصلح مع إسرائيل. وكذلك من الواجب المجيء باكراً إلى لبنان تحسباً للاستحقاق الرئاسي الواقع في شهر آب. لأن بشير رئيساً سوف يعقد الصلح مع إسرائيل. وبيغن وشارون لم تساورهما الشكوك حول هذا الأمر أبداً، على الرغم من عدم وجود تعهد قاطع من قبل صاحب العلاقة بهذا الشأن.

إذاً، إسرائيل تلعب بشكل واضح ورقة الشرعية اللبنانية. جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يخلص لبنان من الفلسطينيين وربما من السوريين أيضاً. وعلى الرغم من الحذر المعلن الناجم على الخصوص عن عدم تهيئة الرأي العام اليهودي، فإن شارون يتوق إلى فتح المعركة معهم، فالبنود الدفاعية في معاهدة الصداقة السورية - السوفياتية الموقعة في ٨ تشرين الأول ١٩٨٠، لا تشل، بحسب تفسير موسكو، سوى الأراضي السورية، وهو لا يخشى تدخل السوفيات في البقاع. بعد ذلك، يصار إلى إقامة محور بيروت - تل أبيب - القاهرة. وسادت الأوهام الكبيرة أجواء تلك الأيام المجنونة من شهر حزيران.

على كل حال، لم يفاجئ الهجوم الإسرائيلي الدولة اللبنانية، وعلى رأسها الياس سركيس وحكومته. فهما يدركان تماماً أن إسرائيل لا تتصرف إكراماً لسواد عيونها، لكنهما أدانا الهجوم في كل حال ولكن بلهجة مخففة لأنهما كانا يأملان منه مردوداً ايجابياً هو إعادة السيادة اللبنانية، حتى ولو كان الثمن توقيع معاهدة صلح مع الجار في الجنوب. ذلك أنه منذ سنوات، يراهن بعضهم على اختلال في ميزان القوى للتخلص من الطوق السوري - الفلسطيني. وقد انتعشت الآمال مجدداً لدى تهافت الغرب كله إلى لبنان بعد أن كانت هناك شبه قطيعة دبلوماسية بينهما. وفي الحقيقة، عندما تكون إسرائيل شريكة في الأمر، فإنها تثير اهتمام الجميع.

إستقبل اللبنانيون دخول الجيش الإسرائيلي بالارتياح، فمنذ ١٩٨٠، بلغت النقمة ضد الفلسطينيين صفوف الشيعة الذين أخطروا للهرب من الجنوب درءاً لأخطار الضربات الانتقامية الإسرائيلية، وللتكوّم في ضواحي العاصمة فوضعوا أيديهم على أملاكها التي تعود في معظمها إلى المسيحيين وأنشأوا بذلك ما يعرف اليوم «بالضاحية الجنوبية»[٧١]. وفي بيروت الغربية، طفح الكيل لدى السنة الذين جرّ

عليهم تحالفهم مع «إخوانهم» الفلسطينيين الويلات والخراب؛ وإذا كانوا يؤثرون الصمت، فإن الفوضى العارمة التي أحدثتها مختلف الميليشيات الفلسطينية واللبنانية والعربية، على مرأى من القوات السورية المتواطئة، قد أنهكتهم وأرهقتهم.

بات الجميع يتوق إلى السلام ويتطلع إلى الأمن والاستقرار السائدين في القطاع المسيحي من بيروت، حيث عمّ الابتهاج أيضاً، بطبيعة الحال، لدخول الجيش الإسرائيلي ميدان المعركة. وقد اعتقد المسيحيون أنه سيكون بإمكانهم العودة إلى منازلهم (أو ما تبقى منها) في الدامور وصيدا، وكذلك في الشوف حيث أدّت بعض حوادث القتل والمضايقات المختلفة إلى رحيل الكثيرين منهم منذ عام ١٩٧٥، عن تلك المنطقة[٧٢].

بيد أن الاغتباط القائم بين بشير وأصدقائه الإسرائيليين أخذ بالتراجع، ذلك أن بشير ليس عبداً لهم. فقد رفض ليس فقط اشراك مقاتليه في المعركة، بل، أسوأ من ذلك، بلغت به الوقاحة في خطبه أن وضع الجيش الإسرائيلي على مستوى واحد مع القوات السورية والفلسطينية!

ثم، إنه يتجه لتأليب الناس حوله. فقد أعلن ردّاً على المقاومة الفلسطينية التي قصفت الأشرفية[٧٣]: «لن نطلق رصاصة واحدة على إخواننا (في بيروت الغربية) الذين أصبحوا كالرهائن فيها»، وأقدم على فتح أبواب «المنطقة» المسيحية لما يقارب مئة ألف بيروتي من جميع الطوائف هربوا من غربي العاصمة التي يحاصرها الجيش الإسرائيلي[٧٤]. كذلك زار عاليه واعداً ومطمئناً الدروز حول نوايا المسيحيين العائدين إلى قراهم في الشوف: «لن يرتكب أي عمل ثأري ضدكم»[٧٥]. وقبل موعد الانتخابات الرئاسية، دعا المواطنين في ٩ حزيران ١٩٨٢، «إلى التلاقي على الصعيد الوطني».

وقد سارت الأمور على نحو جيد، لدرجة ان نبيه برّي قد أكدّ «أن الضرورة الملّحة تقضي بأن نصبح جميعاً لبنانيين أكثر فأكثر، ولبنانيين أولاً»(٧٦). وبرّي محام شيعي شاب ولد في سيراليون وأصبح عام ١٩٨٠ رئيساً لحركة أمل. وعندما شارك في هيئة الإنقاذ الوطني التي اجتمعت في ٢٠ حزيران في قصر بعبدا، وجّه إليه ممثله في طهران الشيخ إبراهيم الأمين الانتقادات العنيفة، لكنه لم يعرها اهتماماً. وقد كان دور الشيعة أساسياً في انتخاب بشير، يوم ٢٣ آب. فقد عرفوه قادراً على تحرير الجنوب وعلى تجاوز البنيات الجامدة لعام ١٩٤٣، والتي يقتضي تحديثها للأخذ بعين الاعتبار تطورهم الاجتماعي والسياسي.

أما السنيون، فعلى العكس، إذ ظلّوا على تأثرهم بالعالم العربي الذي يخشى إيواء الفلسطينيين الناجين من بيروت، ولم يؤيدوا بشير إلا بعد رحيل عرفات عن العاصمة اللبنانية. فقد كانوا يوم ٣١ آب، جميعاً على المرفأ، وعيونهم مغرورقة بالدمع، لوداع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وما أن غابت كوفية أبو عمار عن أنظارهم حتى عادوا للتفكير في الشأن اللبناني. ففي ١١ أيلول تصالح رئيس الحكومة السابق صائب سلام مع بشير، وقد سبق أن قاطع جلسة انتخابه. وقد جاء في تقرير أعده السفير الفرنسي بول مارك هنري لدى انتقاله من بيروت عام ١٩٨٣: «استطيع التأكيد بأن الرئيس قد أراد، بعد انتخابه، ترميم الجسور بينه وبين الزعماء المسلمين والدروز وربما مع السوريين أيضاً».

في القدس، بدأ الغضب يلوح في الأفق، إذ ألمح بعض الوزراء إلى أن بشير لن يفي بوعده، فيما يرى الرأي العام أن الجيش الإسرائيلي قد تورط في حرب ليست حربه، ليس فقط لأن المسيحيين ظلّوا بعيداً عن المعارك، بل أخذوا يحثون حلفاؤهم «لانجاز المهمة». وقد جاء في افتتاحية صحيفة هاآرتس المستقلّة، في منتصف حزيران: لا تحوّلوا عملية «السلام من أجل الجليل» إلى «سلام من أجل لبنان»(٧٧).

لكن بشير لم يسبق له أن وعد بشيء. فخلال المحادثات التي سبقت العملية، أخذ شارون يوضح بصورة كيفية الأقوال التي تعمد بشير ابقاءها غامضة. فعندما قال له بشير: «دع لنا بيروت» وهو يعني بذلك أنه يريد الحكم فيها، حتى ظنّ شارون أن القوات اللبنانية المسيحية ستتولى عملية الهجوم على بيروت الغربية.

إذاً، أوهام الجنرال شارون قادته إلى تضليل زملائه في الحكومة، حول الدور الذي سيلعبه حلفاؤه، فقد لاحظ أهود ياري وزئيف شيف في مؤلفهما بعنوان «حرب إسرائيل اللبنانية» أن بشير كان منزعجاً بشكل واضح بشأن قيام تعاون عسكري مباشر ومعلن «بينه وبين إسرائيل». وقد أشار هذان المؤلفان إلى تحذيرات عديدة لرئيس المخابرات في الجيش يوهوشوا ساغي: «حتى لو جعلتم بشير رئيساً، فالمسيحيون سيبقون على صلاتهم بالعالم العربي. هذا ما قاله الرجل العجوز (بيار الجميل). ولسنا سوى أداة لتخليص لبنان من براثن الشيطان. ولن يعقدوا الصلح مع إسرائيل!» وهكذا استهوت إسرائيل المتمسكة بأهداب العقل والمنطق، الاحابيل الشرقية، ووقعت في فخ «أنبل كذّاب في العالم»(٧٨).

لكن الدولة العبرية تملك أكثر من وسيلة لإخضاع الحليف المتمرد. فقد انصرف الضباط الإسرائيليون في جزين في الجنوب، إلى زرع بذور الشقاق بين المسلمين والمسيحيين، إذ أخذوا يشكرون «هؤلاء بحرارة وتباه لتعاونهم معهم، في حين كان الإسرائيليون ينعتونهم «بالطغاة» خلال تبادلهم الأحاديث الخاصة مع بعض المسلمين. وقد قلق نائب المنطقة الماروني جان عزيز لهذا الأمر وقال: ماذا يريد الاسرائيليون من لبنان؟ أخشى أن يتلاعبوا ببعض الحقائق اللبنانية»(٧٩).

كذلك جرى فجأة إبراز الضابط المنشق سعد حداد، قائد الميليشيات الموالية لإسرائيل التي أنشئت عام ١٩٧٨، على أنه المثال

الذي يحتذى. فقدموا إليه سرايا صيدا ووعدوه بتوسيع المنطقة التي يشرف عليها باتجاه الشمال حتى نهر الأولي، وقد أعلن حداد أنه سيبقي هذه المنطقة تحت سيطرته حتى «إبرام معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل»[٨٠].

وهناك الشوف على الخصوص، هذه المنطقة المشرفة على الجهة الجنوبية الشرقية لبيروت، حيث ترافقت عودة المقاتلين المسيحيين وعائلاتهم إليها مع بعض أعمال العنف. فإسرائيل لم تجرد المقاتلين الجنبلاطيين من سلاحهم. ويبلغ عدد هؤلاء الأربعة آلاف وهم لا يرغبون في وجود القوات اللبنانية في «منطقتهم» بعد أن ارتكبوا بعض الأعمال غير المسؤولة، كإقامة الحواجز ونزع صور كمال جنبلاط وسرقة السيارات وانتهاك حرمة الآداب العامة، الخ...

فعل بشير ما بوسعه لتهدئة الخواطر وأمر بإعادة فتح مكاتب الحزب التقدمي الإشتراكي (الدرزي) التي أقفلها رجاله، وضاعف من زياراته إلى المشايخ، وباستطاعته أن يتباهى بصداقة آل إرسلان، وهي العائلة الدرزية الكبرى والخصم التاريخي لآل جنبلاط فضلاً عن كونها توالي تقليدياً مختلف العهود السياسية. وقد رفض النائب العجوز المير مجيد إرسلان تسلم حقيبة مليئة بمبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية (٣٨٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي) أرسلها إليه ياسر عرفات - رغم كثرة متاعبه - مقابل عدم إشتراكه في جلسة الانتخاب الرئاسية،[٨١] بغية حرمان المرشح الوحيد، بشير الجميل من تأمين النصاب اللازم لانعقاد الجلسة (ثلثي أعضاء المجلس أي ما كان يوازي ٦٢ نائباً في حينه).

لكن وليد بك، كما يطلق عليه، دون تكلف في منطقة الشوف - أخذ يتصلب؛ فبعد أن تحاور، خلال حزيران - تموز، مع بشير في قصر بعبدا، أدار له ضهره بعدئذ، وساد الحذر، شيئاً فشيئاً بين أتباع بشير والجنبلاطيين، على مرأى من الأسرائيليين الساخرين الذين أخذوا

يجهدون سراً في تأجيج نار الصراع الطائفي، مما زاد في نسبة الصدامات على الأرض.

وفي حزيران، بلغ القوات اللبنانية أن المحتلين السوريين قد انسحبوا من حمانا - القرية، وهي بلدة درزية - مسيحية في قضاء المتن، فقرر مقاتلوها العودة إليها. وقد وافق الجيش الإسرائيلي على عودتهم لكنه حذرهم من جلب الأسلحة الثقيلة معهم. غير أن الدروز كانوا يترصدونهم مع مدافعهم، على مدخل بلدة دير قبيع المجاورة، فحصدوا منهم ٥ شبان مسيحيين، إضافة إلى الكاهن العجوز أبو أنطون رئيس الدير القريب الذي تدخل كمصلح بين الطرفين. وكرّت السبحة بعد ذلك: خطف وقتل من الجانبين بيد أن إسرائيل تتصرف دوماً بطريقة تجعل كفة الميزان ترجح لصالح الدروز.

اغتيال رئيس الدولة

رافق برقيات التهنئة العديدة التي تلقاها بشير، الكثير من الضغوط مثل «إذا شئت أن تحكم لبنان، فأبق إلى جانبنا» أو من مبادرات الصداقة المشبوهة مثل التهنئة التي سارع رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى توجيهها إليه بعد اعلان نتيجة الإنتخاب، مع التوقيع التالي: صديقك، مناحيم بيغن.

من المؤكد أن الرئيس الشاب يؤيد الصلح والسلام مع إسرائيل لكنه يتمنى أولاً تطبيعاً واقعياً وميدانياً للعلاقات بين البلدين على أن يصار إلى ترجمة ذلك بنص تشريعي في ما بعد، عندما يصبح بمقدور اللبنانيين أن يتلاقوا في ما بينهم. أما بيغن فلا يرى الأمور على هذا النحو، فهو يريد معاهدة سلام طبقاً للأصول، من أجل تبرير عدد الجنود الذين سقطوا في الحرب، وقبل تسلم الرئيس المنتخب لمهامه

الدستورية، فضلاً عن توجيه الشكر العلني إليه وتبادل الزيارات الرسمية بين البلدين.

وللإعراب عن شروطه، استدعى - وهذا هو التعبير الملائم - ليل الأول والثاني من ايلول، «صديقه» الشاب، إلى اجتماع يعقد في مصنع للأسلحة - وهو مكان رمزي - يقع في محطة نهاريا البحرية في إسرائيل، حيث يقضي بيغن عطلته. وقد طلب بشير إليه الصبر والتجلد، مشيراً إلى أن نصف لبنان والمسيحيين ما يزالون تحت الاحتلال السوري - الفلسطيني وأن عليه الحصول مسبقاً على تأييد قسم من المسلمين على الأقل بشكل مستمر وثابت وقد أظهرت الدقائق القصيرة التي استغرقها الحديث، إلى أية درجة كان التوتر شديداً. فقد استشاط رئيس الحكومة غيظاً، فيما أخذت شفتا بشير ترتجفان من شدة الغضب لكنه رفض أن يرتبط سلفاً. وافترق الرجلان على خصام وفي الطائرة المروحية التي إعادته إلى جونيه، همس لمعاونيه قائلاً: «عليهم أن يتعرفوا إليّ أكثر». ثم تعجب لعدم اسقاط طائرته في البحر لأنه كان يتوقع «عقاباً» ما، قبل أن يعلن لهم ان كل اتصال مع الإسرائيليين لم يعد وارداً.

ولم تتأخر اذاعة اسرائيل عن بث تفاصيل اللقاء الذي كان يفترض أن يبقى من الناحية النظرية سرياً. بعد ذلك رفض الرئيس المنتخب لقاء شارون الذي حضر ثلاث مرات إلى بيروت. لكنه عاد في ١١ ايلول وتراجع عن رفضه.

جرت المقابلة التي وعد الوزير الإسرائيلي بعدم افشاء أمرها، في دارة آل الجميل في بكفيا، ليلاً. وخلال ست ساعات، وضع الرجلان استراتيجية مشتركة جرى تفصيلها في متن محضر الاجتماع: في المرحلة الأولى، يتولى الجيش اللبناني والميليشيات المسيحية «تنظيف» المناطق الفلسطينية من «المخربين» الذين استطاعوا الإفلات من عملية اخراجهم من بيروت، ثم يبعدون القوات السورية والفلسطينية بمساعدة الجيش

الإسرائيلي حتى الحدود الدولية بحيث يستطيع الجيش اللبناني الانتشار في جميع الأراضي اللبنانية وقد علقت أهمية خاصة على أن يرى الرأى العام الإسرائيلي هذه المعركة كأنها معركة لبنانية - سورية.

ومتى تمّ الانسحاب الإسرائيلي الشامل يصار إلى التفاوض.حول معاهدة سلام توّقع بين البلدين. وحتى أنه جرى التفاهم حول مضمون تلك المعاهدة المقبلة: تبادل البعثات التمثيلية بين العاصمتين والمبادلات التجارية شرط اقامة مراكز جمركية على الحدود بغية فرض الضرائب على السلع الإسرائيلية منعاً للمنافسة غير المشروعة. ولن يكون هناك معاهدة للدفاع المشترك.

هل ما جرى بعد ذلك كان اشارة لبدء تنفيذ هذا الاتفاق؟ فقد حصل أن الطيران الإسرائيلي أغار، في ١٢ ايلول، على مرابض صواريخ سام ٩ التي نصبها السوريون خلال الصيف على طريق ضهر البيدر، بين بيروت والبقاع؛ وفي ١٣ منه، أي بعد ثماني ساعات، قام الطيران بخمس عشرة غارة على المواقع السورية والفلسطينية في المتن الأعلى والبقاع. ربما كان الجيش الإسرائيلي ينوي فقط تحذير السوريين بأن عليهم عدم البقاء طويلاً بعيداً عن بلادهم بعد رحيل منظمة التحرير الفلسطينية.

أما دمشق، فقد فهمت ما يجري على نحو مغاير؛ فالسوريون يعرفون، أن بشيراً الرئيس، حليف اسرائيل وقد سبق لهم أن اختبروا قوته، سوف يقضي على طموحاتهم اللبنانية والإقليمية. فقد ابقوا جيشهم على جزء من الأراضي اللبنانية في محاولة لمنع انتخابه في ٢٣ آب. وقد شهد على ذلك، مستشار محكمة التمييز الفرنسية، جان كوسون الذي دعاه رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد لمراقبة قانونية الانتخاب، بقوله: تهديدات بالموت وخطف عائلة من أربعة أشخاص. . . أحد الرهائن، وهو فلاح من الشمال قمت باستجوابه،

خطف على يد مجموعة يقودها العقيد محمد غانم، رئيس المكتب الثاني في الجيش السوري. وقد تمّ الافراج عن أحدهم كي يذهب إلى بيروت ليقول لأخيه نائب بعلبك الماروني طارق حبشي، ألا يذهب إلى جلسة الانتخاب وإلا تعرضت كل عائلته للموت[٨٢].

كذلك تعرض بعض نواب الشمال، الواقعون تحت الهيمنة السورية، للعقاب لأنهم تجرأوا على تحدى المحتل بمشاركتهم في الانتخاب: مساء ٢٣ آب، تمّ هدم منزل نائب الكورة فؤاد غصن، جرفا، كذلك في طرابلس نسف مخزن يخص النائب موريس فاضل. وفي بيروت الغربية، تولت بعض الميليشيات الموالية لسوريا التي ما زالت ناشطة، تفجير مكتب كامل الأسعد وكذلك منازل النواب عثمان الدنا وعبد اللطيف الزين وفؤاد لحود.

مع ذلك انتخب بشير لكن السوريين لم يقولوا بعد كلمتهم الحاسمة. فقد اسرّ وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام إلى أحد الوزراء اللبنانيين: «لن ندع بشير يتسلم مسؤولياته». فلجأت سوريا، بمهارتها الوصولية المعهودة إلى استخدام اثنين من المسيحيين لاسقاط الرئيس الجديد.

من كان ليشك بالشاب حبيب الشرتوني، ابن تلك العائلة المارونية التي اعتنقت البروتستانتية في القرن التاسع عشر؟ كان حراس بيت الكتائب في الاشرفية يشاهدونه كل يوم تقريباً داخلاً إلى البناية لزيارة عائلته المقيمة في الطابق الثالث. وإذا كان الشرتوني قد طرد من مدرسة الرهبان في جونيه حيث كان يتابع صف البكالوريا بسبب عدم انضباطيته، فلم يجد صعوبة في وضع المتفجرات فوق القاعة التي اعتاد بشير أن يلتقي فيها عند الساعة الرابعة من بعد ظهر كل ثلاثاء، مع بعض أبناء الحي. ويوم الثلاثاء، ١٤ ايلول، عمل القاتل على إخراج شقيقته نينا من البناية، ثم دخل إلى شقته غير البعيدة عن المكان، وفتح

حقيبته، ورقّم الرمز ١، ٢، صفر، ثم كبس على الزر. وخلال بضع دقائق، لقي بشير و٢١ شخصاً آخرين حتفهم في الانفجار.

اعتقلت القوات اللبنانية الشرتوني فأفاد أنه انتمى عام ١٩٧٧، إلى الحزب القومي السوري حيث عمل بالتنسيق مع شخصية مارونية مهمة في هذا الحزب الموالي لسوريا هو نبيل العلم. ووفقاً لما جاء في محضر استجوابه الذي لم ينشر لغاية تاريخه، اسهب الشرتوني في شرح مراحل التحضير: كنت قد أصبحت صديقاً لنبيل العلم الذي كنت ألازمه بانتظام. ولما كان نبيل العلم يعلم أن أهلي يقيمون في البناء الذي يضم مكاتب حزب الكتائب في الاشرفية حيث يعقد بشير الجميل اجتماعاته الاسبوعية، فقد أخذ باقناعي بوجوب عمل أي شيء لوضع حد لتحركاته ولهيمنته السياسية في لبنان. بالنسبة إليّ، كان الجميّل حجر عثرة في طريق تنفيذ مشاريعنا والرئيس الذي سوف يمنعنا من بلوغ أهدافنا في تحقيق «سوريا الكبرى» وقد أسهب صديقي في حديثه إليّ حتى توصل إلى اقناعي.

- كم قبضت لتنفيذ هذه المهمة؟

- لم اقبض قرشاً واحداً. لكن، في البداية، عندما عرض العلم المسألة عليّ، تحدث معي عن مبلغ نصف مليون ليرة (٣٨٠،٠٠٠ فرنك فرنسي) في حال نجاحي. فقلت له: «أنتم أثرياء في الحزب». فأجاب ان المال ليس من الحزب. فتساءلت: هل ليبيا هي التي تدفع؟ فابتسم وأدركت أنه يعمل لحساب دولة عربية لها مصلحة في اغتيال الرئيس بشير الجميل».

ولم يعط الشرتوني تفاصيل أوفر. لاشك أن التحقيق القضائي سوف يلقي مزيداً من الضوء على الشركاء، لكن ليس من قاض ـ وهذا مفهوم ـ على استعداد لتولي هذه المهمة وتعريض حياته للخطر.

والشرتوني ما يزال حالياً وراء القضبان الحديدية في وزارة الدفاع الوطني، ويتولى رقابته ليلاً نهاراً حارسان، كيلا ينتحر.

وبحسب مصادر القوات اللبنانية، فإن العلم هو المكلف بتدبير العملية من قبل «جهاز المندوبين» في قلب الحزب القومي السوري، هذا الجهاز الذي انشأته منظمة التحرير الفلسطينية قبل الحرب[٨٣]، وسبق له أن حاول اغتيال بشير في شباط ١٩٨٠، فقتلت ابنته مايا وحدها، وعمرها أربع سنوات. بعد جريمة ١٤ ايلول، فرّ العلم إلى ساحل العاج عبر دمشق، بجواز سفر مزّور. ويفترض أن يكون قد عاد اليوم إلى بيروت الغربية. أما جهاز التفجير، فقد تمّ شراؤه من شركة يابانية أكدّت مصدره بعد تثبتها من الرقم المتسلسل، وقد تولى شراءه العقيد السوري علي حسن، ضابط الارتباط بين الـ ك.ج.ب ومخابرات سلاح الجو بقيادة العقيد محمد الخولي، وأرسل الجهاز في الحقيبة الدبلوماسية إلى دمشق. وهكذا غاب الرئيس الشاب دون أن يطلع على مضمون برقية «شخصية» وجهتها إليه القدس بالتلكس في اليوم نفسه، عبر السفارة الأميركية. وبحسب مستشار بشير الذي تسلم املائياً نص التلكس من السفير روبير باريت الذي رفض تسليمه إلى غير بشير، فقد وافق بيغن باسم حكومته على اتفاق بكفيا.

مجازر صبرا وشاتيلا

قوبل مقتل بشير بالذهول في شطري العاصمة، دون أن يرافقه أية أعمال عنف أو دعوات للثأر. وقد أدان رئيس الحكومة شفيق الوزان، بصوت متهدج، «هذا العمل الاجرامي الذي يندرج في سياق المؤامرة المستمرة ضد لبنان». كذلك فعل القادة المسلمون الذين تحلقوا حول رئيس الحكومة السابق صائب سلام[٨٤].

وتذرعت اسرائيل بدواعي «منع وقوع حوادث خطيرة محتملة وتأمين الهدؤ»، كي تجتاح بيروت الغربية، خلال الليل الذي تلا وقوع مأساة الاغتيال. فقد قرر شارون ورئيس أركانه رافايل إيتان، أن الفرصة سانحة للتخلص من أيٍّ وجود للميليشيا الحليفة لمنظمة التحرير الفلسطينية - في بيروت الغربية - وتولى الجيش الإسرائيلي تجريد بعض المجموعات من سلاحها الذي تسلمته من منظمة التحرير الفلسطينية قبل رحيلها. أما تمشيط «المخيمات» فقد أوكل أمره إلى القوات اللبنانية. وبالاتفاق مع رئيس الاستخبارات في القوات اللبنانية، ايلي حبيقه، توجه بعد ٤٨ ساعة من مقتل بشير، مئات الشباب إلى مخيمي صبرا وشاتيلا حيث قاموا طيلة يومين تقريباً بقتل المدنيين دون أن يخلو الأمر من بعض الاشتباكات مع الفلسطينيين المسلحين، على مرأى من الضباط الاسرائيليين المتواطئين وبمساعدتهم باطلاق القنابل المضيئة من أمكنة تمركزهم على سطوح الأبنية المجاورة. وبحسب لجنة التحقيق الإسرائيلية التي شكلها مناحيم بيغن برئاسة القاضي اسحق كاهان للتحقيق في القضية، تراوح عدد الضحايا بين ٤٦٠و ٧٠٠ إلى ٨٠٠ قتيل[٨٥]، والرقم ٤٦٠ هو ما أشار إليه تقرير المدعي العام اللبناني.

هل في الأمر خفة ورعونة آثمة من جانب اسرائيل، أم هناك تصميم على «توريط» المسيحيين الذين رفضوا القتال إلى جانب الجيش الإسرائيلي؟ وفي غياب بشير، أصبح الأمر بالطبع أسهل. ولكن كيف يمكن التصور أن المقاتلين الذين قاسوا مرارة فقدان قائدهم سيستطيعون المحافظة على رباطة جأش كافية لردعهم عن الإنجراف في أعمال انتقامية ضد أولئك الذين يعتبرونهم في أساس مأساتهم؟ لقد أدين رئيس الوزراء الإسرائيلي باللوم لاهماله، فيما عوقب المسؤولون العسكريون لعدم تبصرهم أو لتواطئهم، وأخيراً دعي شارون لتقديم استقالته من الحكومة.

شكلت مأساة ايلول ١٩٨٢ المزدوجة ضربة قاضية «لشهر العسل» الاسرائيلي ـ المسيحي. ولما كان المسلمون اللبنانيون يتلهفون للمصالحة الوطنية فقد برأوا ـ علانية بالطبع ـ ساحة مقاتلي القوات اللبنانية، كما أشارت جريدة السفير إلى ذلك بقولها: إن سكان المنطقة الغربية لا يحمّلون رجال الكتائب تبعة ما جرى، فيما كرر صائب سلام «ان لا علاقة للكتائبيين في هذه المسألة»[٨٦]. غير أن المسيحيين قد اخطأوا في عدم تحمل جزء من المسؤولية التي وقعت عليهم في مجازر الفلسطينيين. واسرائيل التي أدانها الرأي العام العالمي لن تغفر لهم ذلك. وقد حذّرهم من ذلك رئيس الدولة الاسرائيلي اسحق نافون بقوله: «لقد خرج المجرمون من صفوفكم. وإذا لم يحاكموا، فإن النار التي اشتعلت عندكم سوف يغمر لهيبها أرز لبنان»[٨٧].

اللوحة القاتمة التي رسمها عن المسيحيين تقرير لجنة كاهان المنشور في شباط ١٩٨٣ ليست سوى التعبير عن الحد الأدنى لهذا الحقد. وسوف نرى ذلك حين يخسر المسيحيون منطقة الشوف حيث كانوا قبل عام ١٩٧٥ يعدون الأكثرية، إذ بلغوا مئة وعشرين ألف نسمة مقابل تسعين ألف للدروز.

وبانتظار ذلك، وقع الاسرائيليون في حيرة فأيدوا بفتور ظاهر ترشيح امين الجميل الذي لا يكنون له الكثير من الودّ. فهذا النائب الكتائبي يجسد بنظرهم الانموذج المثالي للسياسي اللبناني الذي كان يمقته بشير. فعلاقاته التجارية مع العالم العربي، وتحيات التقدير التي توجهها بانتظام إليه منظمة التحرير الفلسطينيه، أثارت الشبهات حوله. فقد كتب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة اللبنانية، شفيق الحوت، يقول: «خلال حصار بيروت، برهن امين الجميل عن مواقف ممتازة، منها مثلاً رفضه إجراء أي اتصال مع الإسرائيليين حتى مع الصحفيين، في حين كان ياسر عرفات نفسه يستقبلهم»[٨٨].

كذلك القوات اللبنانية، لا تثق بأمين، لكنها تحت وطأة الصدمة التي أصيبت بها من جراء موت قائدها المحبوب، اعتقدت أن شقيقه البكر سوف يتبع خطه السياسي حسبما أقسم اليمين على قبره. على كل حال، في الساعات الأولى التي تلت الاغتيال، اجتمع المكتب السياسي لحزب الكتائب بكامل أعضائه ورشح امين لخلافة شقيقه الراحل.

وعلى الرغم من كل ذلك إطمأن الإسرائيليون. ففي لقاء سري عقد ليل ٢٠ ـ ٢١ ايلول، قرب انطلياس، في بيت المستقبل ـ وهي مؤسسة ضخمة للابحاث، أسسها امين عام ١٩٧٨ ـ بحضور أركان القوات اللبنانية، وعد أمين كلا من شارون وزميله وزير الخارجية اسحق شامير «بالعمل في الاتجاه ذاته وبمتابعة الأهداف نفسها» التي كانت لبشير. فلم يبق لـ«ماندي» قائد الموساد في لبنان، إلا أن يطلب إلى المرشح المعلن الآخر، كميل شمعون (٨٢ عاماً) الإنسحاب.

مع ذلك، لم ينشأ بين الإسرائيليين وأمين أي جدار من الثقة على الإطلاق. فهل كان الرئيس المنتخب الجديد على هذا القدر من الثقة بنفسه كي يواجه بالإهانة وسوء المعاملة دولة تكاد تنتهي من «إنقاذ» عاصمة بلاده من براثن السوريين والفلسطينيين، وتمتلك أكثر من وسيلة لتقويض حكمه؟

ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه في ٢٣ أيلول ١٩٨٢ أعلن الرئيس الثامن للبنان المستقل بشكل واضح عن تمسك بلاده «بالخيار العربي الحر». ولدى ذهابه إلى نيويورك في منتصف تشرين الأول للدفاع عن القضية اللبنانية أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أكّد أنه «يجب على الفلسطينيين أن يعيشوا بحرية وسلام وفي ظل حكم ذاتي على أرضهم، في فلسطين»[٨٩].

في القدس، السخط عارم حيث قيل: «كل جندي مات في لبنان

هو جريمة»[٩٠]. وكذلك كانت المرارة على أشدّها حين رفض أمين، قبل أيام أن يستقبل، حتى في الخفاء المدير العام لوزارة الخارجية دافيد كيمحي الذي تعرف إليه عام ١٩٧٦ عندما كان هذا الأخير يدير إذاعة الموساد في طبرجا شمالي جونيه.

لقد جاء كيمحي إلى بيروت ليطلعه «على سبيل اللياقة» على المقترحات التي ينوي وزير الخارجية إسحق شامير مناقشتها قريباً في واشنطن، وهي تتعلق ببرنامج ينص على إجراء مفاوضات حول الانسحاب المتزامن للقوات السورية والإسرائيلية برعاية أميركية، فيما يتباحث لبنان وإسرائيل وحدهما حول الإجراءات الأمنية المتبادلة، وتطبيع العلاقات وتوقيع معاهدة السلام. لكن كيمحي، وهو «رجل طيب» على حدّ ما قال عنه أمين، اضطر في النهاية إلى إملاء محتوى الرسالة التي يحملها، إلى اثنين من رفاق بشير السابقين هما جوزف أبو خليل وأنطوان نجم، كان رئيس الجمهورية قد أوفدهما إليه لهذا الغرض.

هذا «التنكر» للوعد الذي قطعه أمين إلى أريال شارون في بيت المستقبل كان بداية انهيار لبنان الواحد. وكان على جبل الشوف أن يدفع غالياً ثمن الخلافات التي ازدادت عمقاً يوماً بعد يوم بين إسرائيل من جهة والمسيحيين ورئيسهم من جهة ثانية ومن دون أي تمييز بين طرفي الجهة الثانية بعد الآن. وقد تنبّأ قائد الجيش الإسرائيلي في عاليه الجنرال أمنون ليبكين بذلك عندما قال لبعض المسؤولين المسيحيين في تلك المنطقة: «هذا الرجل (أمين الجميّل) لا يحبنا، وأنتم، الكتائب، سوف تتحملون النتائج» ثم أوعز إلى الحواجز الكتائبية بالتوقيف عن تفتيش الشاحنات المحملة بالسلاح والمتوجهة إلى المقاتلين الدروز[٩١].

وعندما بدأت المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢ في أوتيل ليبانون بيتش في خلده، بحضور الدبلوماسي

الأميركي موريس درايبر، كان مخطط تفجير البلاد قد قطع شوطاً بعيداً يصعب الرجوع عنه أو على الأقل قد بوشر به. كما جرى التركيز خلال المناقشات التمهيدية على هدف المحادثات - اتفاق عسكري أو عسكري - سياسي - ومستوى الوفود، وأمكنة الاجتماعات. وقد أدرك المفاوض اللبناني أنه لن يستطيع المراوغة بعد الآن. فالواقع الإسرائيلي على الأرض يفرض انسحاباً سريعاً للجيش الإسرائيلي. إنما يتعذر ذلك دون مفاوضات.

ومنذ الجلسة الافتتاحية، بدا الخلاف جلياً. إذ وفقاً لتعليمات الحكومة اللبنانية، عمد رئيس الوفد، السفير أنطوان فتال - وهو من طائفة السريان الكاثوليك، ولد في مصر واختير بسبب صرامته، وتضلّعه من اللغة العبرية ولوطنيته أيضاً - إلى وضع المحادثات في إطار اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، بالرغم من معرفته أن مجرد ذكرها «يثير» أعصاب الدولة العبرية.

وبالفعل، فإن الوفد الإسرائيلي برئاسة كيمحي دعا من جهته لوضع المفاوضات في إطار «الصداقة والأمن معاً» أي في إطار معاهدة السلام. ويقتضي انتظار خمسة أسابيع أخرى قبل أن يوافق لبنان، بإيعاز من الأميركيين، على تضمين جدول الأعمال بنداً لتطبيع العلاقات الثنائية. وبغية إعادة الجميل إلى جادة الصواب، كانت إسرائيل تلجأ أحياناً إلى الترغيب، فقد أشار المندوب العسكري الإسرائيلي إلى المفاوضات، إبراهيم تامير إلى ذلك، بقوله: «في نهاية المطاف، مَن ربح هذه الحرب؟ لنوقّع معاً معاهدة سلام، ونتولى طرد السوريين والفلسطينيين ونعيد بناء جيشكم».

لكن الدولة العبرية لجأت خصوصاً إلى الترهيب وهز العصا: تهديد بتقسيم لبنان بين السوريين والإسرائيليين، تعزيز سلطة الضابط اللبناني حداد التابع لها في الجنوب تشكيل ميليشيات جديدة - ومن بينها

«الحرس الوطني» المكلف بمراقبة مداخل القرى ـ دعوة بعض القادة المسيحيين إلى القدس، خاصة داني شمعون، نجل رئيس الجمهورية السابق، الذي يصوّر على أنه البديل المحتمل لأمين الجميّل في منصب الرئاسة الأولى.

ولم يطل الأمر حتى واجه أمين تحدي فادي افرام له في عقر داره في الحزب. ففي الذكرى السادسة والأربعين لتأسيس حزب الكتائب، في تشرين الثاني ١٩٨٢، دعا فادي افرام ـ وهو مهندس كامد اللون خلف بشير في قيادة القوات اللبنانية ـ إلى «تعاون واقعي مع إسرائيل». وكانت القوات اللبنانية قد أنشأها بشير الجميل عام ١٩٧٦ لتضم تحت قيادة واحدة مختلف الميليشيات المنبثقة عن الأحزاب المسيحية ومنها الكتائب، ثم تحوّلت بسعي منه إلى حزب سياسي مستقل. وكم كان مراً على أمين أن يرى فادي افرام يتخذ دون مواربة، موقفاً متمايزاً منه!

وقبل أن يودّع أريال شارون بيار الجميّل والد أمين وبشير في ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٣، في بكفيا، حيث جاء إليه مشدداً على وجوب إقامة محطات للإنذار المبكر في الجنوب، تحت الرقابة الإسرائيلية، أطلق تحذيراً من عدة نقاط جاء فيه: «من غير المؤكد أن يستمر نجلك في سدة رئاسة الجمهورية». وإذا لم يحصل تقدّم في المفاوضات الجارية، سوف تنسحب إسرائيل إلى خط يمتد ٤٥ كلم شمالي حدودها، تاركة الفئات اللبنانية المتنازعة تتصارع في ما بينها، والفلسطينيين والسوريين يهددون المناطق المسيحية مجدداً[٩٢]. ولن تساند إسرائيل بعد اليوم القوات المسيحية بحيث «تكون عزلتها شديدة تجاه الدروز»[٩٣].

والشوف كان المكان المفضل للترهيب وهزّ العصا. ففي كل مرة كانت تصل فيها الدبلوماسية إلى الطريق المسدود، كانت تندلع الاشتباكات في هذه القرية أو تلك، وكان المسيحيون هم الخاسرون فيها. وقد يحصل أيضاً كما وقع في كفرمتى في تشرين الثاني ١٩٨٢، أن

يطلق الجنود الإسرائيليون النار على الأحياء الدرزية والمسيحية معاً![٩٤]

جاءت نتائج حكم لجنة كاهان حول صبرا وشاتيلا لتجرح شارون في كبريائه، فاختار عاليه لينزل بالمسيحيين عقابه الأخير قبل أن يستقيل. فمنذ أسابيع، وهذه البلدة الدرزية ـ المسيحية التي كانت في ما مضى مركز اصطياف للسفراء وممثلي الدول في عهد الانتداب ومن بعدهم للأمراء العرب، تحوّلت اليوم إلى مسرح لحوادث دامية، فقتل أو جرح فيها بعض المسيحيين المدنيين على يد جيرانهم الدروز.

لنستمع إلى شهادة أحد المقيمين فيها، السيد حاج: كنت أشرب الشاي الصباحي مع ابنتي وولديّ، عندما أطلق علينا الرصاص عبر النوافذ، فأصبت في كتفي وسقطت أرضاً غير أني نجحت في الزحف نحو الإسرائيليين، (على بعد ٣٠ متراً) على الرغم من دمي النازف، وطلبت إليهم، وقواي تكاد تخور، إنقاذ عائلتي، فردّوا عليّ بأنهم لم يفهموا شيئاً فألححت وأعطيتهم كبرهان على صحة ما قلت، أسماء بعض المهاجمين الذين عرفتهم لأنهم جيراني». بعد ذلك، تمّ إبعاد الرجل الجريح ومنع المقاتلون المسيحيون من إسعاف عائلته[٩٥].

وفي مثل هذه الأجواء من يوم ٦ شباط ١٩٨٣، هاجم المقاتلون الدروز الأحياء المسيحية في عاليه حيث طردوا سكانها ونهبوا وأحرقوا ما يزيد عن ثلاثماية منزل[٩٦]. وقال أحد قادة القوات اللبنانية إن الإسرائيليين قد أعطوا الدروز إشارة البدء بالهجوم عندما أزالوا فجأة الحاجز الفاصل بين شطري البلدة.

وعندما لفت السفير أنطوان فتّال نظر دافيد كيمحي، خلال إحدى جلسات المفاوضات، إلى الموجبات التي تقع على عاتق جيوش الاحتلال، ردّ الإسرائيلي بصلابة قائلاً: إن جيشنا ليس بقوة احتلال، ولكن تصوّر ما كان حصل لو لم نكن هناك حيث نبذل كل الجهود الممكنة للمحافظة على أمن السكان المدنيين. ويعتبر كيمحي من أفضل

أصدقاء المسيحيين في إسرائيل! وفي اليوم التالي، رعى الجيش الإسرائيلي عقد «اتفاق أمين» من دون تجريد الطرفين من السلاح، الأمر الذي يذكّر بالأساليب السورية.

وهكذا سار الشوف نحو الكارثة المحققة. فقد عزز موشى أرينز، الذي خلف أريال شارون في وزارة الدفاع، تلك السياسية الموالية للدروز والمناوئة للمسيحيين واستطراداً للبنان، متمنياً «تعزيز علاقات إسرائيل مع وليد جنبلاط، بدلاً من المسيحيين الذين كانت مواقفهم مخيّبة للآمال»[٩٧]. وعند ذاك، بوشر بتدريس اللغة العبرية في بلدة حاصبيا الدرزية، وبتدريب «قوات الدفاع الدرزية» التي ارتدت البزة الإسرائيلية المزيّنة بنسيج مقصّب على الكتف يحمل الألوان الدرزية الخمسة (الأخضر والأحمر والأصفر والأزرق والأبيض)، وتمّ كذلك تعزيز الحزب التقدمي الاشتراكي من الناحية العسكرية من دون أن يتولى الجيش الإسرائيلي وحده هذه المهمة. فالشاحنات المحمّلة بالعتاد العسكري لم تكن تخضع للتوقيف أو التفتيش لدى مرورها على الحاجز الإسرائيلي في أغميد قرب عاليه، قادمة من المتن الأعلى الخاضع حينذاك للاحتلال السوري.

وينبغي الاعتماد مجدداً على سوريا التي استعادت أنفاسها. لذلك أوفد جنبلاط مساعديه أنور فطايري وعاطف سلوم إلى القدس فيما توجه شخصياً إلى دمشق «لتعزيز العمل النضالي المشترك ضد الصهيونية»[٩٨]. وفي تلك السنة أيضاً، مدّ اليهود الأميركيون يد المساعدة إلى المغتربين الدروز في الولايات المتحدة (حوالي ثلاثين ألفاً) لتشكيل فريق ضاغط صغير هدفه دعم مطالب دروز لبنان والتأثير في موقف البيت الأبيض المنحاز، على حد زعم هذا الفريق، إلى جانب أمين الجميّل. وكان رياض حمدان، الناطق باسم هذا الفريق قد اتخذ لنفسه اسماً «مسيحياً» هو ريمون.

ويجدر القول إن التضامن الدرزي كان مثالاً يحتذى وقد لعب دوراً أساسياً في التقارب الدرزي - الإسرائيلي. فالهزيمة الوحيدة التي مني بها الدروز ضد القوات اللبنانية - في المطلة، في ٦ شباط ١٩٨٣، (تراجع الخريطة ص ٢٤٣) كانت كافية لإثارة موجة احتجاج عارمة ضد «تخاذل» الدولة العبرية، والتهديد بالإضراب العام، وقد طالب الدرزي الإسرائيلي الشيخ أمين طريف، الحكومة «بإنهاء مساندتها للكتائب»[٩٩].

وقد أعلن لنا النائب الدرزي الإسرائيلي آمال نصر الدين عضو تجمع ليكود، لدى استقباله لنا في منزله الكائن في جبل الكرمل: عليكم أن تدركوا أنه إذا تألم أي درزي في لبنان، فإن مشاعر الدروز تهتز أينما كانوا؛ أنهم كالطبق النحاسي، إذا ضربته من جهة ما، فإنه يرن كله».

اتفاق باريس يقارب المستحيل

بين ٢٦ و٢٨ آب ١٩٨٣، حظيت باريس بمشاهدة استعراض دبلوماسي في غاية السرية، لتقرير مصير الشوف. فالمساعي قائمة، حول مستشار الرئيس فرنسوا ميتران، فرنسوا دي غروسوفر - وهو صديق للبنانيين وقد قيّض له أن يستمع إلى معظم زعمائهم في مكتبه في قصر الأليزيه - لإيجاد اتفاق بين الدولة اللبنانية ووليد جنبلاط لتأمين انتشار الجيش اللبناني في الجبل.

وفي الواقع، تعرّض الرئيس الجميّل لأقسى الضغوط السورية لمنعه من الموافقة على الاتفاق الموقع مع إسرائيل في ١٧ أيار ١٩٨٣، على الرغم من تصديق المجلس على هذا الاتفاق في ١٤ حزيران، إذ صوّت أربعون نائباً مسيحياً و٢٤ مسلماً مع الاتفاق، مقابل نائب مسيحي واحد ومسلم واحد عارضاه، وامتنع ثلاثة نواب مسلمين ومسيحي واحد عن التصويت. كما تغيّب عن الجلسة ٢١ نائباً يمثل معظمهم المناطق الواقعة

تحت الاحتلال السوري. وقد اقتضى ذلك خمسة أشهر من المساومات المضنية كي يتوصل الجانبان الإسرائيلي واللبناني إلى اتفاق شبيه بمعاهدة سلام، رفضت بيروت اعتباره كذلك، إذ أكّد وزير الخارجية اللبنانية، إيلي سالم، خلال إحدى المناقشات في المجلس النيابي بتاريخ ١٦ أيار ١٩٨٣، «ان إعلان إنهاء حالة الحرب لا يعني إعلان السلام».

على الصعيد الأمني، أحرزت القدس ما تريده، وامتد «الحزام الأمني» حتى شمالي صيدا، مما سمح لها بممارسة رقابة غير مباشرة، أقله على جنوب تلك المنطقة، عبر «فرق الرقابة المشتركة» و«اللواء الإقليمي» الذي يضم حوالي أربعة آلاف جندي من الجيش اللبناني والميليشيات المحلية بأمرة سعد حداد الذي لم يذكر اسمه في النص، إنما جرى الاتفاق بشأنه بين الجميّل وناظر الخارجية الأميركية جورج شولتز.

وتبعاً لما أشار إليه إيلي سالم، في ما بعد، أمام النواب، كان لا بدّ من الاختيار بين احتلال يمارسه خمسون ألف جندي إسرائيلي ـ مما يؤدي إلى خسارة الجنوب ـ وبين وجود خمسين مراقب إسرائيلي يعملون مع خمسين مراقب لبناني وبقيادة لبنانية لمدة سنتين فقط وفقاً لأحكام الاتفاقية»[١٠٠].

أمّا البنود الدبلوماسية فلم تكن شديدة الوطأة على لبنان: تتولى مكاتب الاتصال، في بيروت وتل أبيب، القيام بمهام السفارة، ولا تبدأ المفاوضات المتعلقة بحركة البضائع والأشخاص إلّا بعد ستة أشهر من انسحاب الجيش الإسرائيلي، وهذا الانسحاب يجب أن يكون كاملاً في مهلة أقصاها ١٢ شهراً من تاريخ تصديق الاتفاق. أمّا البند الأهم للبنان فكان اعتراف الطرفين بعدم انتهاك حرمة الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية الأمر الذي طمأن اللبنانيين حول انتفاء أي نيّة توسعية لدى الجارة الإسرائيلية.

لكن إسرائيل عيل صبرها من تردّد أمين الجميّل في تصديق الاتفاق، فقررت انسحاباً جزئياً لجيشها حتى نهر الأوّلي، جنوبي الشوف، والخبر سار في ظاهره، لكنه أقلق خواطر اللبنانيين لأنه جاء هدية ملغومة. ففي مطلع حزيران، اشترط القادة الإسرائيليون على الجميّل ما يلي: إذا صدّقتم الاتفاق، نخلي الشوف للجيش اللبناني، ونعيد اللحمة بين الدروز والمسيحيين ونعمل ما في وسعنا لتنغيص عيش السوريين. وإلّا . . .

وفي غياب روزنامة للانسحاب الشامل، ساد القلق في بيروت من أمرين: الأول أن يكون استقرار الجيش الإسرائيلي في الجنوب مقدمة لخسارة السيادة بصورة نهائية على تلك المنطقة التي تلحق فعلياً بإسرائيل؛ والثاني، أن تتم عملية إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي دون تنسيق مع الجيش اللبناني، مع ترك السلاح بيد الفئات المسيحية والدرزية واستطراداً تعريضهما للمواجهة الدموية. وأخيراً، ما يزال الجيش السوري على جزء واسع من الأراضي اللبنانية، وقد استطاع الأسد، من خلال لعبه ورقة تباطؤ المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية، تعزيز تحالفاته المحلية بحيث أصبحت الحكومة اللبنانية تحت رحمته. فإذا أفلت الشوف من سلطة الدولة، سقط حتماً تحت السيطرة السورية من خلال جنبلاط.

إذاً، قام العماد طنوس، القائد الجديد للجيش اللبناني، بمسعى توفيقي. قال: «في مطلع تموز، حاولنا استمالة الدروز من خلال تشجيع المقاتلين المسيحيين، الغرباء عن المنطقة، على مغادرتها وأعربنا عن عدم نيّتنا إجراء أية اعتقالات لأسباب سياسية وبرغبتنا في إعادة بناء الطرق والمدارس. ثم طلبنا إلى الإسرائيليين عدم تحريض الدروز أكثر فأكثر ضد الجيش، وشرحنا لهم أن مصلحتهم لا تقوم على سيطرة الفلسطينيين والسوريين على الشوف بدلاً من الجيش اللبناني. فوعدنا الإسرائيليون

بالجواب خلال ١٥ يوماً، لكننا لم نتلقّ شيئاً، أو بالأحرى، جاء الجواب على شكل سلسلة من الإهانات على نسق ما حدث في عاليه في شباط المنصرم حيث طردت القوات اللبنانية منها.

وفي ١٤ تموز، وخلافاً لرأي السفير الفرنسي بول مارك هنري الذي كان يستشم في الأمر خدعة، وافق قائد الجيش اللبناني على مرافقة بعض الضباط الإسرائيليين في جولة استطلاعية. وقد روى لنا القائد الحالي للجيش اللبناني العماد ميشال عون، الذي كان يومذاك على رأس الدورية: «كنا نريد تحاشي المرور في عاليه حيث تجرى مظاهرة درزية. لكن الإسرائيليين تقدموا الموكب فاطمأنّ. ولدى وصولهم إلى مستديرة عاليه، تمهلوا في سيرهم بشكل يتيح للدروز المتجمهرين، مهاجمتنا بالحجارة وباعقاب الرشاشات، فيما كان فريق التلفزيون الإسرائيلي يصوّر المشهد».

أدى تصلب القدس ودمشق إلى مضاعفة قوة جنبلاط الذي راح يعلن ويردد أنه لن يتردّد في إطلاق النار على الجيش «الفئوي» إذا كان ينوي الحلول محل الجيش الإسرائيلي. وإذا كان جنبلاط قد راح منذ ذلك يندّد عالياً بالاتفاق المعقود مع الحكومة اللبنانية ليرضي دمشق، فإن ذلك لم يزعج، على ما يبدو، إسرائيل كثيراً. إذ ليس لهذين العدوين المتخاصمين، دمشق والقدس، سوى هدف واحد: معاقبة لبنان، الأول لأنه وقّع اتفاق ١٧ أيار - وهذا هو الموقف السوري - والثاني لأنّه لم يصدّق هذا الاتفاق - وهذا ما يأخذه عليه الإسرائيليون! -.

كيف وصلنا إلى هذه الحال؟ قبل سنة تقريباً، أي في تشرين الأول ١٩٨٢، حين كان أمين الجميّل في باريس، في أول زيارة رسمية له للعاصمة الفرنسية، أمكن مشاهدو التلفزيون الفرنسي رؤية الزعيم الدرزي يبادل الجميّل قبلة المصالحة، في قصر مارتيني. لكن رعونة الرئيس الشاب جعلته يركز كل جهوده على تحرير البلاد، مرجئاً مسيرة

المصالحة بين اللبنانيين إلى أجل آخر، مع أن الظروف كانت مؤاتية لها. وبدلاً من تعيين الوزراء من بين الشخصيات الممثلة للقوى الفاعلة، رأى من الأنسب التجديد وتشكيل حكومة من الفنيين وإحاطة نفسه بمجموعة مستشارين لا شعبية لهم، الأمر الذي غذّى الحملة ضد «هيمنة الكتائب» على الدولة، التي قادها مساعدو جنبلاط وأصدقاؤه الغربيون، بعدما خاب أمله بالجميّل [١٠١].

إستغلّ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي تعاطف الجيش الإسرائيلي معه كما عزّز الدعم السوري موقعه، فراح يجري وراء هدف تقسيمي: تحويل الشوف إلى «مقاطعة درزية». والحكم الذاتي أمنية طالما حلم بها الدروز، لّما استبدّ بهم القلق حول المصير في محيطهم الإسلامي - باعتبارهم كالعلويين «هراطقة» ينبذهم الإسلام السني والشيعي - فراحوا يبحثون عن الحماية وتبلور هويتهم الخصوصية، في ما بينهم، فهو من باب الضرورة، إذ لا توجد أية بلدة درزية - شيعية، أو درزية - سنية. وهم يميلون إلى اعتناق مهنة الجندية أكثر من سواها كالبناء وأعمال الإدارة، ولذلك هم بحاجة إلى المسيحيين لتسيير عجلة الاقتصاد وتعليم أولادهم. وقبل الحرب الأخيرة، كانت الأكثرية الساحقة من مدارس الشوف بيد الرهبان المسيحيين.

وفي كل مرة تحمل الظروف الدروز إلى موقع القوة، كانوا يتخلّصون من جيرانهم. وفي الوقت الحاضر، النفوس في هياج، إذ يجري منذ شهور توزيع منشورات تدعو «للدولة الدرزية» وهو المشروع الذي تدعمه النخبة الدرزية في إسرائيل.

فهل أحسّ أمين الجميّل بالخطر المحدق؟ على كل حال فإنه كان قد طلب، فور انتخابه في أيلول ١٩٨٣، إلى فرنسا مساعدة مديرية الأمن الخارجي في تدريب مقاتلي جنبلاط «على حرب الشوارع بغية تأهيلهم للدفاع عن النفس». ضد مَن؟ لم يوضح ذلك لكنه كان يسعى

دون شك إلى إبعاد جنبلاط عن الإسرائيليين. على الرغم من تحفظات بيار ماريون الذي كان يرأس في حينه جهاز المخابرات الفرنسية، ويخشى من توريط رجاله في المشاكل القائمة، فقد تمّ إيفاد حوالي عشرة ضباط من مديرية «أكسيون» (العمل) إلى الشوف، حيث ظلّوا هناك ما يقارب الشهرين.

وفي ظل هذه البلبلة العارمة، فوّض المسؤولون اللبنانيون أمرهم إلى الولايات المتحدة، الوحيدة القادرة، بحسب توهمهم، على التأثير على إسرائيل. فانصرف الدبلوماسيون للعمل في كل اتجاه. وتلقّت إسرائيل اقتراحاً لوضع برنامج للانسحاب الشامل، على أن تكتفي مؤقتاً في ما خص الجنوب بتنفيذ البنود الأمنية التي تضمنها اتفاق ١٧ أيار، على أن يجري التفاوض بعد ستة أشهر من انسحاب جميع القوات الأجنبية، حول تطبيع العلاقات السياسية.

وهذا الرأي جاء من الأمير السعودي بندر بن سلطان الذي أكّد أن باستطاعته إقناع الرئيس الأسد بالانسحاب من لبنان. لكن، لا بهمة جورج شولتز في دمشق، حيث جاء لسبر نوايا الأسد، ولا رحلة أمين الجميّل ورئيس حكومته شفيق الوزان، إلى واشنطن، في منتصف تموز ١٩٨٣، لم تساعدا على الخروج من المأزق. وبقي رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير ووزير الدفاع موشى أرينز، اللذان اقتفيا أثر الوفد اللبناني إلى البيت الأبيض، على موقفهما لا يلينان. أنهما يتمسكان بالاتفاق. وعلى كل حال الانسحاب من لبنان قبل السوريين والفلسطينيين غير وارد لديهما.

وهكذا كان اللقاء الجديد، على ضفاف نهر السين في منزل مستشار الرئيس ميتران فرنسوا دي غروسوفر، في آخر فرصة للصلح والتسوية. وقد حضره الأميركي روبرت مكفرلين، رئيس مجلس الأمن القومي، وتمثّل أمين الجميل بمستشاره للأمن القومي وديع حداد، وهو

لبناني اكتسب الجنسية الأميركية ولا علاقة نسب بينه وبين الإرهابي الفلسطيني الذي يحمل الاسم ذاته؛ وقد حضر وليد جنبلاط مع ثلاثة من مستشاريه، وفي جيبه ورقة عمل أعدّها... أوري لوبراني مستشار موشي أرينز في الشؤون اللبنانية.

شغل لوبراني منصب سفير لإسرائيل في أديس أبابا وطهران، وهما العاصمتان التي تقيم القدس معهما علاقات شبه سرية، وكان برع في المكر والدسائس على نحو ما نتبينه من الحكمة التي تفوه بها عن لبنان في ٢٨ شباط ١٩٨٤ حين قال: «عندما يتوفر لك البيانو فلماذا لا تعزف إلّا على واحدة من لمساته الكثيرة؟».

عندما اطّلع جنبلاط على النص، قبل بدء الاجتماع بقليل، لم يصدّق ما رأته عيناه. وإنه النص الذي أطلعنا لوبراني عليه في مكتبه في تل أبيب وهو مدهش فعلاً. فماذا يتضمن؟ يسمح لما يسمّى بالجيش اللبناني بدخول الشوف مقابل «اعتراف الحكومة اللبنانية بارتباط الدروز بالشوف، وهي المنطقة التي كانت لهم السيطرة الدائمة فيها، وبمنحهم نظاماً خاصاً؛ لقاء ذلك يوافق الدروز على العيش مع الآخرين ولا سيّما المسيحيين». ويشترط النص أيضاً «عقد تسوية حبية بين الدروز والحكومة اللبنانية حول كل المسائل المتعلقة بعلاقاتها المتبادلة»، مع التشديد - من الوجهة الشكلية، دون شك - على «ضرورة المباشرة بمسيرة المصالحة الوطنية».

ويقول لوبراني إن روبيرت مكفرلين قد وافق على مجمل هذه المقترحات التي عرضت عليه، قبل أيام من لقاء باريس، في أوتيل الملك داود في القدس حيث كان يقيم. أمّا جنبلاط فلم يكن بإمكانه أن يحلم بأكثر من ذلك ولذا نفهم تعليقه عندما قال: «إني أوافق ولكن إذا كان من السهل عليّ أن أقول نعم، فإني أعلم أن أمين الجميّل لن يوافق على

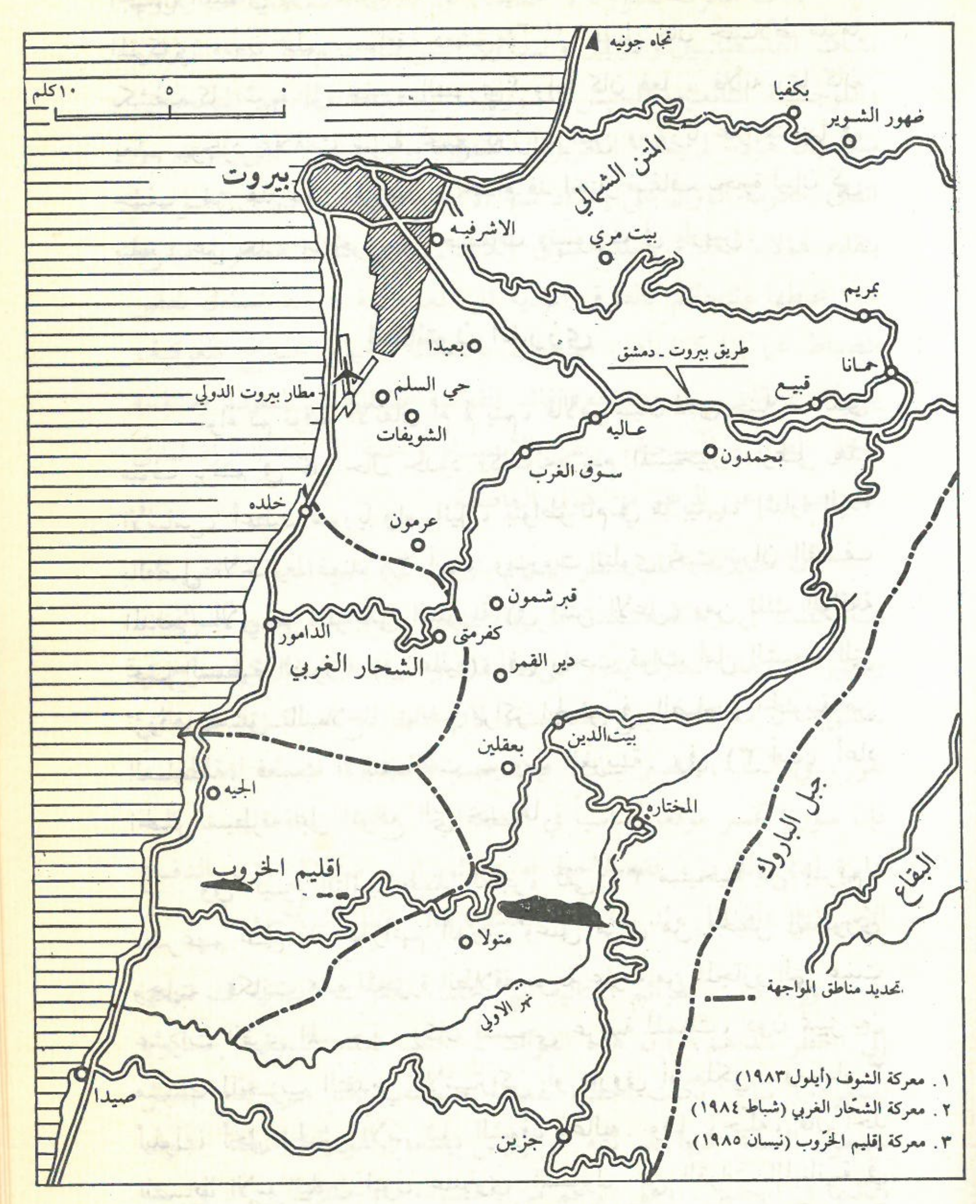
البحث في القليل من هذا القليل»، والسبب واضح! «فكما قلت لك، ان مبعوث الجميّل قد جاء حاملاً طلبات أخرى لا تتوافق على الإطلاق مع ما اتّفقت عليه معك. فقد حاولنا معاً أن نستدرك بعض الأشياء لكن الأمور تدهورت». بهذه الكلمات، أبلغ وليد جنبلاط أوري لوبراني، في رسالة ليلية عن فشل المساومات القائمة.

لم يفاجأ المستشار الإسرائيلي بما حدث، فقد حضر إلى باريس لمتابعة المحادثات، خلف الكواليس، وكان الزعيم الدرزي يزوده بانتظام بمجرياتها ويزوده خفية في فندق سوفتيل - بوربون، قرب الانفاليد. فكيف يمكن لرئيس الدولة اللبنانية أن يوافق على حكم ذاتي شبه معلن؟

وللفشل أسبابه السورية أيضاً. فالمحادثات استمرت ليل نهار وأسفرت عن بعض نقاط اتفاق سوف تعرض على موافقة الجميّل والقوات اللبنانية، وأهمها: إقفال الثكنات غير الشرعية وحلّ الميليشيات (الدرزية والمسيحية) وسحب الأسلحة الثقيلة وتنسيق كيفية انتشار الجيش مع جنبلاط، وأخيراً تشكيل حكومة ائتلافية مهمتها إعادة النظر في اتفاق ١٧ أيار من خلال البحث عن وسائل أخرى لتأمين رحيل الجيوش الأجنبية، والمباشرة بالحوار الوطني[١٠٢].

بيد أن جنبلاط يعرف أن وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام ينتظره في جنيف، ولذلك، عندما اقترح غروسوفر وضع هذه المبادئ بصورة خطية، تراجع الزعيم الدرزي، متسائلاً: هل تريدون تعريضي للقتل؟» وهو يشير بذلك إلى المصيبة التي حلّت بأبيه من جراء تمرّده على حافظ الأسد.

ولم يتخلّف جنبلاط عن الموعد السويسري حيث عرض لخدام ما جرى بكل أمانة، فأنبه هذا الأخير على أمرين، الأول لأنه تغافل عن المطالبة بإلغاء اتفاق ١٧ أيار «كتوطئة لا غنى عنها (بنظر سوريا) لصعود



مرتفعات الشوف

الجيش اللبناني إلى الشوف». والثاني لأنه عزم على مصالحة الحكم المركزي «دون علم وموافقة دمشق»[١٠٣]. فهل كان جنبلاط ملزماً بكشف كل شيء إلى محاوره السوري؟ وإذا كان فعل، فلأنه ربما كان يعلم بوجود علاقات سرية تجمع بين إسرائيل وسوريا عبر ممثليهما في جنيف. من هنا يمكن المراهنة أن خدام قد اختار ضفاف بحيرة ليمان كي يتابع، عن بعد، ما يجري من صفقات وتسويات في باريس.

الكانتون الدرزي

سواء تمّ توقيع الاتفاق أم لم يتم، فالأمر سيان لدى جنبلاط الذي سوف يرسم في كل حال حدود «كانتونه» بدم المسيحيين. وعلى هذا الأساس، أعطت سوريا وإسرائيل، بتواطؤ تام في ما بينهما، إشارة البدء بالفصل الأخير. فمنذ ٢٨ آب، وبيروت تتلوى تحت نيران القصف المدفعي الآتي من المرابض السورية (في المتن الأعلى) ومن تلك الواقعة تحت السيطرة السورية (في عاليه)، فيما راحت قوات أمل الشيعية التي تزودها دمشق بالسلاح، تهاجم مراكز الجيش في الضاحية الجنوبية من العاصمة. فعمت الاشتباكات بيروت الغربية. وفي ٣١ آب، أعاد الجيش سيطرته على المواقع التي خسرها.

وفي اليوم التالي، عند الفجر، لقي ٣٦ مسيحياً من بمريم، مصرعهم على يد جيرانهم الدروز وعلى مرأى من الجيش السوري وحمايته. فكانت هذه المجزرة انطلاقة موجة عارمة من المجازر التي عمت عشرات القرى المسيحية. وكان المسيحي عرضة للموت، دون تمييز بين منتسب للحزب التقدمي الإشتراكي أو ماروني أو ملكي. ومساء ٣ أيلول، أخلى الجيش الإسرائيلي الشوف وعاليه. وقبل رحيله، قال أحد الضباط الإسرائيليين لبول عنداري المسؤول عن القوات اللبنانية في بحمدون، مودعاً: «يمكنكم الآن أن تسحقوا بعضكم بعضاً».

بدأت المعركة بضرواة لا حد لها، ولم تلاق قوات جنبلاط، يعاونها مئات الفلسطينيين والليبيين والدروز السوريين، وتساندها المدفعية واللوجستية التابعتين للجيش السوري، أية مشقة في دحر المسيحيين، سيما وأن هؤلاء لم يتلقوا التعزيزات المنتظرة من الجيش؛ فعلى الرغم من اتفاق حكومة الوزان على إعداد ستة آلاف جندي لنشرهم في الجبل، لم يتقدم هؤلاء أبعد من بلدة سوق الغرب، وهي منطقة صخرية مشرفة على محيطها وتتحكم بالطرق المؤدية إلى العاصمة. وقد تساءل بعض الضباط عما إذا كان أمين الجميل، باستبقائه الجيش خارج المعركة، ينوي «الايقاع بسمير جعجع» قائد القوات اللبنانية في الشوف ومنافسه داخل الطائفة المسيحية؛ وبقي الانقسام والخفة السمة البارزة لدى المسيحيين، على الرغم من هول العاصفة.

أما جنبلاط، فلم ينتظر اجتماع باريس كي ينهي المعركة. ففي ٢٣ آب خطب في رجاله مشدداً على «الأخطار» التي تهدد مصير طائفته، ومعتبراً أن رهان المعارك يدور على «البقاء أو الزوال»[١٠٤]. كما صرّح في دمشق: أن معركة الجبل قد دنت، لأن المعادلة العسكرية هي التي تقرر، في النهاية، مصير لبنان. فإذا حسم الكتائبيون المعركة لصالحهم، فإن سوريا تخسر موقعاً أساسياً في المنطقة[١٠٥]. أما التعبئة فليست كلمة عابرة لدى الدروز، فقد لاحظ أوري لوبراني، مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي «أن كل ولد بلغ سن العاشرة كان يحمل السلاح».

وإذا كانت الهزائم المتتالية التي حلت بالقوّات اللبنانية قد نبهتها إلى الخطر الداهم، فإن هذه القوات لم تكتف بعدم التحضير عسكرياً للمعركة، بل ارتكبت أخطاء نفسية جسيمة. فكم مرة قدّم كميل شمعون النصح إليها فلم تأبه. والرئيس شمعون هو وليد منطقة الشوف ونائبها في المجلس، وعلى الرغم من الخصومة والاختلاف في الرأي بينه وبين جنبلاط فقد عمل في سبيل الحفاظ على الوجود المسيحي في الجبل.

وقد رأى أنه كان من الأفضل البقاء والخضوع على تحمل نكبة الاستئصال النهائي. وقد سأل بعض أصدقائه الذين كانوا يعولون على أوهام الدعم الإسرائيلي بغية إعادة الحرية والكرامة إلى المسيحيين، قائلاً: «هل لديكم المدافع، على الأقل؟»

وقد ظهرت لدى بعض المقاتلين المسيحيين الذين تركوا وشأنهم أو افتقروا إلى التوجيه، روح انتقامية ضد أنصار جنبلاط وكذلك ضد أنصار منافسه مجيد أرسلان، الأمر الذي دفع اليزبكيين أتباع إرسلان إلى أحضان جنبلاط سيد المختارة. كذلك عندما قام بعض المفكرين المسيحيين، بين ١٩٨٢ و١٩٨٣ بنشر بعض النصوص المقدسة للديانة الدرزية(١٠٦)، والتي لم يكشف عن أسرارها على الاطلاق منذ نشأة هذه الديانة في القرن العاشر - عظم الأمر لدى الدروز لأن فيه انتهاكاً لحرماتهم: فالديانة الدرزية هي في الواقع مذهب باطني «اقفل الباب» (منذ القرن الحادي عشر) على كل راغب باعتناقه من خارج الدروز؛ وعندما وضعت هذه الكتب بشكل سيء بين أيدي بعض المقاتلين المسيحيين الذين يفتقرون أحياناً إلى الروية والتبصر، كان لها تأثير معاكس لما هو مطلوب: فبدلاً من أن تعرفهم بالعقلية الدرزية، رسخت لديهم الفكرة. فكرة استحالة قيام توافق بين الطائفتين وأن أهلهم قد وقعوا ضحية الرياء والباطنية، لأن الدروز يمارسون، كالعلويين والشيعة، التقية» وهي تقليد يسمح بإخفاء النوايا الحقيقية عن غيرهم (١٠٧).

كذلك ساهمت إعادة نشر المؤلفات التي تروي مجازر ١٨٦٠(١٠٨) التي قادها سعيد جنبلاط جد وليد، في إثارة الحذر والكراهية بين المسيحيين والدروز. من جهة، اعادت قراءة هذه الكتب إلى أذهان الدروز ذكرى تفوقهم العسكري في القرن الماضي وحسن استخدامهم للتحالفات الخارجية التي عقدوها حينذاك مع العثمانيين والإنكليز؛ ومن

جهة أخرى، أثارت تلك الكتب رغبة الانتقام لدى بعض المسيحيين.

حتى الساعة، هناك حوالي ١٥٠٠٠ نسمة من الناجين المحتشدين في بلدة دير القمر، التي كانت في القرنين السادس والسابع عشر عاصمة جبل لبنان (تراجع الخريطة ص ٢٤٣). وقد دام الحصار حتى عيد الميلاد ١٩٨٣، حين تم إجلاؤهم تحت «حماية» الدبابات الإسرائيلية ورافقت ذلك حملة دعائية صارخة تثني على دور إسرائيل «الإنساني». وقد أحصى المسيحيون ١٥٠٠ قتيلاً منهم و١١١ بلدة و٨٥ بناية منهوبة ومحروقة، وحوالي مئة ألف مهجر(١٠٩). وقد هلك ٤٥ درزياً في كفرمتى من دون أن يفرق ما إذا كان للمسيحيين يد في قتلهم أو أنهم ماتوا خلال المعركة.

بعض العائلات الشوفية فضلت ذل العيش تحت الوصاية الدرزية على نكبة النزوح فبقيت في دير القمر مع رئيس البلدية جورج ديب. ومنذ ذلك الوقت أصبحت تلك البلدة الصغيرة، الجيب المسيحي الوحيد في «أرض الدروز» وانتقل الشوف بعد «تطهيره» من كل رجس مسيحي، إلى سلطة وليد بك جنبلاط الحصرية الذي سارع إلى إنشاء «إدارة مدنية» إتخذت مقراً لها في قصر بيت الدين.

لا بدّ أن جدّه بشير قد اهتز فرحاً في قبره، وهو الذي كان يعتبر، في القرن التاسع عشر «أن استقطاب الدروز (من حلب وفلسطين) وجمعهم تحت حكمه في منطقة واحدة، سوف يقوى من سلطانه» بحيث يمتد من البحر المتوسط حتى حوران، أي حتى جبل الدروز الحالي في سوريا(١١٠). ولم يعد ينقص جنبلاط كي يؤمن لكانتونه استمرارية الحياة إلا المرفأ، للنفاذ إلى البحر. وعليه السيطرة على منطقة الشحار الغربي الساحلية مع الدامور وخلده. (تراجع الخريطة ٢٤٣).

وباستطاعته أن يعتمد في هذا المجال مرة أخرى، على التواطؤ

السوري الإسرائيلي. فهو مدين لسوريا بالدعم الذي وفرته له، فبادلها بفتح طريق لوجستية عبر الشوف مروراً بشتورة والشويفات، بحيث يستطيع المقاتلون الشيعة الموالون لإيران الانتقال إلى ضاحية بيروت الجنوبية حيث ينطلقون منها للاعتداء على القوات المتعددة الجنسيات [١١١].

وقد ساد الرأي في رأس هرم الدولة، أن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر وينبغي عزل الضاحية عن خلفياتها، وجرى سريعاً إعداد الخطة اللازمة: إذا تمّ وصل سوق الغرب بقبر شمون (تراجع الخريطة ص ٢٤٣) وهما موقعان حصينان بيد اللواءين الثامن والرابع، أمكن قطع تلك الطريق الشهيرة. لكن العملية صعبة وتستلزم ٦٥٠٠ رجل، بيد أن الاستعدادات قائمة، فالجيش يقوم بتدريب ١٠٠٠ متطوع جديد شهرياً. وفي شباط ١٩٨٤ يصبح كل شيء جاهزاً.

غير أن الأميركيين الموجودين في وزارة الدفاع في اليرزة، لا يجهلون شيئاً عن الخطة، وقد وضع اللبنانيون فيهم ثقة عمياء. وقد جرى في كل حال، إبلاغ دونالد راسفيلد الذي خلف فيليب حبيب، بصورة رسمية هذه الخطة ولما كانت الولايات المتحدة لا تقدم بأي تحرك دون استشارة حليفها الإسرائيلي، فقد انتقل رامسفيلد إلى القدس بصحبة العميد كارل ستينز، ممثل قيادة الأركان الأميركية في بيروت لاطلاع شامير وارينز اللذين قالا: «لا بأس بالفكرة، حتى إننا نلتزم بتوفير مساندة جوية وبرية حتى خلده (على أبواب بيروت). لكن على الجيش اللبناني أن يتعاون علانية معنا».

وقد ردّ اللبنانيون بأن هذا التعاون المعلن محرج ومسيء لهم إذ أن استعادة السيطرة على الشحّار الغربي بمساعدة مباشرة من إسرائيل من شأنها أن تتسبب بأعمال انتقامية ضد المسيحيين في المناطق الواقعة تحت الاحتلال السوري. لكننا نقبل مساعدة سرية. لم لا؟ وقبل يومين من

موعد الهجوم، قام الطيران الإسرائيلي بغاراته ضد الفلسطينيين الموالين لسوريا الذين استنجد بهم جنبلاط لتعزيز قواته. وقد أدعى الإسرائيليون أن استئصال الإرهاب الفلسطيني من شأنه في الوقت نفسه إنقاذ اتفاق ١٧ أيار...

لكن إسرائيل بقيت على تصلبها. وقد رأت أن الجميل لم يبد في كل حال، أنه متمسك باتفاقية السلام إلى هذا الحد. وعلى الفور، توجه الجنرال ماير داغان، قائد الجبهة الشمالية (لبنان) إلى المختارة لإطلاع سيدها وليد جنبلاط على النوايا اللبنانية. فسارع هذا الأخير إلى العاصمة السورية. وفي المساء، كشفت إذاعة دمشق عن الخطة اللبنانية بكل تفاصيلها.

وفي ١٤ شباط، سقط الشحار الغربي في ساعات معدودة. وبذلك بلغ جنبلاط المنطقة الساحلية التي كانت تنقص كانتونه. فقد تواطأ النقيب السني وليد سكرية ـ وهو ضابط سبق له أن انفصل عن الجيش ثم أعيد إليه ـ مع المقاتلين الدروز الذين إرتدوا بزات الجيش اللبناني وتسللوا داخل صفوف الكتيبة ٤٣ حيث تآخوا مع الجنود «الأخوان» فيها. وفي المؤخرة، كانت قوات جنبلاط تتقدم تحت غطاء كثيف من المدفعية السورية. ولم يكن من داعٍ، في كل حال، لكل ذلك، لأن اللواء الرابع قد وجد نفسه مشلولاً عن التحرك، من جراء التضعضع الذي أصابه بسبب الاختراقات داخل صفوفه، وغياب قائده ـ العقيد الكاثوليكي نايف كلاس الذي كان يقضي إجازة العيد في بيروت ـ فضلاً عن حصول تشويش تام مجهول المصدر على أجهزة الاتصال بشكل منع أوامر القيادة من الوصول إليه.

وتشتت الجيش. فالقوات المرسلة بالطوافات من اليرزة قد استعادت القمم التي احتلها الحزب التقدمي الإشتراكي، ولكن بعد فوات الأوان، إذ وجدت نفسها محاصرة. وفي ١٥ شباط، اجتاح

الدروز، الشحار الغربي، دون قتال تقريباً. كذلك انقسم الجيش، فالتحق المسلمون عن طريق البر، ببيروت، وإتجه المسيحيون نحو الجنوب، ومن بينهم ٧٥٠ جندياً أبحروا على متن سفينة تابعة للجيش، كانت محمّلة بالذخيرة للواء الرابع وقد أوقفتها البحرية الإسرائيلية في عرض البحر. . .

يمتلك جنبلاط الآن واجهة على البحر مع مرفأين في الدامور وخلده، مما يؤمن له، على الصعيد الاستراتيجي، استقلالاً نسبياً. وبالفعل أخذت موسكو تزوده بما يحتاج إليه مباشرة عن طريق البحر، متجاهلة امتعاض دمشق.

ويتطابق حجم المنطقة الجنبلاطية، بصورة إجمالية، مع الاقتراح الرسمي الذي رفعه، قبل أيام، النائبان الإسرائيليان مناحيم سافيدور رئيس الكنيست ودان تيشون، عضو تجمع ليكود، إلى أسحق شامير، ويتضمن إنشاء «كانتون درزي يتمتع بالحكم الذاتي ويكون حليفاً لإسرائيل». وقد تمّ رسم «حدوده» خلال المحادثات التي أجريت «مع بعض الشخصيات الدرزية اللبنانية»(١١٢).

أما القادة المسيحيون فلم يعتبروا من هذه المأساة. ففي ١٧ أيار ١٩٨٤، أي بعد انقضاء سنة واحدة تماماً على توقيع الاتفاق اللبناني الإسرائيلي الذي ألغاه الانتصار السوري على الدولة اللبنانية وحلفائها الغربيين(١١٣)، افتتحت القوات اللبنانية في القدس الغربية، مكتب «الوكالة المسيحية اللبنانية». إشارة إلى الوكالة اليهودية ـ ومهرته بنظام شبه دبلوماسي. كان دافيد كيمحي حاضراً حفلة الافتتاح وكذلك تيدي كوليك رئيس بلدية المدينة الخالدة، الذي قدم له بيار يزبك المسؤول عن المكتب(١١٤) مائتي غرسة من أرز لبنان جرى زرعها في حديقة عامة تعرف باسم «حديقة لبنان» وتقع في أحد الأحياء الجديدة، كما خصصت بعض الغرسات الأخرى لتزرع في مقر رئيس الدولة الإسرائيلية.

أي حاجة لدى المسيحيين المغلوبين على أمرهم، لاستفزاز البلدان العربية والإسلام اللبناني بالوقوف علانية إلى جانب الدولة العبرية، وخصوصاً في القدس التي لم تعترف بها حتى واشنطن عاصمة لإسرائيل؟ وبالإمكان تصور مدى نشوة القادة الإسرائيليين بهذا الحدث، فهل أعطوا على الأقل شيئاً بالمقابل؟ لدى سؤال الدبلوماسي إسحق ليور، المسؤول عن مكتب الاتصال الإسرائيلي الذي كان قائماً بين ١٩٨٢ و١٩٨٤ على مقربة من بيروت، أجاب بغاية الوضوح: «لم نقدم لهم أية ضمانة، لأن أي التزام من طرفنا قد يدفع بهم للقيام بالاستفزازات (ضد السوريين). أما نحن، فلا نريد تكرار تجربة زحلة». فابان حصار الجيش السوري لتلك المدينة، في ربيع ١٩٨١، تدخل الطيران الإسرائيلي، إلى جانب القوات اللبنانية واسقط طوافتين سوريتين، إيفاء منه لوعد رئيس الحكومة مناحيم بيغن بالمساعدة.

ولا بأس أيضاً من غض النظر عن عدم التدخل هذا، لو لم تعمد إسرائيل مجدداً، بعد سنة، وبدون حياء، إلى خيانة «صداقتها الخاصة» مع المسيحيين. فعندما قام الجيش الإسرائيلي، في ٢٨ نيسان ١٩٨٥ بانسحابه المفاجئ الأخير نحو الجنوب، تعرضت القرى المسيحية في إقليم الخروب إلى هجوم شنه تحالف الميليشيات الدرزية والشيعية والشيوعية والفلسطينية الموالية لسوريا. وقد كان سكان تلك القرى المحاذية للشاطئ قد اطمأنوا إلى اتفاق «تهدئة» فرضته إسرائيل فتركوا مقاتلي القوات اللبنانية الذين كانوا يتولون حمايتهم، ينصرفون. فكانت المجازر الجديدة ضد المسيحيين، وكان تهجير جديد. ولجأ الناجون أما إلى «المنعزل» المسيحي الصغير، وأما إلى جزين حيث يعيشون في حالة حصار (تراجع الخريطة ٢١١).

في ذلك الحين، علقت جريدة معاريف الإسرائيلية بالقول: «يأمل الرسميون (في القدس) أن يؤول الانقسام التدريجي والعملي للبنان إلى

كانتونات طائفية متجانسة، إلى تهدئة الخواطر»، بعد شهر، أقفلت الوكالة المسيحية اللبنانية أبوابها. وبعدما استعادت سوريا قوتها وأخذت تضغط بإتجاه المسيحيين أدرك هؤلاء أن عليهم عدم توقع أي شيء من «صداقة» إسرائيل بعد الآن.

وانطوت صفحة من التاريخ.

- ٥ -

الخميني واتباعه

سوف ينقلب السحر على الساحر
من الأمثال العربية السائرة

حشد من مراسلي الصحف المحلية والأجنبية، والمصورين والتقنيين، يتدافعون في ردهة فندق واينر هوس، لتغطية المؤتمر الصحفي المفاجىء الذي دعت إليه دوائر منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت الغربية، التي اعتادت على توجيه مثل هذه الدعوات بعد أن أصبحت بيروت الغربية «عاصمة فلسطين»[1]. ويشرف الفلسطيني نبيل دجاني، استاذ علم المعلومات في الجامعة الأميركية في بيروت على إدارة هذا الفندق الفخم الذي تملكه منظمة فتح، وفيه تستضيف مدعويها من الشخصيات الرفيعة. ففي عام ١٩٧٧، شغل أحد أجنحته، طيلة ثلاثة أشهر، الصحفي أريك رولو، مراسل جريدة الموند قبل أن يعينه فرنسوا ميتران سفيراً في تونس عام ١٩٨٥؛ وفيه أعد كتاب مقابلاته وأحاديثه مع أبو أياد رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية[2].

غير أن الشخصية المنتظرة، صباح هذا اليوم في ٢ كانون الثاني ١٩٨٠، ليست فلسطينية أو تقدمية - إسلامية، بل دينية إيرانية هي حجة الإسلام محمد منتظري[3] «رئيس دائرة المنظمات الإسلامية

للتحرير» المكلفة بتصدير الثورة الخمينية إلى الخارج. وكان بعضهم يتساءل بالأمس، عما إذا كان سيتجرأ على القدوم وتحدّي الدولة اللبنانية. ذلك أنه سبق للملاّ الإيراني المدجج بالسلاح أن أعلن، من دمشق حيث هبط في مطارها، عن عزمه على المجيء إلى لبنان وإرسال عشرة آلاف متطوع إليه لمحاربة اسرائيل. وفي الحال، أعلن الأمير فاروق أبي اللمع رئيس الأمن العام اللبناني وسفير لبنان المقبل في باريس عن رفض منحه تأشيرة الدخول. غير أن الأمر سيّان لديه، فإذا تعذر عليه الدخول عبر المطار، فسوف يأتي عن طريق البر، وبالتواطؤ مع السوريين الذين وضعوا في تصرفه سيارة عبر بواسطتها الحدود البرية الخارجة، منذ عام ١٩٧٦، عن سلطة الدولة اللبنانية، وعلى الرغم من تعهد المسؤولين السوريين بعدم السماح لأيّ إيراني بدخول لبنان من دون موافقة السلطات اللبنانية!

وما أن وصل إلى الفندق، في الأول من كانون الثاني، حتى أجرى اتصالاً بعرفات، ثم أعدّ العدة للتوجه إلى الصحافة في اليوم التالي. غير أنه، ما أن فتح فاه حتى أحاط بالفندق حوالي ٤٠ دركياً تؤازرهم «القبعات الخضر» السورية، على رغم أن مداخل الفندق تخفرها عناصر منظمة فتح. بيد أن الملاّ نجح في الفرار ولجأ، بمواكبة فلسطينية، إلى جامع الجامعة العربية حيث لم يعد للدولة أي سلطة عليه منذ خمس سنوات.

هناك، باستطاعته التعبير دون وجل عمّا يجول في خاطره أمام الصحافيين الذين لحقوا به. فافتتح الجلسة ببعض السُّوَر من القرآن الكريم ثم عرض برنامجه التالي: «قررنا القيام بهذه الزيارة اليوم للمشاركة في احتفال ذكرى تأسيس حركة فتح، لنعبّر بذلك عن تضامننا الإسلامي الأممي مع أخواننا فيها. فالمناضلون الإيرانيون قادمون للقتال ضد الصهيونية والاستعمار. وبعض رجالنا قد سبقوني إلى لبنان،

وبعضهم الآخر سيصلون لاحقاً، حتى بدون تأشيرة دخول إذا اقتضى الأمر. فنحن لا نحترم القوانين الدولية التي وضعها المستعمرون ولم نأت إلى هنا للقتال فقط بل لمساعدة الشعب اللبناني على تعمير الجنوب أيضاً. وقد منح مجلس الثورة (الإيرانية) لهذا الشعب مساعدة مالية قدرها عشرة ملايين ليرة لبنانية(٤)». ولدى سؤاله عمّا إذا كان رجاله سيحملون السلاح، أجاب هاتفاً: سنقاتل بإيماننا، باظافرنا وباسناننا». ثم وقف ولفّ عباءته الفضفاضة حول خصره وانصرف. وشيئاً فشيئاً بعد ذلك، تدفق رجال «حراس الثورة» - وهي منظمة عسكرية موالية للخميني ورديفة للجيش الوطني - بالعشرات ثم بالمئات إلى لبنان عبر مطار دمشق وعلى متن الخطوط العربية السورية. واليوم تحولت مساحات واسعة من الأراضي اللبنانية إلى جمهوريات إسلامية اختبارية صغيرة، لها «شرائعها» و«قضاؤها» وصحفها كمجلة «العهد» الأسبوعية (تأسست عام ١٩٨٤)، وحتى طوابعها البريدية الخاصة.

لم يكن المؤتمر الصحفي الذي عقده منتظري عام ١٩٨٠، سوى المظهر البارز للنفوذ الفارسي الذي طبع الشيعة في لبنان منذ زمن بعيد، بطابعه وكانت بدايته عام ١٩٥٩ مع وصول أحد رجال الدين الإيرانيين، موسى الصدر الذي سوف يكتسب سريعاً شهرة واسعة. وعلى رغم قربه من الشاه، فقد لعب دوراً رئيسياً في قيام الجمهورية الإسلامية. ففي ٢٣ آب ١٩٧٨، وقبل أيام من اختفائه نهائياً في ليبيا، كتب في جريدة «الموند» يقول: «فتحت ثورة الشعب الإيراني آفاقاً جديدة للحضارة العالمية، وهي بذلك تستحق عناية خاصة من قبل الذين يولون اليوم مشاكل الإنسان اهتمامهم».

مرة أخرى، يتحول لبنان، على كره منه، ميداناً لثورة ليست ثورته. وهنا كان دور سوريا حاسماً أيضاً.

كان موسى الصدر في الواحدة والثلاثين من عمره عندما تردد قليلاً

في الرحيل عن مسقط رأسه مدينة قم المقدسة حيث يبدو أن قدره كان مكتوباً. فهو ابن رجل دين جليل وخريج معهد النجف الديني في العراق. غير أن نسيبه عبد الحسين شرف الدين، ولي أمر الشيعة اللبنانيين الديني في صور، كتب إليه يقول: «تعال إليّ، فتكون ابني الروحي وخليفتي». لكنه تساءل: «من سيقبل بي هناك وأنا المتزوج من إيرانية ولهجتي فارسية وكذلك جنسيتي؟».

يتحدر آل الصدر من معركة، البلدة الزراعية القائمة في لبنان الجنوبي، لكن جدهم صلاح شرف الدين كان قد رحل عنها في القرن الثامن عشر هرباً من ظلم السني أحمد الملقب الجزار. وقد تعرض المسلمون غير السنّة لاضطهاد هذا الباشا الطاغية الذي كان يتولى باسم العثمانيين حكم المنطقة من مقره في عكا. فاقامت عائلة الصدر في النجف (العراق) مدة طويلة، وفي مطلع القرن العشرين هاجرت مجدداً إلى اصفهان في إيران، هرباً من تسلط النظام السني في بغداد، إلى أن حلّت في قم حيث أسس والد الصدر مدرسة للفقه الإسلامي. وهناك ولد الصدر في ١٥ آذار ١٩٢٨.

وبلاد الفرس هي الدولة الشيعية الوحيدة بالمعنى الحصري للكلمة في العالم. وهي كانت وما تزال محطّ انظار الشيعة في كل مكان. فقد جاء في مفكرة الرحالة الإنكليزي لورانس اوليفانت، في القرن الماضي أن «المتاولة (أي أتباع علي، وهو الاسم الذي يطلق على الشيعة في لبنان) يكنون حقداً شديداً وعميقاً للحكومة التركية؛ وعلى الرغم من ولائهم العلني لها، فهم يتعاطون سراً مع الفرس حيث ينظرون إلى بلاد الفرس كأنها محط رحال ديانتهم ومعقل دينهم»(٥). وبالمقابل، أخذت بيروت تستقطب، لاسيّما بعد عهد الانتداب الفرنسي، النخبة الإيرانية ذات الثقافة الفرنسية التي كانت توفد إليها ابناءها لمتابعة دروسهم. وهكذا قصدها عشرات الإيرانيين الشباب، ومنهم، عام ١٩٣٥، رئيس

الحكومة شهبور بختيار الذي نفي في ما بعد إلى فرنسا، وكان قد نال البكالوريا في مدرسة الليسيه الفرنسية في بيروت، وقد تبعه أيضاً أمير عباس هويدا وهو الآخر أحد رؤساء حكومات الشاه السابقين، الذي أعدمه الخمينيون من دون محاكمة في طهران عام ١٩٧٩.

على بركة... الشاه

إذا كان موسى الصدر لم يقم إلا بزيارتين إلى صور في لبنان الجنوبي، بين ١٩٥٥و ١٩٥٧، فهو قد ظل جريء الطبع وتستهويه المغامرة، سيما بعد أن كلّفه محمد رضا بهلوي رسمياً بمهمة شخصية. وإذا كان العاهل الإيراني يطمح إلى توسيع نفوذه خارج الحدود ويشعر بالضيق من هالة ناصر على مسرح الشرق، غير أنه أخذ يسعى للقيام بهجوم معاكس أوحت إليه به القوى الدينية الشيعية التي تعاظم شأنها منذ وقفت إلى جانب عرش الطاووس ضد رئيس الوزراء محمد مصدق الذي خلع عام ١٩٥٣ بمساعدة الأميركيين بسبب الاعتقاد الذي ساد أنه يعمل لحساب السوفيات.

ووفقاً لنصيحة كبار رجال الدين الإيرانيين، أمراء الشيعة، قرر الشاه محاربة مبادىء العروبة «الملحدة» التي يدعو إليها الرئيس المصري، من خلال الإسلام. وتبعاً لذلك جرى ايفاد ستة من رجال الدين المرموقين إلى مواطن الشيعة في بلدان افريقيا والمشرق مع تعليمات بوجوب إيقاظ المشاعر الدينية واستغلالها.

يبرز اسم الصدر في اللائحة التي اعدّها آية الله أكبر محمد حسين طباطائي بردجردي بصفته الأول بين اقرانه. وكان لنشأة الصدر وتضلعه التام من اللغة العربية ورحابة فكره - إذ لا ينفر من شرب كاس عرق (وهو المشروب «الوطني» اللبناني، المصنوع من عصير العنب المعطر

باليانسون) أن جعلت منه الرجل المطلوب للبنان. بيد أن منطقة صور بدت ضيقة جداً لهذا الملاّ الواسع الطموح والذي لا ينوي الإكتفاء بدور هامشي. فهو لم يكفّ منذ ذاك الحين عن المطالبة بالجنسية اللبنانية التي لا بدّ منها كشرط لتحقيق الدور الإنفتاحي الذي يتهيأ له. وعندما منحه الرئيس شهاب الجنسية المطلوبة، عام ١٩٦٣، ظلّ على حذر منه إذ رأى فيه «رجلاً مختلفاً عن سواه وخطراً»[٦]. وسينطلق الصدر من الآن فصاعداً، في مسيرته لاستقطاب الشيعة اللبنانية.

كان الصدر، لدى وصوله إلى لبنان، قد وجد رجال الدين الشيعة ينزعون إلى مقاومة التجديد واعاقة انتشار المعرفة والتقدم ويسيرون في ركاب رجال الإقطاع، فيما كانت دار الفتوى السنّية - ياللعار! - تتولى إدارة شؤون الطائفة على الصعيدين الروحي والسياسي وهذا الشذوذ المتوارث عن العهد العثماني، جرى تعديله جزئياً عام ١٩٢٦، في عهد الانتداب الفرنسي، ومنح الشيعة نظاماً جديداً للأحوال الشخصية والمحاكم المدنية الخاصة بهم.

تلقّى الشيعة - المتاولة - أسوأ معاملة بالمقارنة مع سواهم من رعايا السلطنة العثمانية التي لم تميّز بينهم وبين السنّيين الذين يمثلون الأكثرية الغالبة فيها، فخسروا من جراء ذلك هويتهم. وقد حالفهم الحظ لأول مرة، عام ١٨٦١، عندما توافقت الدول الكبرى على الاجتماع في القسطنطينية لتسوية المسألة اللبنانية، فكان ذلك منطلق الاعتراف الشرعي بهم، بفضل انكلترا التي كانت تتولى حماية الدروز وتبحث في ذات الوقت عن اتباع جدد لاضعاف موقع فرنسا في لبنان.

كان نظام الحكم الذاتي في المتصرفية قد لحظ تمثيل شيعة جبل لبنان في مجلس الإدارة - المكلف بمعاونة المتصرف (وهو حاكم مسيحي غير لبناني) ومراقبة كيفية إدارته للأموال العامة - وكذلك مسألة الوظائف الإدارية المخصصة لهم بنسبة كثرتهم العددية[٧]. فكان ذلك أول

تكريس شرعي للطائفية السياسية التي ما تزال مطبقة في لبنان حتى أيامنا هذه. وباستثناء بلاد الفرس، كان لبنان، على الرغم من عيوبه، البلد الوحيد في الشرق الذي أعطى الشيعة حق المشاركة في الحكم، بصفتهم تلك.

ادرك موسى الصدر ما يجب عمله للإفادة من الوضع اللبناني: راح يعمل لتحرير طائفته نهائياً من الوصاية السنية، كي يتسنى له أن يفرض نفسه زعيماً لها. وعندما أقر مجلس النواب اللبناني قانون إنشاء «مجلس شيعي أعلى» بناء لاقتراحه، تمالكه شعور بالفخر، خاصة عندما انتخب لرئاسة هذا المجلس في ٢٣ أيار ١٩٦٩. ومن الطبيعي أن يقدر أعضاء هذا المجلس مبادرته تلك، فخلعوا عليه لقب «إمام الشيعة في لبنان».

لكن هذه البادرة التي جاءت على سبيل المجاملة الخالصة، لا تتضمن ترفيعاً دينياً أو سياسياً لأن القادة الروحيين الشيعة في العالم العربي، وخلافاً لإيران، لا يتدرجون في هرمية محددة. حتى في إيران، انتحل الخميني بصورة مغايرة للشرع صفة الإمامة التي ينحصر حملها بخليفة علي الثاني عشر، الإمام المهدى المختفي، الذي ينتظر الشيعة عودته منذ عام ٨٧٨، إلا إذا كان الخميني هو المهدى المنتظر.. أما الصدر، فلن يرفض لقباً على هذا القدر من الرفعة ويعني «من كان في المقدمة».

بعد ذلك أخذ الصدر على عاتقه قيادة مصير «الشيعة في لبنان» وهو اللقب الرسمي الجديد لهذه الطائفة. فقد أكد الإمام الجديد بقامته المديدة أن «اسمنا ليس متاولة. فنحن ندعى رجال الرفض، رجال الثأر والثورة ضد كل أنواع الظلم حتى ولو كلفنا ذلك دماءنا وحياتنا»[٨]. إن في هذا الكلام أكثر من رمز: فالإمام لا يرفض فقط تسمية تحمل الاحتقار والذل بل هو يعطي اتباعه أيضاً إحساسا بالإرتباط مع مجموعة

أوسع تتجاوز حدود الدولة. لم يعد الشيعة اللبنانيون معزولين عن سواهم، إذا أصبحت إيران «أمهم الحنون» أسوة بالطوائف الأخرى. وهي ليست كفرنسا، أم المسيحيين، مقترّة في فلوسها، أنها الأم التي تغمرهم بالهبات السخية كالمدارس والمستشفيات والحسينيات التي انتشرت في الجنوب والبقاع. وخلافاً للإعتقاد السائد فإن الدولة اللبنانية لم تتخلَّ من جانبها عن هذه المناطق «المحرومة» - هذا الحرمان يطال الشيعة كما يطال المسيحيين الذين يعيشون فيها، على حد سواء - لكن عمل الإدارة يصطدم بحاجز العائلات الشيعية صاحبة الأرض والنفوذ. ألم يؤكد الشيعي حسين الحسيني، سلف نبيه بري في رئاسة حركة أمل، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٤، وعلانية أن «في لبنان مناطق محرومة، لا طوائف محرومة»، وإذا «كان بعضهم يعتبر جبل لبنان مخزن الثروات، فإنه ليس كذلك في منطقتي جبيل والشوف اللتين تشبهان منطقة الهرمل» (شمالي شرقي لبنان)؟

كان الرئيس شهاب قد باشر خلال ولايته (١٩٥٨ - ١٩٦٤) تحقيق المشاريع الاجتماعية والإنمائية الهادفة لتطوير المناطق النائية، وقد استمرّ هذا التوجه في عهد خلفه شارل حلو. ففي عهده (١٩٦٤ - ١٩٧٠) جرى إنجاز إنارة جميع القرى بالكهرباء ووصلها بمياه الشفة، كما تمّ شق ٧٠٠ كلم من الطرقات بغية رفع العزلة عن القرى النائية، واتخذت التدابير اللازمة لتشجيع الصناعة على الانتقال خارج العاصمة إلخ..[٩] بعد ذلك، أنشئ مجلس الجنوب عام ١٩٧٨ لمساعدة نازحي لبنان الجنوبي ورصدت له عام ١٩٨٥ موازنة ضخمة بلغت ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية أي ما يوازي ٣٪ من الموازنة العامة للدولة، وهي تنفق في المناطق الشيعية بصورة رئيسية[١٠]. ويدير هذا المجلس محمد بيضون عضو حركة أمل.

أمّا الصدر فيفيد من المكانة التي يتمتع بها لدى الشعب من أجل

قبض المبالغ اللازمة من وجهاء الشيعة على أساس الزكاة (أي العشر، وهي إحدى الفرائض الدينية الخمسة في الإسلام)، من أجل اقتناء الأراضي وإذا كان هؤلاء الوجهاء الكبار من أصحاب الأملاك الواسعة يعادون الناصرية، فإنهم لم يروا في الإمام حتى الآن أي خطر على امتيازاتهم. غير أن المصدر الأساسي لأملاك الإمام نابع من المراجع الدينية الشيعية في إيران، «إضافة إلى مصادر أخرى بقيت سراً دفيناً في قلب الصدر»[١١]. ألم ينص القرآن على كل شيء حتى على الأموال السرية؟ حسبما جاء في سورة التوبة (٩، ٦٠): «إنما الصدقة للفقراء والمساكين... والمؤلفة قلوبهم...».

لا شكّ أن المصدر السري لهذه الأموال هو السافاك الإيراني (المخابرات) التي تتولى إنفاق الأموال المخصصة للعمليات السرية و... القرآنية. إذاً، يتلقى الإمام مخصصات مالية مهمّة من أجل إنفاقها في سبيل أعماله الاجتماعية، ما عدا تعويضاته الشخصية التي تبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية في السنة، ودونما احتساب لما تدفعه له الدولة اللبنانية أيضاً.

ذلك أن رجال الدين المسلمين في لبنان، يعتبرون كالموظفين ويتقاضون مرتباتهم من موازنة الدولة التي تتحمل كل أعبائهم، من بدلات الإيجار إلى الهاتف وأجور أمناء السر والطهاة والسائقين، فضلاً عن نفقات المحاكم الشرعية وقضاتها. ففي عام ١٩٧٥، تقاضت المحاكم الشرعية السنيّة مبلغ ٢،٠٨١،٥٠٠ ليرة لبنانية والشيعية ١،١٥٦،٢٠٠ ليرة لبنانية[١٢]. أمّا المحاكم الدينية المسيحية فلا تستفيد من مثل هذا الوضع القانوني ولم تطلب معاملتها بالمثل. ويحدثونك عن «امتيازات» الموارنة!

إمتلك الصدر، إذاً، الوسائل التي تخوّله بسط نفوذه والانتقال من الحقل الديني إلى الميدان السياسي سيّما وأن الدين والسياسة يتلازمان في الإسلام. وسرعان ما أطلق الإمام، بصوته الجهوري وعمامته الضخمة السوداء وشخصيته الساحرة، حملة تعبئة واسعة في صفوف أبناء طائفته في جميع المناطق اللبنانية، داعياً إيّاهم إلى الانخراط في «حركة المحرومين» التي أسّسها عام ١٩٧٣، ونُسِّقَتْ أنشطتها السياسية والعسكرية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وما إن انطلقت كلمة المحرومين من فم الإمام حتى أصبحت لوحدها شعاراً سياسياً ما انفكّ ملازماً للمذهب الشيعي على الرغم من تأكيده انطباقه على الجميع. وعندما أعلنت السفارة الإيرانية في بيروت، عام ١٩٨٥، عن «موافقة مجلس شورى الجمهورية الإسلامية على مشروع منح «المحرومين في لبنان» مساعدة قدرها مليون ريال إيراني»[١٣]، كان من السهل التكهن عن الجهة التي ستؤول إليها هذه الأموال. على كل حال، سبق للصدر أن حثّ الخميني على استخدام مفهوم «الحرمان» المقتبس عن الإمام الشيعي السادس، جعفر الصادق (توفي عام ٧٦٥).

إذاً، لمن كان الصدر يعمل، للشاه أم للخميني؟ من المحتمل أنه كان يعمل لحساب الاثنين معاً. فقبل خلافه بسنوات مع الشاه، أخذ الإمام الصدر يتعاطف مع رجال المعارضة الدينية. وفي ١٩٧٣، اتّهم رضا بهلوي بإلغاء الدين في إيران وفضح موقفه المتعاطف مع إسرائيل - إذ إنّ إيران قد اعترفت بالواقع بالدولة العبرية فور ولادتها وجرى فتح سفارة إسرائيلية بصورة غير رسمية في طهران - ووصفه بأنه «خادم للاستعمار»[١٤]. وقد سبق للشاهنشاه محمد رضا، قبل سنتين، أي في

تشرين الأول ١٩٧١، أن أعلن إمام ثمانية وستين رئيس دولة وحكومة ومن بينهم الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه، جاءوا للاحتفال بمرور ألفين وخمسمائة سنة على تأسيس ملكه، في مدينة برسيبوليس الأثرية، بأن قورش الكبير هو الذي أسس الأمبراطورية الفارسية. وبذلك يكون قد أسقط كل علاقة لها بالتراث الإسلامي.

خلال لقاءاتهما مجدداً في النجف، عام ١٩٧١، أحاط الخميني تلميذه القديم علماً بمشاريعه المستقبلية: إقامة «جمهورية إسلامية» في إيران. في هذا الوقت اقترنت ابنة شقيقة الصدر بأحمد أحد أنجال الخميني، فزادت هذه المصاهرة علاقة الرجلين رسوخاً، وشرعا بالتحضير لقيام هذا الحدث التاريخي بالتنسيق مع آية الله العراقي محمد باقر الصدر ابن عم الإمام الصدر وصهره ومنظّر حركة الدعوة وهي أول حركة شيعية أصولية معاصرة وقد جرى تأسيسها في بغداد عام ١٩٦٨، غير أن الانسجام لم يكن قائماً على الدوام بين الرجلين، لأن سيد طهران المقبل كان يقلق أحياناً من تعاظم نفوذ صديقه الشاب.

بدءاً من ١٩٦٩، أخذ الصدر يتصرّف بحرية في لبنان. فقد رفضت الحكومة اللبنانية تسليم الجنرال تيمور بختيار - مؤسس السافاك الذي لوحق بتهمة التآمر ضد الشاه - ولجأ إلى بيروت. عند ذاك قطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع لبنان. فاستغلّ الصدر، بعينيه الثاقبتين، هذا الفراغ للقيام بإنجازاته الكبرى.

ففي عام ١٩٧٢، أدخل الصدر بعض معارضي النظام الإيراني إلى لبنان بصورة غير مشروعة. وتحت ستار إدارة مدرسة مهنية في صور، تولى الإيرانيان عباس زاني الملقّب بأبو شريف ومصطفى تشمران تدريب الشباب الشيعة على القتال، في بعض معسكرات منظمة فتح الفلسطينية. ومع وصول الخميني إلى طهران، عام ١٩٧٩، عادا إلى

بلدهما حيث توليا مسؤولية تدريب «حراس الثورة»؛ بعد ذلك أصبح زاني سفير إيران في باكستان، وتسلّم تشمران حقيبة وزارة الدفاع.

عجباً لنصيب تشمران في هذه الدنيا؛ فقد تخرج فيزيائياً لامعاً من جامعة ستانفورد (كونكتيكت) حيث تابع دروسه بموجب منحة من الحكومة الإيرانية، ثم تزوج بأميركية. وفجأة فاضت عليه النعمة وتحرّكت مشاعره الدينية، فأسس عام ١٩٦٦، في سان جوزيه (كاليفورنيا) «رابطة الطلاب المسلمين» التي انخرط في صفوفها بعض اللبنانيين ومنهم نبيه برّي الذي كان طالباً في الحقوق في الولايات المتحدة الأميركية. وتهدف هذه الرابطة إلى كسب تأييد رجلي الدين الخميني والصدر لقلب النظام الملكي. وهكذا تخلى تشمران عن مهنة واعدة ليلتحق بمهنة التدريس البسيطة في صور.

ذات يوم من شهر تموز ١٩٧٥، انفجر لغم مضاد للدروع وسط قاعدة في البقاع تخص منظمة فتح، فأوقع ٤٠ قتيلاً وماية جريح في صفوف المجندين الشيعة والمدربين الفلسطينيين. فانكشف أمر حركة «أمل التي شاء الصدر إبقاء وجودها سراً لأنني لا أريد أن ينهشوني قبل أن أكبر»[١٥]. وكلمة «أمل» تتكون من الأحرف الأولى لعبارة «أفواج المقاومة اللبنانية». وقد اضطرّ الصدر لتسويغ وجود هذه الميليشيات إلى القول إن عناصرها هم بصدد التدريب على القتال بغية التوجه نحو الجنوب لمحاربة إسرائيل ومساعدة الجيش اللبناني[١٦].

بعد وفاة الصدر، عام ١٩٧٨، قاد حركة أمل، صديقه نائب البقاع حسين الحسيني الذي انتخب عام ١٩٨٤ رئيساً لمجلس النواب. وقد حرص الحسيني على كتمان الدوافع الحقيقية التي دعته للتخلي عن رئاسة حركة أمل في نيسان ١٩٨٠. وفي الواقع، أنذره اثنان من مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، التقياه في مكتب كاتب الافتتاحيات في جريدة النهار، ميشال أبو جودة، بوجوب التخلي عن

مهامه، بسبب عدائيته الشديدة للفلسطينيين. وقد كشف لنا أبو جوده أن الحسيني «تصبّب عرقاً من شدّة التأثر لكنه رفض الإذعان». غير أن إطلاق قذيفة واحدة باتجاه منزله في عرمون، أثناء وجوده فيه، كانت كافية لإقناعه، وتولى نبيه بري بعده رئاسة هذه الحركة السياسية العسكرية.

في مطلع السبعينات، أسّس حجة الإسلام محمد منتظري، في الجنوب، «الألوية الدولية الإسلامية» المشكّلة من المسلمين من مختلف المذاهب والأقطار، واعتباراً من عام ١٩٧٢، أصبح منتظري خبيراً في حرب العصابات، بموجب اتفاق عقد مباشرة بين عرفات والخميني. كما راح نجلا «مرشد الثورة» المقبل، مصطفى وأحمد ـ وهذا الأخير أصبح عضواً فخرياً في فتح ـ يرتادان معسكرات التدريب الفلسطينية بانتظام، وكذلك محمد غزائي وزير النفط المقبل، وجلال الدين فارسي ممثل الخميني الخاص لدى منظمة التحرير الفلسطينية، إلخ..[١٧]

في هذا الوقت، لعبت سوريا دور المهرّب. فخلال توجههم إلى مكة، كان المرشحون للتدريب الثوري يتدفقون إلى دمشق لزيارة ضريح زينب، أخت الحسين حفيد محمد الرسول وثالث الأئمة الشيعة. وهناك كانت تتولى حركة أمل نقلهم إلى جنوب لبنان حيث يخضعون لفترة تدريب عسكري مكثف قبل العودة إلى إيران[١٨].

والأسد مدين بذلك لصديقه الصدر الذي أنقذه عام ١٩٧٣ من ورطة وقع فيها. ففي ذلك الحين، اتهم علماء دمشق السنيون، الرئيس السوري ـ ومعلوم أنه علوي أي «مارق» ـ أنه أغفل ذكر الإسلام كدين رئيس الدولة في الدستور الجديد. فسارع الإمام الصدر إلى توقيع فتوى تقرّ بأن العلويين هم من المسلمين الشيعة. وهذا النص لا قيمة قانونية حقيقية له باعتبار أن واضعه لا يحمل صفة آية الله المطلوبة لمثل هذه الأعمال. ولكن مَن يعرف ذلك في صفوف الرأي العام الإسلامي؟ ومع

ذلك وجب على الأسد ذكر الإسلام كدين للدولة في الدستور المشار إليه.

في عام ١٩٧٨، ذهل العالم لاكتشاف ألوف الشباب المندفعين في شوارع طهران، يحيط بهم رجال الدين المسلحون، ويهتفون منددين بالنظام «الاستعماري» المرتبط بالشيطان الأميركي الأكبر، من دون أن يتصور للحظة واحدة أن لبنان كان لهم بمثابة حقل تعليمي ليس فقط في المجال العسكري بل في المجالين السياسي والديني أيضاً. وعندما قام الرئيس العراقي صدام حسين بحملة قمع ضد «المعاهدة الشيعية» في النجف، انتقلت تلك المعاهد إلى لبنان حيث تأسّست فيه أربع مدارس - في بعلبك وصديقين (الجنوب) وحي السلم (الضاحية الجنوبية من بيروت)، وعلى طريق المطار - من غير أن يرف جفن السلطات في لبنان.

يبدو أنّ اللبنانيين لم يكونوا على علم بما يحاك على أرضهم، إذ لم تعد لهم في الواقع أية سيطرة على المخيمات أو على الحدود. وهم لم يرتابوا في أمر الصدر، فشعبيته واسعة لا سيّما لدى الموارنة حيث راح يغازلهم ملمحاً إلى الفائدة التي تنجم عن إقامة محور بين الأقليّتين المارونية والشيعية ضد الأكثرية السنيّة ذات النزعة العروبية. وقد اجتذبت محاضراته في الندوة اللبنانية جمهوراً واسعاً. والندوة رابطة ثقافية أسّسها الماروني ميشال أسمر عام ١٩٤٦ وهي منفتحة على جميع التيارات الفكرية. كذلك يهوى الرئيس حلو التحدث إليه في القضايا الفلسفية، ولم يتورع الإمام عن اقتحام الأديرة - فقد كان يحلم بإنشاء رهبنة نسائية شيعية، على غرار الرهبنات المسيحية - وكانت صغار الراهبات البريئات ينبهرن بسحره الأخّاذ وبجماله وجهه «المسيحي».

بعد انكشاف حركة أمل، بدأ الشك يساور النفوس حول نوايا الصدر. وبالواقع، كان الإمام يبشر باللاعنف في الكنائس، في الوقت

الذي كان يعمل على تسليح رجاله. وكان يتنقل بين مقر البطريرك الماروني والفلسطينيين فضلاً عن أن ملامح الطهارة على وجهه تحيّر بقدر ما ترهب. وقد رأى فيه الرئيس الماروني الياس سركيس شخصاً غريب الأطوار لأنه «يلمح أكثر مما يفصح ويقلق أكثر مما يطمئن»[١٩].

عام ١٩٧٣، وصل السفير الإيراني الجديد منصور كادار، إلى بيروت - وهو من ضباط السافاك السابقين ويكنّ عداء سافراً للفلسطينيين وسبق له عندما كان في عمان، أن ساعد الملك حسين في أحداث ١٩٧٠ ضد منظمة التحرير الفلسطينية - ومعه تكرّست القطيعة النهائية بين الإمام وآل بهلوي فقد كان كل من كادار والصدر طموحاً فأخذ كل منهما يضايق الآخر على الساحة اللبنانية الضيقة. أليس صحيحاً في هذا الصدد ما يقوله المثل الإيراني السائر: «إذا استطاع أن يقف عشرة شحاذين على سجادة واحدة، فإن ملكين لا يستطيعان الوقوف عليها»؟

تعدّدت الدسائس والطعنات. فأوقف السفير الحوالات المالية الموجهة إلى الإمام حتى وصل به الأمر إلى تجريده من جنسيته الإيرانية عام ١٩٧٧، ولكن بصورة غير مشروعة لأن الجنسية الإيرانية لا تنتزع من صاحبها. كما ساءت العلاقات بينهما لدرجة أن بعض المراجع الإيرانية شكّكت في كون السفير قد أبلغ القذافي سراً وأيّد ذلك بالحجج الثابتة، عن اجتماع للصدر في طهران مع شخصين إسرائيليين يعملان في الموساد. ويبدو أن القذافي الذي يموّل الإمام أيضاً، قد استند إلى هذه الوثائق عندما أوعز بقتله في ثكنة العزيزية في طرابلس الغرب، وهي المقر الدائم «لمرشد الثورة الليبية»، أثناء إقامة الصدر في طرابلس الغرب، في آب ١٩٧٨.

لم يكن القذافي السنّي بحاجة، في كل حال، لمثل هذه الذريعة كي يقضي على شخص كان يتعالى عليه ويرفض تأدية الحسابات له. وقد

تدخل الرئيس الجزائري هواري بومدين مع الصدر الذي كان على خلاف مع القذافي، كي يقبل بالذهاب إلى ليبيا.

ما يزال الشيعة اللبنانيون يأملون عودته. وقد اعتادوا الانتظار إذا جاز التعبير. فالغياب أصبح جزءاً من عالمهم الديني. فالإمام الثاني عشر[٢٠]، محمد المنتظر، مثلاً غاب عام ٨٧٨ في سامراء في العراق، ولغاية اليوم، ما يزال مختبئاً في مكان ما على هذه الأرض، فيما بقي اتباعه ينتظرون عودته، مثلما ينتظر اليهود المسيح.

وهكذا تولى ابن الجنوب محمد مهدي شمس الدين نيابة رئاسة المجلس الشيعي الأعلى خلفاً للصدر الذي سبق له أن اختاره نائباً له بالنظر لتواضعه وميله للانزواء - باعتبار أن وفاة الصدر الذي لا يشك بها أحد لم تثبت بنظر الشيعة وقد لا تثبت على الإطلاق. وقد كشف السفير الليبي السابق عزيز عمر شنيب، بعد استقالته من منصبه، أن جثة الصدر قد دفنت بالقرب من «السلول القدر» وهي عبارة عن مشروع زراعي يقع جنوبي مدينة سيرت ويشرف عليه ضابط من انسباء القذافي[٢١].

في الأيام الأولى للإجتياح الإسرائيلي للبنان، في حزيران ١٩٨٢، أرسل نظام الخميني إلى البقاع، عبر دمشق حوالي ألف مقاتل من «حراس الثورة» جاءوا رسمياً لمساعدة أخوتهم اللبنانيين «لمقاومة الاعتداء الصهيوني». فاشتبكوا إلى جانب القوات السورية في مناوشات مع الجيش الإسرائيلي، في رشميا الواقعة في الطرف الشمالي لمنطقة الشوف، لكنهم سرعان ما عادوا ادراجهم إلى بعلبك وهي مدينة ذات أكثرية شيعية واشتهرت عالمياً بمهرجاناتها الدولية.

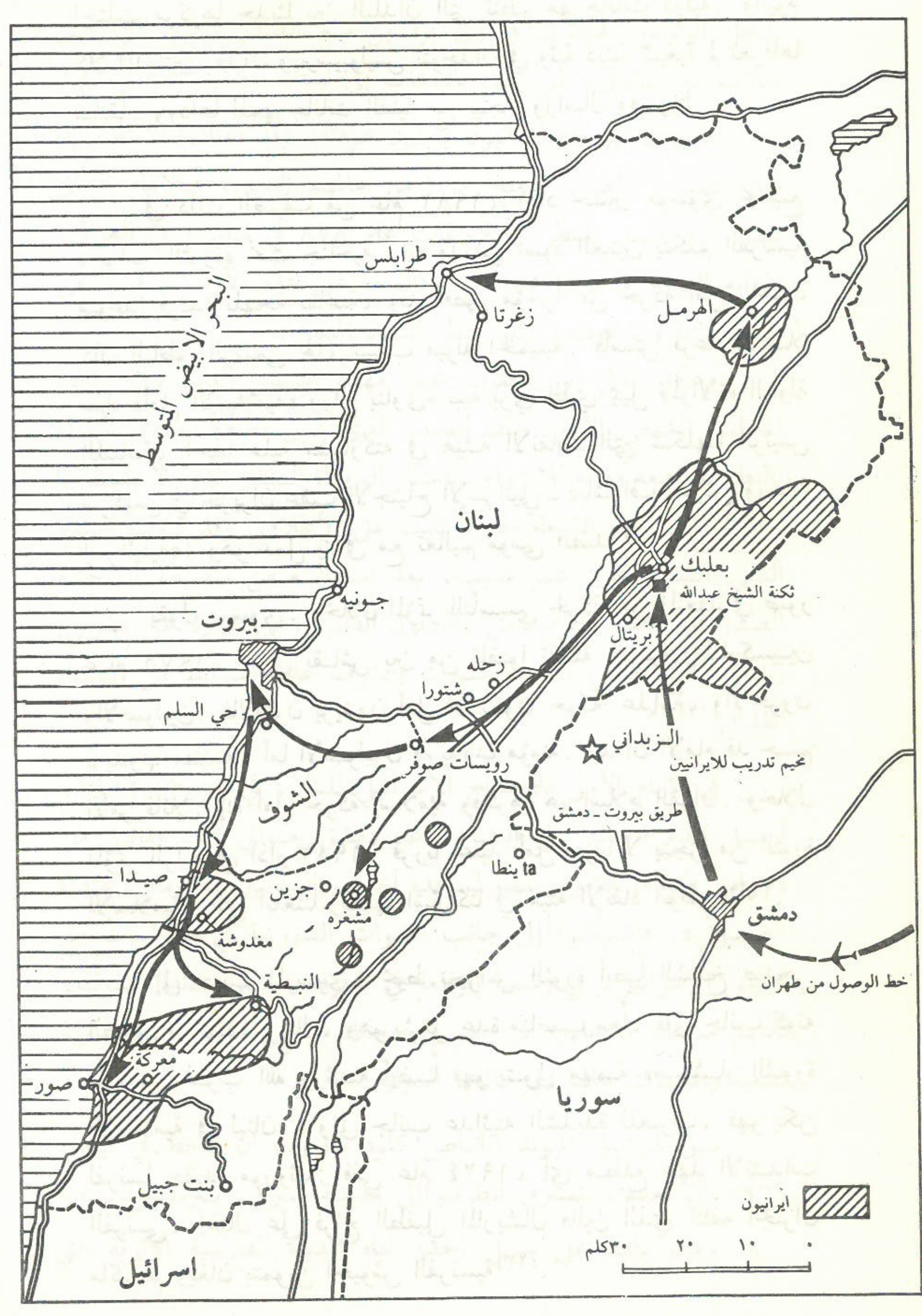
سبق لمراسل الموند الخاص كلود ساروت أن لاحظ في ايلول ١٩٦٩ أنّ بعلبك «تسترّق الطرف إلى مدينة شيراز - بيرسيبلوليس». وكان ذلك على سبيل الحذر تجاه المدينة الفارسيّة الأثريّة التي

احتلّت مركزها حديثاً بين البلدان التي تنظم مهرجانات دوليّة. واليوم كلا المدينتين بعلبك وبيرسيبوليس تتوحدان في وثبة دينية شيعية لم تعرفاها سابقاً. ووداعاً للمهرجانات الفنية مع بيجار ورامبال وفيروز!

في ذلك الصيف من عام ١٩٨٢، أعاد حسين موسوي تجميع «حراس الثورة» تحت جناحيه. انه مدرّس أسود العينين يتكلم الفرنسية متوعداً فرنسا بلهجة بقاعية، وقد أقصي مؤخراً عن حركة أمل، حيث كان الناطق الرسمي لها، بسبب ميوله الخمينية. فأسس فرعاً مستقلاً سماه «أمل الإسلامية» وراح يناوىء نبيه برّي الذي يميل «للموالاة» الدولة اللبنانية، آخذاً عليه مشاركته في هيئة الانقاذ - التي شكلها الرئيس سركيس في حزيران عقب الاجتياح الإسرائيلي - «باشراف أميركي ورعاية اسرائيلية»: وهو عمل يتنافى مع تعاليم موسى الصدر!

يقول موسوي: «خلال المؤتمر التأسيسي لحركة أمل المنعقد في صور عام ١٩٧٥، جرى نقاش بين من تلقوا تنشئة غربية والماركسيين والأصوليين، فالأولون يريدون أمل أن تكون حركة علمانية، والآخرون يريدونها مطلبية، أما الأصولين فيريدونها مؤمنة. بيد أن الإمام قد حسم الأمر قائلاً: إن أمل حركة إسلامية وفكرها هو إسلام القرآن. وخلال المؤتمر الرابع في آذار ١٩٨٢، قررنا اعتبار أمل جزءاً لا يتجزأ من الثورة الإسلامية، التي ابلغتنا رفضها اشتراكنا في هيئة الإنقاذ الوطني»[٢٢].

إلى جانب الموسوي، يحيط بحراس الثورة أيضاً الشيخ صبحي الطفيلي من بلدة بريتال، وهو يشغل عدة مناصب معاً، فإلى جانب كونه المؤسس لحزب الله ورئيسه أيضاً فهو يتولى مهمة «مستشار الثورة الإسلامية في لبنان». وإلى جانب عدائيته الشديدة للغرب، فهو يكن لفرنسا حقداً موروثاً: ففي عام ١٩٢٤، أي مطلع عهد الانتداب الفرنسي، اغتال علي فراج الطفيلي الماريشال فالين الذي كلفه الجنرال ماكسيم ويغان بتموين الجيوش الفرنسية[٢٣].



انتشار الإيرانيين في لبنان (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦)

يضم حزب الله ثلاث عشرة حركة (الدعوة وأمل الإسلامية الخ. . .) من بينها حركتان سنيّتان في طرابلس وصيدا، ويرتبط مباشرة بالخميني الذي حدد إطار تحركه على النحو التالي: حركة قرآنية يكون رئيسها (الخميني) ممثلاً للنبي واعضاؤها جموع «الأمة» الإسلامية التي تخضع في سائر انحاء العالم «لولاية الفقيه» أي للخميني أيضاً الذي يعين «مجلس الحكماء» وهو عبارة عن مجلس تشريعي مؤلف من اثني عشرة شخصية دينية وعسكرية. وتتحمل إيران الأعباء المالية لحزب الله، فضلاً عن التعويضات الشهرية التي تدفعها لعائلات «الشهداء» اللبنانيين الذين يسقطون في المعركة ضد الجيش الإسرائيلي وحلفائه اللبنانيين من جيش لبنان الجنوبي.

تخصص إيران الأموال الطائلة ـ حوالي ١٢ مليون دولار شهرياً ـ في مجالي الدعاية للثورة وتطويع المقاتلين. وقد بلغت الأجرة الشهرية للمقاتل خمسة آلاف ل ل، وهي أعلى أجرة تقاضاها مقاتل في لبنان عام ١٩٨٦. لدرجة أن مقاتلي أمل راحوا بهدف الكسب يهجرون صفوف الحركة للإنخراط في حزب الله. وهذا الأخير يجني موارده أيضاً من الزكاة ومن ابتزاز الأموال من التجار المسيحيين أو من الذين لا يلتزمون بالتعاليم الإسلامية (الحلاقون والخياطون وأصحاب الملاهي) وكذلك من خطف الرهائن. فضلاً عن ذلك، جاء في تقرير دبلوماسي فرنسي أن حزب الله في البقاع قد استولى على الأراضي المسيحية فيها لنشر زراعة الخشخاش التي تخصص فيها نائب بعلبك الشيعي صبري حماده (توفي عام ١٩٧٥) وجنى ثروته منها.

يتحكم الإيرانيون في بعلبك ومحيطها، برقاب العباد والبلاد. فصور الخميني والملصقات التي تمدح مآثر الثورة تزيّن الجدران وحتى الآثار الرومانية الشهيرة. وكان باستطاعتنا أن نقرأ في تشرين الثاني ١٩٨٢، الكتابة التالية على جدران المباني العامة: «الموت لامين الجميل،

حليف اسرائيل وعدو الإسلام»[٢٤]؛ وكذلك أن نستمع إلى رجال الدين يدعون المؤمنين في الجامع لاعلان «الدولة الإسلامية في بعلبك ـ الهرمل» (تراجع الخريطة ص ٢٧٠) والجنود الشيعة في الجيش اللبناني للإلتحاق في الحركات الإسلامية.

اصطحب حراس الثورة إلى البقاع معهم رجال دين لتبشير الناس بتعاليم الخميني. وإذا كان هؤلاء قد تمردوا في البدء غير أنهم سرعان ما اضطروا للخضوع بكل دقة للتعاليم القرآنية: لبس التشادور ومنع الكحول والزامية تعليم القرآن حتى في المدارس المسيحية، الخ.. وكان المسيحيون في المنطقة أول من استهدفتهم تحركات هؤلاء الطارئين الجدد. ففي صيف ١٩٨٢، خطفت الميليشيات الإسلامية عشرات المسيحيين ومن بينهم المطران الياس الزغبي، راعي ابرشية بعلبك للروم الكاثوليك.

الأسد، العدو والصديق

ما يزال السذج الحقيقيون والمزيّفون في الغرب، يدهشون، منذ ١٩٨٢، أن تسمح سوريا «العلمانية» بقيام جمهورية طائفية صغيرة على حدودها، وهم يتباكون أحياناً على الصعوبات التي تواجهها دمشق في تأدية مهمتها لإعادة السلام إلى لبنان من جراء عدم انضباط حراس الثورة، ويعلنون عن حتمية الصدام الحاسم بين الجانبين. فالخصومة الواضحة بين السوريين والإيرانيين على الساحة اللبنانية لا يمكنها في كل حال، أن تحجب الحقيقة البديهية التالية: إذا كان حراس الثورة يتدفقون بسلاحهم إلى لبنان، فلأن حافظ الأسد يتعمد ذلك، إذ لا أحد يجبره على السماح لهم بالمرور عبر مطار المزّة السوري ومخيم زبداني قرب الحدود اللبنانية (تراجع الخريطة ص ٢٧٠) ثمّ مواكبتهم حتى البقاع. لتكّف سوريا عن تزويدهم بتأشيرة الدخول، فيموتون اختناقاً بعد حين. ويجدر

بنا أن نتساءل عن المكاسب التي تحققها سوريا من الوجود الإيراني على الأرض اللبنانية.

يندرج إرسال مقاتلي «حراس الثورة» إلى لبنان في إطار التحالف الاستراتيجي المعقود بين دمشق وطهران اثر اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في ١٩٨٠ كما يتفق مع الاهتمامات المتقاربة والمتباعدة معاً لكل من الطرفين. فلبنان الذي يضم إحدى أهم الطوائف الشيعية في العالم بعد إيران والعراق، يمثل، في نظر الثورة الإسلامية، محطة أساسية على طريق تحقيق ما كان في الأمس حلم الشاه وصار اليوم حلم رجال الدين: انشاء كيان شيعي يمتد من باكستان حتى المتوسط. وعليه فإن سقوط الحكم السني في بغداد[٢٥] وكذلك الأسر السنية المالكة في الخليج العربي، ضروري بالفعل، لكن السيطرة على لبنان أو على جزء منه ضروري أيضاً بقدر ما يمكن الإفادة من هذا البلد كوسيلة لتحقيق ذلك. وقد اعترف السفير الإيراني السابق في بيروت فخر روحاني، بذلك عندما أكدّ أن «لبنان يشكل خير أمل لتصدير الثورة الإسلامية»[٢٦].

وترى طهران أن الفرصة ملائمة باعتبار أن سوريا، التي يفترض أن تشكل جزءاً من «الأمبراطورية الشيعية» المقبلة، على الرغم من عدم وجود شيعة على أرضها، يحكمها العلويون المتفرعون مذهبياً من الشيعة. ألم نرَ صور الخميني تعلّق، في بدء الثورة الإيرانية، في كل مكان حتى على جدران شوارع اللاذقية غير بعيد من صور حافظ الأسد؟ ويعتبر جميل، أحد اشقاء الرئيس السوري. ومؤسس «رابطة علي المرتضى» (الإمام الشيعي العاشر) التي تهدف إلى شد أواصر اللحمة بين أبناء الطائفة العلوية بغية تحويلها إلى حركة سياسية[٢٧] ـ أول العاملين في سبيل تحقيق التقارب العلوي ـ الشيعي.

بدءا من ١٩٨٠، أخذ العلويون الشباب ينتقلون إلى مدينة قم بغية تعميق معارفهم بالحركة الشيعية الإيرانية. غير أن هذا التعاون

الديني الذي أملاه البحث عن شرعية إسلامية لدى العلويين، قد اقتصر على هذه الناحية، وعندما نسمع، على لسان نائب الرئيس السوري خدام، أن سوريا «تضمن» عدم تحول لبنان إلى دولة إسلامية[٢٨]، تكون بحكم الظرف الراهن شيعية حتماً، يمكننا الاعتقاد أنه ينوي على الأقل تحاشي خطرها إذا لم يكن قادراً على منع قيامها. فلبنان الإسلامي سيكون على الخصوص ليس فقط مناوئاً للايديولوجية الرسمية للنظام السوري بل مصدراً لقلب الأوضاع حوله، لاسيما في سوريا حيث تتجدد تحركات الأخوان المسلمين التي تغلب عليها العهد القائم في حماه ١٩٨٠[٢٩].

التحالف السوري ـ الإيراني هو في جوهره استراتيجي واقتصادي وليس ايديولوجيا على الإطلاق، وإذا كان لابدّ من امبراطورية إسلامية، فإن الأسد ينوي اعتلاء عرشها بنفسه. وتحاشياً لأيٍّ نشاط تبشيري أو دعوات دينية، سارع السوريون إلى الإهتمام بالسواح والحجاج الإيرانيين الذين تجاوز عددهم المئة ألف شخص عام ١٩٨٦ من خلال حجز فنادق ومحلات خاصة بهم، وتحديد خط سير رحلاتهم ووضع ادلاء معينين في تصرفهم، الخ . .

إذا كانت سوريا لا ترى مصلحة في انهيار العراق كلياً، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق الموجة الخمينية على المشرق العربي، فإنها على العكس تجد في استمرار الحرب فائدة لها لإضعاف الرئيس العراقي صدام حسين، عدوها «التاريخي»، بالطبع، وعلى الخصوص لأنها تجد فيها وسيلة مثلى للضغط على وزراء المالية العرب: «مقابل فلوسكم الذهبية الرنانة أعدكم بالتوسط لدى صديقي الخميني كي يكبح قليلاً جماح عملياته الحربية ولن اسمح بغزو أية أرض عربية». بمثل هذه اللغة تقريباً يخاطب الأسد امراء الخليج العربي الذين يرتعدون خوفاً من شبح الخميني.

يمارس الرئيس السوري اللعبة ذاتها مع شريكه الإيراني، فقد ترك ظلاً من الشك يحوم حول إمكانية مصالحته مع صدام حسين ـ كما حصل عام ١٩٨٦، بواسطة العاهل الأردني الملك حسين ـ وبذلك ظفر الأسد بتجديد المغانم الاقتصادية (لاسيما تزويده بالنفط باسعار تفاضلية) التي يحصل عليها بفضل تحالفه مع الفرس.

والخطة هي إياها أيضاً مع لبنان. فإذا كان الأسد يخشى قيام جمهورية إسلامية في لبنان، فإن الابقاء على هذا الخطر يفيده بالقدر الذي يتيح له تسويغ احتلاله للبنان واخفاء أنشطته الإرهابية. وأخيراً، تحقق سوريا أهم مكسب لها من تحالفها مع الخميني سواء في الخليج أو في لبنان، بطرح نفسها «كنقطة عبور محتومة» لكل حل، حسبما راح يعتقده القادة الغربيون.

جاء في تقرير وجّهه أحد الدبلوماسيين الأوروبيين إلى حكومته في مطلع صيف ١٩٨٦، وكشف فيه ابعاد اللعبة السورية، ما يلي: «تقوم طائرات الشحن الإيرانية من طراز بوينغ ٧٤٧ بالاقلاع والهبوط ثلاث مرات في الأسبوع، على طرف مدرج مطار دمشق، ناقلة حمولات غامضة. فالبضائع التي تفرغ عبارة عن أسلحة خفيفة مرسلة إلى «حراس الثورة» الذين يشرفون على تدريب اتباع حزب الله في معسكر زبداني بالقرب من دمشق أو في المعسكرات الكائنة في منطقة بعلبك. أما البضائع المحملة فهي أسلحة ثقيلة وذخائر مرسلة من طهران من نوع مدافع هاون وصواريخ مضادة للطيران من طراز سات. كذلك تحفل ميناء اللاذقية بنشاط من هذا النوع». وهي «خدمات» لا تتوانى سوريا، في كل حال، عن تنظيم فاتورة بها.

عام ١٩٨٢، كان الوجود الإيراني الطارىء في لبنان، يحقق للأسد هدفاً واضحاً؛ فالأصولية الإسلامية، كسلاح سياسي وتخريبي، ترمي إلى تحدي الدولة اللبنانية وزعزعة كيانها الناشىء، فضلاً عن اذلال وطرد

حلفائها الغربيين، كما أقرّ بذلك عام ١٩٨٤، وزير الخارجية الإيراني علي ولايتي عندما قال: «يرمز حراس الثورة في لبنان إلى المساعدة التي قدمناها إلى اصدقائنا السوريين»[٣٠].

في السابق، كان الفلسطينيون، واليوم الإيرانيون: ولا فرق شاسع بين الاثنين سوى أن الإيرانيين يمثلون خطر النار للأصابع التي تمسك بها. لكن الأسد يهوي اللعب بالنار، وإذا كان قد ابقى النار الإسلامية مشتعلة حتى الآن، فلا شك أنه يجد فيها من المنافع أكثر من المساوىء. وما يزال الأسد يحكم سيطرته على أنشطة هؤلاء من خلال أحد المقربين إليه العقيد العلوي محمد ناصيف الملقب بأبو وائل. كما تشير بعض المصادر الفرنسية إلى وجود عشرات العلويين في صفوف حراس الثورة.

إختار «المتيمّون بالله» يوم عيد الاستقلال الوطني في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٢ من أجل توجيه ضربتهم الكبرى. كان أمين الجميل، صبيحة ذلك اليوم العابق بالمرح والغبطة، قد ارتدى بزته الفاتحة استعداداً لترؤس احتفالات عيد الاستقلال وعلامات الاطمئنان تطفح من بشرته لوجود وحدات من الجنود الأميركيين والفرنسيين والإيطاليين إلى جانبه، فضلاً عن حفنة من ضباط جهاز العمل «أكسيون» التابعة للمديرية العامة للأمن الخارجي، حضروا خصوصاً من فرنسا لحمايته بناء على طلبه.

لكنه كان يجهل أن نشيد الثورة الإسلامية بدأ يرتفع مدوياً في تلك اللحظة، في سماء بعلبك على وقع خطوات مفرزة مسلحة ومتنكرة اندفعت لاقتحام السرايا (مقر الإدارة العامّة المركزية) وأنزلت العلم اللبناني ومزقت صور رئيس الجمهورية. وقد أفاد الأهالي أن الهجوم قد حصل بعد نصف ساعة من انسحاب القوات السورية المفاجئ من محيط السرايا. وفي طهران، أشاد رئيس الدولة على خامنئي بهذه البادرة التي

قام بها حراس الثورة في لبنان موضحاً أن المقاتلين الإيرانيين يتواجدون هناك «بناء على طلب الشعب اللبناني وسيبقون فيه طالما ترى إيران ضرورة لذلك»[٣١].

جميع رموز الدولة وفي مقدمتها الجيش اللبناني أصبحت هدفاً لاعتداءاتهم وتحرشاتهم التي توالت في البقاع موقعة القتلى في بعض الأحيان، على مرأى من الجيش السوري، حتى عندما طالت هذه الاعتداءات صفوف الموالين له، كما حصل للعقيد الشيعي في الجيش اللبناني إبراهيم شاهين إذ سقط ستة من جنوده في كمين مسلح نصبته مفرزة من حركة أمل الإسلامية، في ٤ آذار ١٩٨٣.

وقد تبقى الأضرار محدودة نسبياً لو اقتصر نشاط الإيرانيين وحلفائهم المحليين على بعلبك. لكنهم أخذوا شيئاً فشيئاً يسلكون طريق شتورا ـ الشوف ـ الشويفات ـ حي السلم (تراجع الخريطة ص ٢٧٠) التي يشرف عليها وليد جنبلاط، وصولاً إلى ضواحي العاصمة، لاسيما الشياح التي أضحت، منذ مطلع عام ١٩٨٣ معقلاً لحزب الله، وفي محلة بير العبد بالتحديد، أقام مرشد الحركة الشيعية الأصولية الشيخ محمد حسين فضل الله، مركز قيادته.

ولد هذا الفقيه في النجف، عام ١٩٣٥، في كنف عائلة لبنانية من عيناتا (الجنوب) وقدم إلى لبنان عام ١٩٦٦، بعد طرده من العراق، فأسس «أسرة الإخاء» الذي حلّ محل الحزب الأصولي العراقي، «الدعوة». ويعرف عن هذا العلامة، كما يشهد زواره الغربيون أنه يتمتع بثقافة عالية وانفتاح فكري واسع.

وفي ٦ شباط ١٩٨٤، تدفق أتباع حزب الله إلى جانب مقاتلي حركة أمل لاحتلال بيروت الغربية حيث نصبوا علم الإسلام الشيعي، ذي اللون الأسود، وتوغلوا حتى الحمرا، أحدث شوارع العاصمة،

فاشاعوا الإرهاب في نفوس المسيحيين واليهود والذعر لدى السنّة. عند ذاك انتقل من استطاع من غير الشيعة إلى المنطقة المسيحية أو هاجر إلى أوروبا. وقد ارتدى هذا النصر المبين، في عمق النفس الشيعية أهمية بالغة؛ وبالفعل وعملاً بالمثل القائل: «من استولى على بيروت، استولى على لبنان»، فرض أسياد بيروت الجدد مشيئتهم على الدولة. وأكثر من ذلك سادهم شعور أن استيلاءهم على هذا المعقل الرئيسي للسنّة كأنه ثأر تاريخي من الإسلام الحنيف الذي ينكر عليهم كل شرعية.

إنطلاقاً من العاصمة لم يجد المجاهدون الأصوليون أيَّ عناء لشدّ الرحال إلى الجنوب ناقلين معهم كل عتادهم الحربي، ومنها الصواريخ، لمحاربة إسرائيل وقوات الطوارئ الدولية، الأمر الذي أثار حفيظة رئيس حركة أمل في الجنوب داود داود الذي كان يعد العدّة لإجراء الترتيبات الممكنة مع الدولة العبرية مقابل أن يترك وشأنه في تلك المنطقة.

والغريب أن نبيه بري كان أول من عانى من هذا الامتداد الإيراني لأنه كاد لا يقوى على الأمساك والإحاطة بالمنطقة التي يشرف عليها فكيف له أن يتولى فوق ذلك شؤون منطقة امتد إليها نشاط إخوانه الإيرانيين؟ وهذا الأمر سوف يضطره للتطرف وهو الحريص على الإبقاء على صورة الاعتدال الذي يتميز به. وعندما تبين له أن حزب اللّه قد تخطاه، اضطر على كره منه، للتيمم، عام ١٩٨٦، شطر طهران؛ بالمقابل، لم تعد الجمهورية الإسلامية تبدي له عداء معلناً في الحرب التي استعرت مجدداً، في أيار ١٩٨٥ بين المقاتلين الشيعة في أمل، والفلسطينيين. ذلك أن ياسر عرفات، راح منذ ١٩٨٢، يتردد تكراراً على العراق فانقطعت كل علاقة بينه وبين الخميني. وإذا كان نبيه بري ما يزال على رأس حركة أمل، فالفضل في ذلك عائد لدمشق التي تمحضه كل دعمها على الصعيدين السياسي والعسكري. وتجدر الإشارة إلى أن حافظ الأسد يشن بواسطة حركة أمل، حرباً ضاربة على عرفات

عدوه اللدود. بيد أن بعض القادة الإيرانيين، مثل وزير الحرس الثوري، محسن رفيق دوست قد حافظ على علاقات وثيقة مع الفلسطينيين العرفاتيين الذي يدعمهم حزب اللّه. وسوف تتيح هذه المكانة المرموقة واللعبة المزدوجة لطهران، أن تقوم بدور الوسيط في «حرب المخيمات» الدائرة في لبنان.

بالاختصار، يرى الأسد أن دور حزب اللّه يجب أن يقتصر على اثارة الاضطراب والقلاقل والاّ يتطلب أي أمر ثابت ودائم على الساحة اللبنانية. ولذلك يقال أن إيران تشعر باستياء شديد من سوريا التي تقصي الأصوليين الإسلاميين عن أية مفاوضات تتعلق بمستقبل لبنان.

الجمهورية الشيعية؟

تخطى أعوان إيران، في كل حال، ما رسمه الأسد وراحوا في كانون الثاني ١٩٨٦، يعدون في طهران، دستور الجمهورية الإسلامية المقبلة «على كل لبنان أو على جزء منه». وبنهاية خمسة أسابيع من العمل، عملت نخبة من أعوان إيران من الطائفة الشيعية اللبنانية، مع بعض القادة المسلمين الآخرين، من بينهم مسؤولون سنيون، أي ما مجموعه ٦٣ شخصية، على إعداد نصٍّ نقتطف منه ما يلي: «ينبغي تأليف حكومة إسلامية في لبنان كشرط لازم لوضع حد للحرب الداخلية فيه».

يعترف الدستور الإيراني بالخميني ممثلاً لإرادة اللّه على الأرض، وراعياً للمسلين والذميين (أي المسيحيين واليهود الذين يضعهم الإسلام تحت حمايته مقابل دفع الجزية). وبهذه الصفة، يتولى الخميني أعلى المسؤوليات في لبنان. ونظراً لبعده عن لبنان، يفوض صلاحياته التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى نائبه محمد مهدي شمس الدين الذي

يرأس «لجنة ولاية الفقيه». وهذه اللجنة تتمتع بصلاحيات واسعة جداً: قبول المرشحين للرئاسة، حق حلّ «المجلس الاستشاري» (البرلمان)، وإقالة رئيسي الجمهورية والحكومة وتعيين قائد الجيش. أما النظام القضائي فيكون إسلامياً، الخ...

كم قطع محمد مهدي شمس الدين من الأشواط منذ أن كان مساعداً خجولاً لموسى الصدر! فعندما قام، عام ١٩٧٩، بزيارة طهران على رأس وفد من الشيعة اللبنانيين لتهنئة الخميني العائد حديثاً من فرنسا، لم ينتبه له أحد ولم يسبق أن سمع له أحد تصريحات حماسية تدعو لإقامة جمهورية إسلامية في لبنان. ذلك أن سر نجاحه كامن في انغلاقه وابتعاده عن المظاهر. وإذا أعدنا قراءة السطور التي كتبها عنه السفير الفرنسي السابق في بيروت بول مارك هنري، في مؤلفه عن لبنان نجد أن إتزانه الظاهر - هل هو مظهر من مظاهر التقية؟ - قد خدع محاوريه الغربيين. فقد جاء فيه: «لا غبار على وطنيته. لا يريد أن تصبح الجمهورية الإسلامية الجديدة في إيران، بشكل مباشراً أو غير مباشر ولّية أمر الشيعة في لبنان» (٣٢).

تفشّت الحركة الخمينية التي تهدف إلى ضم كل مسلمي الأرض تحت لوائها، في صفوف بعض الأحزاب اللبنانية وانضمت إليها ثماني حركات سنية أصولية في بيروت وصيدا وطرابلس. وفي هذه الأخيرة، منع السوريون الشيخ سعيد شعبان من الذهاب إلى طهران، لكنه وقّع مع ذلك على الدستور الإسلامي الذي حمله إليه موفد حراس الثورة.

لكن هذه التبعية للحركة الخمينية لا يعدو كونها أمراً هامشياً. فخلافاً لما كان يخشاه بعضهم، في بدء العهد الخميني، لم نشهد على مستوى العالم العربي، اندماجاً بين الحركات الأصولية الشيعية والسنية. وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الإسلامين، فالأول أي الشيعة يتسم بالثورة ويقلق الآخر، أي السنّة، الذي يدعو طبعاً للعودة إلى الشريعة

أيضاً، ولكن بطريقة جد محافظة. ولا شك أن العداء التاريخي القائم بين الفرس والعرب والذي يعبر عن نفسه حالياً من خلال الحرب العراقية - الإيرانية قد منع التلاقي بين الإسلامين أيضاً.

يبدو أنه كان بالإمكان تلافي أو الحد من الشغف المطرد لدى الشباب الشيعي بالانموذج الإيراني. لكن ثمة أخطاء كثيرة ارتكبت. فعلى الصعيد الداخلي أولاً، انهمك الرئيس الجميل بتحرير الأرض، فلم ير من ضرورة لإجراء تكييف ولو تدريجي للميثاق السني - الماروني لعام ١٩٤٣، الذي يتشبث به، مع التوازنات الجديدة القائمة بين الطوائف.

ذلك أن العلاقة بين الشيعة والسنّة هي التي تستدعي على الخصوص تعديلاً. ففي ١٩٨٢، فقد السنّة تفوقهم الديمغرافي بين المسلمين لصالح الشيعة؛ إضافة إلى فقد نفوذهم من جراء انحيازهم المطلق - على الأقل كما بدا ظاهراً للعيان - إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أعلن الشيعة الحرب عليها منذ ١٩٨١، كذلك إلى ما أصابهم من ضعف من جراء رحيل الفدائيين الذين جعلوا منهم «جيشاً» لهم.

إذا كان من المتعذر على رئيس الدولة الاعتماد على السنّة لإجراء بعض الترتيبات بين الطوائف الإسلامية، لأن من شأن ذلك تقليص حصتهم في الحكم، فإنه يتعين عليه اتخاذ بعض المبادرات التجديدية. ذلك أن بشير الجميل كان ينوي - على حد ما قال - تعزيز «الاستثمارات العاطفية» التي من شأنها ربط الأجيال الشيعية الجديدة بالسفينة اللبنانية. وتعبير «الاستثمارات العاطفية» عائد للخبير الأميركي رونالد ماكلورين (٣٣)، العميق الإطلاع على حقائق المجتمع اللبناني. وان اغفال الأخذ بهذه المعطيات الجديدة من شأنه تسهيل نشوء حركات هدّامة سواء كانت «خمينية» أو «أسدية».

بالفعل، ان المجتمع الشيعي الخاضع للتأثيرات السورية

والإيرانية، يعاني اليوم من تيارات متناقضة داخل صفوفه. فهناك فئة كبيرة من أبناء الطائفة ـ الشيعة الصامتة ـ لا تتقبل الدعاية الخمينية، وما تزال، على الرغم من كل شيء قابعة في كنف العائلات التقليدية أمثال آل الأسعد وحماده والزين.

في المؤتمر الدولي الأول للتضامن مع لبنان، الذي دعا إليه بشير الجميل في نيسان ١٩٨٢ في فندق البستان في بيت مري (المتن الشمالي)، صفق عشرات المندوبين الغربيين لشجاعة المحامي الشيعي محسن سليم الذي تبوأ في ما بعد منصب نائب رئيس المنظمة الدولية لحقوق الإنسان عندما تجرأ على تحدي المحرّمات السورية الفلسطينية في بيروت الغربية وجاء يشهد «باسم المسلمين اللبنانيين، العاجزين حالياً عن التعبير عن آرائهم بحرية «عن تضامنه مع المقاومة المسيحية». وهو لم ينفك يدافع عن قضية «لبنان اللبناني». وبعد نجاح موسى الصدر ثم تأثير الثورة الإيرانية على الشباب، كان لا بدّ لأمثال محسن سليم من الشخصيات المعتدلة التي تؤمن بالتعايش بين الطوائف، من أن يحتجبوا عن المسرح بانتظار العودة إليه لدى بزوغ فجر جديد.

التباطؤ في مجرى المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) لم يصلح الأمور. فالشيعة هم الأكثر اهتماماً بعقد اتفاق حسن جوار مع إسرائيل كي يتمكن النازحون الجنوبيون من العودة إلى ديارهم. شمس الدين، نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى، كان ما يزال على «اعتداله»، وكذلك نبيه بري كان متحرراً من دمشق. فتوسّل كلاهما السفير أنطوان فتال للاسراع في إنهاء ملف القضية. وقد كشف لنا العميد الشيعي عباس حمدان المندوب العسكري إلى المفاوضات أنهم «كانوا يستعجلون نجاح المفاوضات؛ ففي بدء الاجتياح، وعد قادة أمل الضباط الإسرائيليين بضبط الفلسطينيين». ولم ينضم الشيعة إلى عمليات المقاومة ـ التي نظمها الحزب الشيوعي اللبناني اعتباراً من أيلول ١٩٨٢ ـ

ضد الجيش الإسرائيلي، الا في صيف ١٩٨٣ بعدما اتضح فشل المفاوضات. وقد ثابر رئيس حركة أمل ـ وهو آخر من انضمّ للمعارضة الموالية لسوريا ـ طيلة شهور عدة على إعادة الجنود الشيعة إلى حظيرة الجيش اللبناني، بعد اغرائهم للانضمام إلى إخوانهم في صفوف الميليشيات الشيعية.

تكرست القطيعة التدريجية بين بري وأتباعه من جهة والدولة اللبنانية من جهة أخرى في أوائل شباط ١٩٨٤ اثر تمرد اللواء السادس ذي الأكثرية الشيعية، على أوامر قيادته. وبعد احتلال بيروت الغربية، تحالفت الميليشيات الدرزية والشيعية والفلسطينيون القادمون من سوريا، لشن الهجوم النهائي على القصر الرئاسي على هتافات «ليسقط أمين الجميل»، «شاه بعبدا» التي أطلقتها إذاعة صوت الجبل الجنبلاطية.

واجه أمين الجميل المأزق الرهيب: هل يتعين عليه اصدار الأوامر إلى الجيش لقصف الضاحية الجنوبية التي ينطلق منها المهاجمون، رغبة منه في إنقاذ القصر الرئاسي الذي يوشك على السقوط، وهو آخر معقل تمارس فيه السيادة؟ لا شكّ أن «المتيمين باللّه» قد عاثوا فساداً في منطقة الضاحية الجنوبية ويتولى الضباط السوريون تدبير شؤونهم، لكن عائلات الجنود الشيعة تعيش هناك أيضاً وقد صوّرتها أبواق الدعاية على أنها عميله «للحكم الفاشي».

أمر رئيس الجمهورية بقصف منطقة الشياح بالمدفعية الثقيلة، فتمرد، اللواء السادس المتمركز في بيروت الغربية على أوامر قيادته. ولا يمكن من الوجهة الإنسانية أن تكون ردة فعل الجنود الشيعة على خلاف ذلك، إذ كيف يمكنك البقاء موالياً لقيادة تقصف بيتك؟ ومذ ذاك أصبح قائد اللواء السادس العقيد لطفي جابر بأمرة نبيه بري وسوريا التي تلقى منها حوالي مئة دبابة، عام ١٩٨٥.

مخالب منظمة الجهاد

لم يبدِ الغربيون أية رغبة فعلية في التصدي للاعتداءات الإيرانية وهي المهمة الثانية التي تسند، للإيرانيين بعد مهمة زعزعة الكيان اللبناني، مما أدّى في الواقع إلى تشجيع حزب الله وأعوانه [٣٤].

فور وصول حراس الثورة إلى البقاع، عمدوا إلى فتح مدارس جديدة للتنشئة السياسية والدينية في بريتال وجنطا وورعا (منظمة الهرمل)، وكذلك في ثكنة الشيخ عبدالله ـ التي شيّدها الانتداب الفرنسي ـ في الطرف الجنوبي لمدينة بعلبك، وهي مخصصة لتدريب الوحدات الانتحارية.

في هذه المعسكرات، ينشأ المتطوعون الجدد على التزمّت الديني وعلى الاقتداء بإحدى الفرق الإسلامية القديمة المعروفة «بفرقة القتلة» [٣٥]. كما يتلقّن هؤلاء روح التضحية وحب الاستشهاد التي تتميّز بها الروحانيّة الشيعية. ففي عام ١٩٨٦ كان رئيس الاستخبارات السورية العميد العلوي غازي كنعان يتبجح أمام بعض اللبنانيين بأن لديه «مئات الرجال والنساء المتطوعين للعمليات الانتحارية». والعميد كنعان يخفي تحت ابتسامته الساحرة قبضة فولاذية، وهو الذي أضحى، اعتباراً من نهاية عام ١٩٨٣ صاحب الأمر والنهي والسلطة والنفوذ في لبنان.

كذلك وحدّ التحالف السوري ـ الإيراني الجهود في ميدان الأعمال الإرهابية، وكان أولها في تموز ١٩٨٢، عندما خطف دافيد دودج رئيس الجامعة الأميركية بالوكالة، وهو أول رهينة غربية لدى هذا التحالف. وقد نقل دودج بالسيارة إلى دمشق ومنها جواً إلى طهران، حيث وضع في سجن انفرادي بالقرب من مطار مهراباد.

بعد مضي عام على خطفه، أطلق الأسد سراحه، في اللحظة التي

كان فيها أمين الجميّل في زيارة واشنطن وكله ثقة بدعم حليفه الأميركي، وقد ارتأى أن يطلق تهديده منها للأسد بقوله: «إن القذائف (الموجهة إلى بيروت) ستتساقط مجدداً على دمشق» [٣٦]. وعقب ذلك، وجّه البيت الأبيض شكره للرئيس السوري على «الجهود الإنسانية» التي بذلها [٣٧]، فيما عاد رئيس الجمهورية اللبنانية صفر اليدين.

في ١٧ آذار ١٩٨٣، أعلنت منظمة مجهولة تطلق على نفسها اسم «الجهاد الإسلامي»، مسؤوليتها عن أول عملية لها، قضت بشن هجومين على دوريتين إيطالية وأميركية وأوقعت في صفوفها ثلاثة عشر جريحاً. ولم يلفت هذا الاسم الانتباه إلاّ، بعد شهر، أي في ١٨ نيسان حين ادّعت الجهاد مسؤوليتها عن الاعتداء على السفارة الأميركية في عين المريسة (بيروت الغربية) بواسطة سيارة مفخخة. وقد جاءت محصلة هذا الاعتداء كبيرة: ٦٣ قتيلاً من بينهم ١٧ أميركياً في عدادهم روبيرت كلايتون آمس، المسؤول في وكالة الاستخبارات الأميركية عن مكتب التحاليل في الشرق الأوسط، مع ثلاثة من مساعديه. ومن بين الضحايا أيضاً، عميل سري أميركي يدعى ميد، مع ١٧ شاباً لبنانياً كان يتولى تدريبهم على عملية سرقة صواريخ سورية من طراز سام ٥. والجدير بالذكر أن حزب الله قد أصدر عام ١٩٨٦ طابعاً بريدياً تذكارياً بمناسبة تحقيق هذا النصر على «الشيطان الأكبر»، وجرى توزيعه بواسطة التحارير المرسلة من بيروت الغربية.

غير أن هذه الحادثة ليست شيئاً بالمقارنة مع ما حصل نهار الأحد في ٢٣ تشرين الثاني. في ذلك النهار، استيقظت فرنسا وأميركا على كابوس رهيب عندما اقتحمت سيارتان انتحاريتان، في الصباح الباكر المبنيين اللذين يضمان جنود القوة المتعددة الجنسيات فسقط ٢٤١ قتيلاً من البحارة الأميركيين و٥٨ مظلياً فرنسياً عدا عن عشرات الجرحى. حتى أثناء حرب فيتنام، لم يسقط للولايات المتحدة مثل هذا العدد من

الجنود في يوم واحد. مرة أخرى، أعلنت الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن الحادث.

بحسب نتائج التحقيقات المختلفة، تبيّن أن الأمر قد صدر عن وزير الحرس الثوري محسن رفيق دوست. أمّا الدماغ المخطط فكان العميد السوري عبد الدياب الذي كان يشغل، عام ١٩٨٠، منصب أمين السر الثاني للسفارة السورية في باريس. وقد تولى السفير الإيراني في دمشق علي محتشمي مهمة دفع مبلغ خمسين ألف دولار. وهناك آخرون أيضاً، من بينهم رئيس سابق لجهاز الأمن في منظمة التحرير الفلسطينية، وضابطان سوريان من الصاعقة (وهي منظمة فلسطينية بعثية أنشأتها سوريا عام ١٩٦٧ كي تتولى رعاية المصالح السورية في لبنان)، إضافة إلى أحد أبناء عم حسين موسوي رئيس حركة أمل الإسلامية؛ وقد استخدم جميع هؤلاء كوسطاء لتأمين المتفجرات وتدريب الوحدة الانتحارية وسائر التفاصيل الأخرى؛ دون أن ننسى الشيخ فضل الله، الذي استقبل خلال الليلة التي سبقت الجريمة المزدوجة، المرشحين للقيام بالعملية الانتحارية، وكفل لهما تمتعهما «بالفرح الأبدي» في الجنة [٣٨].

كذلك اتّهم أشخاص من جنسيات مختلفة في عملية ١٨ نيسان ضد السفارة الأميركية. والفاعل من التابعية المصرية ويدعى سامي محمد الحاجي، وهو جندي مزيّف فرّ من الخدمة في جهاز المخابرات التي يشرف عليه رفعت الأسد وأقام خمس سنوات في الاتحاد السوفياتي وسبق له أن عرض خدماته على جهاز الاستخبارات في الجيش اللبناني وقد انفضح أمره بفضل حماقة ارتكبها: قبل أيام من حصول الاعتداء، طبع بنفسه على الآلة الكاتبة رسالة إلى سيده في دمشق يقول فيها: «لقد قمت حتى الآن بتنفيذ ثلاث إلى أربع عمليات طلب إلى إنجازها، دون أن أتقاضى شيئاً. لن أنجز العملية الأخيرة ضد السفارة الأميركية، قبل

قبض المال». وهكذا اعتقل مع سبعة من شركائه وحقّق معه فريق لبناني ـ أميركي، فاعترف بأنه استأجر شقة قبالة السفارة، حيث استطاع منها تفجير السيارة المفخخة، وقد ضحى على سبيل الحيطة بحياة السائق، وهو درزي في الثلاثين من عمره كان يفترض به أن يوقف الشاحنة أمام مدخل البناية ويغادرها. وللحاجي أيضاً شريك آخر داخل السفارة، وهو عميل يحمل اسم أحمد، وكان يبلغه عن وصول الشخصيات الأميركية.

روى حسين حرب أحد شركائه تفاصيل الاجتماعات التمهيدية التي عقدت في دمشق في مكتب رئيس استخبارات حركة فتح، أبو الهول ـ لم يكن عرفات وأتباعه قد أصبحوا أشخاصاً غير مرغوب فيهم في سوريا ـ بحضور المسؤول العسكري في منظمة التحرير الفلسطينية أبو جهاد الذي اقترح صبغ الاعتداء باللون الإيراني «بغية الحفاظ على رصيد العطف الذي يتمتع به الفلسطينيون في الغرب عقب مجزرتي صبرا وشاتيلا». وقد أيّد حسين موسوي الذي كان حاضراً هذا الاقتراح [٣٩]. وبنتيجة الضغوط التي مارسها وزير العدل نبيه بري، أفرج عن الحاجي الذي لوحق مجدداً منذ أن نشر قرار الاتهام بحقه في تشرين الثاني ١٩٨٦.

أين هي منظمة «الجهاد الإسلامي» في كل ذلك؟ لا يبرز اسم أي مسؤول فيها في أية مرحلة من مراحل الإعداد والتنفيذ. والسبب، عدم وجود أي مسؤول فيها. فالجهاد تنظيم لا شكل له وليس بمنظمة بالمعنى المتعارف عليه، بهيكليتها وبنيتها وخلاياها ومقاتليها. إنّها اسم يوحي بالحرب المقدسة ضد جماعة المسيحيين واليهود والكافرين. ويستخدم لتغطية عمليات يموّلها معاً أو كلاً على حدة، ثلاثة من أصحاب المراكز العالية في النظام الإيراني يرئسون المجلس الأعلى للثورة الإيرانية ـ الموازي للمديرية العامة للأمن الخارجي ـ وهم رئيس البرلمان هاشمي

رفسنجاني، وعلي ولايتي ومحسن رفيق دوست. ويتولى هؤلاء تنسيق أنشطتهم مع أجهزة الاستخبارات الصديقة السورية والفلسطينية والليبية، حسبما تمليه المصلحة الآنية.

حول هذا الموضوع، كان الشيخ صبحي الطفيلي في غاية الوضوح إذ قال: «تضم الجهاد الإسلامي كل الذين يريدون التستر خلف اسم ما دون الإعلان عن هويتهم الحقيقية»[٤٠]. كذلك هي الحال بالنسبة إلى منظمة «العدالة الثورية» و«المقهورون في الأرض»، إلخ... والاعتداء الوحشي في ٢٣ تشرين الثاني، بالنسبة إلى إيران، عمل عسكري ضد الشيطانين الأميركي والفرنسي المتهمين بقهر الشيعة ومساعدة العراق ومن أجل بسط نفوذ الثورة الإسلامية. أمّا بالنسبة إلى سوريا، فهو وسيلة «لإقناع» الدول الغربية بأن وجودهم العسكري غير مرغوب فيه. ويظهر الضلوع السوري بشكل ضمني في البلاغ الذي ادّعت فيه «الجهاد الإسلامي» مسؤوليتها عن «إعدام» ميشال سورا (٥ آذار ١٩٨٦). هناك دولة عربية «متصلبة» واحدة باستطاعتها توجيه اللوم إلى فرنسا لعقدها «اتفاقية سايكس بيكو» - التي وقعت بين باريس ولندن عام ١٩١٦ من أجل تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بينهما - التي «هي أكبر رمز للجريمة المرتكبة بحق شعبنا». وبالفعل فإن إيران ترى من مصلحتها ألاّ تجد أمامها كتلة عربية متراصة يتعذر عليها تفتيتها.

يتمّ التطويع في منظمة الجهاد الإسلامي بواسطة رجال الدين في الحسينيات وهي أمكنة اجتماع يتلاقى فيها الشيعة ممن يعرفون بعضهم بعضاً بحيث يصبح تسلّل العملاء إلى صفوفهم شبه مستحيل، خاصة بعد فرار عدد كبير من الشيعة من الجيش اللبناني.

مهما طال اعتقال الجاني، فهو لن يبوح على الإطلاق بأنه يعمل لحساب الجهاد الإسلامي لأنه يجهلها: فهو قبل العمل في سبيل هناء طائفته «المحرومة». وقد أكد وزير الحرس الثوري محسن رفيق دوست[٤١]

ذلك بقوله: «إذا شئنا تصديق ما تتداوله الصحف، تكون الرهائن بين يدي الجهاد الإسلامي، ولكننا لا نعرف بالاسم أي عضو في هذه المجموعة». مَن يمكنه تكذيبه؟ مَن يستطيع اتّقاء شر هذه المنظمة؟

هذه العمليات الانتحارية فاجأت الجميع. ومما يدعو إلى الذهول والغرابة، أن الدراسات التي وضعها ضباط الاستخبارات الأميركية والفرنسية حول احتمالات التعرض لمثل هذه العمليات، قد استبعدت كلّها ذلك في بلد «متحضّر» كلبنان. خطأ آخر: منذ تدمير السفارة بواسطة سيارة مفخخة، في ١٨ نيسان ١٩٨٣، منع البّحارة الأميركيون من القيام بدوريات في المدينة. لكن العلاقات التي نشأت بينهم وبين السكان الذين كانوا يتعاطفون معهم، كانت مصدراً مهمّاً للمعلومات؛ حتى إن بعض الجنود ذهبوا في القول إلى حد التأكيد أن كارثة ٢٣ نيسان لم تكن لتقع لو بقيت تلك الاتصالات قائمة مع الناس. ذلك أن اعتصامهم خلف أكياس الرمل، جعل منهم بالطبع هدفاً مسالماً لا يؤذي!

ماذا نقول أيضاً عن الفرنسيين؟ يمكننا أن نتصوّر دون عناء ما تبادر إلى ذهن المسؤولين السوريين عندما حذّرهم الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية فرنسيس غوتمان حول مخاطر الحركات الأصولية أثناء إنجازه بعض المهام في دمشق في خريف ١٩٨٣. غير أن السوريين الذين يمسكون بخيوط اللعبة، عرفوا كيف يحولون مجرى هذه الحركات الأصولية وتوجيهها نحو الأهداف الصحيحة.

إعتباراً من ١٩٨٤، ضاعف الإيرانيون من عمليات خطف الرهائن وشنّوا حملة عنيفة لتغيير «الوجه الغربي» للبنان، وكل ذلك يتمّ على مرأى من عيون دمشق الساهرة، وفي بيروت الغربية التي عاد إليها مئات الجنود السوريين بعد انقضاء ثلاث سنوات على طردهم منها أثناء الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وفي ١٦ شباط ١٩٨٥، أعلن إبراهيم الأمين، أحد قادة حزب الله، في حسينية الشياح عن عزم حركته «إخراج

أميركا وفرنسا وحلفائها (المسيحيين) نهائياً من لبنان».

لن تجد دمشق، في آخر المطاف، مَن يخدم أهدافها في لبنان أفضل من مشاغبي حراس الثورة الايرانيين. وعندما يحين الأوان الذي يزداد فيه نفوذ الجمهورية الإسلامية في لبنان لدرجة منافسة دمشق، سيعمد حافظ الأسد إلى إعادة النظر في بنود ذاك «التحالف الغامض» القائم بينه وبين الإيرانيين [٤٢].

- ٦ -

خرافة الغرب

قاتلهم الله (أي المسيحيين)
انّى يؤفكون!
(القرآن، سورة التوبة ٩، ٣٠)

بنى بشاره الخوري، الماروني، ورياض الصلح، السنيّ، صرح الاستقلال اللبناني، عام ١٩٤٣، على تصوّر موجز قوامه لا تغريب ولا تعريب، أي بعبارة أخرى، يتخلى المسيحيون عن طلب الحماية الفرنسية والمسلمون عن الوحدة العربية، من دون أن تعني هذه السلبية المزدوجة، انعزالاً عن المسرح الدولي.

أما لبنان فهو عضو مؤسس ـ وفاعل ـ في جامعة الدول العربية التي تأسست عام ١٩٤٥ في الاسكندرية، وينوي الحفاظ على انفتاحه التقليدي على الغرب، هذا الإنفتاح الذي قام به المسيحيون منذ قرون استمراراً لتقليد رسّخه الفينيقيون منذ ثلاثة آلاف سنة قبل المسيح.

شدّد رياض الصلح، المسلم على هذا الأمر بوضوح في بيانه الوزاري في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٣، عندما قال: «إن عروبة لبنان لا يمكنها أن تؤدي به إلى قطع العلاقات الثقافية والحضارية التي نسجها مع الغرب، لأن هذه العلاقات هي التي أوصلته إلى مرتبة الرقي الذي يتمتع به».

جاء الميثاق الوطني على هذا النحو، ليضع حداً لأكثر من عشرين عاماً من التطلعات المتضاربة. فمنذ ١٩٢٠، والمسلمون، لاسيما السنّة وهم الأغلبية الساحقة في هذا الشرق، يناضلون للإندماج مع «الأمة العربية» الكبرى، وفي حال التعذر، للإنضمام إلى سوريا وحدها. وعلى مدى سنوات عدة، وجهّت الأسر المسلمة الكبرى عشرات العرائض إلى السلطة الفرنسية المنتدبة للإعراب عن رفضها للدولة اللبنانية «المزعومة». وفي ١٩٣٦، اضطر المفوض السامي الفرنسي داميان دي مارتيل لشطب كلمة «لبنان» عن البطاقات الانتخابية الموزّعة على المسلمين.

أما المسيحيون الذين ساهموا كثيراً في يقظة القومية العربية وفي الوقت ذاته، ناضلوا طويلاً في سبيل استقلال لبنان، كانوا يخشون، قبل كل شيء النزعة الوحدوية لدى السوريين والمسلمين والتي طالما كان رياض الصلح أحد رؤوس الرمح فيها(١). وبعد تقليب الأمور من كل جوانبها وأخذ كل الأمور بعين الاعتبار، رأى عدد من المسيحيين أن الابقاء على الانتداب، مع شوائبه وسيئاته، كان مرغوباً به بالقدر الذي يضمن سلامة لبنان وحريتهم الشخصية. لكن نظام الانتداب، المؤقت أساساً، أخذ ينحو عملياً باتجاه التحول إلى نظام المحميات المعمول به في تونس والمغرب. كذلك أدّى «سؤ استعمال السلطة» لدى المفوضين الساميين إلى إثارة نقمة أكثر المتحمسين للإبقاء على الانتداب. وبدلاً من مساعدة اللبنانيين كما يقضي به صك الانتداب، أخذ المسؤولون يتسلطون في كل الشؤون السياسية والاقتصادية، وأحياناً على حساب المصلحة اللبنانية.

وهكذا قرر المفوض السامي الجنرال غورو، في ١٨ كانون الثاني ١٩٢١، منح سوريا ولبنان موازنة عامة مشتركة ضارباً بحرية كل من الدولتين عرض الحائط. ولم يرجع عن قراره إلا بعد احتجاجات عنيفة

قامت بها اللجنة الإدارية ـ وهي هيئة مؤلفة من ١٧ لبنانياً مهمتها معاونة المفوض السامي في ادارة شؤون البلاد ـ(٢) لكن غورو عمد بعد شهرين إلى تشكيل هيئة المصالح المشتركة التي تضم عدة ادارات عامة سورية ولبنانية. ومنها على الخصوص إدارة الجمارك(٣) الموضوعة تحت اشراف مباشر من الفرنسيين الذين كانوا غالباً ما يمتنعون عن تأدية الحساب إلى اللبنانيين(٤). مما حدا لبنان على القتال لاقرار حقه في اصدار عملته الوطنية، لأن فرنسا كانت قد اقرّت عام ١٩٢٠ اصدار «الليرة السورية» في دمشق على أن تكون عملة البلدين معاً. وبعد حوادث عدة، كان لا بد من انتظار عام ١٩٤٨ من أجل تسوية الوضع نهائياً(٥). الأمر الذي آثار مجدداً المطامع السورية في لبنان!

لذلك قويت شوكة التيار الاستقلالي عند المسيحيين، اعتباراً من مطلع الثلاثينات. وكان على رأس الرتل مؤسس الحزب الدستوري بشارة الخوري الذي استماله البريطانيون في مكائدهم ضد الفرنسيين(٦). فاعتبر الوجود الفرنسي بمثابة عقبة في وجه السيادة اللبنانية والوفاق الوطني لأن المسلمين كانوا يرفضونه بشدّة. كذلك دافع بيار الجميل عن وجهة النظر ذاتها بالقول: إن الصداقة الفرنسية اللبنانية مفيدة لبلدنا؛ غير أنه لا يسعني القبول بأن تكون مهمة فرنسا في لبنان مهمة استعمارية(٧).

وحده اميل اده وكتلته البرلمانية، الكتلة الوطنية، تمسكا بالمظلة الفرنسية. فلمّا لم يتوصل اده إلى سلخ طرابلس والجنوب عن لبنان، كما كان يتمنى(٨)، راح يبحث عن ضمانة أخرى في اتفاقية الصداقة الفرنسية اللبنانية لعام ١٩٣٦، التي اقترح التفاوض بشأنها كبديل عن الانتداب. ومن فرط ما ألحّ، حصل على معاهدة عسكرية الحقت بالاتفاقية السابقة ونصت على تمركز دائم للجيوش الفرنسية على الأرض اللبنانية، ودون تحديد لعديدها وطيلة مدة الاتفاقية (خمسة وعشرين سنة قابلة للتجديد بصورة ضمنية).

أقر مجلس النواب اللبناني بالاجماع، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ مشروع الاتفاقية. لكنها لم تطرح مطلقاً على التصويت في مجلس النواب الفرنسي، واستطراداً لم تصدق، على الرغم من مرارة اميل اده وسفره مرتين لهذا الغرض، إلى باريس، عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩، من دون تحقيق أية فائدة. لو كان مقرر اللجنة في الجمعية الوطنية، بيار فيانو، وافق على تلك الاتفاقية لكان نظيره في مجلس الشيوخ رفضها بداعي وجود حشد كبير (ما يناهز الخمسين) من الموظفين في بيروت!

في ذلك الحين، كانت فرنسا تسعى، على الخصوص، إلى اجتذاب رضى سوريا السنيّة التي كانت تناهض بشدة، باستثناء الأقليات فيها، وجودها في المشرق، فكم بالحري وجودها العسكري. ثم وقعت الحرب وغادر الجيش الفرنسي لبنان في نهاية عام ١٩٤٦، تاركاً المسيحيين دون حماية والهواجس تتملكهم أكثر من أي يوم مضى. وحول ذلك، كتب المؤرخ اللبناني والسوري الأصل أدمون رباط، عام ١٩٣٧ يقول: «التفكك يتربص بهذه الدولة المصطنعة يوم يتوقف الجيش الفرنسي الذي يحميها عن احتضانها»[٩].

هذا يعني إلى أية درجة كان الاستقرار الداخلي في لبنان مرتبطاً بالتوازن العربي ـ الغربي[١٠] فالمعادلة الإسلامية ـ المسيحية تخضع مباشرة لتوازن القوى الخارجيّة ولن يكتب لها الاستمرار ما لم تتلازم مع نظام حياد دولي، وفي حال عدم توافر ذلك، كل هزة اقليمية أو عالمية تصبح مصدر خطر على لبنان. هكذا كان الوضع، بعد عملية السويس عام ١٩٥٦، عندما رفض الرئيس شمعون التقيد بموقف الملوك والرؤساء العرب والقاضي بقطع العلاقات الدبلوماسيّة مع فرنسا وانكلترا، الأمر الذي ادّى إلى أزمة وزارية. فاستقال رئيس الحكومة عبدالله اليافي والوزير صائب سلام وكلاهما سنيّان، إرضاء لعبد الناصر، وقد تضاعف هذا الحادث مع أزمة مفتوحة بين بيروت والقاهرة، وأخذت القنابل

تنفجر كل ليلة أمام المباني العامة في العاصمة اللبنانية، وقد وجدت الشرطة مجموعة متفجرات مخبأة في سيارة الملحق العسكري المصري[١١].

من هنا ندرك الحرص الذي بذلته الدولة اللبنانية دائماً لاقامة علاقات وديّة مع الغرب. وهذا الغرب يتمثل لأسباب تاريخية بفرنسا أولاً، وبالولايات المتحدة الأميركية التي اخذت تنافسها بعد عام ١٩٥٨، ثانياً.

على صعيد آخر، لم يكن موقف اللامبالاة الظاهر تجاه الاتحاد السوفياتي سلبياً حتى على التوازن اللبناني. ذلك أن اللبنانيين يجتذبهم نداء البحر ولم يوجهوا انظارهم نحو الشرق باستثناء الروم الارثوذكس بدافع وجود صلات نسب طائفية نشأت بينهم وبين أخوانهم في المناطق العربية المجاورة اثر استيلاء العثمانيين على القسطنطينية عام ١٤٥٣، فتولت بطريركية موسكو حماية الارثوذكس في المشرق وبذلك استطاعت بسط نفوذها الثقافي فيه. وعندما أعاد ستالين الاعتبار لبطريرك روسيا، في الأربعينات، بعد أن عزلته ثورة تشرين، عمد إلى توثيق الصلات مع نظيره بطريرك انطاكية للروم الارثوذكس المقيم في دمشق. وقد حقق التوسع السوفياتي مكاسب جمة من جراء ذلك منها أن الأحزاب الشيوعية الشرقية تضم في صفوفها عدداً كبيراً من المذهب البيزنطي، غير أن علمانية هذه الاحزاب هي التي اجتذبتهم في معظم الأحيان، أكثر من العقيدة الماركسية بحد ذاتها.

لما كان لبنان في عمق ذاته ليبرالياً، فقد ارتأى، منذ الاستقلال اقتصار علاقاته مع الاتحاد السوفياتي على حدها الأدنى. ولم يسبق لأيّ رئيس جمهورية أو حكومة أن زار الكرملين حتى اليوم. فقد كان يخشى، إذا ما خاطب موسكو، أن يثير من كان يعتبرهم حماته في الغرب. غير أن

من يتجاهل الواقع السوفياتي، هنا أو في أي مكان آخر، يفتقر ولا ريب إلى الحسّ العملي.

كذلك لم تدرك بيروت ما توفّره ديمقراطيتها من تسهيلات مهمّة لعمل الدولة الشيوعية العظمى التي لم تتخلى عن حلمها القيصري بالوصول إلى المياه الدافئة، ولا المنافع التي تجنيها الدولة اللبنانية مقابل ذلك.

لبنان هو البلد الوحيد في الجامعة العربية (ومعه بالطبع اليمن الجنوبية الماركسية) الذي سمح بقيام ليس فقط حزب شيوعي واحد بل عدة احزاب موالية للاتحاد السوفياتي أو تابعة له - وهي الحزب الشيوعي، ومنظمة العمل الشيوعي اللبناني، إضافة إلى منظمتي جورج حبش ونايف حواتمه الفلسطينيتين. وهذه الاحزاب تمارس عملها بشكل حر وناشط و. . مسلح. أما سوريا، وهي الحليفة العربية الرئيسية لموسكو، فليست على هذا القدر من التسامح. ولم تتردد في كمّ فم الحزب الشيوعي لديها، وفي اعتقال الامين العام رياض الترك، سنة ١٩٨٠ بشكل سريّ من دون توجيه أية تهمة إليه. وقبل أن يتباهى خالد بكداش بالحلول محله، اضطر لاداء يمين الولاء لحزب البعث الحاكم. من هنا، فإن الكرملين يجد مصلحة في وجود لبنان المستقل ولا يتطلع بعين الرضى إلى ذوبانه في المحيط السوريّ الواسع.

لكن اخلاص لبنان، الذي لا يوازيه أيّ اخلاص للمعسكر الغربي، لم يُقابل بالمِثْل. وإذا كان لم يُحرم من الكلام المعسول، فإنه، في ساعة الشدائد حيث توضع الصداقة والتضامن على المحك، قد اكتفى بالآمال المزيفة والوعود الكاذبة. بيد أن إيمانه لم يتزعزع «بالعالم الحر» على الرغم من مرارة الخيبة والخيانة التي ذاق بعضها منذ عام ١٩٦٩، لدرجة أن اللبنانيين قد ظنوا، في حزيران ١٩٨٢، أن الغرب قد أعطى اسرائيل الضوء الأخضر لإبادة دولة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل معالجة

الأزمة اللبنانية بشكل جذري وفعال. ولما وضعوا مصيرهم مجدداً بين ايدي اصدقائهم الأميركيين والاوروبيين، خاب أملهم عندما تبين لهم أن باريس قد جاءت إلى لبنان لدعم وحماية منظمة التحرير الفلسطينية، وواشنطن من أجل ضمان تسوية نهائية لمجمل «المسألة الشرقية» المستحدثة. ومرة جديدة، اتخذ لبنان ذريعة وليس غاية بحد ذاته. وخطأه أنه ظن أن بإمكانه أن يكون خلاف ذلك.

طوال هذا الكابوس الغامض الذي انتهى باندحار الغرب في شباط ١٩٨٤، اصيبت الولايات المتحدة والدول الأوروبية بحمأة التنافس على الأعمال الجبانة بدلاً من الانصراف إلى الأفعال الشجاعة، إلى أن وجد لبنان نفسه وحيداً تجاه سوريا التي تشهر مخالبها لافتراسه أكثر من أي وقت مضى. وسوف تبقى خفايا الغارة الجوية الفاشلة على بعلبك فضلاً عن المأساة التي خلفتها، نوعاً من «قضية غرينبيس» فرنسية في الشرق.

ديغول والرحلة التي لم تتم

«مدهشٌ! اهنئك يا سيد خياط، لقد انجزت عملاً رائعاً» هتفت السيدة الأولى نينا حلو قرينة رئيس الجمهورية، وعلامات الرضى بادية على محياها؛ لكنها ما لبثت أن تساءلت قلقة: «هل أنت متأكد، حقاً، أن السرير على قدر كاف من الطول؟» وبعد أن ذرعت الخطى في جناح الضيوف في قصر بيت الدين المرمم حديثاً، توقفت طويلاً أمام تلك الحجرة المغطاة بالخشب على الطراز الدمشقي، لتعاين عن كثب ستائرها السميكة وقناديلها الشرقية الملونة.

والرئيسة الأولى منهمكة، منذ أسابيع في تهيئة مجيء الجنرال ديغول وهي تبذل الجهد من دون حساب. لقد استشارت الأمير موريس شهاب

المديرالعام للآثار، وراحت تراقب أعمال الزخرفة للقصر الذي سيحّل فيه الضيف الفرنسي الكبير، وقد كلف منير خياط في صنع الأثاث وهو حرفي سوري ذو شهرة واسعة، ترك مسقط رأسه دمشق حيث تضاءلت مثل هذه الأعمال الحرفية المتقنة ونقل مشغله العائلي الصغير إلى لبنان. وقد جاء تصميم الأثاث مطابقاً للطراز الذي كان سائداً أيام الأمير بشير الكبير (في القرن الثامن عشر).

إذن، سيأتي الجنرال ديغول إلى بيروت. يا للحدث العظيم! ففي شباط ١٩٦٩، أبلغ السفير الفرنسي برنار ديفورنيه، الرئيس شارل حلو عن رغبة رئيسه بالمجيء إلى لبنان في زيارة رسمية، مقترحاً تحديد موعدها في آب أو أيلول من العام نفسه! وأضاف الجنرال ديغول موضحاً: «لن آتي إليكم في إطار جولة على دول المشرق أو في طريقي إلى بلد آخر. سوف آتي إلى لبنان من أجل لبنان».

وسرعان ما انتشر الخبر، وغمر أرجاء الدولة شعور من الفخر والحماس وانصرفت إلى إعداد ما يلزم لها، فهي أول زيارة لرئيس فرنسي، واللبنانيون يريدونها ناجحة في أدقّ تفاصيلها. وسوف تكون مناسبة لهم للإعراب للضيف الكبير عن تقديرهم للاهتمام البالغ الذي يبديه نحو بلدهم منذ أن عاد إلى الحكم سنة ١٩٥٨.

ومؤخراً، في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨، أبدى ديغول تمسكه بشكل قاطع بسلامة لبنان، عندما بادر فوراً إلى إعلان حظر شامل على تسليم الأسلحة إلى إسرائيل، رداً على قيام وحدة إسرائيلية بتدمير ثلاثة عشر طائرة مدنية لبنانية، انتقاماً للاعتداء الذي وقع قبل ثلاثة أيام على طائرة العال من طراز بوينغ، في مطار أثينا، على يد مجموعة تابعة لجورج حبش جاءت من دمشق عبر بيروت فأثينا.

غير أن الزيارة المنتظرة لم تتم للأسف. ففي ٢٩ نيسان ١٩٦٩،

ترك الجنرال ديغول الحكم، بعد أن خذلته غالبية ضئيلة من الناخبين. وقد جدّد حلو الدعوة إليه قائلاً: «ما زالت دعوة الدولة والشعب اللبناني لفخامتكم قائمة. تحلّون كراماً في القصر الذي تختارونه وتكونون ضيفاً على عائلاتنا الكبيرة». وقد ردّ الزعيم الفرنسي الكبير: أعرب لكم عن تأثري البالغ لدعوتكم الجديدة. وسوف أقوم بتلبيتها حالما تسمح لي الظروف».

وفي لبنان، قضت هذه الظروف خلاف ما يبتغيه ديغول، بعد الأزمة اللبنانية الفلسطينية - أحد نوائب الدهر الجديدة - التي عصفت بالبلاد. وقد حمل إلى قبره مرارة عدم رؤية لبنان الذي عرفه أثناء الحرب العالمية الثانية. ولم تنسَ بلدة كفرشيما المسيحية القائمة في الطرف الجنوبي من «المنعزل» المسيحي، «قائد القوات الفرنسية الحرة» الذي اتخذ، في حزيران ١٩٤١ مقراً لقيادته العامة في ربوعها الموشحة ببساتين الليمون.

يندرج العطف الديغولي في إطار تقليد فرنسي يعود إلى شارلمان الذي توصل، بفضل نفوذه والعلاقات المتينة التي أقامها مع الخليفة العباسي هارون الرشيد إلى «تحسين وضع المسيحيين من أبناء البلاد»[١٢]. وقد تكرّس هذا العرف رسمياً في عهد فرنسوا الأول الذي وقع، عام ١٥٣٥، مع السلطان سليمان القانوني، أول نظام الامتيازات الأجنبية - وهو عبارة عن معاهدة تنص على أن السلطان، مراعاة منه للصداقة التي تشدّه إلى الدولة المسيحية الأولى، قد وافق على منح رعاياها امتيازات محددة خاصة تجارية وقضائية - وهكذا تولى ملك فرنسا ليس فقط حق حماية رعاياه المقيمين في الشرق، بل أيضاً رعاية البعثات الكاثوليكية واستطراداً «حماية مسيحيي الشرق ومساعدتهم»[١٣].

وقد اضطلع خلفاؤه بهذه المسؤولية وامتدّت حماية المسيحيين في القرن العشرين، لتشمل الدولة اللبنانية التي يسّرت لها فرنسا سبيل الانبعاث، عام ١٩٢٠.

لا يعتقدنّ أحد أن تعاطف فرنسا مع لبنان لم توجه سوى ظروف إنسانية عفا عليها الزمان، ذلك أن هذا البلد الصغير يشكّل منذ قرون عدة ليس فقط نقطة ارتكاز فرنسية في شرقي المتوسط، بل أيضاً، شعاعاً موجهاً لنفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في الشرق العربي، بفضل إشعاعه وازدواجية لغته. وهو امتياز ما يزال يعترف به الجميع باستثناء سوريا وإيران اللتين تجدان اليوم في فرنسا عقبة كأداء في وجه طموحاتهما الإقليمية.

أدرك ديغول، لدى إقامته لأول مرة في الشرق، مدى أهمية لبنان بالنسبة إلى فرنسا، كما يشهد على ذلك الخطاب الذي ألقاه في ٧ تموز ١٩٤١: «من قلب فرنسي جدير بهذا الاسم، أستطيع أن أقول لكم إن مجرد ذكر اسم لبنان يحرّك فيّ شيئاً خاصاً جداً، وأضيف أن ذلك له ما يسوّغه، فقد كان اللبنانيون الأحرار، الأباة، الشعب الوحيد في تاريخ الأمم، الذي لم يتوقف قلبه يوماً، طيلة قرون عدة وعلى الرغم مما طرأ عليه من أحداث وأقدار وعسر ويسر، عن حب فرنسا»[١٤].

إثارت استقالته ديغول عام ١٩٦٩، تشاؤماً كبيراً في الأوساط البيروتية سيّما وأن الخطر الفلسطيني الداهم أخذ يسفر عن وجهه ويتضح بشكل لا يدع مجالاً للشك؛ فقبل نهاية ذلك العام، وجد لبنان نفسه كالفريسة تتناهشها الوحوش الضارية، بعد أن فقد الدعم الغربي اللازم لمواجهة تلك الضغوط، فأرغم على توقيع اتفاق القاهرة الذي سمح للفدائيين بشن هجماتهم على إسرائيل والذي استغلّه ياسر عرفات لفرض سلطته على لبنان[١٥].

من البديهي أن بومبيدو الذي خلف ديغول مطّلع تماماً على وضع لبنان الخاص بالنسبة إلى جيرانه، ويشهد على ذلك ما كاشف به سفير لبنان في بروكسل، كسروان لبكي، عام ١٩٧١، عندما قال: من الأيسر

لفرنسا أن تمحض صداقتها للبنان، من أن يمحض لبنان صداقته لفرنسا[١٦]. وقد أثبتت أحداث عام ١٩٥٦ صحة هذا القول، كما سبق ذكره. لكن المصالح الاقتصادية والسياسية الداخلية كانت قد أخذت في باريس تتصدر القضايا الكبرى. فلاذت فرنسا بعد ديغول بالصمت.

وفي عام ١٩٧٤، بذل فاليري جيسكار ديستان قصارى جهده، متنازلاً بذلك عن كل المبادئ والتاريخ، من أجل كسب ودّ منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيديها العرب، حتى ولو ألحق ذلك ضرراً بالسيادة اللبنانية. فقد اعتقد بأنها الوسيلة الفضلى، في زمن البترو دولار، للحصول من الدول النفطيّة الثرية على أفضل العقود لا سيّما في مجال تأمين الطاقة لفرنسا.

وسوف يتذكر اللبنانيون طويلاً يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٧٤، عندما أخذ المصوّرون المحليون والأجانب، يتدافعون، ذلك الصباح، في قصر الصنوبر، مقر السفير الفرنسي في بيروت[١٧] لتصوير أول لقاء رسمي بين ياسر عرفات وأول مسؤول غربي هو جان سوفاينارغ وزير الخارجية الفرنسية، الذي لم يتورع عن مناداة ضيفه بالعبارة الرنانة: «سيادة الرئيس». ثم أبدى في نهاية حفل الغداء الذي أقامه على شرفه، أن «ياسر عرفات ترك لديّ انطباعاً جيداً، وبدا لي واقعياً ومعتدلاً، وهو يعي بالتأكيد ما يفرضه عليه الوضع الراهن من موجبات، فياسر عرفات يتحلى بمميزات رجل الدولة».

بعد انقضاء سنة، وفي الوقت الذي أخذ فيه اللبنانيون، أصدقاء فرنسا الدائمون من الكهنة والعجز وفلاحي القرى الجبلية يتعرضون للمذابح على يد بعض الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين المسلحين، أقدمت حكومة شيراك على الترخيص بفتح مكتب إعلامي فلسطيني في باريس، من مهامه تضليل الرأي العام حول طبيعة الصراع اللبناني

وبنتيجة هذا التحيّز إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، اعتبرت باريس رسمياً أن الحرب في لبنان ليست سوى «مسألة تجديد في البنيات اللبنانية»[١٨].

خلافاً لما كان الرئيس السوري يتوقعه من استياء فرنسي، جاء عهد جيسكار ديستان ليبارك ما أقدم عليه الأسد. فقد أعلن الرئيس الفرنسي لدى استقباله نظيره السوري في زيارة رسمية، في نهاية حزيران، تأييده بشكل شبه صريح دخول القوات السورية إلى لبنان:[١٩] «لا شيء يثلج قلب فرنسا من أن ترى إسهامها في لبنان غير لازم». وقد خشيت فرنسا على الدوام، بعد ديغول أن تبدو وكأنها تعتنق وجهة النظر المسيحية ضد موقف الإسلام اللبناني، مع أن كمال جنبلاط ـ وكان حينذاك عدواً لدوداً للمسيحيين ـ قد استنجد بها في خريف ١٩٧٦. ذلك أن رئيس الحركة الوطنية ـ ائتلاف القوى الإسلامية والفلسطينية ـ قد لمس بصورة متأخرة حقيقة النوايا السورية وحضر إلى باريس يسألها اعتماد سياسة أكثر فاعلية. وعندما عاد إلى بيروت صفر اليدين، رثا لحال فرنسا الجيسكاردية لنقضها وعودها[٢٠].

لم يذهب جيسكار في سياسته إلى حد دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لزيارة باريس مع أنه فكّر جدياً عام ١٩٨٠، في هذا الأمر، حتى إنه أوفد إلى بيروت غبريال روبن مدير الشؤون الخارجية في الكي دورسيه، في مهمة استطلاعية. غير أن وزير الخارجية اللبنانية فؤاد بطرس أبلغه أن ذلك يشكّل إهانة صارخة لبلد تدميه تصرفات عرفات النكراء.

من الطبيعي بعد هذا القدر من ضروب الخيانة أن يصاب اللبنانيون الوطنيون بمرارة الخيبة لتخلي فرنسا عنهم؛ وقد كشف لنا الرئيس سركيس قبل وفاته عام ١٩٨٥ أنه كان يتمنى «عدم تعريج

المبعوثين الفرنسيين الذين يقومون بجولة في الشرق الأوسط، على العاصمة اللبنانية، مخافة أن يتوقفوا في بيروت للقاء عرفات وحده».

لن نأبه لهذه اللامبالاة إزاء الموقف الصلب الذي اتخذته فرنسا في خريف ١٩٧٨ حينذاك، كان المسيحيون يقاومون، طيلة ثلاثة أشهر، نيران المدفعية السورية المنصبة دون هوادة على الأشرفية (بيروت الشرقية) وضواحيها، عندما انبرى وزير الخارجية الفرنسية لوي دي غيرينغو ليصرّح: «انّ الميليشيات المسيحية، ولا سيّما تلك التابعة للسيد شمعون، هي التي تتحمل بشكل رئيسي مسؤولية الأحداث الدامية في بيروت». وعليها ألّا تعتمد على «تأييد الأسرة الدولية في قتال لا مسوِّغ له». أية تعزية حملها هذا التصريح، إلى العائلات القابعة في الملاجئ وآذانها إلى المذياع!؟

بعد مضي شهر، رافق وزير الخارجية اللبنانية فؤاد بطرس، الرئيس سركيس في زيارته إلى باريس. فسأل نظيره الفرنسي دي غيرينغو عن الحدود التي رسمها الغرب للتحرك السوري في لبنان. وقد صعق الوزير الأرثوذكسي ذي الثقافة الفرنسية لسماعه ذلك الرد القاطع: «لا توجد أية خطوط حمر».

إذا كان جيسكار لم يحفظ من تعاليم ديغول شيئاً، فإنه على ما يبدو قد استوحى، على العكس، فلسفته من تلك النصيحة الصلفة التي كان يغدقها بونابرت على ضباطه أثناء حملة الشرق قائلاً: كونوا على ثقة بأن مسيحيي البلاد مهما فعلتم هم دوماً إلى جانبكم، فلا ترددوا أبداً في مفاضلة المسلمين على المسيحيين»[٢١]. ولما كان لبنان، بفضل تفوقه المسيحي، يقف سلفاً وبداهة مع الغرب، فلِمَ الاهتمام به بينما هناك العديد من الدول العربية، يجب استمالتها، كالعراق، أو مداهنتها كسوريا؟ ألم يكن جيسكار ديستان على خطأ في اعتماده النهج البونابرتي الاستثنائي مثالاً له؟

سبق أن ذكرنا، أننا تعلّمنا من الفرنسيين القدماء درساً مفاده أن انتهاج سياسة مؤيدة للبنان لا يتعارض مع الصداقة العربية على الإطلاق. وعلى العكس فالجحود أكثر ما يكرهه العرب، وكان ميشال روكار السياسي الفرنسي الوحيد، غير الملتزم، الذي أدرك ذلك بعد ديغول، وصرّح ،، في ٢٨ شباط ١٩٨٦ لإذاعة الشرق - وهي محطة خاصة مركزها باريس غير مرخص لها بالعمل، وموالية للمملكة العربية السعودية - بقوله: الكلمة هي عهد الشرف في العالم العربي. فأنت موضع احترام فيه، بقدر ما تحترم صداقاتك. وكان لفرنسا حضورها وكلمتها المسموعة في الشرق الأوسط عندما كنا ننتهج علاقات تفاضلية مع موارنة لبنان. فإذا تخلّيت، أمام أي عربي، عن أصدقائك، حتى ولو كانوا أعداء ذلك العربي، فإنك تفقد اعتبارك لديه. وبلادنا قد فقدت «بعضاً من حقها في إسماع صوتها في الشرق الأوسط». تراها فقدت بعضه أو الكثير منه؟!

إذا اعتلى روكار، ذات يوم، سدة الرئاسة الأولى، هل سيبدّل رأيه؟ قد يكون في مثال فرنسوا ميتران ما يجعله يخاف. فقد صرّح الرئيس الفرنسي الجديد، خليفة جيسكار، في أول مؤتمر صحفي له، في قصر الأليزيه، في ٢٤ أيلول ١٩٨١ أن «فرنسا تعتبر أن عليها موجبات خاصة في لبنان وستلبي كل طلب يردها من حكومته الشرعية». ويبدو أن الرئيس الجديد لا يعرف أن محبة لبنان لم تعد متيسرة بقدر ما كان الوضع عليه في عهد بومبيدو، وقبل أسبوعين، دفع السفير دولامار من حياته ثمن سياسة مؤيده للبنان، لم ترق لسوريا التي اعتادت سياسة جيسكاردية باهتة. ثم جاءت في الأشهر التالية تلك الحملة الإرهابية التي استهدفت فرنسيين آخرين في لبنان(٢٢)، لتقضي نهائياً على نوايا ميتران الطيبة.

إذا كان جيسكار قد استقدم الأسد إلى باريس، فإن ميتران ذهب

بنفسه إلى دمشق. أية قضية غريبة قادته للقيام بتلك الرحلة المخزية، في آخر تشرين الثاني ١٩٨٤، أي بعد ثلاث عشرة شهراً فقط على مجزرة مبنى دراكار التي لا يمكن تبرئة السوريين منها على الإطلاق(٢٣)، ولتبييض صفحة مَن يعمل دون هوادة لإخراج فرنسا من لبنان؟ وقد أكد ميتران في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع نظيره السوري أن «الرئيس الأسد قد قال دائماً إن بلاده ليست مذنبة وإنني لا أشكك في كلامه».

ما مدى صدق الرئيس ميتران عندما يمتدح، في السياق نفسه، الدور السوري في لبنان فيقول: مَن يمكنه أن يشكو من إسهام سوريا في العمل لوقف الحرب الأهلية المستمرة منذ عشر سنوات، بموافقة المسؤولين اللبنانيين؟ ويضيف الرئيس الفرنسي على سبيل مجاملة ضيفه: يختلف الدور السوري عن دورنا. فنحن أوروبيون ولسنا من أبناء هذه المنطقة. أمّا سوريا فهي من هذه المنطقة وهي عربية، ولبنان كذلك. ولا يجهل أحد العلاقات الحميمة القائمة بين السوريين واللبنانيين».

لقد تسنّى للأسد في تلك اللحظة أن يتثبت من فعالية ما يتبعه من أساليب. فقبل عامين، أي في ٢٧ أيار ١٩٨٢، هرع رئيس الوزراء الفرنسي بيار موروا إلى بيروت، غداة الاعتداء على السفارة بواسطة سيّارة مفخخة (١١ قتيلاً) وبادر إلى الإعلان بقوة: «لن تقف فرنسا لا مبالية إزاء مستقبل لبنان». لأن فرنسا تنتمي، مثل لبنان، إلى منطقة البحر المتوسط.

أما بشأن التشديد على عروبة لبنان، فيبدو أن وزير العلاقات الخارجية هو الذي أوصى بها لميتران. وبالفعل، اعتاد كلود شيسون على نعت لبنان «بالعربي» خلافاً لمشيئة المسيحيين فيه. فبقدر ما يفاخر هؤلاء بالدور الطليعي الذي قاموا به، ومن بينهم أهل الفكر الموارنة، في نهضة

الثقافة العربية في القرن التاسع عشر، يرفضون كذلك نعتهم بالعرب، - وهذا هو السبب الأساسي لنضالهم منذ عدة قرون - لأن «من يقول في الشرق بالعروبة» (بمفهومها القومي) أو بالعروبة (بمفهومها السوسيولوجي) فهو يعني تقريباً الأسلمة. وهذا الالتباس يقلق المسيحيين و(اليهود) لأنه ينطوي بالنسبة إليهم على نظام الذمّة الذي ما يزال قائماً في الدول العربية. وكان بشير الجميّل يقول: «لبنان ليس عربيا أو غير عربي إنّه لبنان»[٢٤]. وهناك عدد من المراقبين* يرى أن للمسيحيين مصلحة في أن يطالبوا، إسوة بالدروز، بهوية عربية من شأنها أن ترفع عنهم تهمة «الإنعزاليّة». ولكن لا شيء يثبت أنّها الدواء الناجع لأن صفة «العروبة» هي التي أفسحت للإسلام الحاكم في مجال «القبول» بمسيحيي الشرق الأوسط.

فإذا كان شيسون قد أراد بذلك إرضاء العرب، فإنه برهن أنه يفتقر إلى الحدس بشكل غريب، ذلك أن فرنسا تبقى بالنسبة إلى العرب، شئنا أم أبينا، دولة مسيحية، ولا شيء بنظرهم أسوأ من تنكر المرء لقناعاته. ألم يعبّر الشيخ فضل الله وهو مناضل لبناني، إسلامي إذا جاز القول، عن تقديره لأحد الدبلوماسيين الفرنسيين المعتمدين في بيروت، لأنه «تجرأ» وظهر ليلة الميلاد مرتلاً الأناشيد الدينية وسط جمهرة من الرهبان الموارنة؟

لم يصدّق الشيخ الشيعي الجليل ومعه عدد من المسلمين اللبنانيين ما قرأته عيناه، في جريدة «الريفاي» بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٨٤، من أحاديث نقلها مراسلها في باريس عن مارك بونيفوس المدير السابق لشؤون إفريقيا الشمالية والمشرق في وزارة الخارجية. فقد لبى الدبلوماسي المذكور دعوة المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسيين لرسم صورة الوضع في الشرق الأوسط وظن أنه بمنأى عن عيون الصحافة وانطلق بصراحة كلية يقول: «يجب ألاّ يغرب عن البال أن فرنسا تسعى عملياً

في لبنان للحدّ من امتيازات الموارنة. ويمكننا التوصل إلى ذلك. لكن الموارنة يقاومون ولديهم الدبابات والأسلحة، إلخ...» كذا حقاً وفعلاً...

وجد ميتران أن المسألة خطيرة لدرجة أنه طلب إلى أحد مستشاريه استدعاء ذاك الدبلوماسي المتهور إلى قصر الأليزيه لتأنيبه. وإذا كان اللبنانيون المسيحيون قد صعقوا، إلا أنهم آثروا الصمت، لأنهم لا يبغون نشر غسيل تخلي فرنسا عنهم. على كل حال، لقد تبين للبنانيين، منذ أمد بعيد أن فرنسا، ليبرالية كانت أم اشتراكية، قد قايضت كرامتها أولاً مقابل حفنة من الصفقات الدسمة، وثانياً لقاء الأمل بتجنيبها أهوال العمليات الإرهابية.

في حزيران ١٩٨٢، سعت باريس لتصحيح الانطباع السيّىء الذي تركته زيارة ميتران لإسرائيل قبل ثلاثة أشهر، في العالم العربي، فما إن بدأ الاجتياح الإسرائيلي حتى اتخذت موقفاً متحيزاً لجانب ياسر عرفات. وكانت باريس تأمل عدم حتمية رحيله عن بيروت، في الوقت الذي أعلن فيه مجلس الوزراء اللبناني موقفاً واضحاً بهذا المعنى وكذلك أجمع معظم الحلفاء المحليين لمنظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة جلائها عن لبنان.

فرنسا تنجد عرفات

أشار الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية فرنسيس غوتمان، في ٢٢ حزيران ١٩٨٢ إنه «لا يجوز استعادة استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه على حساب القضية الفلسطينية»، وطالب بتجريد الفدائيين من سلاحهم عندما «تتأمن لهم دولتهم». أي في زمن لا وجود له! وبعد مضي شهر، عاودت فرنسا محاولتها بصيغة مشروع قرار اقترحته مع مصر على مجلس الأمن الدولي، ويتعلق بتنظيم عودة القوات

الفلسطينية إلى المخيمات في بيروت، «مع أسلحتها الخفيفة». تضايق مندوب لبنان في الأمم المتحدة، غسان تويني، ووقف ضد المشروع[٢٥] الذي اصطدم أيضاً بحق النقض الذي مارسته - ولو لمرة واحدة بشكل مؤاتٍ - الولايات المتحدة.

إستسلمت فرنسا بلباقة للأمر الواقع، بعدما تعذر عليها الذهاب أبعد من ذلك ضد إرادة اللبنانيين، وأوفدت إلى بيروت ٨٥٠ مظلياً للمشاركة مع ٨٢٠ بحاراً أميركيا و٥٣٠ من جنود المشاة الإيطالية، على إجلاء القوات الفلسطينية.

ولم يخل الأمر من غمزة أخيرة لعرفات إذ سيسهر المظليون لفرنسيون على «تأمين رحيله بشكل كريم» إضافة إلى «الحفاظ على سلامة الفلسطينيين الشخصية». وقد حرصت باريس على أن تشير الحكومة اللبنانية إلى ذلك صراحة في كتابها المؤرخ في ١٨ آب ١٩٨٢ هو الوثيقة الأساسية التي نصت على تشكيل قوة الفصل المتعددة لجنسيات. وهذا التشديد من قبل السفير الفرنسي بول مارك هنري كان موضع سخرية عند المبعوث الأميركي فيليب حبيب. فهل اهتزت مشاعر حبيب باعتباره يتحدر من أبٍ لبناني ماروني عمل سماناً قبل أن يهاجر من البرامية قرب صيدا، إلى بروكلين؟

إعتقد ميتران أنه، بهذه البادرة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، قد بيّض صفحته أمام العرب من «خطيئته» الإسرائيلية. و«كان ياسر عرفات أول مَن شكرني على ذلك، وقد شدّد على أن توضع قواتنا، بدلاً من سواها، على مداخل المخيمات الفلسطينية»[٢٦].

بيد أن فرنسا قد ارتكبت، بنظر عرفات، خطأ فادحاً، إذ تطبيقاً لأحكام الوثائق الموقعة، كان على الوحدات الغربية الثلاث التابعة للقوة المتعددة الجنسيات، أن تغادر بيروت في ٢١ أيلول. وفيما أخضعت واشنطن انسحابها المسبق لتقديرها وحده، ربطت باريس هذا الانسحاب

«بطلب الحكومة اللبنانية». غير أن الجنود الفرنسيين تعقبوا خطى البحارة الأميركيين وانسحبوا في ١٣ أيلول، رغم إلحاح وزير الخارجية اللبنانية فؤاد بطرس الذي طلب إليهم تمديد إقامتهم حتى حلول الأجل المضروب. وبالنظر للوقت الذي تستدعيه التحضيرات اللازمة، فإن القوات الفرنسية لم تبحر على متن سفنها إلا في ١٥ أيلول. لكن نائب الأميرال برنار كلوتز، قائد الأسطول تلا صبيحة ١٣ منه، الأمر باستعجال الرحيل بحيث يستكمل تماماً عند منتصف الليل من مساء اليوم نفسه.

عشية ذلك اليوم، كان بشير الجميل - لم يكن قد تسلّم بعد مهماته الرئاسية - قد ثار لهذا التودد الفرنسي المنظم حيال الفلسطينيين، فأبدى استياءه إلى وزير الدولة لشؤون الدفاع جورج لوموان بمناسبة وجوده في بيروت، وتمنى ألاّ يستمر الوجود العسكري الفرنسي طويلاً.

مهما يكن من أمر، فقد رأت فتح أن ميتران يشارك في تحمل تبعة مجزرتي صبرا وشاتيلا اللتين وقعتا بعد أربع وعشرين ساعة من رحيل المظليين المبكّر، وذهبت في اتّهامها لدرجة توجيه التهديد لولديه. وقد أعتبرت القضية على قدر كاف من الجدية. وبحسب رواية بيار ماريون، رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي، اتخذت تدابير مشددة من قبل أجهزة الاستخبارات الفرنسية لحماية نجل الرئيس، جان كريستوف، المستشار الفني في قصر الأليزيه، أثناء وجوده في رحلة عمل في إفريقيا الوسطى.

لدى بشير أسباب أخرى للحقد على فرنسا، التي طالما فضلت عليه شقيقه أمين وقد وصفه لنا أحد مستشاري ميتران «بالمفرق» ويذكر أن باريس لم تستقبل على الإطلاق قائد المقاومة المسيحية بشكل علني. واكتفى بشير بزيارة سرية جرت في كانون الثاني ١٩٨٢، عندما انتقل إليها من إسرائيل، على متن طائرة خاصة برفقة اثنين من مستشاريه هما

جوزف أبو خليل وزاهي بستاني. وهناك التقى برئيس الاستخبارات بيار ماريون الذي روى لنا أنه «لم يطلب مني شيئاً ولكنه ظهر بمظهر القوي؛ فقد كان يريد أن يوهمني بأن علي مراعاة جانبه وليس جانب شقيقه».

واستجابة للنداءات «الصادرة خاصة عن العالم العربي»[٢٧]، وافق ميتران على إرسال المظليين مجدداً إلى بيروت، عقب مجزرتي صبرا وشاتيلا، في إطار قوة سلام متعددة الجنسيات شاركت فيها أيضاً وحدات أميركية وإيطالية، ثم انضم إليها الجنود البريطانيون في ما بعد. وقد اضطلع الجنود الفرنسيون بأقسى المهمات: إزالة ١٦٤٠٠ لغماً وقذيفة وقنبلة، هدم ١٤ بناية متداعية، تفجير الألغام في مساحة بلغت ٥١ هكتاراً، فتح طرقات طولها ٥٦ كلم أمام حركة السير، جمع ١٥٠٠ طن من الذخيرة المتنوعة و٧٢٥ قطعة سلاح فردي أو جماعي سلمت إلى الجيش اللبناني، فضلاً عن تدريب بعض الوحدات المجوقلة التابعة للجيش اللبناني.

أما على الصعيد السياسي، فقد اقتصر دور فرنسا على المساندة، إذ استبعدت عن المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية، حتى ان كلمتها ظلت غير مسموعة في إطار هيئة التنسيق التي ترأسها أمين الجميل وتشكلت من سفراء الدول الأربعة المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات، باعتبارها الأداة السياسية لهذه القوة. وقد شكا السفير بول مارك هنري من ذلك بقوله: «كانت هيئة التنسيق تجد نفسها دائماً أمام الأمر الواقع في القضايا المطروحة. فلم تعرض عليها أية مسألة مهمة وكانت الرئاسة الأولى تجري الاتصالات المباشرة أو السرية مع ممثلي الولايات المتحدة، سواء على الصعيد العسكري أو السياسي»[٢٨]. وعندما كثرت الاعتداءات ضد الغرب، بذل شيسون كل ما في وسعه، ليثبت أن فرنسا متميزة عن سواها ولا «تشكل جزءاً من الآلة الجهنمية الأميركية»[٢٩]، لكنها لم تتوصل إلى إقناع الإرهابيين الذين لا يتكلون سوى على المظاهر.

بقيت منظمة التحرير الفلسطينية هاجس باريس الأول. فبعدما رعت الوحدة الفرنسية، في تشرين الثاني ١٩٨٣، تبادل ٦ أسرى إسرائيليين، مقابل ٤٦٨٣ معتقلاً فلسطينياً، تولت بعد شهر حماية انسحاب عرفات وأربعة آلاف رجل من قواته من طرابلس (لبنان) حيث كانوا يتعرضون لحصار القوات السورية. وقد حدد ميتران هدف العملية بأنها «لإغاثة المنكوبين»[٣٠].وهو هدف يستحق الثناء حقاً. وليته يشمل اللبنانيين أيضاً وهم في كل حال أولى ضحايا هذا الصراع. ففي عام ١٩٨٣، وفيما كان الشوف يشتعل، رفضت باريس وشريكاتها في القوة المتعددة الجنسيات تلبية طلب الحكومة اللبنانية لإرسال جنودها للحلول محل الجيش الإسرائيلي من أجل حماية اللبنانيين من الخطر المحدق بهم.

كذلك لم يسمح لأيِّ جندي من تلك القوة بنجدة ألوف المسيحيين الذين حاصرهم الدروز طيلة ما يزيد على ثلاثة أشهر في دير القمر[٣١]. وقد صدر على لسان وزير الدفاع الفرنسي شارل أرنو تفسير لذلك بقوله: «الجيش الفرنسي ليس الجيش الاحتياطي لأية فئة».

أما كلود شيسون، وزير العلاقات الخارجية، ففعل أكثر من ذلك، عندما منع، في ٩ أيلول، نائب الأميرال برنارد كلوتز، قائد الأسطول الفرنسي القريب من شاطئ بيروت، من نقل المواد الغذائية على متن خمس طوافات فرنسية من طراز سوبر فريلون، إلى النازحين المسيحيين في الشوف. وقد عمل فرن حاملة الطائرات فوش طوال الليل في تحضير الخبز...

ونجد الاعتبارات ذاتها لدى إيطاليا التي اتخذت من دعم منظمة التحرير الفلسطينية إحدى مرتكزات سياستها الخارجية، متوخية هي الأخرى، النجاة من الإرهاب وغزو الأسواق العربية. ففيما كان المشاة الإيطاليون يحيطون الفلسطينيين برعايتهم، كانوا يضنون بنظرة واحدة إلى المآسي التي أصابت السكان المسيحيين في المريجة القريبة من بيروت

والموضوعة تحت حمايتهم: فقد قام مسلحو حركة أمل عشية الميلاد بالاعتداء على بعض الفتيان فيما كانوا يقومون بتزيين الشارع. وفي شباط ١٩٨٤ طرد هؤلاء المسلحون أربعمباية عائلة من البلدة وأحرقوا منازلها [٣٢]. أما خيالة الملكة أليزابيت الثانية، وعددهم ٩٧ جندياً، فقد حرصوا ألّا يدعوا الآخرين يحققون وحدهم بعض المكاسب السياسية أو المعنوية المحتملة.

الرهان على أميركا

كم كانت مؤثرة تلك الصورة التي شاهدها اللبنانيون على شاشة التلفزيون تلك الليلة في ١٩ تشرين الأول ١٩٨٢ حديقة البيت الأبيض تزهو بالورود، تحت شمس الخريف الدافئة، فيما يلوح في البعيد خيال الرئيسين يتقدمان بخطى ثابتة، الرئيس الجميل ببزته المقلمة وشعره اللماع، إلى جانب الرئيس رونالد ريغان الذي بدا عليه التأثر حتى كاد يغمر الرئيس الجميل بقامته المديدة. وفيما أعلن الرئيس اللبناني بانفعال ظاهر أن العلاقات اللبنانية ـ الأميركية هي «حجر الزاوية» في بناء لبنان الجديد، أردف الرئيس الأميركي قائلاً: «تباحثنا بشأن هدفنا المشترك المتعلق بالانسحاب الفوري لجميع القوات الغريبة عن لبنان. فالرئيس الجميّل يستحق كل تأييدنا ويمكنه أن يعتمد على مساعدة الولايات المتحدة».

كيف يمكن التشكيك بهذا الكلام؟ والرئيس الضيف أبعد ما يكون عن التفكير في مأساة التراجع الأميركي عن فيتنام الجنوبية، كما أنه لم يفكر ملياً في خيبات أمل شاه إيران الذي تخلّت عنه أميركا بشكل فظ، قبل أربع سنوات، وهي التي زعمت أنها أفضل حليفة له، علماً أن إيران أكثر أهمية من لبنان من الوجهتين الاستراتيجية والاقتصادية. وفي كل حال، حتى ولو فكّر في ذلك، فلا بدّ أنه قال في نفسه أن ريغان،

هذا الـ«رامبو» الآخر، ليس كارتر، وأن البطل السابق لأفلام الغرب الأميركي قد انتخب كي يعيد إلى بلاده ثقتها بنفسها ومصداقيتها الدولية.

هكذا سقط اللبنانيون بدورهم في فخ المظاهر. في الواقع، تكاد تكون مصلحة الولايات المتحدة معدومة عملياً في لبنان. فعلى رغم تمسكه بالقيم نفسها يبقى لبنان أمّة صغيرة ومعقدة تفتقر إلى الموارد المعدنية، فضلاً عن أن ٥٪ من الأميركيين لديهم عنه معلومات غامضة. لذلك لم يكن لهذا البلد في يوم من الأيام الأهمية الاستراتيجية التي للمغرب أو لمصر والخليج الفارسي، فضلاً عن إسرائيل [٣٣].

صحيح أن لأميركا حضورها الثقافي في بيروت من خلال جامعتها الشهيرة التي أسستها الإرساليات البروتستانتية عام ١٨٦٦، غير أن هذا الصرح الجامعي له دور إقليمي إذ طالما حضن الأفكار الداعية للعروبة والقومية.

عندما زار ناظر الخارجية الأميركية هنري كيسنجر لبنان، في كانون الأول ١٩٧٣، أدرك مدى الهيمنة الفلسطينية عليه. وتحاشياً لمطار بيروت، اضطرت طائرته الهبوط في قاعدة رياق العسكرية في البقاع حيث استقبله الرئيس فرنجيه ورئيس الوزراء تقي الدين الصلح. واعتبر كيسينجر بنتيجة تلك الزيارة أن لا فائدة من هدر الوقت في بلد لم يعد له من مقوّمات الدولة سوى الاسم.

في كل حال، جهدت أميركا، اعتباراً من ١٩٧٥، في حصر الأزمة داخل حدود لبنان، على أن تعهد إدارتها إلى دمشق والقدس. وعندما سأل وزير الخارجية اللبنانية فؤاد بطرس، عام ١٩٧٨، نظيره الأميركي سايروس فانس عن هامش التحرك المتروك لحافظ الأسد، أجابه: «تعلمون أن سوريا بلد أساسي على المسرح السياسي وللسلام في الشرق الأوسط».

حرصت الولايات المتحدة في مدى سنوات طويلة، على مداراة سوريا، رافضة أن ترى فيها، بالواقع، عقبة في وجه السلام سواء في لبنان أو على صعيد النزاع العربي الإسرائيلي. وبمناسبة زيارة ريتشارد نيكسون إلى دمشق، عام ١٩٧٤، أعيدت العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧. وإذا كانت أميركا قد سلّمت بوصاية سوريا على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، فلا شكّ أنها كانت تأمل إخراجها من معسكر حلفاء الاتحاد السوفياتي. ألم تكن مصر، بعد تخلّصها من الدوران في الفلك السوفياتي، مثلاً يحتذى حين انضوت تحت العلم الأميركي، عقب حرب تشرين الأول ١٩٧٣؟

لكن هذا التحليل لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الفوارق الأساسية بين القاهرة ودمشق، وأولها أن التحالف السوري ـ السوفياتي الذي كرسته معاهدة الصداقة الموقعة بين البلدين في ٨ تشرين الأول ١٩٨٠، لا يحتوي على أي مضمون أيديولوجي، يسوّغه اهتمام سوريا بإقامة توازن استراتيجي مع إسرائيل التي تدعمها واشنطن. فضلاً عن ذلك، ليس وارداً لدى الأسد بصفته من الأقلية العلوية، الاشتراك مع الدولة العبرية في مفاوضات تهدف لتسوية النزاع القائم، أو الامتناع عن التدخل في الشؤون اللبنانية والفلسطينية، لأن شرعية حكمه قائمة على سياسة التدخل في شؤون الدول الأخرى[٣٤].

لا تنظر واشنطن إجمالاً إلى الواقع اللبناني إلّا من الزاوية الإسرائيلية أو العربية. يشهد على ذلك التقرير السري غير المنشور حول «حرب العصابات الفلسطينية ولبنان»، الذي أعدّه عام ١٩٧٤، المستشار السياسي في السفارة الأميركية في بيروت روبرت أواكلي الذي أصبح عام ١٩٨٧ مسؤولاً عن شؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي.

لقد طرح أربع خيارات لضمان سلامة إسرائيل وليس لبنان هي أولاً: إنّ الحدّ من العمليات الانتقامية الإسرائيلية ضد القواعد العسكرية الفلسطينية، ترفضه إسرائيل لأنه «يؤجل المسألة بمجملها إلى أمد بعيد». وثانياً، «الحل الأمثل لإسرائيل» يكون بعملية لبنانية ضد الفلسطينيين من طراز أيلول الأسود الأردني، لأن من شأن ذلك «تخفيف الضغط الذي يمارس عليها، وإنهاك المقاتلين الفلسطينيين، وتعزيز فرص الاتفاق بين إسرائيل والأردن حول الضفة الغربية» وربما «إعادة إحياء المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية من جراء انحسار الضغط الفلسطيني». وثالثاً، استحالة استقدام جنود الأمم المتحدة إلى الحدود اللبنانية بسبب المعارضة السوفياتية والعربية لهذا الخيار. ورابعاً، زرع بذور «الشقاق بين الفدائيين المتطرفين والمعتدلين من أجل جرّ الفئة المعتدلة بينهم إلى طاولة المفاوضات». لكن هذا الخيار «يثير حفيظة إسرائيل والأردن». و«يستوجب تعاون العرب». وفي الخلاصة، يشير الدبلوماسي الأميركي إلى أن إسرائيل «قد درست عدة عمليات عسكرية ومن بينها احتلال الشريط الحدودي للبنان». هذا قبل سنة من اندلاع الحرب في لبنان وقبل أربع سنوات من إنشاء الحزام الأمني الذي عهد أمره إلى ميليشيا مسيحية ـ إسلامية محلية.

في نيسان ١٩٧٦، طرح مساعد وزير الخارجية الأميركية جوزف سيسكو إقامة خطر أحمر في الجنوب[٣٥]، يتعذر على الجيش السوري الانتشار وراءه. وفي أيار ١٩٨١، لم يحضر مبعوث الرئيس ريغان فيليب حبيب، إلى الشرق الأوسط، من أجل معالجة النزاع اللبناني السوري، بل من أجل نزع فتيل التوتر القائم بين القدس ودمشق إثر تركيز الصواريخ السوفياتية في البقاع، وفي تموز، من أجل عقد اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد المناوشات التي وقعت بينهما في الجنوب. عند هذا الحد، طفح الكيل لدى الرئيس

سركيس الذي بادر حبيب بالقول: «لا داعي لحضوركم بعد الآن إذا كان الأمر يتناول الشأن اللبناني. ففي كل مرة تأتون إلى هنا، إنما من أجل معالجة مسألة تتعلق بإسرائيل. أمّا في ما خص لبنان، فترون إمكانية الاكتفاء بحمل رسالة ودّية أو بإصدار بيان»[٣٦].

لكن يبدو أن الولايات المتحدة أخذت، اعتباراً من ١٩٨١، تتطلع إلى لبنان كغاية بحد ذاته. ففي ٨ نيسان، أي في أقل من ثلاثة أشهر من اعتلاء رونالد ريغان سدة الرئاسة في البيت الأبيض، تلقى الرئيس سركيس رسالة مشجعة من واشنطن: «لا نعتبر وجود السوريين والقوات الأخرى غير اللبنانية أمراً مسلماً به دائماً. ونعتقد أن على الجيش اللبناني التدخل في زحلة كما في الجنوب»[٣٧].

في ذلك الحين كانت زحلة محط أطماع دمشق[٣٨]، غير أن هناك حدثاً لا مثيل له إذ خلال تساقط القذائف السورية على المدينة، كان نائب الرئيس الأميركي جورج بوش يتحادث بالهاتف مرات عدة مع المطران اللبناني إغناطيوس فرح للروح الكاثوليك، وهو رجل في السبعين من عمره مشهود له بالإقدام والروية وقد تولى تنظيم المقاومة الزحلية. أمّا لبنان الجنوبي فكان تحت السيطرة الإسرائيلية[٣٩].

ما معنى هذا الودّ المفاجىء؟ إن لبنان الموالي للغرب معني، بنظر وزير الخارجية الكسندر هيغ، بقيام محور عربي - إسرائيلي يعادي السوفيات ويطلق عليه «الوفاق الاستراتيجي». ولا يستطيع لبنان، إذا لم يكن مستقراً وآمناً ومتحرراً من الوصاية السورية، دخول هذه الحلقة التي ستمهد لتحقيق السلام في الشرق.

منذ مطلع صيف ١٩٨٢، أخذت محبة أميركا تعصف بلبنان، ذلك أن اللبنانيين ولا سيّما المسيحيين قد أعجبوا بالطريقة الفعالة التي اعتمدها فيليب حبيب لترحيل منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت،

كما صعقوا لسياسة فرنسا المؤيدة علناً للفلسطينيين، لدرجة أنهم صاروا لا يقسمون إلّا بأميركا. كذلك جرى البحث في تحويل جريدة «الأوريان لو جور» وهي أهم يومية ناطقة بالفرنسية في بيروت إلى جريدة باللغة الإنكليزية.

وما إن انتخب أمين الجميّل حتى دشن أسلوب حكم على الطريقة الأميركية فأوجد منصب مستشار الأمن القومي وعين فيه وديع حداد، وهو بروتستانتي من عين داره في الشوف وقد هاجر في مطلع الحرب إلى الولايات المتحدة حيث شغل منصباً إدارياً في البنك الدولي، وميزته أنه قادر على الاتصال المباشر بأوساط ريغان[٤٠]. ومن العلامات الفارقة أيضاً أنه لاول مرة في تاريخ لبنان، يتعين على رأس وزارة الخارجية وزير لا يتقن اللغة الفرنسية، ذلك أن إيلي سالم الأرثوذكسي عميد كلية الفنون والعلوم في الجامعة الأميركية في بيروت، والمتزوج من سيدة أميركية من ولاية بنسلفانيا، لا يعرف من الفرنسية سوى بضع كلمات بسيطة.

كذلك أوكلت مهمة إعادة بناء الجيش اللبناني إلى الأميركيين على نطاق واسع، وما يزال لديهم حول هذا الموضوع تصوّر عميق حتى اليوم. وفي إطار برنامج تحديث الجيش اللبناني، تولّى ماية وأربعون مستشاراً عسكرياً أميركياً الإشراف على مهمة التنشئة التي يقوم بها مدربون لبنانيون، و«مساعدة قيادة الجيش العليا في اتخاذ القرارات»[٤١]. هناك إذاً مساعدة فنية وسياسية. في الواقع يتصرف الضباط الأميركيون في أروقة المبنى القائم في اليرزة حيث مقر وزارة الدفاع اللبنانية وكأنهم في منازلهم. وباستثناء أربعة مدرّسين فرنسيين، لا يشاهد غالباً أيُّ غربي آخر هناك.

هناك أسباب اقتصادية تدعو أيضاً إلى اختيار الأميركيين، إذ لا بدّ، متى حلّت مرحلة إعادة تعمير لبنان، من أن تصبح صداقة أميركا ضرورية كي تشجع المغتربين اللبنانيين المنتشرين فيها على الاستثمار في

الوطن ـ الأمّ. أمّا بالنسبة إلى بيروت، فالخيار الأميركي استراتيجي في جوهره. يقول أمين الجميّل: «لقد اخترت حليفاً قادراً لا يكون له مطامع إقليمية في بلادي، كالولايات المتحدة كي أدرأ الخطر الناجم عن بعض المطامع الإسرائيلية والسورية»(٤٢). في الواقع، لقد ظنّ رئيس الجمهورية ومثله شفيق الوزان، الذي كلف مجدداً برئاسة الحكومة، أن واشنطن وحدها تملك الإرادة والوسيلة لإخضاع إسرائيل لوجهة نظرها وممارسة الضغوط الكافية على سوريا لجرّها إلى الصلح.

عبثاً حاول بعضهم ومنهم فرنسوا ديغروسوفر صديق الرئيس اللبناني وأحد أبرز المستشارين السياسيين خلال عهد ميتران في الإليزيه، تحذير أمين الجميّل من مغبة اختياره، لكنه بقي مقتنعاً بصحة هذا الاختيار حتى النهاية. وكان بإمكانه الردّ على المستشار الفرنسي بالقول: وأنتم، ماذا فعلتم بالميثاق الأدبي الذي يربط فرنسا بلبنان؟ وماذا تقدمون لي بالمقابل؟

على غرار أمين، كان بشير قد راهن أيضاً، على واشنطن، وزارها في آب ١٩٨١، حيث استقبله بحفاوة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، نيقولا فيليوتس، وحصل على كمية من الأسلحة والذخيرة والبزات العسكرية من وكالة الاستخبارات الأميركية. وفي حديثه مع وزير الدفاع كاسبار وينبرغر، عقب انتخابه رئيساً، عام ١٩٨٢، اقترح عليه إنشاء قاعدة عسكرية أميركية في لبنان ووضع جزء من الجيش اللبناني، بعد إعادة بنائه في تصرف الولايات المتحدة في حال احتمال تدخلها في بعض مناطق الشرق الأوسط. لم يعد وينبرغر بشيء، ولكننا لا نرى أن بلاده ستقبل بمثل هذا العرض الذي سيغضب إسرائيل التي تتمسك بدورها «كحصن» وحيد للغرب في المنطقة. لكن بشيراً كان يرى، خلافاً لشقيقه الأكبر وخلفه، أن الدعم الأميركي يجب ألاّ يحلّ محل الحوار مع الدولة العبرية بل التخفيف من حدته.

«لا للقدس، لا لدمشق، كان المبدأ الذي اتفق عليه الثنائي الجميّل ـ الوزان، في الوقت الذي كان يرجى فيه تسوية قضية الاحتلالات الغريبة. لكن هذا الثنائي قد ارتكب خطأ مميتاً عندما لعب ورقة الولايات المتحدة ضد إسرائيل إذ إنّ الإسرائيليين أخذوا يشككون بفيليب حبيب المكلف بالإشراف على سير المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية في أنه يشجع الفريق اللبناني على عدم الذهاب بعيداً في تطبيع العلاقات مع الدولة العبرية حرصاً على الإبقاء على علاقته مع العالم العربي، مما أدّى إلى تأزّم العلاقات بين واشنطن والقدس.

في أول ايلول ١٩٨٢، عرض الرئيس الأميركي اقتراح حل شامل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، للمناقشة في مؤتمر القمة العربية المقرر عقده في فاس في ١٠ ايلول، لكن المؤتمرون لم يتخذوا في شأنه أي قرار نهائي. أما مضمون هذا العرض الذي دعي بخطة ريغان، فلا يتلاءم مع توجهات مناحيم بيغن الذي ينوي، في غمرة انهزام منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، التفاوض بأسلوبه الخاص مع فلسطينيي الأرض المحتلّة حول السلام، ولاسيما قضية عدم التخلي عن حقوق اسرائيل «التاريخية» في «اليهودية والسامرة» (الضفة الغربية).

وفجأة اقدم حليفها الأميركي، ودون استشارتها مسبقاً، على دعوتها إلى تجميد عملية الاستيطان اليهودي ومواجهة اقامة حكم ذاتي فلسطيني مرتبط بالأردن. أما أهم «الأفكار» التي تضمنتها الخطة الأميركية والتي من شأنها اغراء السوريين من خلال التلميح باحتمال إعادة الجولان المحتل منذ ١٩٦٧ إليهم، فقد ادرجها عضو مجلس الأمن القومي هوارد تايتشر وهو يهودي أميركي مؤيد للتسوية مع العرب. وحيث أن هذه الأفكار قد اختيرت غامضة عمداً، فلم تلق قبولاً لدى بيغن ووزرائه الذين اتهموا واشنطن بالسعي «للإفادة من هذه الفرصة المتاحة وفرض وجهة نظرها في الشرق الأوسط».

ولقطع الطريق على المبادرة الأميركية، تملك إسرائيل ورقة ذهبية، إذ يكفيها إطالة المفاوضات مع لبنان والتي تجري برعاية الولايات المتحدة نفسها، لأن من شأن نجاحها السريع أن يشجع أميركا على تحريك خطة ريغان مجدداً. وقد علق أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين مؤكداً «اننا نستطيع الصمود حتى موعد الانتخابات الأميركية» في تشرين الثاني ١٩٨٤[٤٣].

الاعلان المبكر عن خطة ريغان جعل من لبنان رهينة الخلاف الأميركي - الأسرائيلي، وهذا لم يمنع الولايات المتحدة من التصريح كل يوم تقريباً أنها تعمل من أجل انسحاب كل الجيوش الأجنبية من لبنان، حتى أنها حددت الأول من كانون الثاني ١٩٨٣، موعداً نهائياً لهذه الانسحابات. ولكن ما الجدوى من الأهداف الواضحة إذا لم ترافقها استراتيجية محددة؟

شجع الأميركيون السلطات اللبنانية على التفاوض مع اسرائيل وأخذوا على عاتقهم اقناع سوريا بسحب جيوشها من لبنان استناداً إلى وعود غامضة قدّمها حافظ الأسد. وقد أكد ريغان في ٢٨ ايلول ١٩٨٢ للكونغرس أن «سوريا قد ابلغتني عزمها على سحب قواتها من لبنان». فيما اتكل وزير الخارجية جورج شولتز على السعودية «لشراء» الانقياد السوري. ويرى وديع حداد مستشار الأمن القومي لدى أمين الجميل «أن دمشق كانت، خلال اتصالاتها مع بيروت، ترفض مماثلتها باسرائيل، متذرعة بأنها لن تكون عقبة في طريق الانسحابات. فإذا ما حلّت عقدة الاحتلال الإسرائيلي، فإن سورية تستجيب لأيٍّ طلب رسمي لانسحابها من لبنان»[٤٤].

كلف امين الجميل أحد الصحافيين السابقين، البعثي اللبناني جان عبيد الاتصال بدمشق، غير أن مهمته احيطت بالغموض، فقد بقي الرئيس اللبناني يبلغ بانتظام السفير انطوان فتال المكلف بالمفاوضات مع اسرائيل، أن «كل شيء على ما يرام»، علماً أن فتال لم يلتق يوماً جان عبيد ليطّلع منه على حقيقة موقف دمشق.

عندما ضمنت واشنطن للدولة العبرية حصولها من الجانب اللبناني على بعض التنازلات التي ستری فيها دمشق «مكافأة للمحتل الإسرائيلي»، ارتكبت خطأ فادحاً ترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة إلى لبنان سيما وأن سوريا ليست ضعيفة بالقدر الذي يتبادر إلى الذهن. وفي الواقع، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد مع وزير الخارجية اللبنانية، ايلي سالم، بأن «السوريين قد تعمدوا ترك لبنان يفاوض اسرائيل فيما كانوا يعززون ترسانتهم العسكرية بواسطة الروس». ويضيف سالم موضحاً: «لم يسعوا لاقناعنا بالعدول عن التفاوض مع اسرائيل ولم يطلبوا منا أيّة تفاصيل حول ما يجري لكنهم رغبوا في الإطلاع على النص النهائي». أنها «التقية» تتجلى بأبرز مظاهرها وكان يفترض بمتتبعي أحداث صيف ١٩٨٢ التنبه إليها وتجنب الانخداع بتلك اللغة المزدوجة التي تستخدمها الأقليات الإسلامية للتعبير عن مكنوناتها.

أسفر الاجتياح الإسرائيلي عن هزيمة جزئية لسوريا. صحيح أن الجنود السوريين الموجودين في العاصمة اللبنانية قد اجلوا عنها، غير أن وقف إطلاق النار المعمول به بدءاً من ١١ حزيران جمّد على الفور كل تحرك للجيش الإسرائيلي. وقد احتج آريال شارون على هذا الإجراء لأنه كان ينوي اجتياز طريق بيروت - دمشق لرد السوريين إلى ما وراء الحدود. وفي اسرائيل، لا رغبة لأحد سواء لدى المعارضة العمالية أو بعض الوزراء أو لدى الرأي العام في اشعال الحرب مع سوريا، باستثناء وزير الخارجية الأميركية الكسندر هيغ الذي كان يدعم مثل هذا التوجّه[٤٥]. ولم تكن واشنطن تريد إثارة أيّ خَلاف مع الدول العربية المعتدلة.

فضلاً عن ذلك عرف الأسد كيف يصوّر لخصومه محاذير قيام الجيش، إذا ما هزم، بانقلاب عسكري ضده، مما يؤدي إلى وصول الأصوليين إلى الحكم، حتى أن ريغان الحّ على بيغن وقف الهجوم الإسرائيلي على الجبهة الشرقية، استجابة لطلب ليونيد بريجنيف الذي صعق للخسائر الفادحة التي مني بها حليفه السوري (إسقاط ٩٢ طائرة ميغ ٢١) ولعدم فاعلية الصواريخ سام ٦ و ٩ التي دمّرها الإسرائيليون خلال ساعات معدودة. وبذلك استطاعت سوريا تعزيز احتلالها للشمال والبقاع حيث ادخلت حراس الثورة الإيرانية. كما سعت إلى منع انتخاب بشير الجميل كرئيس للبلاد[٤٦].

وأثناء مأتم بريجنيف في تشرين الثاني ١٩٨٢، تعهّد خلفه اندروبوف بمزيد من الدعم للأسد. وقد تم كل شيء على وجه السرعة إذ خلال أسابيع معدودة، جرى ليس فقط استبدال المعدات التي دمرّها الجيش الإسرائيلي باسلحة تفوقها كما ونوعاً بل أقام السوفيات في مختلف المناطق السورية شبكة دفاعية حديثة مضادة للطائرات ومتصلة مباشرة بمجلس القيادة السوفياتية في موسكو. ومثل هذه الامتيازات كانت تقتصر فقط على الدول الأعضاء في حلف وارسو[٤٧]. وفي بيروت راح الدبلوماسيون العاملون في السفارة السوفياتية يؤكدون لاصدقائهم وللجهات الرسمية على عزم دولتهم معارضة توقيع اتفاق لبناني - إسرائيلي. ولم يشأ أحد الاصغاء إليهم، حتى أن امين الجميل رفض استقبال نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، كارين بروتنس، لدى مروره في لبنان.

بشير الجميل يحاور السوفيات

يتميز بشير الجميل عن شقيقه امين في هذا المجال أيضاً، إذ أنه كان يحرص على الأخذ بعين الاعتبار العامل السوفياتي، وكان يحلو له أن

يردد: إذا خيّرت بين الخميني وبريجنيف، فإنني ساختار بلا شك هذا الأخير»، ولعلّه شاء بذلك اسقاط كل الأوهام عن الغرب الذي يؤثره على سواه في كل حال. وبدءاً من ١٩٧٩، أخذ وزير الإعلام اللبناني ميشال أده يقيم في دارته في اليرزة لقاءات بين قائد المقاومة المسيحية والسفير الكسندر سولداتوف الذي «كان يحترم بشير لاستقلاليته عن الولايات المتحدة».

وقد جرت، حول تلك المائدة الشهية للوزير الذواقة، أحاديث كثيرة. وكان سولداتوف متساهلاً في تعقيبه على الضربة الدامية التي وجهتها قوات بشير في تموز ١٩٨٠ إلى الميليشيا المسيحية التابعة لشمعون بهدف توحيد «القوات اللبنانية»: «انه خطأ يمكن تداركه ولن يؤثر على التفاهم القائم بيننا». لكنه حذرّه من مغبة اقتراف خطأ تنسيق أية عملية عسكرية مع اسرائيل، للإيقاع بالفلسطينيين في بيروت الغربية: انه خطأ مميت ليس فقط لأنها لن تكون عملية رابحة بالنسبة إليك بل لأنها ستحرمني من متعة اللقاء بك مجدداً». ثم اقترح عليه أيضاً تدريب قواته في الاتحاد السوفياتي، لكن هذا العرض بقي معلقاً ولم يقترن بأية خطوة تنفيذية لاحقة. وعندما طرح السفير السوفياتي في ربيع ١٩٨٢ فكرة دعوة نعوم فرح رئيس جهاز العلاقات الخارجية في القوات اللبنانية، إلى موسكو، امتعض بشير لكون مشروع الدعوة لا يتناوله شخصياً.

ادرك سولداتوف أن الحظ سيحالف بشير في انتخابات الرئاسة، فالتقى به مع اثنين من مساعديه، في ٢٨ أيار ١٩٨٢ في منزل ميشال أده حيث امتدّ الحديث طيلة أربع ساعات. وقد روى لنا الوزير اللبناني وقائع هذا اللقاء على النحو التالي: سأله سولداتوف فيما إذا كان «ينوي الحكم من خلال حزب واحد أم سيبقي على التعددية القائمة». فردّ بشير أنه سيحترم القواعد الديمقراطية وأضاف: «كان باستطاعتي الاستيلاء على السلطة بالقوة، ولكنني لم أفعل لأنني أريد الوصول إليها بالطرق

الشرعية. ولا أنوي التعرض للاحزاب أو منعها حتى تلك التي لا اتفق معها، مثل الحزب الشيوعي».

«ـ ما هي طبيعة العلاقات التي ستقيمها مع اسرائيل؟» ـ «يجب أن تكون مماثلة للعلاقات التي كنتم تقيمونها مع تل ابيب قبل قطعها عام ١٩٦٧. تعلمون جيداً أنني لست عميلاً لإسرائيل أو لأية دولة أخرى ولكنني كمن يجد نفسه في حوار مع الطرشان، وعليه فإنني اعهد إليكم التفاوض باسمي مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية». فردّ الدبلوماسي السوفياتي: «انكم تطلبون مني أمراً مستحيلاً».

فشل الاتفاق بين بيروت والقدس

بدءاً من نهاية عام ١٩٨٢، اشتدت موجة العصيان ضد سلطة الدولة، في المناطق اللبنانية الواقعة تحت السيطرة السورية، ففي كانون الأول، تجدد القتال في طرابلس (لبنان) بتحريض من دمشق التي راحت تساند بمدفعيتها الثقيلة حلفاءها في الحزب العربي الديمقراطي الذي أسسه عام ١٩٨١ العلوي الطرابلسي علي عيد، أحد اتباع جميل الأسد، شقيق الرئيس السوري، من أجل مؤازرة الجالية العلوية الصغيرة في طرابلس وعكار والتي تضخم عددها ـ ما يقارب الاربعين ألف نسمة ـ في ظل الاحتلال السوري. وتتمركز ميليشيا هذا الحزب، الفرسان الحمر، في تلة بعل محسن حيث تسلط منها باستمرار نيران مدفعيتها نحو الأحياء السنية والمسيحية في باب التبانة والميناء.

من خلال مئات الضحايا، وجهت سوريا رسالتها هذه المرة، إلى السنيّين في بيروت قائلة لهم: أنتم تتحاورون مع اسرائيل، لكن لا تنسوا أن عليكم أن تحسبوا حساباً لنا أيضاً. ووصلت الرسالة إذ توجّه رئيس الحكومة شفيق الوزان إلى العاصمة السورية للتفاوض بشأن إعادة

الاستقرار إلى طرابلس ثم عاد منها ممتدحاً «الأخوان السوريين»: «نحن مرتاحون لموقف دمشق من جميع النواحي، والانسحاب السوري الذي لا يجوز وضعه على قدم المساواة مع الإنسحاب الإسرائيلي، سيتم في الوقت المناسب»[٤٨]. ومن باب الاخلاص لنفسه، شكر رشيد كرامي، الأسد «لتبصره وبعد نظره». وبالمقابل، قدّم الرئيس السوري إلى الزعيم الطرابلسي ٢،٧ مليون ليرة كتعويض «عن الاضرار التي لحقت بأبناء المدينة. لكن هل اصبح كرامي في اعماق ذاته، لبنانياً خالصاً وهو الذي كان يتجه بانظاره دائماً إلى دمشق؟ يجدر بنا التوقف عند هذه المسألة لأنه، عندما جاء إليه الوزير ايلي سالم لابلاغه نص الاتفاق مع اسرائيل، هتف به مؤيداً: ممتاز! ممتاز! هكذا ينسحب الإسرائيليون ونتخلص من السوريين».

إن ازدياد موجة التعرض لمؤسسات الدولة من جراء التحرشات الإيرانية بالقرب من بعلبك لم يقلل من التفاؤل الساذج لدى السلطات اللبنانية[٤٩]، حتى أن الوزير سالم صرّح في مؤتمر صحفي عقده في باريس في ١٢ آذار ١٩٨٣ أن «التفاهم تام ولا شيء يعكر صفو العلاقة بين لبنان وسوريا». ثم أوضح لنا ما قصده بكلماته التي تعمد فيها الرقة والمجاملة، بالمثل التالي: «كان رجل يرتدي معطفاً وشاءت الريح والشمس أن تنتزعاه منه. فأخذت الريح تعصف بشدة، وإذ شعر الرجل بالبرد، التف بمعطفه جيداً ولم تستطع الريح أن تنتزعه منه. وجاء دور الشمس فاكتفت بالقاء اشعتها على الرجل الذي ما أن أحس بالدفء حتى خلع معطفه بنفسه. تلك هي الاستراتيجية التي نعتمدها مع سوريا».

ويبدو أن سوريا غير مبالية للغنائية الشعرية، وعندما استعادت مجدداً قواها، راحت تحذر الدولة اللبنانية من المخاطر الناجمة عن توقيع طبعة ثانية لمعاهدة كمب دافيد تارة بلسان الصحف، وطوراً بالقذائف

واعتباراً من ٣٠ كانون الثاني، أخذت ضواحي بيروت المسيحية تتعرض لقصف مدفعي عنيف مصدره المواقع الدرزية والسورية في الجبل.

في الجانب الإسرائيلي، احرزت المفاوضات بعض التقدم. لكن اسرائيل غاصت في الرمال المتحركة وهي تريد مزيداً من المكاسب. وفي آخر نيسان، أوفد ريغان جورج شولتز إلى الشرق، وكان هذا الأخير على عجلة من أمره، فراح يضغط على لبنان للقبول بالمطالب الإسرائيلية. وكشف لنا السفير فتال أن «إسرائيل كانت تطالب بنص بند يسمح لها بالاتصال ليلاً نهاراً بوزير الخارجية اللبنانية، الأمر الذي يوازي الإقرار بعلاقات مميزة نرفضها. فثار شولتز واحمر وجهه وأصرّ عليّ كي اوافق».

وبعد أربعة عشر يوماً، توصل الدبلوماسي الأميركي إلى توفيق الفريقين، فحمل نص الاتفاق وتوجه في ٧ أيار إلى دمشق يحدوه الأمل بالحصول على موافقة الأسد. فبادره الرئيس السوري غاضباً: «إذا كنت تعتقد أنني ساوافق على معاهدة استسلام لصالح إسرائيل لم اشترك في إعدادها، فأنت مخطىء». فأجاب الوزير الأميركي: «ولكنك وعدت فيليب حبيب بمغادرة لبنان. . .»فرد الأسد على الفور: «حبيب كذاب». وإذ وجد شولتز أن لا جدوى من الإصرار، عاد إلى بيروت وأشار بكل بساطة إلى محدثيه ما عليهم فعله: «يتعين على لبنان، في الوقت الحاضر، أن يتولى التفاوض بشأن رحيل السوريين والفلسطينيين» [٥٠].

في ١٢ أيار، سعي وزير الخارجية اللبناني إيلي سالم إلى القيام بمحاولة أخيرة مع دمشق. فأجرى عشر ساعات من المحادثات لم تؤديا إلى أية نتيجة، إذ واجهه نائب الرئيس السوري خدام برفض قاطع وحمّله رسالة إلى المسؤولين المسلمين جاء فيها: «لقد ظنّ السادات أنه يحظى بإجماع الأمة. ولا نعرف اليوم بأي جحيم من النار يكتوي» [٥١]. وقد ترافق كل ذلك مع تهديدات شديدة عبر وسائل الإعلام، فكتبت

جريدة «الثورة» شبه الرسمية، تقول: «ان قبول الاتفاق سيؤدي إلى حرب أهلية تدمر وحدة لبنان وتقضي على وجوده كدولة وشعب وأرض».

في المساء ظهر الوزير اللبناني على شاشة التلفزيون مشوش الفكر مضطرباً وقال: عندما كنت أطير بالطوافة فوق البقاع والجبال والأودية اللبنانية، لم استطع الامتناع عن الترداد مع من كان يرافقني: «لينقذ اللّه لبنان» [٥٢].

ماذا نفعل باتفاق لا يؤدي إلى انسحاب الإسرائيليين والسوريين؟ بهذا الكلام خاطب أمين الجميل الوزير شولتز الذي تناسى فشله والقنابل التي تتساقط على مقر إقامته، فراح يطمئنه: « لا يحق لسوريا نقض الاتفاق، لأن الرئيس الأسد لم يقفل الباب خلال محادثاتنا معه» [٥٣].

في ١٧ أيار ١٩٨٣، ظلّ الجانب اللبناني على ثقة كبيرة بنفسه، ووقع الاتفاق مع إسرائيل. وفي اليوم التالي، ثارت الصحف السورية معلنة بالقلم العريض: «وقعوا معاهدة الاستسلام». واحتلّ هذا العنوان عرض الصفحة الأولى من جريدة «الثورة» التي راحت ترغي وتزبد: «لن يعرف لبنان بعد اليوم لحظة واحدة من الاستقرار». وكانت دمشق، في خلال تلك الفترة قد نجحت في تجديد نشاط حلفائها اللبنانيين السابقين فراحوا يتوافدون إليها للتداول بشأن إعداد استراتيجية الهجوم المضاد رداً على توقيع الاتفاق. وفي ٢٣ تموز، أعلن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، من بعلبك، ولادة «جبهة الخلاص الوطني» المشكلة من الرئيس السابق سليمان فرنجيه، ومن رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ومن الحزب القومي السوري وحزب البعث السوري ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان والحزب الشيوعي اللبناني والحزب العربي الديمقراطي. ولم يخف جنبلاط اتكاله «على سوريا ولبنان» لمحاربة الحكومة اللبنانية. كذلك لم يشعر بأي حرج أو تناقض في المواقف إذ إنه يفيد من جهة من

الاستعدادات الإسرائيلية الطيبة تجاهه في الشوف[٥٤]، ويلتزم من جهة أخرى مع شركائه اللبنانيين بدعم «المقاومة البطلة ضد الاحتلال» الإسرائيلي[٥٥] التي تشجعها سوريا.

في الواقع، لم تثمر المناقشات التي استمرت أشهراً طويلة في تذليل العقبات الرئيسية الآيلة لتنفيذ اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ وبصرف النظر عن ابرامه في كل من لبنان وإسرائيل، بقي وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ مرهوناً بشروط بعثت بها الدولة العبرية، في رسالة ملحقة بالاتفاق وجهتها إلى الحكومة الأميركية، لكن تحقيق هذه الشروط مرتبط حصراً بمشيئة طرفين ثالثين هما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. أما الشروط فهي التالية: إعادة أسرى الحرب الإسرائيليين المعتقلين لدى ذينك الطرفين، وكذلك رفاة الجنود الذين سقطوا في لبنان منذ ٤ حزيران ١٩٨٢؛ انسحاب جميع المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، وكذلك انسحاب القوات السورية في شكل يتزامن مع انسحاب القوات الإسرائيلية «وإذا ظلت المسألة من دون حل، فإن إسرائيل تحتفظ بحقها في اعلان إلغاء المعاهدة وتتابع إسرائيل حماية نفسها بطرقها الخاصة». وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الملحق قد حمل تاريخ اتفاق ١٧ أيار علماً أنه قد صيغ بعد اعلان دمشق رفضها للاتفاق.

لم يبق أمام لبنان إلا أن يبدي هو أيضاً تحفظاته التي عبّر عنها في كتاب ملحق وجهه في اليوم ذاته إلى المبعوث الأميركي فيليب حبيب: إذا لم تسفر المشاورات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، عن انسحاب الجيش الإسرائيلي، «فإن لبنان يصبح حراً في اعتبار الاتفاق ملغى وكأنه لم يكن»[٥٦].

في اليوم نفسه، بعث ريغان برسالة خطية إلى الجميل يعبِّر فيها عن «التزامه تنفيذ الاتفاق عن طريق بذل كل الجهود للوصول إلى انسحاب كل القوات الغربية ولتحاشي عمل أيِّ دولة إقليمية على وقف

تنفيذه أو الحاق الضرر بلبنان بشكل أو بآخر». لكن واشنطن لم تتحرك واكتفت بالقول: «ثقوا بالوعود الأميركية! عند ذاك، رأى الرئيس اللبناني أنه قد سقط في الفخ فعدل عن بعث الحياة في هذا الاتفاق الذي ولد ميتاً: وفي ٦ حزيران، كتب إلى سيد البيت الأبيض يقول: «ما الحكمة من ابرام اتفاق لن ينفذ؟» في غضون ذلك، لاذ الحلفاء الغربيون بالفرار مما حمل الجميل، في ٢٩ شباط ١٩٨٤، على التوجه إلى دمشق، مثل الذاهبين إلى «كانوسا»(*) للاقرار بذنوبهم إلى سيدها. وفي ٥ آذار ١٩٨٤، أعلنت الحكومة اللبنانية الغاء الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي.

لما كان لبنان قد اختار - أو رضي، لا فرق لأن النتيجة هي نفسها - التفاوض مع الدولة العبرية، فقد ارتكب الخطأ في عدم سلوك هذا الطريق حتى النهاية. وكان عليه، كي يحصل على النتيجة المتوخاة بعد كل هذا الجهد الذي بذله، أن يعمد، من جهة، إلى التفاوض بسرعة بحيث لا يدع لسوريا الوقت الكافي لتعزيز قدراتها العسكرية والدبلوماسية، ومن جهة أخرى إلى المضي قدماً في عقد اتفاق مع إسرائيل طبقاً للأصول الواجبة، وربما إلى عقد معاهدة دفاعية، بدلاً من اتفاق ناقص يخيب آمال القدس ويشيع الانطباع بأن لبنان قد جلب العار لنفسه.

لقد كان ثابتاً أن سوريا القوية لن تسمح على الإطلاق بمثل هذه البادرة الاستقلالية الفاضحة، إلا في حال خسارتها للورقة اللبنانية والفلسطينية وتعرضها بطريقة غير مباشرة للعزلة في الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى، كان على لبنان أن يختار بوضوح بين هذا أو ذاك من جاريه، مجازفاً بقطع علاقاته، أقله بشكل مؤقت مع الجار المعزول. أما الارتماء في الحضن الأميركي فلم يكن ليوفر له أية مساعدة في وجه قوتين

(*)كانوساً: اشارة إلى ذهاب الملك هنري الرابع إلى الفاتيكان للاقرار بذنبه إلى البابا غريغوريوس السابع.

إقليميتين تكشران عن أنيابهما وواشنطن لا تريد، أو بالأحرى لا تستطيع التأثير عليهما. ولم يدرك الجميّل ذلك، إلا بعد فوات الأوان.

أعراض العقدة الفيتنامية

منذ فجر ٢٤ أيلول ١٩٨٣ ومئات البيروتيين يحدقون في الأفق البعيد، من شرفات منازلهم، وبيدهم المنظار، بانتظار رؤية جبارة البحار. إنهم لا يريدون تفويت ذلك المشهد مهما كان الثمن. وفجأة، أطلت البارجة نيو جرسي من وراء الضباب الصباحي، بقامتها المديدة البالغة ٢٦٩ متراً ثم أخذت تقترب شيئاً فشيئاً من الشاطئ وتشق طريقها بين قطع الأسطول الدولي (المؤلف من عشرين سفينة حربية) الذي يتبختر منذ سنة، في المياه اللبنانية.

علا التصفيق من هنا وهناك وراجت التعليقات: مع وصول تلك البارجة الأسطورية، وهي من مخلفات الحرب العالمية الثانية وقد جرى ترميمها حديثاً، لم يعد الشك مسموحاً، إذ يبدو أن أميركا العظمى قد حزمت أخيراً أمرها وقررت عرض عضلاتها. ولا يعقل أن تترك «نيو جرسي» المحيط الهادي الجنوبي من أجل القيام فقط برحلة في المتوسط. الواضح أن اللبنانيين منشرحون فالرهان الأميركي ليس وهماً. صحيح أن الشوف قد نزف كثيراً والصيف كان قاسياً واتفاق ١٧ أيار قد صار نسياً منسياً، لكن باب الأمل ما يزال مفتوحاً وتصويب عدة قذائف زنتها أكثر من طن واحد إلى هدفها هو كاف لإسكات سوريا.

ثم إنهم وجدوا في ذلك بعض العزاء لريغان الذي أخذوا يرثون لحاله ذلك أن الأميركيين، ما برحوا، منذ مطلع السنة، يتلقون مع حلفائهم الأوروبيين الضربة تلو الأخرى، ويحصون قتلاهم ويعانون الذل دون أن تصدر عنهم أية ردة فعل. فالاعتداء على السفارة الأميركية

في ١٨ نيسان كان بمثابة اختبار بقي دون عقاب، مما شجع القتلة على المضي في خطتهم. ومذ ذاك والوحدات الأربع التابعة «للقوة المتعددة الجنسيات» تعيش محاصرة، ومرهقة ووابل القذائف يتساقط فوقها، دون أن تستطيع حتى الدفاع عن نفسها لأنه من المستهجن أن تقدم «قوة السلام» على إطلاق النار. وفي واشنطن وباريس ولندن وروما، ارتفعت أصوات الوزراء متوعدة تلك المجموعات «المتعصبة» التي ترتكب تلك الجرائم الجبانة. فالوزير الفرنسي كلود شيسون بذل قصارى جهده كيلا يرى سوى قذائف «غير متعمدة» أو رصاصات «طائشة»، حيث باستطاعة، كل واحد أن يتحقق ميدانياً وبالعين المجردة، من إطلاق النار الموجه ضد المواقع الفرنسيّة، وعلى الخصوص ضد قصر الصنوبر الذي تحوّل إلى مقر لقيادة وحدة المظليين.

ويقتضي انتظار أيلول ١٩٨٣، ابان بلوغ القتال في الشوف ذروته، كي يقرر الغربيون أخيراً تسمية الأشياء بأسمائها. ففي السابع من أيلول، أعلن شيسون أنه أجرى اتصالاً هاتفياً حازماً بنظيره السوري عبد الحليم خدام. والنتيجة: عشرة أيام من القصف المدفعي على قصر الصنوبر من المرابض السورية المتمركزة قرب عاليه، وسقوط ٧ قتلى و١٤ جريحاً من الفرنسيين. وفي اليوم نفسه، راح مكفرلين ـ الذي خلف حبيب في مهمته بعد أن أصبح هذا الأخير غير مرغوب فيه في دمشق ـ يرجو الأسد إصدار أوامره بوقف العمليات العسكرية وعدم تزويد حلفائه في لبنان بالرجال والعتاد. لكن الأسد رفض استقباله.

ما نفع الكلمة إذا لم يواكبها الفعل؟ حصل تطور مفاجىء حين أعادت المدفعية السورية والموالية لها الكرة. ففي ٢٢ منه، انطلقت ثماني طائرات سوبر ايتندار فرنسية من حاملة الطائرات فوش، وقصفت المواقع السورية في ضهور الشوير وضهر البيدر وعين داره في جبل لبنان. هل كان الأمر الصادر عن قصر الإليزيه بقصف المواقع السورية يهدف

إلى معاقبة دمشق أو أنه يتعلّق برفع التحدي الذي أطلقه زعيم المعارضة رئيس بلدية باريس جاك شيراك الـذي دعا، في ١٨ أيلول، الرئيس الفرنسي للتحرّك بقوله: «فرنسا لا تحذّر مرتين. كان علينا أن ندمر المرابض السورية»؟

كذلك دخل الأميركيون بدورهم الحلبة، عندما هبوا في ١٦ أيلول لنجدة الجيش اللبناني الذي يمسك بجبهة سوق الغرب الاستراتيجية المشرفة على منطقة بعبدا. وكان يكفي أن ينهار هذا الموقع كي يسقط معه مركزان سياسيان للدولة ـ قصر الرئاسة ووزارة الدفاع ـ في يد التحالف الدرزي ـ الفلسطيني الذي تسانده سوريا. فهل عزم ريغان على دعم أمين الجميل حتى النهاية؟ ليست هذه هي المسألة التي طرحت في حينه في واشنطن التي ساورها القلق قبل كل شيء حول حتمية سقوط بعبدا، مما يضع البحارة الأميركيين تحت رحمة القوات المناوئة للحكومة.

لنستمع إلى العماد طنوس الذي عاش تلك الساعات الحرجة بصفته قائداً للجيش اللبناني: «كانت مواقعنا تتلقى يومياً نحو اثني عشر ألف قذيفة. أما الجيش الذي لم يكن بوسعه أن يرد بأكثر من أربعة الآف، فقد أصبح منهوك القوى وكادت الذخيرة تنفد لدينا. كان العقيد ميشال عون، قائد اللواء الثامن، ممتقع اللون، خائر القوى ـ لم يكن قد نام بعد ـ عندما حضر لمقابلتي في غرفة العمليات في اليرزة. فقلت للضباط الأميركيين الحاضرين: ارحلوا، فلن نستطيع الصمود أكثر من نصف ساعة، ولكننا سنفضحكم أمام العالم لأنكم تدفنوننا كما سبق أن فعلتم في فيتنام».

«إنتقلت إلى القصر حيث ايقظت الرئيس والمبعوث الأميركي مكفرلين. وبعد استعدادات دامت ثلاث ساعات، أمرت واشنطن الأسطول السادس بفتح النار على السوريين. وأقام الأميركيون جسراً

جوياً عبر الأسكندرية لنقل العتاد بحراً إلى جونيه. وبانتظار ذلك، تجاوز الأميركيون أحكام المعاهدة الموقعة مع لبنان وسلمونا عدداً من القنابل الانشطارية المخزونة في سفنهم».

كذلك لبت فرنسا الطلب على الفور، على الرغم من عدم وجود اتفاقية لبيع الأسلحة، اثر تفاهم شفهي بين وزير الدفاع هرنو وغروسوفور المستشار في الإليزيه، فقدمت عشرة آلآف قذيفة من عيار ١٥٥ ملم، وصواريخ مضادة للدروع من طراز ميلان وعتاداً للطوافات العسكرية. وقد سددت الفاتورة كاملة وقدرها ٩٠ مليون فرنك فرنسي. قلما كان الأصدقاء الغربيون كرماء! ومهما كان الأمر فقد بقي الالتزام الأميركي مقتصراً على محيط جبهة سوق الغرب.

تبين في ما بعد أن الحماس الغربي المفاجئ لم يكن سوى ستار من الدخان لاخفاء استعدادات الانسحاب. إنه قتال على سبيل المجاملة، إذا جاز التعبير، إذ بينما كانت القذائف الأميركية تخترق الجبل اللبناني الجميل، ـ يقتضي طمأنة الأصدقاء العرب ـ كان مكفرلين يفاوض في الرياض ودمشق توقيع اتفاقية استسلام أخرى. إنه وقف إطلاق النار المعلن في ٢٦ أيلول ١٩٨٣، الذي كرس تحت هذه التسمية المتواضعة، عودة الوصاية السورية على لبنان.

وقد تضمن هذا الاتفاق أيضاً الإعلان عن «مؤتمر وطني» تعين سوريا المشتركين فيه. وعبثاً حاول أمين الجميّل استبعاد السوريين والسعوديين عن هذا المؤتمر الذي تقرّر انعقاده في جنيف اعتباراً من ٣١ تشرين الثاني ١٩٨٣ تحت إشراف نائب الرئيس السوري خدام وتحت نظر وزير الدولة السعودي محمد مسعود. إستاء النواب وثاروا على مثل هذا الإجراء إذ يقتضي، برأيهم، إجراء الحوار والإصلاحات في «نطاق المؤسسات الشرعية» وبعيداً عن كل تدخل خارجي (٥٧).

أمّا نيو جرسي فلم تباشر عملها إلاّ في منتصف كانون الأول حيث بدا عملياً أنه غير مجد. ذلك أن تلك القذائف الضخمة التي تقذفها من فوهات مدافعها التسعة لم تهز سوى النوافذ، لأن القذائف من عيار ٤٠٦ ملم تفقد من سرعتها (٣٦ متراً في الثانية) بعد إطلاقها ولا تصيب بصورة عامة هدفها[٥٨]. وقد علقت جريدة لوريان لوجور متسائلة: «هل يجب اللجوء إلى سوبر نيو جرسي»؟

لم يكن تدخل الأسطول السادس فعالاً ورادعاً لأنه جاء متأخراً جداً. ويمكنه إعادة الثقة بالمصداقية الأميركية شرط التصويب نحو أهداف مفيدة. فلو جرى تدمير مقر الاستخبارات السورية في شتورا، وهو مركز حساس للضباط العلويين، أو أحرقت محطة تكرير النفط السورية في بانياس الواقعة على الساحل العلوي، لكان الأسد فكّر ملياً قبل مواصلة اعتداءاته على القوة المتعددة الجنسيات. وبعضهم في واشنطن راودته تلك الفكرة، لكن البيت الأبيض لم تكن تساوره سوى فكرة واحدة ألا وهي سحب جنود البحرية من لبنان، دون خسارة ماء الوجه إذا أمكن.

مرة أخرى، تعلّق اللبنانيون بالأوهام، وعلى رأسهم رئيس الدولة، إذ لم يرد الجميّل الأخذ بعين الاعتبار برقيات سفيره في واشنطن عبدالله بو حبيب أو تحذيرات أصدقائه. وقال لأحدهم: «تتحدثون إليّ عن غياب الخيار الأميركي، ولكن اقرأوا نص هذا النبأ العاجل: أكّد ريغان مرة أخرى أن لبنان يمثل مصلحة حيوية واستراتيجية للولايات المتحدة. ولا يمرّ أسبوع واحد دون أن أتحدّث إليه بالهاتف. وماذا عساكم تفعلون بالبوارج الاثنين والعشرين الراسية قبالة بيروت؟».

فردّ عليه أحد محاوريه قائلاً: «عد إلى رشدك. يتوجه ريغان في خطاب إلى الرأي العام الأميركي لإقناعه بصواب سياسته. أمّا السفن فتستخدم كلها تقريباً كدعم لوجستي للجنود المنتشرين في البرّ».

لقد أفرط المسؤولون اللبنانيون في جهلهم لا سيّما لنهج الديمقراطية الأميركية وأسلوبها في العمل. لكن ألم يكن بمقدور مستشاري الرئيس إيلي سالم ووديع حداد وكلاهما تخصصا في الجامعات الأميركية وأقاما طويلاً في الولايات المتحدة أن يسديا بالنصح إليه حول الضغوط الجاثمة على كاهل زعيم البيت الأبيض؟ كلا، إذ بالنسبة إليهما، لم يكن هناك أي شك بأن الرئيس ريغان كان باستطاعته كأي حاكم مطلق الصلاحية، أن يفعل ما يحلو له. وهكذا ضلّ مستشارو أمين الجميّل السبيل وأصابوا من مرارة الخيبة على قدر ما توهموا.

حين فشلت الولايات المتحدة ذلك الفشل الذريع في الهند الصينية، بات الشعب الأميركي يكره أشد الكره إرسال الجيوش بعيداً عن البلاد لا سيّما عندما لا يكون الدافع إلى ذلك واضحاً تماماً. ومن الثابت أن إرسال جنود البحرية الأميركية إلى بيروت، في أيلول ١٩٨٢، لم يكن قراراً سهلاً بسبب الاعتراضات المتعددة التي واجهت ريغان، ذلك أن جورج شولتز الذي تسلّم حقيبة الشؤون الخارجية بعد استقالة الكسندر هيغ في حزيران ١٩٨٢، كان يدعم سياسة رئيسه، لكن الأوساط المؤيدة للعرب كانت تتألب ضده في جبهة موحّدة.

والغريب أن ريغان قد اضطرّ أن يجابه على الخصوص معارضة البنتاغون. ذلك أن وزير الدفاع غاسبار واينبرغر كان يرى أنه لا يجوز إشراك القوات الأميركية في أي نزاع خارج الحدود سوى في القضايا التي تبدو حيوية للمصلحة القومية أو لمصلحة حلفاء واشنطن، ومع العزم الواضح على كسب المعركة، وفي سبيل دعم أهداف سياسية وعسكرية محددة تماماً على أن يصار باستمرار إلى إعادة تقويم تلك الأهداف وتصويبها عند الضرورة. وأخيراً، لا غنى عن مساندة الشعب وممثليه في الكونغرس[٥٩]. وهذا الأمر كان معدوماً تماماً.

فضلاً عن ذلك، وكما أشرنا، لم تضع الدول الغربية المشاركة أية استراتيجية موحّدة لعملها كما لم تجرِ أيَّ تقويم للأخطار السورية والإيرانية والإسرائيلية المحيطة بالعملية. وفي الواقع، لم تكن القوة المتعددة الجنسيات موحّدة لأنها كانت تفتقر إلى القيادة الموحدة. فقد كانت هناكَ أربع وحدات تتنافس في ما بينها وتتحرك بشكل فوضوي ودون أيِّ تنسيق، وتتولى كلّ منها اتّباع سياسة خاصة بها، محاولة التمايز عن الأخرى درءًا للضربات الموجهة إليها، ومتفننة، بالمناسبة، في تبادل طعنات الغدر في ما بينها. هذا كان على الأقل حال الوحدة البريطانية مع الفرنسيين. وقد اختبر نائب الأميرال كلوتز ذلك بنفسه، في خريف ١٩٨٣، حين كان الإرهاب يستهدف الوحدة الفرنسية على الخصوص فبعدما حصل على موافقة هيئة الأركان البريطانية على استخدام قواعد البحرية الملكية في قبرص، أصدر الأمر بإجراء التمارين التدريبية، بشأن تحضير عملية هبوط اضطراري في حال وقوع كارثة من جرّاء إصابة طائرة سوبر ايتندار بصاروخ أو بقذيفة مضادة. وكم كانت دهشته عظيمة، أثناء التدريب، عندما أنذرته السلطات القبرصية التي أبلغتها الوحدة البريطانية بالأمر سرّاً، بوجوب عدم اختراق المجال الجوّي فوق المياه الإقليمية للجزيرة! خلافاً للوحدة الأميركية التي أبدت على الدوام كل مظاهر الصدق والاستقامة.

سادت صفوف القوة الغربية أشد أنواع الاضطراب من جراء عدم إدراكها لماهية المهمة المكلفة بها بالضبط. فقد قيل لها ـ والوثائق الرسمية تثبت ذلك ـ أن وجودها لمساعدة الدولة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها في بيروت الكبرى وخارجها، وكذلك وضع حد للعنف القائم، غير أن الوسائل والفترة الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف لم تكن محددة، بحيث ان الجنود البحرية ظلّوا في عزلتهم خلف كثبان الرمل قرب المطار ولدى صدور أول انتقاد عن الأوساط اليسارية اللبنانية والفرنسية،

عمدت هيئة السفراء الغربيين، وهي السلطة السياسية التي تشرف على القوة المتعددة الجنسيات، إلى انتزاع صلاحية التفتيش عن الأسلحة التي ما تزال مخبأة في العاصمة.

كذلك منع هؤلاء من الرد على الاعتداءات الموجهة ضد رموز الشرعية اللبنانية، وحتى انهم منعوا لفترة طويلة من حق الدفاع عن النفس! ولن نتحدث عن التعاون المجدي الذي كان يمكن أن يقوم بين تلك القوة والجيش اللبناني في مجال الاستخبارات بغية محاربة الإرهاب في مهده، وحتى ان الخطوط الأولى لهذا التعاون لم ترسم. وبالفعل، سارت الأمور من دون أي تخطيط بعيد المدى فكان لا بدّ لميزان القوى على الأرض من أن يحدّد في النهاية مهمة القوة المتعددة الجنسيات.

واعتباراً من صيف ١٩٨٣، لم تعد مسألة جلاء المحتل السوريّ والإسرائيلي وسواه واردة، وهي كانت، كما سبق ذكره، هدفاً أولياً لواشنطن، بعد ذاك، أصبحت قضية «المصالحة الوطنية» هي الأكثر إلحاحاً. أمّا باريس، «التي تحرص على عدم الوقوع في دوامة الحرب الأهلية» حسبما أوضح ميتران في مجلس الوزراء المنعقد في ٣١ آب، فقد سلكت مرة أخرى الطريق نفسه. لكن هذا التغيير في التحليل لم يكن بريئاً. ذلك أن عرض الأزمة اللبنانية كأنها نزاع داخلي ـ وهي ليست كذلك إلّا جزئياً دًا سبق لنا ذكره ـ تتيح الفرصة للتملص من كل التزام. ومن غير المناسب التحيّز لأية «فئة» من الفئات المتنازعة، حتى ولو كانت هذه الفئة هي الدولة نفسها...

بناء عليها، بدا ظاهراً أن أنصار هذا الطرح كانوا على حق، إذ كيف لنا أن نشرح للرأي العام الأميركي أن هذه الحرب ليست أهلية في الوقت الذي يقوم فيه الوزيران بري وجنبلاط بمقاومة الحكومة، سيما وأن الصحف قد أفرطت في هذا المجال؟ وهنا تبرز أيضاً مهارة السوريين في تحريك حلفائها اللبنانيين والتستر وراءهم.

وجدت الحكومة اللبنانية في هكذا وضع نفسها عارية تماماً. فعمدت إلى المحافظة أقله على ماء الوجه ولذلك رفض العميد ميشال عون تشبيه الجيش بالميليشيا. وخلال معركة سوق الغرب في أيلول ١٩٨٣، اخترق جنوده خطوط العدو عمداً، وعادوا بأسير سوري وجثتي فلسطينيين مع أوراقهما الثبوتية. كذلك وقع ثلاثة فلسطينيين آخرين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مكمن للجيش اللبناني على طريق كيفون (في الشوف). وعندما دعي الضباط الأميركيون إلى المشاركة في التحقيق مع هؤلاء، تبين أنهم لا يجهلون شيئاً عن الاتهامات الخارجية.

غير أن الموقف الغربي لم يتغيّر. ولنا أن نتصور ما كان عليه اندفاع دمشق لحث حلفائها أكثر فأكثر نحو المعركة بغية الإسراع في دحر القوى الأوروبية والأميركية. ولم يخف السوريون عزمهم على إنهاء ذاك الوجود البغيض. فقد نبّه نائب الرئيس السوري خدام غداة وقف إطلاق النار في ٢٦ أيلول «اننا نتمنى أن ترحل (القوة المتعددة الجنسيات) واننا نفضل أن يتم ذلك في أقرب فرصة»[٦٠].

إذا كانت الحرب قد توقفت في الجبل، فإن القوة المتعددة الجنسيات لم تعرف، من جهتها، لحظة راحة واحدة، إذ أخذت، بعد مضاعفة الهجمات ضدها، تقضي معظم الوقت في توفير الحماية لنفسها أو «تعيد انتشار» وحداتها... إلى أن تلقت تلك الضربة القاضية في ٢٣ تشرين الأول بالاعتداء على المواقع الفرنسية والأميركية والذي جاءت حصيلته ٢٩٩ قتيلاً[٦١].

أسرار بعلبك

«سيداتي، سادتي، مساء الخير. شنّت ثماني طائرات سوبر ايتندار تابعة للأسطول الفرنسي، بعد ظهر اليوم، عند الساعة ١٦ بالتوقيت

المحلي، غارات انتقامية، ضد مركز للتدريب على الأعمال الانتحارية، يقع جنوبي بعلبك، وضد مقرّ الزعيم الأصولي حسين موسوي الذي يشتبه باشتراكه في الاعتداء على الجنود الفرنسيين والأميركيين. وقد تهدّم المبنى، وهو مركز البلدية، على شاغليه. وقد تحدّثت الأنباء عن سقوط حوالى خمسين قتيلاً في صفوف المقاتلين الشيعة».

بهذا «الإنجاز»، افتتحت محطات التلفزيون ذلك المساء في ١٧ تشرين الثاني، نشراتها الإخبارية، وإذا كانت المعلومات حول ذلك الإنجاز قد بقيت غامضة، فإن جوهر المسألة بدا واضحاً: لقد انتقمت فرنسا لقتلاها الثمانية والخمسين الذي سقطوا في ٢٣ تشرين الأول في مبنى دراكار. وقد عاد الصحافيون بالذاكرة إلى جملة مختصرة ألقاها فرنسوا ميتران أمس، مؤكداً عزمه على معاقبة المجرمين: «لن تبقى الجريمة بلا عقاب».

في صفوف المعارضة، أبدى بعضهم دهشته لكون الردّ قد طال انتظاره قرابة الشهر. وكان رئيس الجمهورية قد اتخذ قراره بالرد فور عودته من الزيارة الخاطفة التي قام بها في ٢٤ تشرين الأول إلى مكان وقوع المأساة. ولكن لم يكن وارداً أن يوجّه الضربة إلى العرب أثناء زيارته إلى تونس في ٢٣ منه وكان ينبغي أيضاً معرفة أسماء بعض المسؤولين عن الجريمة بغية اختيار الهدف بالتحديد.

خلال الأيام التي تلت، ساد الارتباك باريس. والتزمت الحكومة صمتاً مشبوهاً ثم راحت تتخبط في الفوضى. فالخارجية الفرنسية وصفت الغارة بأنها «انتقامية» في حين صورتها وزارة الدفاع على أنها «عمل وقائي». وبعد أن أصدرت وزارة الدفاع القائمة في شارع سان دومينيك في باريس نفياً قاطعاً أن تكون ثكنة الشيخ عبدالله ـ التي صادرها حراس الثورة الإيرانيون منذ سنة ـ قد تعرّضت للقصف، عادت هي نفسها

واعترفت بأن تلك الثكنة كانت الهدف الوحيد للقصف وليس فندق بالميرا القديم، مقر حسين موسوي زعيم حركة أمل الإسلامية.

وكان برنارد كلوتز قائد الأسطول الفرنسي قد اختار ضرب الثكنة لأنها معزولة ولوقوعها على المدخل الجنوبي لبلدة بعلبك، مما يحدّ من وقوع إصابات محتملة في صفوف المدنيين. كذلك جرى بحث إمكانية قصف مخيم شيعي للتدريب يقع في جوار الآثار الرومانية لكن صرف النظر عنه خشية تهديم هيكل باخوس. وكان فندق بالميرا الهدف المفضل لدى كلوتز لولا صعوبة تحاشي المستشفى القائم بجانبه. وعندما استقرّ حسين موسوي في ذلك المبنى، لا بدّ أنه استوحى نهج منظمة التحرير الفلسطينية في اختيار المواقع العسكرية في وسط الأحياء السكنية لا بل بمحاذاة المدارس أو مآوي العجزة.

ونظراً إلى ضآلة المعلومات الواردة من لبنان، استبدّ القلق بالرأي العام الفرنسي الذي كان يتوقع صوراً عن الغارة. فتساءلت الصحف: ان ما يصفه وزير الدفاع الفرنسي شارل أرنو «بالعملية الجراحية» ألم يكن غارة وهمية تهدف إلى تهدئة نقمة المعارضة أو لإخفاء عجز تقني لم يستطع تجاوزه؟

أخيراً وصلت الصور الجوية المنتظرة، لكنها لم تكن إلا لتزيد الشكوك. فالصورة الأولى تظهر المخيم قبل القصف فيما الصورة الثانية التي التقطتها الطائرة الأخيرة تكشف سحابة من الدخان الأسود ترتفع من محيط الثكنة الداخلي. ولا شيء يدّل على تهدم المباني. وقد سارع ارنو للتأكيد عبر التلفزيون في محاولة يائسة لاقناع المشاهدين بأن «هذه المباني تهدمت فعلاً». ولكن لماذا لم تبث الصور التي التقطتها الطائرات الست الأخرى؟ فغمغم الوزير بادي الإنزعاج وقال: إنها رديئة بسبب الضباب، فضلاً عن أن مخاطر اطلاق الصواريخ السورية المضادة للطائرات دفعتنا لعدم القيام بطلعات استكشافية في ما بعد».

لكن هذا الإنزعاج الحق الضرر بمصداقية القوات المسلحة الفرنسية، فالوزير أرنو يعرف كالعسكريين أن سبع طائرات من أصل ثمانية رمت بقذائفها التي تبلغ زنة كل منها ٤٠٠ كلغ داخل اسوار الثكنة، ويتعذر التشكيك بالكفاءة التقنية العالية التي يتمتع بها سلاح الجو الفرنسي. أما طائرة السوبر ايتندار الثامنة انحرفت عن خط سيرها لتحاشي اصابتها بصاروخ، وعندما شاءت العودة نحو الهدف، تلقى الطيار الأمر من قائد السرب «ألا تفعل، فقد اقترب الليل، اطلق القذائف التي بحوزتك في أي مكان في الطبيعة تخفيفاً عن الطائرة أثناء العودة».

في الحقيقة، جاءت الاضرار المادية ضئيلة لأن القذائف سقطت في معظمها في أرض جرداء، وفي داخل أو في محيط مخيم تبلغ مساحته ٢٩ هكتاراً. وكان مصور جريدة الأوريان ـ لوجور أول الواصلين إلى المكان، لكنه عاد خائباً، إذ لم يجد سوى بناء واحد قد تخدش، هو الذي اعتاد على الغارات الإسرائيلية المدمّرة، وكان يتوقع تحوّل تلك البؤرة الإرهابية إلى رماد أو اقله إلى تلة من الركام.

ربما كان اضطراب الوزير ناجماً عن عجزه عن تحديد عدد الضحايا ولو بصورة تقريبية إذ ما زلنا ننتظر بيان عدد الضحايا حتى اليوم. وفي اليوم التالي أكد حسين موسوي ساخراً، أن البيانات المنشورة حول عدد الضحايا مختلقة. وبعد مضي اسبوع على الغارة، لم تدفن تلك الضحايا. ومن يعرف التقاليد الشيعية والطقوس والمظاهر الشعبية التي تحيط بمراسم الدفن، لن يعجب للأمر، فقد احصي سقوط ضحيتين فقط: إيراني مجهول الهوية وراع لبناني منكود الحظ يدعى علي يزبك، وقد يكون شيعياً من بلدة نحلة، وقد سقط فيما كان يقود حماره صدفة في تلك المحلة.

يقيم في الثكنة حوالي مائتي ارهابي، فأين كانوا خلال الغارة؟

الجواب عند عضو المكتب السياسي لحركة أمل قاضي الشرع حسين يتيم الذي كشف في ما بعد إلى أحد كبار موظفي الدولة الفرنسية أثناء مروره في بيروت بأن «وزارة الخارجية ابلغتنا مسبقاً ولحسن الحظ عن الغارة فاخلينا الثكنة». وقد سعى ذلك الموظف إلى معرفة المزيد من التفاصيل لاسيما هوية المخبر؛ فتأكد له أن هناك تسريباً عجيباً للمعلومات جاء من أوساط كلود شيسون وبالتحديد من فرنسيس غوتمان الأمين العام لوزارة العلاقات الخارجية.

في الواقع، ما أن علم غوتمان ـ وهو ذو نزعة إسلامية واضحة ـ بحتمية وقوع الغارة حتى رفع سماعة الهاتف دون تردد، في صبيحة ١٧ تشرين الثاني واتصل بحركة أمل في بيروت لابلاغها مسبقاً عنها. فقام العقيد عاكف حيدر، الرجل الثاني في الحركة الشيعية، بتنبيه رفاقه في البقاع بواسطة الجهاز اللاسلكي ـ وقد ضبطت المخابرة بواسطة الجيش اللبناني ـ كيلا يبقى أي مقاتل في الثكنة. وهكذا صار. صحيح أن بين حركتي أمل وأمل الإسلامية خلافاً مستحكماً، لكن في حالة الخطر الداهم فإن التضامن بين ابناء الطائفة الواحدة يتغلب على الخلافات العقائدية.

نفى فرنسيس غوتمان أن يكون قد نبّه حركة أمل: «لو كنت فعلت ذلك لكنت قذراً وخائناً. في الواقع، لم اعلم بالغارة على بعلبك إلا بعد وقوعها من خلال برقية لإحدى وكالات الانباء». كبار الشخصيات في الدولة ندّدت بالدور الذي لعبه وما تزال تتمسك بتوجيه التهمة لكنها استغربت تعيينه عام ١٩٨٥، سفيراً في مدريد ثم ترفيعه إلى رتبة سفير لفرنسا...

كذلك لم تحرك دمشق وسائط دفاعها الجوية إلا صورياً وخلافاً لما كان متوقعاً، إذ لم تسجل أجهزة الرادار الأميركية سوى بعض «ردات فعل» لم يعقبها اطلاق نار أو صواريخ أرض جو من طراز سام المنتشرة

حول بعلبك. والسبب واضح: لقد جرى أيضاً تنبيه حافظ الأسد، عبر السفارة الفرنسية في دمشق، بالأمر، ويبدو أنه أوعز إلى الموالجين بتشغيل الصواريخ بعدم التحرك. واستخدمت بعض البطاريات المضادة للطائرات فقط للتصدي لطائرات السوبر ايتندار دون أن تلحق بها أي أذى لأن الطيارين الفرنسيين كانوا قد اتخذوا الحيطة فحلّقوا على علو منخفض بغية احباط إمكانية النيل منها.

لماذا التزم الأسد هذا الحياد؟ لأن الغارة لا تستهدف الأراضي السورية ولا أي مركز حيوي لديه ولأن هذه العملية تضعه بصورة ضمنية خارج قفص الاتهام ذلك أن التهمة موجهة إلى الحرس الثوري الإيراني وإلى حركة أمل الإسلامية. وقد امتنعت صحف دمشق في كل حال، ولأول مرة عن التنديد بفرنسا...

إذا كان الأمر يتعلق «بمصلحة الدولة العليا» على حد ما رأى أحد الدبلوماسيين، فقد اعتبر عدد من العسكريين أن هذه القضية تشكل «خيانة للدولة» لأنها عرّضت حياة الطيارين للهلاك ورصيد فرنسا للخطر.

يكتنف عملية بعلبك سر آخر يتصل بالتخلف الأميركي المفاجىء والغامض معاً. ذلك أن الأميركيين كانوا وعدوا، بعد تردد طويل، بالاشتراك في العملية التأديبية إلى جانب الفرنسيين. وجرى التداول بشأنها بين الجنرال جان سولينيه رئيس الأركان الخاص لدى الرئيس ميتران، وبين سفارة الولايات المتحدة في باريس. وعندما ابلغ نائب الاميرال كلوتز بالعملية، في ١٦ تشرين الثاني، عند الساعة ٢٠، انتقل على الفور إلى حاملة الطائرات ايزنهاور للقاء العميد البحري جيري أوتوتل قائد مجموعة حاملات الطائرات الأميركية الذي كان يجهل كل شيء حول الموضوع فاتصل بقيادته في واشنطن التي أكدت له الأمر

بتاريخ ١٧ منه عند الساعة الثانية صباحاً طالبة إليه «اختيار الأهداف في البقاع والاستعداد وانتظار الضوء الأخضر».

انتقى توتل ضرب قاعدة بالقرب من رياق، جنوبي بعلبك، بالقرب من الحدود السورية وهي منطقة حساسة تحميها الصواريخ من طراز سام ٩ المنقولة على عربات. وخلافاً لطائرات السوبر ايتندار، تواكب الطائرات الأميركية، اسراب من طراز EA 6B المجهزة بمعدات تشويش من شأنها تضليل الصواريخ الكهربائية ـ المغناطيسية ومن طراز E2C لمراقبة حسن سير عملية الطيران.

كان الأميركيون والفرنسيون يتمنون اطلاق العملية عند الفجر بين الرابعة والثامنة صباحاً وهي الفترة المثلى التي ينام فيها الشرق أو يكاد يستيقظ من غفوته. كان الاميرالان يسهران معاً فانقضت فترة الصباح دون أن يصل الضوء الأخضر من واشنطن. وعند الساعة ١٥، اتصل كلوتز بوزارة الدفاع في باريس شارحاً خطورة العملية مع اقتراب الليل. «وإذا انتظرنا بعد، يواجه الطيارون نور الشمس في عيونهم فضلاً عن صعوبة الهبوط ليلاً، وماذا نفعل إذا أصيبت إحدى الطائرات لاسمح الله، عند هبوط الليل؟».

تلقى كلوتز الأمر بالاقلاع وحده. وفي الحال بادر توتل للتضامن معه، وقرر، بدون أن يتلقى أية تعليمات، أن يضع تحت تصرفه، من جهة طائرتين مجهزتين بما يتيح لها رصد وتسجيل تحركات الرادارات السورية واحتمالات اطلاق صواريخ سام ٦ باتجاهها، ومن جهة أخرى جهاز الانتشال في حال وقوع حادث.

ماذا جرى إذاً في واشنطن؟ الجواب بسيط ومذهل معاً. لقد «تخاذل» الأميركيون ولم يجرؤوا على القيام بالغارة، من دون ابلاغ توتل أو الملحق العسكري في بيروت الذي لم يكن، في كل حال، على علم

بالعملية. وقد كشف لنا بعض الخبراء في العاصمة الأميركية أن «اميركا هي قوة عظمى على الرغم منها؛ ولا شيء ابغض إليها من تحمل المسؤوليات الناجمة عن كونها كذلك».

ما دامت العلاقات القائمة بين الشرق والغرب لم تنزلق إلى منحنى خطر، يبقى كل ما عدا ذلك ثانوياً. ومن باب أولى أن يكون كذلك ذاك «المنعزل» الجبلي الهزيل القائم شرقي البحر المتوسط. فقد كان روبيرت مكفرلين يكرر خلال صيف ١٩٨٣ أمام محاوريه اللبنانيين: «بأننا إذا كنا على استعداد لدعم لبنان، فلسنا على استعداد لشن الحرب على سوريا من أجل لبنان».

مع ذلك، كان مكفرلين في البيت الأبيض وشولتز في الخارجية يتوقان لتأديب سوريا التي يعتبرانها المسؤولة الرئيسية عن الاعتداءات الواقعة ضد الغرب في بيروت. وكان الرأي العام قد هلل لذلك بعدما أصيب بالرعب من جراء مأساة سقوط جنود البحرية الأميركيين، شرط الإسراع في ذلك وعدم ترك الانفعال الذي عقب تلك المأساة يتلاشى ويسقط.

والغريب أن وزارة الدفاع الاميركية كانت تكبح جماح فئة «الصقور». فوزير الدفاع غاسبار وينبرغر كان يناهض استخدام جنود البحرية في بيروت وكان يرى أنه ينبغي، قبل الرّد، الحصول على براهين دامغة حول مسؤولية كل من الدولتين السورية والإيرانية. وقد تمّ الحصول على ذلك بالفعل، غير أن الأمر اقتضى بعض الوقت. إذ استوجبت إعادة تركيب الأحداث وحدها ما لا يقل عن اسبوعين، بالنظر إلى تعدد مصادر المعلومات (اتصالات بالناس، الاقمار الاصطناعية الخ . . .). ولم يتم التوصل إلى إثباتات أكيدة حول الدور الذي لعبته دمشق وطهران، قبل كانون الثاني ١٩٨٤[٦٣]، خلال هذا الوقت، كانت النفوس قد هدأت.

قبل ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، كان وينبرغر نفسه يؤكد أن مرتكبي جريمة ٢٣ تشرين الأول «هم الإيرانيون بتحريض من الحكومة السورية ومعرفتها وموافقتها»[٦٤]. ولكن من المعلوم أن الأنظمة الديمقراطية لا تكتفي، في هذا المجال بالقرائن البسيطة أو بالقناعات الشخصية. بناء عليه، لا شيء يتيح بأن يعزى التراجع عن تنفيذ الغارة إلى وزير الدفاع، كما أن العقيد المكلّف بالملف اللبناني في البنتاغون لم يتبلغ إلغاء تلك العملية على الإطلاق. ذلك أن تسلسل القرار في الولايات المتحدة طويل ومعقّد، وقد يكون الأمر المعاكس صدر عن الرئيس ريغان نفسه الذي ربما قلق للمضاعفات الدولية التي قد تجرها المواجهة مع دمشق إذا ما أقدمت هذه الأخيرة على نجدة حلفائها. في كل حال، لا شيء يمنع الرئيس الأميركي من الإيعاز بتنفيذ عملية سريّة ضد أحد الأهداف المحددة في سوريا.

بعد يومين من وقوع الجريمة المزدوجة، ارتدّ ريغان ـ وهو الحريص على المحافظة على سمعته كرئيس شجاع ـ إلى جزيرة غرينادا الصغيرة الواقعة في بحر الكارايب (٣٣٤ كلم² و١١٠٠٠٠ نسمة) حيث نزل فيها ثلاثة آلاف من جنود البحرية. قبل أسبوع من هذا الإنزال، كانت حكومة سان جورجيس «التقدمية» التي تدعمها كوبا، قد أسقطتها حكومة أكثر تطرفاً. أوضح الرئيس الأميركي الموقف واضعاً دور موسكو[٦٥] في المقدمة، بقوله: «إن أحداث غرينادا ولبنان مرتبطة في ما بينها على الرغم من المسافة التي تفصل بين البلدين». في الواقع، كانت خطط الإنزال في الكاراييب جاهزة منذ مدة طويلة ولم يكن ينقصها سوى الذريعة...

كان يقتضي انتظار الرابع من كانون الأول كي تقرّر الولايات المتحدة قصف المواقع السورية في حمانا (في جبل لبنان)، إثر إطلاق السوريين عشر صواريخ أرض جو باتجاه طائرات استطلاع أميركية من

طراز ف ١٤. وقد أوضح وينبرغر بصورة رسمية أن القصف هو «إجراء احترازي» وليس رداً على الاعتداء. غير أن العملية باءت بالفشل الذريع إذ تحطمت في سفح الجبل طائرتان من طراز أ ٦ وأ ٧ (سرعتها دون سرعة الصوت)، فقتل أحد الطيارين وأسر الآخر لدى السوريين، فيما قتل ثمانية من جنود البحرية بنيران القذائف المدفعية قرب مطار بيروت. وهذه الطائرات قديمة العهد إذ يعود إنتاجها لعام ١٩٦٠ كما أن الطائرات المطاردة من طراز ف ١٤ المكلفة بتأمين التغطية لها تشكو خللاً في تصميمها وهي عديمة الفاعلية في وجه الصواريخ أرض ـ جو.

على كل حال، كان من الأفضل ـ من وجهة نظر الفاعلية كيلا نزيد من حقد الشيعة ضد الغرب ـ للفرنسيين وللأميركيين على السواء أن يصار إلى ضرب الدماغ المخطط بدل المنفّذ. إذ ماذا يهم دمشق وطهران إذا سقط لهما بعض المجندين، في الوقت الذي لديهما في البقاع وسواه «ألوف المتطوعين»؟ ومع ذلك وقبل ٢١ كانون الأول ١٩٨٣، اندفعت شاحنة انتحارية نحو موقع فرنسي يقع على خط التماس السابق في بيروت فقتلت أحد المظليين الفرنسيين و١٤ مهجراً مسيحياً من الشوف، واخترقت مبنى جامعة القديس يوسف حيث كانت تقوم كلية الطب الفرنسية. وهي ضربة أخرى توجه للثقافة الفرنسية «الاستعمارية»!.

كان لا بدّ للغارة على بعلبك على الرغم من إخفاقها من أن يكون لها آثارها السلبية على العلاقات الشيعية ـ الفرنسية التي كانت تسير في طريق التحسن. ذلك أن فرنسا فعلت ما تستطيعه، منذ ١٩٣٢، للتقرب من الطائفة الشيعية التي كان الكثير من أبناء النخبة الاجتماعية فيها يودّون متابعة دروسهم باللغة الفرنسية بغية منافسة المسيحيين في قلب فرنسا. ولمّا كان ذلك يتيح لهم تنمية تعلقهم بلبنانيتهم ويحوّل أنظارهم عن نداءات الخمينية، كان لا بدّ من التجاوب مع أمانيهم.

ففي ربيع ١٩٨٣ قام، نائب دائرة فار الاشتراكي آلان هوتوكور الذي كان مكلفاً بمهمة في لبنان، بتدشين مركز ثقافي في النبطية، وهي بلدة شيعية في الجنوب. علاوة على ذلك، ومع عودة المعارضة المتحالفة مع سوريا إلى الظهور، بدأ الرئيس الفرنسي الذي كان يدعم أمين الجميّل أحياناً بالابتعاد عنه شيئاً فشيئاً، معتبراً إيّاه «رئيساً فئوياً» أكثر منه رئيساً للدولة منتخباً ومتمتعاً بالشرعية القانونية. وكان لا بدّ لهذا التطور في موقف باريس من أن يثير اغتباط الزعيم الشيعي نبيه بري. لكن كل هذه المكاسب التي حققتها فرنسا لدى أكبر طائفة إسلامية في لبنان، تبخّرت خلال ساعات في أعقاب الغارة الجوية على بعلبك.

زادت من الحقد الشيعي ضد فرنسا تلك الكلمات الرعناء التي تفوه بها شارل أرنو على التلفزيون حين خلط بين الإرهابيين والطائفة الشيعية بمجملها. فأعلن أكرم طليس أحد مسؤولي حركة أمل أن «صيحة الحرب لدى الشيعة هي اليوم: الموت لفرنسا! صحيح أننا لبنانيون ولكننا نحن شيعة أيضاً» وما يفعله الإمام الخميني هو بمثابة القانون لنا»[٦٦]. هكذا يُدفع المعتدلون في أحضان المتطرفين! وعلى فرنسا أن تدرك أكثر من سواها وجوب عدم الانتقاص على الإطلاق من أهمية التضامن الطائفي في الشرق. وهذه الأمثولة موجهة للأميركيين أيضاً.

الانهيار

في واشنطن، دقت ساعة فك الارتباط مع لبنان. فقد كتبت جريدة الواشنطن بوست في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٣: «لقد عرف بعض الرؤساء أمثال جيمي كارتر مع إيران وليندون جونسون مع فيتنام، أن يضع كبرياءه جانباً في سبيل إنقاذ حياة بعض الأميركيين». وأضافت الجريدة: «ان الكبرياء في غير محلها توازي الانتحار أحياناً». كذلك

بعض سوء التقدير لا يرحم أحياناً كما حصل لرئيس الجامعة الأميركية مالكوم كير الذي دفع من حياته ثمن التجربة المأساوية وقد أعلنت منظمة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن مصرعه في كانون الثاني ١٩٨٤. وعندما كشفت تلك المنظمة في ربيع ١٩٨٤، عن اغتيال وليم باكلي رئيسِ وكالة الاستخبارات الأميركية في بيروت (سي آي أي) ثم ملأت سجونها بالرهائن الغربية، ألم تثبت بطلان مثل هذه الحجة؟

على كلٍّ، أصبح الوجود العسكري الغربي بعد الآن في الطريق المسدود تماماً. فعندما أعلن الرئيس ريغان، في ١٤ كانون الأول ١٩٨٣، أنه «إذا لم يتوافر أي حل للمشكلة اللبنانية وانهار كل شيء وأصبح من غير الممكن إعادة الأمن إليه، فلن يكون للقوة المتعددة الجنسيات أي نفع من بقائها فيه»، فهو لا يمكنه أن يتجاهل أن ذلك يشجع سوريا على تعميم الفوضى وزيادة الضغوط.

ومع استيلاء الميليشيات الشيعية والدرزية على بيروت الغربية وعودة الاشتباكات إلى خط التماس بين شطري العاصمة، في ٦ شباط ١٩٨٤، دقت ساعة رحيل القوات الغربية. ففي ٨ منه، شق الجنود البريطانيون الطريق وانسحبوا... على الطريقة الإنكليزية. وفي آخر شباط، كان الإيطاليون والأميركيون قد أنهوا حزم أمتعتهم. أمّا فرنسا التي شاءت الانسحاب «بنبل وكرامة» فقد بقيت حتى أول نيسان.

إذا شئنا تصديق مختلف الشهادات التاريخية - أما قيل إن التاريخ يعيد نفسه؟ - نجد أن الحملة الفرنسية (١٢٠٠٠ جندي) التي أرسلها نابليون الثالث إلى بيروت عام ١٨٦٠ «لمعاقبة» الدروز لارتكابهم المجازر ضد المسيحيين، قد بدت أكثر جبناً. إذ كتب الكونت دي شامبور الذي زار لبنان عام ١٨٦١، يقول: «كان لوصولهم أثر كبير. لكن توانيهم عن القيام بأي عمل خلق شعوراً سيّئاً جداً. أمّا رحيلهم فافقد فرنسا جزءاً كبيراً من اعتبارها»[٦٧].

ما هي العبر التي يمكن استخلاصها من المغامرة الأوروبية ـ الأميركية المحزنة؟ لقد وعى الفرنسيون والأميركيون مدى هشاشة وضع القوة المتعددة الجنسيات ـ وضعت هذه القوة خارج بنيات الأمم المتحدة، أي في الواقع في نطاق الحلف الأطلسي، فتعرضت لرفض الكتلة الشرقية ـ وحاولوا منذ البدء، في عام ١٩٨٢ توسيعها كي تشمل أكبر عدد من الدول المشاركة. فجرت الاتصالات بخمس وأربعين دولة في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية واليابان وكوريا الجنوبية والهند: ولم تلبّ الطلب سوى إيطاليا وبريطانيا فقط.

رأت فرنسا، أكثر من مرة منذ صيف ١٩٨٢، أن إعادة السلام إلى لبنان تقع عل عاتق الأمم المتحدة. وكان الحل الأمثل يقضي بنشر قوة ردع دولية إلى جانب الجيش اللبناني، في كل انحاء البلاد، وبتكليف من مجلس الأمن للحلول محل الجيوش المحتلة ومساعدة الدولة اللبنانية على استعادة سيادتها. لكن تنافس الجبارين عطّل كل شيء.

فقدت القوة المتعددة الجنسيات اعتبارها لدى العرب بسبب موقفها السلبي من الاجتياح الإسرائيلي، كما تعذر على موسكو قبول حل يتعارض مع مصالح سوريا، حليفتها الرئيسية في الشرق. ومن المعروف، والحالة هذه، أن دمشق تتذرع بأن «الحرب الأهلية» اللبنانية هي شأن عربي ـ وسوري ضمناً ـ وقد عارضت على الدوام تدويل القضية. أمّا واشنطن فكانت تنوي اغتنام فرصة غياب السوفيات عن المسرح كي تحصر معالجة النزاع العربي ـ الإسرائيلي بها وحدها. والدليل على ذلك إسراع ريغان إلى إعلان خطته لتسوية هذا النزاع حيث أكّد أن «ليس للاتحاد السوفياتي ما يفعله في الشرق الأوسط»[٦٨]. وهو يبقى بذلك أميناً للمبدأ الأميركي الداعي لاستبعاد فكرة عقد مؤتمر دولي يضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. غير أن نهج الغرب من موضوع الإرهاب نجم عنه تعزيز لوضع موسكو في لبنان. والأرقام

التالية تشهد على ذلك: ففي أواخر ١٩٨٤، كان الاتحاد السوفياتي في طليعة الدول لجهة عدد دبلوماسييها العاملين في بيروت إذ بلغ ٤٥ شخصاً، وتليه فرنسا التي ناهز عددهم ٢٨ دبلوماسياً ثم الولايات المتحدة حيث وصل إلى ٢٦ ثم تمّ إنقاص هذا العدد بشكل كبير بعد ذلك.

فضلاً عمّا تقدّم، هناك ثلاثة عيوب فادحة جعلت من الحملة العسكرية الغربية عديمة الفاعلية: غياب تحديد المهام والانسجام والإرادة. فلكي تنجح كان على القوة المتعددة الجنسيات أن تتبع استراتيجية عامة لجميع الدول الأعضاء. والحال أن الدول الأربع المشاركة وهي فرنسا وأميركا وبريطانيا وإيطاليا لم تكن تسعى فقط لأهداف متباينة بل إن إيفاد الجنود إلى لبنان كان يستند إلى تحليل خاطىء مفاده أن الجيوش المحتلة سوف تنسحب منه. وبدلاً من إيفاد قوة رادعة تمّ الاكتفاء بقوة مراقبة ضئيلة العدد (من ٣٤٠٠ حتى ٥٨٠٠ رجل).

واعتباراً من صيف ١٩٨٣، عزمت واشنطن على تطوير تلك الوحدات، وتوسيع نطاق مهمتها خارج بيروت كي يشمل عملها الشوف على الأخص باعتباره الوسيلة الوحيدة لبلوغ الهدف المنشود وهو بسط سيادة الدولة على مجمل الأراضي اللبنانية. غير أن ذلك يتطلب ثلاثين إلى أربعين ألف جندي وكيف يمكن إقناع الرأي العام الأميركي بمثل هذه الخطة وهو الذي لا يبالي بلبنان وبـ«حربه الأهلية».

على كل حال، لقد فات الأوان. فالديمقراطيات الغربية أصبحت هدفاً للإرهاب وهي لم تعد مستعدة لتحمل المزيد من المجازفة. فضلاً عن أن إنجاز مثل هذه المهمة كان يستوجب منح القوة المتعددة الجنسيات سلطات قمعية لتجريد الميليشيات من السلاح، وتزويدها بمعدات

هجومية لمساعدة الجيش اللبناني على طرد السوريين والإيرانيين والفلسطينيين والإسرائيليين. غير أن هذا كان يعني الإقرار بشن الحرب، الأمر الذي كان الغرب يرفضه، إذا جاز التعبير، بكل قواه، وما زال اليوم يرفضه على الرغم من استمرار الإرهاب الذي يستهدفه.

ألم يذهب ميتران، في ٢٨ أيلول ١٩٨٣، إلى حد المكابرة فيما هو بديهي عندما أعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه «ليس لفرنسا أعداء في لبنان»؟ هل هم حقاً أصدقاء أولئك الذين أخضعوا ثلاث دول نووية غربية عظمى؟ لا يجوز لنا أن نخدع أنفسنا: إن عمليات خطف الرهائن التي ازدادت في بيروت الغربية هي نتيجة مباشرة للانهيار الذي وقع عام ١٩٨٤.

الخلاصة

الرهينة

يبدو لبنان بعد اثنتي عشرة سنة لحرب طالت ولا مؤشر يدل على قرب نهايتها، كأنه بلد رهينة وأمة ممزقة. وإنه لكذلك بفعل تدخل الدول الإقليمية والبعيدة التي حوّلت أرضه المضيافة إلى مسرح للمواجهات المتعددة الأشكال. فمنذ ١٩٧٣، والعرب يقاتلون إسرائيل في لبنان، وفيه يفضون نزاعاتهم الأخوية، وفيه تحتدم العلاقات بين الشرق والغرب. وسوريا حافظ الأسد، وإيران روح الله الخميني، وليبيا معمر القذافي وفلسطينيو أبو نضال ونايف حواتمة، قد حوّلوه إلى بؤرة متأججة للإرهاب ضد الغرب.

على الرغم من تعدد الممثلين واختلاف المصالح، تبقى مأساة لبنان ناجمة بصورة جوهرية عن الخطة الاستراتيجية التي بدأت بتنفيذها جارتاه سوريا وإسرائيل. عودة إلى الوراء لنستكشف مجدداً رهان كل منهما.

إذا صدقنا بعض المعلقين نجد أن سوريا «قد اخفقت في مهمتها لإعادة الأمن والسلام إلى بلاد الارز». إن القبول بهذا التحليل يفترض تجرد التدخل السوري من كل غرض. والحال أن سوريا، كما رأينا، كانت وما تزال لها أهداف مختلفة كلياً عن ذلك. فهل بلغت تلك الأهداف؟ جزئياً فقط. في الواقع، لم يعد لبنان ذلك الملاذ الذي كان في

السابق. كذلك الضغوط العديدة التي مورست على الصحافة المحلية والأجنبية وعلى رموز الثقافة اللبنانية لاسيّما على تشكلاتها الغربية قد حدَّت كثيراً من الانفتاح والتعددية الفكرية التي تفاخر بها بيروت. أخيراً الأزمة الاقتصادية والنقدية التي لا سابقة لها التي يعاني منها لبنان منذ ١٩٨٥، قد تشكل باعث ارتياح عميق جداً لسوريا التي حرمت من جراء نظامها البيروقراطي من الازدهار الرائع الذي يتمتع به جارها الليبرالي الصغير.

على الرغم من عدم حيازة سوريا للغطاء الشرعي الذي يجيز لها ابقاء جيشها في لبنان، منذ أن وجهت الحكومة اللبنانية، عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ رسائل رسمية تطلب فيها إلى جامعة الدول العربية حلّ قوة الردع العربية، فإن سوريا قد عززت احتلالها لما يزيد على نصف مساحة لبنان البالغة عشرة آلاف واربعماية واثنين وخمسين كلم٢. وهناك من يشكك في عزمها على ضمّه بكامله إليها. في كل حال، إذا كان الشمال والبقاع قد ضمّا عملياً إلى سوريا. فلا ترى دمشق من مصلحتها في الوقت الراهن، أن تبسط سيادتها بصورة قاطعة على تلك المنطقتين، ليس خوفاً من التعرض لادانة مجتمع دولي خانع، بل حرصاً على عدم تحمل المسؤولية القانونية والسياسية عن العمليات الإرهابية وسواها من الأفعال المنافية للقانون الدولي ولحقوق الإنسان والتي ترتكب في مناطق وجودها.

على كلٍّ، لم تنجح سوريا حتى الآن في اخضاع لبنان. كما تعذر استشفاف الأهداف السورية في جميع ابعادها، طيلة سنوات عدة، إلا لقلة من القادة اللبنانيين الواعين. وقد تكشفت هذه الأهداف بشكل جلي في الاتفاق الثلاثي الموقع في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ الذي تضمن بصورة جوهرية اقامة علاقات «مميزة» مع سوريا، لكنها كانت في الواقع جائرة وغير عادلة ولصالح سوريا. وقد شكل اسقاط ذلك الاتفاق على

يد قسم من المسيحيين ـ هم آخر حصن ضد الهيمنة السوريّة ـ انقلاباً قاسياً على حافظ الأسد الذي كان يظن نفسه قد أصبح سيد لبنان المطلق. مما دفعه بعد ذلك إلى استخدام وسائل أخرى كي يفرض سيطرته، مثل السيارات المفخخة والقصف المدفعي، ومقاطعة رئيس الدولة، وتعطيل الحوار بين اللبنانيين وعمل المؤسسات الشرعية، الخ... وهنا يجدر بنا التساؤل أيضاً عما إذا كان الأسد قد استلهم مكيافيلي في سياسته. فقد جاء في «الامير» لذلك السياسي الفلورنسي: «من يستولي على مدينة اعتادت العيش حرة ولا يهدمها، يمكنه أن يتوقع أن تدمره تلك المدينة».

كذلك لم تنجح سوريا في السيطرة وحدها على الساحة اللبنانية، إذ اضطرها تحالفها الاستراتيجي مع طهران إلى اقتسام نفوذها في لبنان مع نفوذ الخميني. أخيراً، كانت دمشق تطمح لامتلاك الورقة الفلسطينية التي بدا أنها بعيدة المنال. فهي قد حرضت، عام ١٩٨٣، على قيام حركة انشقاق في قلب منظمة التحرير الفلسطينية، لكن المنشقين انضموا مجدداً إلى ياسر عرفات بحيث راح انصاره يتعرضون، اعتباراً من ١٩٨٥ لهجمات ميليشيا حركة أمل الشيعية التي تساندها دمشق. لكن عرفات لم يكتف باتخاذ موقف دفاعي، بل راح يمول المجموعات الأصولية في طرابلس (لبنان) وهي من ألد اعداء النظام العلوي.

إذا كانت المطامع الإسرائيلية ترتبط بالخصائص اللبنانية، فإنها ظهرت إلى العلن اعتباراً من عام ١٩٨٢. ذلك أن الدولة العبرية لا تتقبل بسهولة وجود دولة على حدودها الشمالية، تمثل من خلال صيغتها التعددية النقيض الحي للدولة اليهودية. فكان عليها إذاً أن تدمر هذا الانموذج الذي يضايقها. ومهما يكن، فإن اسرائيل المهتمة بقضية حيوية هي مسألة وجودها، لم يتوافر لها المجال، منذ فترة طويلة للإهتمام بالشأن اللبناني عن قرب. وبعدما اطمأنت إلى سائر جبهاتها الأخرى، وتعرضت

لأعمال استفزازية على حدودها الشمالية، عمدت إلى ضرب الاستقرار لدى جارها، على اعتبار أن إنفجار لبنان إلى كيانات طائفية متجانسة من شأنه تحويل الدولة العبرية إلى أنموذج يحتذى فتقوم هي عندئذ بتأدية دور الشرطي في منطقة تفككت و«تبلقنت».

وبعدما عللت إسرائيل النفس لفترة قصيرة، عام ١٩٨٢، بتوقيع معاهدة سلام مع لبنان الحليف الذي يفترض به أن يكون قد استعاد استقراره عقب تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ورحيل السوريين راحت تستعجل مخطط تجزئته ساعية، على الخصوص، إلى تحطيم تركيبته التاريخية القائمة على التعايش الدرزي - المسيحي. وقد رأينا بأية مكيافيلية وبأية سهولة حققت هدفها. لكن تبين على العكس أن ألاعيبها السحرية كانت على الصعيد الأمني قليلة المردود. ذلك أن إطالة الاحتلال للجنوب وشراسة العمليات الانتقامية المتكررة ولدت الحقد لدى السكان الشيعة الذين كانوا قبلاً في أحسن حال مع الجيش الذي خلّصهم من براثن الفلسطينيين.

لم تسفر المحادثات التي أجريت مع قادة الشيعة في جنوب لبنان عن النتيجة المتوخاة، واضطرت إسرائيل، للحفاظ على أمن الجليل إلى اللجوء إلى وسائل بديلة فانشأت ميليشيا محلية كانت غير كافية لمنع حرب العصابات ضدها، على الرغم من أن جيش الدفاع يساندها بحضوره الدائم في الجنوب، لدرجة أن حدودها أصبحت اليوم أكثر تعرضاً للتهديد منها بالأمس. فإلى «الخطر الفلسطيني» أضيف «الخطر الشيعي» الذي زاد من تفاقمه تدخل إيران المتصاعد والتي راحت تزود المجموعات العقائدية بالسلاح.

لم تقف مشاعر العداوة اللدودة القائمة بين سوريا وإسرائيل حائلاً دون تواطؤهما على الساحة اللبنانية. ذلك أن العلويين يقفون خلف

سوريا واليهود خلف اسرائيل. والحال أن العلويين واليهود يلتقيان على تأمين مصلحتيهما المشتركة التالية: اضعاف الفريق السني الذي يكوّن الأغلبية المطلقة وهو عدوهما الرئيسي لأنه يرفض كلا الاثنين. وهذا ما يفسر السعي الحثيث الدائم لدى هؤلاء وأولئك لتحطيم الفلسطينيين، «جيش المسلمين». كم مرة وحد السوريون والأسرائيليون جهودهم ضد هؤلاء. ففي ربيع ١٩٧٦ وبعدما اطمأنت إسرائيل عبر الولايات المتحدة إلى نوايا الأسد، أخذت تبتهج علانية لقيام الجيش السوري «بترويض» منظمة التحرير الفلسطينية. حتى أن الضباط السوريين والإسرائيليين التقوا جنباً إلى جنب في بيروت الغربية أثناء حصار تل الزعتر. وفيما كانت المدفعية السورية تقصف في كانون الأول ١٩٨٣، مدينة طرابلس حيث كان يتحصن عرفات وحلفاؤه الأصوليون، كانت إسرائيل تفرض حصاراً بحرياً حول المرفأ كي تمنع وصول الإمدادات إلى الفلسطينيين وحلفائهم.

والهدف الثاني المشترك بين سوريا واسرائيل يتمحور حول تقطيع لبنان. فدمشق قد شرذمت اللبنانيين كي تُحْكِمَ سيطرتها على لبنان؛ وإسرائيل فعلت كذلك مثلها من أجل إعادة رسم الخريطة البشرية لهذا البلد. واسفرت النتيجة عما يلي: لبنان في الأصل سريع العطب ولم يقو على مقاومة الضربات العنيفة لهؤلاء وأولئك، لدرجة أنه يجد نفسه قد تناثر إلى عدة كيانات متخاصمة تتجاهل وجود الدولة وتجردها من سلطاتها الأساسية.

في الواقع تطرح المشكلة اللبنانية بشكل أشمل، مسألة انبعاث الأقليات في الشرق الأوسط.

إذا سلمنا بأن لبنان المستقل والديمقراطي هو ثمرة مطلب مسيحي وعلى الخصوص ماروني - وهذا هو الواقع - منذ أمد بعيد، علينا أن

نحكم بسقوط هذا الخيار. لقد شاء المسيحيون الاعتقاد بقيام حالة تاريخية أزلية وعاشوا في ظل طوباوية مزدوجة: من جهة، طوباوية الميثاق المسيحي الإسلامي لعام ١٩٤٣ الذي اعتبروه أمراً مقرراً أعطي لهم نهائياً، في حين كان الإسلام يفهمه كمرحلة نحو الوحدة العربية أو نحو الأسلمة حالما تسنح الظروف. من جهة أخرى، وهم الغرب «المسيحي» الساهر على مصير أخوانه المسيحيين الشرقيين. صحيح أن المسيحيين اللبنانيين لم يعودوا، منذ بعض الوقت مغفلين في هذا المجال، لكنهم تظاهروا بأنهم ما يزالون يعتقدون بذلك جزئياً حِرصاً منهم على عدم إبراز عزلتهم. والحال أن هذا «الوهم» وتلك الطوباوية قد انهارا بفعل احتلال التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية.

في الخلاصة، سقط المسيحيون في لبنان من جراء رفضهم اختيار أحد الانموذجين اللذين اعتمدتها الأقليات المجاورة: النظام الاستبدادي (حكم العلويين في سوريا) أو النظام الاستئثاري القمعي (وضع إسرائيل). ففي دمشق، صادر العلويون الدولة لصالحهم وحدهم. وفي القدس، خطط اليهود لقيام دولة يستأثرون بها وحدهم، أي دولة لكل منها فقط على الرغم من أنف سائر المواطنين الآخرين. وتوقعا منهم لقيام أيام سوداء، هيأ العلويون، منذ الآن، مسألة انكفائهم إلى جبل النصيرية الذي وسعوا حدوده، باحتلال ما يحيط به: حمص في الناحية الشرقية، واللاذقية على الساحل، ومرتفعات طرابلس وعكار في الجنوب. من هذا المنظور، الا يخدم تفسخ لبنان في المدى البعيد، المصالح العلوية؟

في لبنان، تجتذب المسيرة الانفصالية عدداً متزايداً من المسيحيين لاسيّما من جيل الحرب الذي لم يعرف زمن التعايش. وفي الوقت الذي أصبح فيه وصول الجمهورية الإسلامية إلى الحكم واقعاً قريباً وملموساً، لا يرى المسيحيون في الوضع الذي يتوافر «لأخوانهم» المقيمين في أرض

الإسلام ما يطمئنهم، الأمر الذي يدفع بهم، كردة فعل، إلى محاولة اللجوء لاقامة دولة مسيحية تتبجح الدولة العبرية بحماسنها أمامهم.

غير أن الشروط الضرورية لتحقيق هذه الفكرة، التي لا تجمع الآراء حولها هي، على كل حال، أبعد من أن تكون متوافرة. فالمسيحيون خلافاً لليهود، لا يملكون «دياسبورا» متضامنة ومجندة في سبيل مثل هذه الغاية، أو تحالفات متينة في الخارج. وبقطع النظر عن تعذر قيام مثل هذه الدولة في «المنعزل» البالغة مساحته ثمان مئة كلم ٢، نظراً إلى كثافة سكانه - حوالي المليون نسمة - ولتعرضه للهجمات من كل صوب، يقتضي، علاوة على ذلك الحصول على حد أدنى من التوافق، كي يتم الاعتراف بها. والحال أن الدول العربية و«الصديقة» ليست على استعداد للقبول بمثل هذا التحوّل، الأولى لأنها تعطي الدليل على عدم قدرتها على التعايش، في ظل المساواة، مع طوائف غير إسلامية؛ والثانية (فرنسا والفاتيكان) لأنها ما تزال متمسكة بلبنان المسيحي - الإسلامي الذي اسهمت في قيامه ومجيئه، وهي ليست على استعداد لضمان بقاء دولة مسيحية.

يبدو إذاً أن العزلة التي فرضها التهجير على المسيحيين، ليست قادرة على حل المسألة الأساسية التالية: كيف البقاء كطائفة حرة؟ شعر الدروز بأنهم مهددون أيضاً، فاعتقدوا أنهم وجدوا الخلاص في العزلة. والحال أنهم يعيشون هاجس «هجوم» شيعي على منطقتهم شبه الخالية من السكان: ما لايزيد عن مئة وخمسين ألف نسمة على ستماية كلم٢. وهذا الخوف شديد لدرجة أن الدروز، بعد أن دمروا عدداً من القرى الساحلية التي كان يسكنها المسيحيون، راحوا يتوسلون عودة هؤلاء المسيحيين، جيرانهم السابقين. لقد ادرك وليد جنبلاط مدى هشاشة وضع «منطقته»، وفضل التحالف مع عدوه حافظ الأسد الذي قتل بالأمس والده كمال، بدلاً من مجابهته. غير أنه سعى إلى التخفيف من

وطأة البقاء وجهاً لوجه مع دمشق، وعقد تحالفات أخرى مع إسرائيل والاتحاد السوفياتي، كما تدبر أمره بانشاء بعض الصداقات في أوروبا من خلال الاممية الاشتراكية.

هناك مسألة أساسية تقضّ منذ سنوات، مضجع الأوساط الفكرية والسياسية في بيروت الشرقية: ألم يكن من الحكمة، عام ١٩٧٦، عندما جاء السوريون إلى لبنان «لقمع» الفلسطينيين، أن ينشأ تحالف بين الموارنة والعلويين؟ الجواب صعب، فمثل هذا الاتفاق كان سيبقى بالضرورة سرياً وغير متوازن. ذلك أن العلويين مرغمون، في سبيل البقاء في الحكم، على انتهاج سياسة سنية. وعليهم، عاجلاً أم آجلاً الوقوف إلى جانب الفلسطينيين والإسلام اللبنانيين، ومناوأة المسيحيين، أقله في الظاهر، ولكنه ظاهر لا يمكنه أن يرتدي سوى أشكال العنف والسيطرة. ونهجهم يشابه نهج اليهود. فالأسد ميال، بوصفه اقلويا، للتحالف ضمناً مع يهود إسرائيل، ومع ذلك يجد نفسه «ملزماً» باضطهاد مواطنيه الإسرائيليين الذي يشتبه بميولهم الصهيونية.

إذا كان الرئيس سليمان فرنجية قد أدرك، دون شك، أنه لن ينتصر على الإطلاق عام ١٩٧٨ ووافق على التضحية بحريته في سبيل المحافظة على الوجود المسيحي في الشمال، وإذا كان المسؤولون في زحلة والقبيات قد حذوا حذوه أيضاً، فإن الأمر كان مختلفاً مع بشير الجميل وكميل شمعون اللذين اختارا المقاومة. ذلك أن «القذيفة سواء كانت علوية أو سنية، تبقى قبل كل شيء سورية» على حد ما كان يردده الرئيس شمعون.

أضف إلى ذلك، هناك فارق كبير يميز المسيحيين عن الدروز: فهؤلاء يبرعون كالعلويين في مجاهرتهم بالعروبة والإسلام في حين أن المسيحيين يتباهون بلبنانيتهم وبعدم انتمائهم للعروبة. كذلك يعلن

الدروز أنفسهم «إشتراكيين» في الوقت الذي لا يوجد من يضاهيهم في اقطاعيتهم، لأن «التقدمية» في لبنان، مهما قيل، تبقى من صنع المسيحيين. لكن إذا كان الصفاء يرفع من قدر المسيحيين على الصعيد الأدبي، فإنه أبعد من أن يكون ميزة سياسية في هذا الشرق حيث يسود النِّفاق والمراهنة والازدواجية.

إضافة إلى ما تقدّم، فَقَدَ هؤلاء بعضاً من الدور الذي كانوا يقومون به كصلة وصل مع المنطقة المجاورة خلال قرون. ذلك أنهم لم يعودوا يستأثرون وحدهم بالثقافة والتقنية والعلاقات التي كانت تساعد الغرب للدخول إلى العالم الإسلامي، ذلك أن كلا الغرب والشرق العربي آخذ في الاستغناء عن خدماتهم شيئاً فشيئاً. حتى ان المسيحيين أخذوا يتعرضون اليوم لصدّ من كانوا يتوددون إليهم في الثلاثينات كاليهود والعلويين والفرنسيين...

إذا كان على لبنان المسيحي ـ المسلم أن يبعث من جديد، فإنه سيكون على وجه التأكيد مديناً للمسيحيين بذلك. لأن الحل بالنسبة إليهم لا يمكن إلا بالحوار. وبصفتهم القيمين التاريخيين على لبنان، فإن مبادرة بعثه وقيامته ووضع ميثاق جديد له تقع على عاتقهم. وعند ذاك، لا أهمية لرسم الحدود والصيغة التي يقع الاختيار عليها سواء كانت كونفدرالية أو مناطقية (كانتونات...). إنها مهمة صعبة حقاً وتتطلب تضحيات كبيرة، في وقت اخذ فيه الحذر يفصل كالجدار بين اللبنانيين لدرجة أنهم أصبحوا يتنكرون لبعضهم بعضاً. وإننا نشهد في الواقع هذه الظاهرة المذهلة: إن الإسلام المعتدل والعصري شيعياً كان أم سنياً، ما يزال بلا شك الأكثرية الغالبة، وهو يخشى نظرياً هيمنة الإسلام الأصولي لأنه يعلم أنه سوف يخضعه لشريعته، ومع ذلك فإنه يبدو مفتوناً به لدرجة العجز عن مقاومته، وبذلك يسهّل له سبيل التقدم!

هل يمكن، والحالة هذه، إعادة بناء دولة تعددية ما دامت الجيوش الغريبة تحتل أرض الوطن، والخميني يستعبد عقول الجماهير؟ لما كان كل تلاق رسمي بين اللبنانيين يبقى ناقصاً على الفور لأنه واقع تحت إشراف دمشق، تبقى الاتصالات السرية هي التي تستطيع وحدها تمهيد طريق المستقبل. إن التعامل مع الدروز ـ وهم أقلية صغيرة ـ هو ضروري لكنه لا يكفي. أما التفاوض مع الشيعة فهو يفرض نفسه على الرغم من الخوف الذي يوحي به وقوف قادتهم إلى جانب رجال الدين الإيرانيين. وإذا كان السنّة هم في الغالب عرباً قبل أن يكونوا لبنانيين، أليس المسيحيون والشيعة والدروز لبنانيين قبل كل شيء آخر؟

مهما كان الأمر، تتعذر إعادة السلام إلى لبنان وعودة مئات الالوف من المهجرين إلى بيوتهم (ثلث السكان تقريباً وجلهم من المسيحيين والشيعة) إلا بضمان قوة دولية محايدة. ومن غير المؤكد ان لم نقل من المستحيل أن لبنان، إذا ما ترك وشأنه أو.. لجيرانه، سوف يستعيد هدوءه، أو يتوقف عن إشعال النار التي تقذف بشراراتها الغرب. هذا الغرب الذي يميل أكثر فأكثر لاتهام لبنان وحده بالمصائب التي يعاني منها بدوره، والذي يبدو أنه يبحث عن الدواء الشافي منها عبر تطبيق قول فوفينارغ المأثور: «نخاصم البائسين كيلا نضطر للاشفاق عليهم».

باريس في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٧

الملاحق

الهوامش
محطات تاريخية ١٩٦٧ - ١٩٨٧
مراجع مختارة

هوامش الفصل الاول

منظمة التحرير الفلسطينية تبسط سيطرتها على لبنان

(١) اسم الجناح العسكري لحركة فتح.

(٢) Xavier Baron, **Les Palestiniens, un peuple,** Le Sycomore, Paris, 1ère édition, 1978, p. 99-100.

(٣) ندوة نظمتها المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية في باريس في ٥و٦ ايار ١٩٨٦ حول موضوع: لبنان، آمال وحقائق.

(٤) ورد هذا العدد لدى
Naomi Joy Weinberger, **Syrian Intervention in Lebanon,** Oxford University Press, New York, 1986, p. 122.

(٥) محفوظات البطريركية المارونية في بكركي، لبنان.

(٦) المحضر السريّ لمحادثات الشهابي والبستاني في ١٥ تموز ١٩٧١ وهو محفوظ في ملف «استراتيجية المخابرات في الجيش اللبناني».

(٧) النص الكامل في **Fiches du Monde Arabe** (FMA) I-S 62

(٨) عندما تحولت الحركة الى حزب، قرر قادته الابقاء على هذا الاسم الذي أصبح معروفاً. كذلك لم يشأ بيار الجميل ورفقاؤه تعديل اسم «الكتائب» الذي أطلقته المفوضية العليا الفرنسية، على الحزب منذ انشائه على الرغم مما يحيق بهذه الكلمة من التباس بينها وبين كتائب «فرنكو». (حول بيار الجميل وحزبه، انظر:
Jacques Nantet, **Pierre Gemayel,** J.c. Lattès, Paris, 1986)

(٩) انظر الفصل الثاني.

(١٠) يبرز هذا اللقب تفضيل عرفات لكل ما يمت إلى الاسلام بصلة. ذلك ان «أبو عمار» يعني «والد عمار»، وهذا الأخير هو نجل ياسر، احد المسلمين الأوائل في عصر الدعوة المحمدية.

(١١) وفقاً لاحكام معاهدة الدفاع المشترك التي وقعها العرب عام ١٩٥٠، توضع الجيوش العربية المشتركة في العمليات العسكرية بامرة قيادة موحدة تتولاها الدولة التي لها أكبر عدد من الجيوش في ميدان المعركة، أي مصر.

(١٢) الأمن العام اللبناني، تقرير سري، في ١١ تموز ١٩٦٨، رقم ٦٩٧/س.

(١٣) المرجع ذاته، في أول ايار ١٩٦٩، رقم ٧٣٢/س.

(١٤) المرجع ذاته، في ١٩ ايار ١٩٦٩، رقم ٨٣٤/س.

(١٥) المرجع ذاته، في ٢١ حزيران ١٩٦٩، رقم ٢٥/س ك.

(١٦) المرجع ذاته، في ٣ تموز ١٩٦٩.

(١٧) حوالي ٩٠٪ من الفلسطينيين هم من الطائفة السنية، والبقية من الطوائف المسيحية المختلفة.

(١٨) الشرق الاوسط، ٢٧ حزيران ١٩٦٤.

(١٩) تعني كلمة الشيخ، في الأصل: المتقدم في السن، العاقل.

(٢٠) الامن العام اللبناني، تقرير سري، في ٣ ايار ١٩٦٨، رقم ٤٢٨/س.

(٢١) المرجع ذاته، في ١٨ تموز ١٩٦٨، رقم ٢٨٢.

(٢٢) المرجع ذاته، في ٢٧ نيسان ١٩٦٩، رقم ٧٠٣/س.

(٢٣) محضر رسمي وضعه وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا.

(٢٤) الوكالة الوطنية اللبنانية للانباء، ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٩.

(٢٥) بشأن مجمل هذه الحوادث، انظر **L'Orient-Le Jour,** 23 octobre 1969; **Le Monde** 23-24 octobre 1969 et 25 octobre 1969; **Le Figaro** 24 octobre 1969.

(٢٦) **L'Orient-Le Jour,** 23 octobre 1969;
تشير الجريدة إلى أن «أيَّ فدائي فلسطيني لا ينطلق من الحدود المصرية. ومن المعروف ان سوريا لا تسمح الا بقيام «الصاعقة» فقط (وهي منظمة بعثية انشأتها دمشق عام ١٩٦٧ بغية اختراق منظمة التحرير الفلسطينية) وان «جبهتها» هادئة على الدوام. اما في العراق، فالتشريعات التي تنظم تحركات الفلسطينيين بوجه عام والفدائيين بوجه خاص، هي الاقسى في العالم العربي، ويتعذر على الفدائيين التجول إلّا ضمن حدود قطاعات معينة بدقة وتحت مراقبة السلطات في بغداد.

(٢٧) البيان الرسمي الصادر عن دار الفتوى، وهي المرجع الاعلى للطائفة السنية، في ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٩.

(٢٨) برقية السفير اللبناني في طرابلس ليبيا خليل عيتاني بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٩.

(٢٩) **New York Times,** 11 octobre 1969.

(٣٠) **Le Monde,** 27 octobre 1969.

(٣١) حسن خالد، المسلمون في لبنان والحرب الاهلية (محاضر اجتماعات قمة عرمون)، دار الكندي، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٨٠.

(٣٢) هي الوثيقة السرية المحفوظة لدى قيادة الجيش اللبناني تحت رقم ١٢٣/ك أ س؛ كذلك الوثيقة السرية رقم ٣ المحفوظة لدى القيادة نفسها.

(٣٣) تفاصيل هذه العملية في الوثيقة السرية المحفوظة لدى قيادة الجيش اللبناني، تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٧٦.

(٣٤) انظر الفصل الرابع.

(٣٥) بلغت هذه العمليات ٢٣٩٠عام ١٩٦٩، و٢٢٥٦عام ١٩٧٠، ثم اخذت تتضاءل فبلغت ٥٤٥ عام ١٩٧١، و٣٢٦عام ١٩٧٢، الى أن اصبح عددها ٢٤٤ عام ١٩٧٦.

(٣٦) النهار، ٢٤ ايار ١٩٧٦.

(٣٧) لا يقوم الميثاق الشفهي لعام ١٩٤٣ بمقام الدستور. وكانتِ فرنسا المنتدبة قد منحت، في الواقع، لبنان دستوراً ينص على قيام نظام برلماني ما يزال ساريَ المفعول حتى اليوم. للتعمق في دراسة هذا الدستور، انظر ادمون رباط، «الدستور اللبناني»، (نشأته، نصوصه وشرحه)، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢.

(٣٨) حسن خالد، المرجع المذكور، ص ١٩٢.

(٣٩) السفير، ١٨ ايلول ١٩٧٦.

(٤٠) حسن خالد، المرجع المذكور، ص ٢٩٧.

(٤١) Christian Troubé, **Comment to nommer Liban?** Le Cerf, Paris, 1985, p. 34.

(٤٢) على حد تعبير الملك فهد، عاهل المملكة العربية السعودية، في حديث له إلى جريدة **Le Figaro -Magazine,** 5 janvier 1985.

(٤٣) دام الحديث سبع دقائق وثمان ثوان. تسجيل مركز التنصت على المكالمات الهاتفية التابع لشعبة المخابرات في الجيش اللبناني. وقد قدم إلى السلطات السعودية التي لامت عرفات على أحاديثه المتعلقة بالملك خالد.

(٤٤) الكتاب الابيض اللبناني (وثائق دبلوماسية لعامي ١٩٧٥ و١٩٧٦) بيروت، ١٩٧٦، ص ١٤ - ١٥.

(٤٥) رشيد خالدي، اثر الحركة الوطنية الفلسطينية على المجتمع والسياسة في لبنان، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ١٢، صيف ١٩٨٤، ص ٣.

(٤٦) انظر الفصل الخامس.

(٤٧) النهار، ١٩ آذار ١٩٧٤.

(٤٨) Jacques Buob et Safa Haeri, «Comment Khomeyni veut conquérir le monde», **L'Express,** 6-12 juillet, 1984.

(٤٩) حول العقيدة الدينية للدروز، انظر المرجع المهم التالي:
Sylvestre de Sacy, **Exposé de la religion des druzes,** Imprimerie royale, Paris, 1838.

(٥٠) انظر حول هذا الموضوع كتاب:
Henri Corbin, **En Islam iranien,** Gallimard, Paris, 1971, t.I.

(٥١) يوسف خطار ابو شقرا، الحركات في لبنان، بيروت، ١٩٥٢، ص ١٥.

(٥٢) حسن خالد، المرجع المذكور، ص ١٨٩.

(٥٣) Kamal Joumblat, **Pour le Liban,** Stock, Paris, 1978, p. 38.

(٥٤) نقلًا عن كتاب «الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية»، مركز المعلومات اللبناني، بيروت ١٩٧٨، ص ٩٧.

(٥٥) تسجيل مركز التنصت على المكالمات الهاتفية التابع لشعبة المخابرات في الجيش اللبناني.

(٥٦) المرجع ذاته.

(٥٧) خلال شهرين (تموز وآب) جرى قتل اثنين وعشرين الف مسيحي (في لبنان ودمشق) وتشريد خمسة وسبعين الف، وهدم ٣٦٠ قرية و٥٦٠ كنيسة و٤٢ ديراً، و٢٨ مدرسة، واحراق ٩ مؤسسات فرنسية. انظر
Michel Hayek, «La France et le Liban», **Le Monde**, 9 juin 1976

(٥٨) النهار، ٤ ايلول ١٩٨٤.

(٥٩) وردت في خطاب الرئيس الأسد في دمشق، بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦.

(٦٠) يبدو لنا تصنيف هذه الأحزاب تحت شعار اليسار غير ملائم، لان الأمر لا يتعلق بأحزاب تناضل، كأحزاب اليسار في الغرب، على أساس برامج اصلاحية ديمقراطية، بل هي مجموعات تستخدم العنف والتخريب بهدف قلب الوضع القائم بالقوة.

(٦١) **Xavier Baron, op.cit.**, 1ère éd., p. 198.

(٦٢) **Liban, cinq années de lutte**, Ed. du Parti communiste libanais, Beyrouth, 1980, p.26.

(٦٣) تفاصيل هذه العمليات في تقرير شعبة المخابرات في الجيش اللبناني بعنوان «نشاطات الحزب الشيوعي اللبناني خلال الحرب (١٩٧٥)».

(٦٤) مقابلة من ٦٠ صفحة في مجلة الطريق، شباط ١٩٨٣.

(٦٥) تقرير مؤرخ في ٣ تشرين الثاني ١٩٧٦، أعده مدير الأمن العام لقيادة الجيش.

(٦٦) السفير، ٢ تموز ١٩٨٥.

(٦٧) وثيقة للأمن العام اللبناني، ١٢ كانون الأول ١٩٧٥، تحمل عنوان: «أهم النشاطات الهدّامة لمنظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب المتحالفة معها عام ١٩٧٥».

(٦٨) من كلمة «ملك»، نشأت هذه الكنيسة الشرقية التي تسمى أيضاً روم كاثوليك إثر الانشقاق عن بطريركية انطاكية للروم الارثوذكس عام ١٦٨٤. وكان مطران صور وصيدا، تيموتاوس الصيفي هو الذي اطلق حركة الانشقاق هذه، بتأثير من اليسوعيين، وقرر الاتحاد بروما. وقد استقلت الكنيسة الملكية عام ١٧٠٤، غير انها بقيت دون بطريرك حتى وفاة بطريرك الروم الارثوذكس عام ١٧٢٤، حين صار لها بطريرك، مركزه في دمشق، على الرغم من انه يقيم معظم ايامه في لبنان، في الربوة من قضاء المتن، أو حتى عام ١٩٨٣، في عين تراز (الشوف). وقد هدمت عين تراز خلال معركة الجبل. انظر الفصل الرابع.

(٦٩) وثيقة سرية للمكتب الثاني اللبناني، ٢٩ كانون الاول ١٩٧٥

(٧٠) النهار، ٨ كانون الاول ١٩٨٠

(٧١) الاحرف الاولى للكلمات الانكليزية Rokett Propelled Grenade

(٧٢) النهار، ٨ تشرين الثاني ١٩٧٦

(٧٣) **Libération**, 15 avril 1985.

(٧٤) **Le Réveil**, 27 mars 1985.

(٧٥) Dominique Baudis, **La passion des chrétiens du Liban**, France-Empire, Paris, 1979, p. 12 et s.

(٧٦) بلاغ قوى الأمن الداخلي، رقم ٣٠ - ٧٨٠.

(٧٧) الكتاب الابيض، المرجع المذكور، ص ٥، وحول عين الرمانة، نشير إلى الدراسة الاجتماعية
Joseph Pharès, **Une Société banlieusarde dans l'agglomération beyrouthine,** Université libanaise, Beyrouth, 1977.

(٧٨) النهار، ١٤ نيسان ١٩٧٥. بعد ذلك، برّأ ابو اياد حزب الكتائب. انظر
Abou Ayad, **Palestinien sans patrie**, Fayolle, Paris 1978, p. 250.

(٧٩) بلاغ قوى الأمن الداخلي، رقم ٣٢٤٠.

هوامش الفصل الثاني

عهد السورنة

(١) Ghassan Tuéni, «Sauver le Liban», **Politique Internationale,** N°28, été 1985, p. 47 et s.

(٢) **The Washington Times,** 10 novembre 1986

(٣) Henry Kissinger, **Les années orageuses,** Fayard, Paris, 1982, t. II, p. 954-961.

(٤) صدر هذا الرأي للفقيه السني ابن تيميَّة في القرن السادس عشر، وما يزال معتمداً لدى الاسلام السني الحنيف.

(٥) نقلاً عن كمال جنبلاط، المرجع المذكور، ص ١٧٧.

(٦) Raymond O'Zoux, **Les Etats du Levant sous mandat français,** Librairie Larose, Paris, 1931, réédité à Beyrouth en 1987, P. 104.

(٧) بشأن الخصائص الدينية، انظر

René Dussaud, **Histoire et religion du Noçaïris,** Lib. Emile Bouillon, Paris, 1900.

(٨) Louis Jolabert, **Syrie et Liban, réussite française?,** Plon, Paris, 1934, p. 101.

(٩) René Dussaud, **op.cit.,** p. 23-24.

(١٠) El-Bokhari, **L'authentique tradition musulmane, (Sunna),** traduction de G.H. Bousquet, Fasquelle, Paris, 1964, p. 251; réédité chez Sindbad en 1986.

(١١) Mounir M. Moussa, **Etude sociologique des alaouites ou noçairis,** thèse, Paris, 1958, citée par Gérard Michaud (pseudonyme de Michel Seurat) in «Terrorisme d'Etat, terrorisme contre l'Etat, (Le cas syrien)», **Esprit,** oct.- nov. 1984.

(١٢) Maurice Barrès, «Une enquête aux pays du Levant», in **l'Oeuvre de Maurice Barrès,** Club de l'Honnête Homme, Paris, 1967, t. IX, p. 272.

(١٣) Pierre Rondot, «Les alaouites», in **l'Afrique et l'Asie modernes,** revue trimestrielle du Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie modernes, N°138, automme 1983, p. 46 et s.

(١٤) Jacques Weuleresse, **Le pays des alaouites,** Arrault & Cie., Tours, 1940, p. 326.

(١٥) لجأ نوفل الياس في الستينات، بعد أن صادر النظام «الاشتراكي» السوري املاكه، إلى لبنان حيث توفي عام ١٩٨٣. ولدى وصول العلويين إلى الحكم، لم يعيدوا إليه تلك الأملاك.

(١٦) نقلاً عن René Dussaud, **op.cit.,** p. 159.

(١٧) Henri Lammens, **L'islam, croyances et institutions,** Imprimerie catholique, Beyrouth, 1943, p. 228.

(١٨) يصنف الكاثوليك اتباع الطقس الغربي، «باللاتين» في الشرق العربي.

(١٩) النص الكامل في

Les Jésuites en Syrie, sans nom d'auteur, Ed. Dillen, Paris p. 25 et s.

(٢٠) عبارة استخدمت ابان الانتداب الفرنسي للدلالة على مجموعات تقيم في منطقة محددة لتمييزها عن الاقليات المنتشرة هنا وهناك، أي في مجمل البلاد، كالمسيحيين. وفي الواقع، هناك أقليات اخرى سكنت بلاد العلويين. حيث احصي، عام ١٩٢٠، مائة وثمانون الفاً من العلويين، وثلاثة وخمسون الفاً من السنيين، وخمسة واربعون من المسيحيين من مختلف الطوائف، وستة آلاف من الاسماعيليين.

(٢١) تنص المادة الاولى، بالواقع: «على الدولة المنتدبة تعزيز الحكم الذاتي المحلي «ولكنها لا تتضمن تحويلها الى «دول مستقلة»، خلافاً لما نصت عليه المادة نفسها بشأن لبنان وسوريا فقط.

(٢٢) Archives du Quai d'Orsay, Levant 1981- 1930, Syrie- Liban, Doc. E-493.

(٢٣) Comte R. de Gontaut- Biron, **Comment la France s'est installée en Syrie (1918-1919),** Plon, Paris, 1923, p. 24.

(٢٤) Archives du Quai d'Orsay, note sur l'Etat des alaouites, Syrie -Liban, 1918- 1930, E-477.

(٢٥) عام ١٩٢٦، كانت نسبة ٦١,١٥٪ من ميزانية العلويين تخصص لنفقات التجهيز والخدمات والتربية. أما في لبنان وسوريا، فكانت هذه البنود تتمثل على التوالي بنسبة ٣٠,١٥٪ و١٨,٣٤٪.

(٢٦) لاول مرة في تاريخ اللاذقية، يتولى علوي يدعي مدحت اشملت منصب رئاسة بلديتها، وذلك بعد اعتلاء الأسد سدة الحكم.

(٢٧) الرسائل المؤرخة في ٨ و١١ حزيران ١٩٣٦، انظر

Archives du Quai d'Orsay, Levant 1918, 1930, Syrie-Liban, Doc. E-492, fol. 194 et 195.

(٢٨) نقلاً عن الرسالة التي وجهها ١٢ عضواً، علوياً ومسيحياً، من المجلس التمثيلي (الذي كان مؤلفاً من ١٧ عضواً بينهم ثلاثة من السنيين) إلى وزير الخارجية الفرنسي ايفون ديلبوس. انظر

Archives du Quai d'Orsay, op. cit., E-493.

(٢٩) Archives du Quai d'Orsay, Syrie-Liban, 1918-1930, E-493, fol. 181 et fol. 231.

(٣٠) شهادة نوفل الياس للمؤلفين.

(٣١) الرسالة المؤرخة في ٥ تموز ١٩٣٦ص انظر

Archives du Quai d'Orsay, op. cit., E-493.

(٣٢) ابو موسى الحريري، العلويون النصيريّون، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٢٨ وما بعدها.

(٣٣) انظر

Nikolaos Van Dam, **The struggle for Power in Syria,**
St. Martin's Press, New York, 1979.

Olivier Carré, «Le Mouvement idéologique bassiste», in **La Syrie d'aujourd'hui,** Centre national de la recherche scientifique, Paris, 1980, p. 186.

(٣٥) منشورات دار الشبيبة للنشر، دمشق، ١٩٧٨.

(٣٦) انتخب بالاستفتاء العام في ١٢ آذار ١٩٧١ ونال نسبة ٩٩,٢٪ من أصوات المقترعين ثم ٩٩,٦٪ لدى اعادة انتخابه في ٨ شباط ١٩٧٨، و٩٩,٧٪ لولايته الثالثة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٥.

(٣٧) سليمان مرشد هو أحد موقعي الرسالة الموجهة إلى ليون بلوم في ١٥ حزيران ١٩٣٦، تراجع الصفحة ٧٨.

(٣٨) سارت الاشغال بطيئة في خريف ١٩٨٦ من جراء الأزمة الاقتصادية التي تعصف في سوريا.

(٣٩) Gérard Michaud, «La Syrie ou l'Etat de barbarie», in **Esprit,** novembre 1983, p. 16.

(٤٠) Gérard Michaud et Olivier Carré, **Les Frères musulmans (1928-1982),** Gallimard, Coll. Archives, Paris, 1983.

(٤١) عرفت هذه المعاهدة باسم الدبلوماسيَّين؛ الفرنسي فرنسوا جورج بيكو والانكليزي السير مارك سايكس، اللذين تباحثا بشأن هذا الاتفاق السري حيث تقاسمت باريس ولندن مناطق نفوذ كل منها في الشرق، بانتظار تفكك الامبراطورية العثمانية (٩ - ١٦ ايار ١٩١٦).

(٤٢) رسالة المفوض السامي داميان دي مارتيل الى الكي دورسيه، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ - انظر

Archives du Quai d'Orsay, op. cit., E-492.

البسطة هي الحي السكني الرئيسي للسنّة في بيروت.

(٤٣) رسالة المندوب لدى المفوض السامي، M. Meyrier ، إلى الكي دورسيه، في ٢١ آب ١٩٣٦. انظر Archives du Quai d'Orsay, op. cit., E-502.

(٤٤) Edmond Rabbath, **La formation historique du Liban politique et constitutionnel,** Université libanaise, Beyrouth, 1973, p. 235-236.

(٤٥) Henri Lammens, **La Syrie, Précis historique,** Imprimerie catholique, 1921, T.I. p. 57.

(٤٦) مبتكر هذه التسمية هو عالم الآثار والمؤرخ الاميركي جايمس هنري بريستد (١٨٦٥ - ١٩٣٥)، قصد بها المنطقة الخضراء التي تماثل بشكلها قوس الدائرة الممتدة شمالي شبه الجزيرة العربية ابتداء من مصر حتى بلاد ما بين النهرين والكويت. لم تشكل هذه المنطقة عبر تاريخها كياناً سياسياً لكونها جزءاً من الأمبراطورية العثمانية خلال الفترة القائمة بين القرن السادس عشر والقرن العشرين.

(٤٧) **La Syrie, Précis historique,** op. cit, -

(٤٨) Archives du Quai d'Orsay, op. cit., E-142, fol. 49.

اعتقل الفرنسيون بالفعل سعادة عدة مرات بتهمة الشغب والاعتداء على أمن الدولة؛ ونفي إلى اميركا اللاتينية ثم عاد إلى لبنان ليعاود دعوته إلى قيام سوريا الكبرى حتى أنه حاول القيام بانقلاب على الدولة عام ١٩٤٩ بدعم من الرئيس السوري حسني الزعيم. فاعتقل وحوكم في بيروت ثم اعدم رمياً بالرصاص في ٩ أيلول ١٩٤٩.

(٤٩) **Rapport du pouvoir politique à Kobayat,** doctorat de 3ème cycle en sociologie, Université Paris VII, 1983, non publiée.

(٥٠) أحمد اسكندر، الشراع، ٧ آذار ١٩٨٣

(٥١) خالد العظم، مذكرات، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، الجزء ٢، ص ٧٦.

(٥٢) النهار، ٩ آب ١٩٦٢.

(٥٣) المرجع ذاته، ٢ آب ١٩٦٢.

(٥٤) اشرف، على الاغتيال، «جهاز المندوبين» الذي انشأته منظمة التحرير الفلسطينية (انظر الفصل الاول).

(٥٥) المستقبل، ٨ ايار ١٩٨٢.

(٥٦) بعد حوالي الشهر من اطلاقه من سجن اسرائيل، في اطار تبادل الاسرى في ايار ١٩٨٥، ظهر كوزو اوكاموتو أحد أبرز العاملين في الجيش الأحمر، مجدداً في سهل البقاع، آتياً من ليبيا، عبر دمشق، **(L'Orient-Le Jour,** 22 juin 1985)

(٥٧) خالد العظم، المرجع المذكور، الجزء الثالث، ص ١٩٩.

(٥٨) مذكرة سرية صادرة عن مركز التحاليل والتوقعات في الكي دورسيه، تحت رقم ٩٩٧/C في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٤.

(٥٩) خالد العظم، المرجع المذكور، الجزء الثالث، ص ٥٥ ـ ٥٦. حول حوادث ١٩٥٨، انظر كميل شمعون (وكان رئيساً للجمهورية حينذاك).

Camille Chamoun, **Crise au Moyen-Orient,** Gallimard, Paris 1963; Wilbur Crane Eveland, **Ropes of Sand,** Norton, New York, 1980.

(٦٠) انظر الفصل الاول.

(٦١) ملخص المفاوضات اللبنانية ـ السورية المنعقدة في ١٦ و١٨ حزيران ١٩٧٣، في جديدة يابوس، وفي ٢٣ حزيران ١٩٧٣، في المصنع. وثيقة لبنانية مؤرخة في ١٠ تموز ١٩٧٣.

(٦٢) شهادة نقولا الفرزلي للمؤلفين، وقد أكدها أحد الوزراء اللبنانيين السابقين الذي حضر المؤتمر.

(٦٣) محمد ابو مرعي، **الصحافة اللبنانيّة وقانون المطبوعات**، وزارة الاعلام، بيروت، ١٩٧٣.

(٦٤) تقرير سري لشعبة المخابرات في الجيش اللبناني، ١١ تموز ١٩٧٣، بعنوان: «التحركات السورية والفلسطينية بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣».

(٦٥) انظر الفصل الخامس.

(٦٦) خالد العظم، المرجع المذكور، الجزء الثاني ص ٩٩.

(٦٧) انظر حول هذا الموضوع، الدراسة الشاملة لميشال سلامة: تطور العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا بين ١٩٤٣ و١٩٦٧، اعدت لوزارة الخارجية اللبنانية، بيروت، ١٩٦٧.

(٦٨) صباح الخير، ٣٠ نيسان ١٩٧٨.

(٦٩) تقرير المكتب الثاني في الجيش اللبناني، ١٥ تموز ١٩٧١.

(٧٠) مقابلة مع **Politique Internationale,** N°29, automne 1985, p. 7 et s.

(٧١) حسن خالد، المرجع المذكور، ص ٢٨٢. حول الدامور، راجع ص ١٠٧ز

(٧٢) المرجع ذاته، ص ٢٢٤.

(٧٣) تسجيل مركز التنصت على المكالمات الهاتفية التابع لشعبة المخابرات في الجيش اللبناني.

(٧٤) النهار، ٧ كانون الاول ١٩٧٥.

(٧٥) نقلا عن Kamal Joumblatt, **op. cit.,** p. 185.

(٧٦) النهار، ٨ شباط ١٩٧٦.

(٧٧) الكتاب الابيض اللبناني، المرجع المذكور، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٧٨) انطوان خويري، الحرب في لبنان (تاريخ للأحداث، ٢٩ ايار ١٩٧٦)، ص ٢٣٨ و٢٣٩. الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٧.

(٧٩) **Le Monde,** 4 juin 1976

(٨٠) المرجع ذاته، ٢٠ حزيران ١٩٧٦.

(٨١) انظر الفصل الاول.

(٨٢) يشمل الرقم مئتي الف نسمة، المسيحيين في البقاع ومنطقة بعلبك الذين لجأوا منذ ١٩٨٢، إلى زحلة، عقب وصول المرتزقة الايرانيين إلى تلك المنطقة. يبلغ عدد سكان زحلة، بحسب مصادر اخرى، مئة وثلاثين الف نسمة، موزعة بين الملكيين (وهم الأكثرية الغالبة) والموارنة والروم الارثوذكس، انظر

William Harris, «The view from Zahlé: security and Economic Conditions in the Central Bekaa, 1980-1985»; **the Middle East Journal,** Vol. 39, N°3, été 1985, p. 270 et s.

(٨٣) أوردت النهار، ١٣ أيار ١٩٧٨، تفاصيل هذا الحادث باسهاب.

(٨٤) تقرير سري جداً لقوى الأمن الداخلي رقم ٣٢/٢٠٥، ٢٠ حزيران ١٩٧٨.

(٨٥) انظر الفصل الثالث.

(٨٦) انظر حول هذا الموضوع مقالة

Sélim Abou, «Francophonie; les leçons libanaises», **Les Cahiers de l'Orient,** N°4, p. 155 et s.

(٨٧) السفير، ١١ شباط ١٩٧٨.

(٨٨) انظر الفصلين الرابع والسادس.

(٨٩) انظر الفصل الرابع.

(٩٠) **L'Orient-Le Jour,** 10 mai 1985.

(٩١) انظر الفصل الثالث.

(٩٢) وفق النّص يزاد عدد النواب من ٩٩ الى ١٩٨؛ كما يُضاف إلى النواب الـ ٩٩ الجدد، ١٢ نائباً آخرين بدلاً من الذين توفوا منذ الانتخابات العامة عام ١٩٧٢.

(٩٣) نشر النص الكامل للاتفاق الثلاثي في

L'Orient-Le Jour, 28 décembre 1985.

وفي **Les Cahiers de l'Orient,** N°1, 1986, p. 243.

هوامش الفصل الثالث

الاشقاء العرب الزائفون

(١) شهادة الرئيس سركيس للمؤلفين.
(٢) النهار، ٦ كانون الثاني ١٩٧٦.
(٣) عدد الفلسطينيين في الكويت يناهز الأربع مئة الف، فيا يبلغ عدد السكان الاجمالي مليون وسبع مئة الف أي بنسبة ٢٣٪.
(٤) الكتاب الابيض اللبناني، المرجع المذكور، ص ٨٧.
(٥) انظر الفصل الثاني.
(٦) مقابلة في السفير، ١٥ آب ١٩٨٠.
(٧) جول بستاني، أقدار وتوقعات، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٤ - ٦٥.
(٨) Camille Chamoun, **Crise au Liban,** Beyrouth 1977, p. 158.
(٩) اسم بلدة تقع قرب الناصرة حيث احرز العرب النصر على المغول عام ١٢٦٠. ويتخذ كل لواء من جيش التحرير الفلسطيني له اسماً من اسماء الانتصارات الاسلامية.
(١٠) **Le Monde,** 10 juin 1976.
(١١) Karim Pakradouni, **La paix manquée,** Fiches du Monde Arabe, Beyrouth, 1983, p. 29.
(١٢) تقرير سري جداً أعدّته قيادة الجيش اللبناني لرئيس الجمهورية، في أول تشرين الثاني ١٩٧٦. تلخص فيه أهم أنشطة الجاسوسية المضادة، خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٥.
(١٣) Zeev Shiff et Ehoud Yaari, **Israel's Lebanon War,** Simon and Shuster, New York, 1984, p. 13.
(١٤) انظر الفصل الاول.
(١٥) المرجع المذكور في Karim Pakradouni, **op.cit.,** p.53.
(١٦) المرجع ذاته، **Id., p. 61.**
(١٧) Abou Ayad, **op. cit.,** p. 296.
(١٨) Camille Chamoun, **Crise au Liban,** op.cit., p. 167.

(١٩) انظر الفصل السادس.
(٢٠) **Le Monde,** 12 avril 1979.
(٢١) المرجع ذاته، في **Id.**, 25 février 1982.
(٢٢) الوكالة الكويتية «كونا»، ١١ آذار ١٩٨٢.
(٢٣) انظر الفصل الاول.
(٢٤) شهادة كارلوس خوري، المدير العام لرئاسة الجمهورية في ولاية الرئيس سركيس، للمؤلفين.
(٢٥) انظر الفصل الثاني.
(٢٦) المرجع ذاته.
(٢٧) المرجع ذاته.
(٢٨) النهار، ١٢ ايلول ١٩٨٢.
(٢٩) **L'Orient-Le Jour,** 23 mai 1983.
(٣٠) النهار، ١٢ ايلول ١٩٨٢.

هوامش الفصل الرابع

الحسابات الاسرائيلية

(١) تساهال هي التسمية العربية لجيش الدفاع الاسرائيلي.

(٢) **Le Monde,** 13 novembre 1969.

(٣) Zeev Shiff et Ehoud Yaari, **op.cit.,** p.18.

(٤) Itamar Rabinovitch, **The war for Lebanon,** Cornell University Press, New York, 1984, p. 164.

(٥) Abou Ayad, **op.cit.,** p. 291.

(٦) Frederic Hof, **Galilée Divided,** Westview Press, Boulder, Colorado, 1985, p. 97.

(٧) **Le Figaro-Magazine,** 28 janvier 1984.

(٨) Jonathan Randal, **La guerre de mille ans,** Grasset, Paris, 1983, p. 215.

(٩) René Aggiouri, **Les Conflits de Palestine dans le jeu des puissances,** les Cahiers de l'Est, Beyrouth, 1968, p. 327.

(١٠) من أجل دراسة معمقة لمفهوم العرق، انظر
Georges Corm, **Géopolitique du conflit libanais,** la Découverte, Paris, 1986.

(١١) Michel Chiha, **Palestine,** Editions du Trident, Beyrouth, 1967, p. 141.

(١٢) ميشال غريِّب، مذكرات ماروني، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٣٧.

(١٣) وثيقة مؤرخة في القدس، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦، مقطع مأخوذ عن
Eliahou Sasson, **Sur la route de la paix,** Ed. Ouvid, Tel-Aviv, 1978.
وقد نقلها بدر الحاج، «الاصول التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان»، منشورات دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٣٧ - ١٣٩.

(١٤) Luc-Henri de Bar, **Les communautés confessionnelles au Liban,** Ed. Recherche sur les civilisations, Paris, 1983, p. 158.

(١٥) انظر الفصل الثاني.

(١٦) Archives du Quai d'Orsay, op. cit., E-412- 2.

(١٧) انظر الفصل الثاني.

(١٨) Archives du Quai d'Orsay, Levant 1918-1940, Palestine, Doc. 61.

(١٩) كان توفيق عواد يدعو إلى الاستقلال، فأسس عام ١٩٣٦، «حزب الوحدة اللبنانية» للوقوف في وجه دعوة الحزب القومي السوري لانطون سعاده.

(٢٠) شهادة شيموني للمؤلفين. نص الاتفاق موجود في المحفوظات المركزية للمنظمة الصهيونية.

(٢١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، «أوراق لبنانية»، بيروت ١٩٧٣، الجزء الثالث، ص ٧٧.

(٢٢) هناك ضريحان في الجنوب يحج اليها اليهود الاول لزيبولوم والآخر لاهوليهاب بن ابي سمك، وهو نسيب موسى في سوجاب.

(٢٣) Luc-Henri de Bar, **op. cit.,** p. 160.

(٢٤) ملخص الشكاوي اللبنانية ضد سوريا، شعبة المخابرات في الجيش اللبناني، ١٢ كانون الاول ١٩٧٣.

(٢٥) الوكالة البرقية اليهودية، ١٢ نيسان ١٩٨٥.

(٢٦) Ilan Halévy, **Sous Israël, la Palestine,** Le Sycomore, Paris, 1984, p. 237.

(٢٧) **Cosmopolitiques,** Paris, février 1986.

(٢٨) انور ياسين، التعاليم الدينية الدرزية،
Coll. Esôterikos, Paris, 1985.

(٢٩) في لبنان، ١١ طائفة مسيحية: ٦ كاثوليكية (المارونية والروم الملكيّون والأرمن الكاثوليك بالكلدانيين والسريان الكاثوليك واللاتين) و٤ ارثوذكسية (الروم الارثوذكس والارمن الارثوذكس والسريان الارثوذكس والاشوريين) والبروتستانت.

(٣٠) Edmond Rabbath, **Unité syrienne et devenir arabe,** Paris, 1937, p. 13.
مذكرة اميل اده محفوظة في Archives du Quai d'Orsay تحت مرجع
Syrie-Liban, janvier 1930-mai 1932, Vol. 497, doc. E-413-2

(٣١) افتتح الكونت دي تولوز ريمون دي سان جيل، في عام ١١٠٨، المدينة «المثلثة» (من هنا اسمها باللاتينية Tripolis) وأصبحت عاصمة كونتية طرابلس، وهي إحدى الدول اللاتينية الاربعة للاراضي المقدسة.

(٣٢) حول شخصية اميل اده ومشروعه، انظر
Michel Van Leeuw, Pour le Liban avec la France (Biographie d'Emile Eddé), mémoire de maîtrise, Rennes, 1986.

(٣٣) Fouad Ephrem Boustany, **Le problème du Liban,** Kaslik (liban), 1978, p. 33.

(٣٤) Edmond Rabbath, **Unité syrienne,** op. cit., p. 167.

(٣٥) Paul de Véou, **La passion de Cilicie, Geuthner,** Paris, 1954, p. 13.

(٣٦) قدمت هذه الوثيقة إلى المؤتمر العالمي الثاني للروم الملكيين في مونتريال في ربيع ١٩٨٦ (النهار، ٦ ايار ١٩٨٦).

(٣٧) ذكرت هذه الارقام في تحقيق انطوان عبد المسيح بعنوان «الموارنة هم محرومون ايضاً» المستقبل، ٢٥ شباط ١٩٨٤.

(٣٨) Robert Betts, **Christians in the Arab East,** John Knox Press, Atlanta- Etats-Unis, 1975-1978, p. 83 et s.

(٣٩) هذا الطلب، تقدّم به الوفد السوري الذي قدم باريس للتفاوض بشأن عقد معاهدة فرنسية - سورية. رسالة وزير الخارجية الى المفوض السامي في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٦. انظر
Archives du Quai d'Orasy, Syrie-Liban, op. cit., Doc. E-495. fol. 5.

(٤٠) انظرّ حول هذا الموضوع
Antoine Fattal, **Le statut légal des non-musulmans en pays d'Islam,** Imprimerie catholique, Beyrouth, 1958.

(٤١) هي اللجنة المكلفة بدرس المسألة الفلسطينية، انظر
Comptes-rendus analytiques, 25 septembre-25 novembre 1947, Nations-Unies, New York.

(٤٢) القي الخطاب في بشري في ٧ تشرين الاول ١٩٤٥؛ انظر بشارة الخوري، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ١٦٤ وما بعدها.

(٤٣) Christian Troubé, **Comment te nommer Liban?,** op. cit, p.57.

(٤٤) Itamar Rabinovitch, op.cit., p. 21-22 et 220 .

(٤٥) Antoine Hokayem et Marie-Claude Bitar, **L'empire Ottoman, les Arabes et les grandes puissances (1914-1920),** Les Editions universitaires du Liban, Beyrouth, 1981, p. 197 et s.
كانت هذه الخريطة الثانية تماثل تلك التي وضعها الفرنسيون عام ١٨٦٢.

(٤٦) جريدة ها آرتس، أول شباط ١٩٢١.

(٤٧) رسمت الحدود اللبنانية - الفلسطينية بشكلها النهائي بالمعاهدة الفرنسية - البريطانية تاريخ ٣ شباط ١٩٢٢، والمصدقة في ٧ آذار ١٩٢٣. لمراجعة مختلف الخرائط، انظر
Frederic Hof, op. cit. .

(٤٨) رسالة الجنرال ويغان إلى رئيس الوزراء، بتاريخ ٨ تموز ١٩٢٤، انظر
Archives du Quai d'Orsay, Levant, 1918- 1940, Doc. N°28.

(٤٩) مؤلف كتاب
Ben Gourion, Le prophète armé, Fayard, Paris, 1966, réédité en 1986.

(٥٠) تضمنت هذه الخطة، التي تحمل اسم السفير الاميركي اريك جونستون، المبعوث الخاص للرئيس دوايت ايزنهاور، الى الشرق الاوسط، قيام اشغال لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده لمصلحة اسرائيل والدول العربية المحاذية لهذا النهر (سوريا والاردن) ولكن على حساب لبنان الذي وجد نفسه محروماً تماماً من مياه الحاصباني. ولم يكن الليطاني مدرجاً في تلك الخطة، الأمر الذي دفع بالحكومة الاسرائيلية لرفضها. «أما الدول العربية ومن بينها لبنان فقد استبعدتها لانها اعتبرتها ذريعة لجرّها للحوار مع الدولة العبرية. انظر حول هذا الموضوع سلسلة المقالات الغنية بالمراجع والمنشورة في
L'Orient-Le Jour, 10 décembre 1953, 24 décembre et 15 janvier 1954.

(٥١) Thomas stauffer, «Israel calculates the price of peace: Money and water», **Christian Science Monitor,** 13 janvier 1982.

(٥٢) Ibrahim Maroun, **L'économie libanaise, le marché arabe et la concurrence israélienne,** Publishing and Marketing house, Antélias- Liban, 1984, p. 166.

(٥٣) Livia Rokach, **Israel's Sacred Terrorism,** Association of Arab-American University Graduates, Inc., Belmont- Etats-Unis, 1980.

(٥٤) شهادة ميشال بار زوهار، مؤلف سيرة بن غوريون، للمؤلفين.

(٥٥) تقارير إلى الكي دورسيه، في ٢٠ و٢٩ ايلول ١٩٦٧.

(٥٦) تقرير سري إلى الكي دورسيه، في ٦ تشرين الاول ١٩٦٧.

(٥٧) برقية فيليب تقلا إلى وزارة الخارجية اللبنانية رقم ٥٧ تاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٦٧.

(٥٨) Ezer Wiezmann, **La bataille pour la paix,** Hachette, Paris, 1981, p. 270.

(٥٩) لم يكن لفرنسا ان تشارك في عملية حفظ السلام، لكونها عضواً دائماً في مجلس الأمن. لكن، حرصاً على الصلات التقليدية التي تشد فرنسا إلى لبنان، وبناء على طلب حكومتي البلدين، وافقت الامم المتحدة على الخروج على تلك القاعدة.

(٦٠) شهادة المؤرخ الاسرائيلي ايلي برنافي للمؤلفين.

(٦١) الوكالة البرقية اليهودية، ٢٥ شباط ١٩٨٥.

(٦٢) Pierre Corcket, **Le Liban dans la Bible,** Franciscan Printed Press, Jérusalem, 1978, p. 25.

(٦٣) **Le Matin de Paris,** 2 juillet 1982.

(٦٤) **Le Réveil,** 28 août 1983.

(٦٥) **Le Monde,** 26 juin 1982.

(٦٦) Laurent et Annie Chabry, **Politique et minorités au Proche-Orient,** Maisonneuve et Larose, Paris, 1984, p. 217.

(٦٧) بدر الحاج، المرجع المذكور، ص ٩٧.

(٦٨) يعفى غير اليهود في اسرائيل من الخدمة العسكرية. أما بعض البدو والمسيحيين الذين ينخرطون في الجيش الاسرائيلي فانما يفعلون بصفتهم متطوعين عاديين. وعلى العكس، فان الطائفة الدرزية، أخذت تؤدي الخدمة العسكرية بناء على طلبها وذلك اعتباراً من عام ١٩٥٦. وكان ابناؤها يلحقون حتى عام ١٩٨٤ في الوحدات المدافعة عن الحدود، أما اليوم فانهم يعملون في جميع الوحدات العسكرية.

(٦٩) بلغ عددهم عام ١٩٨٥، ثلاثة وخمسين الف نسمة، بحسب الاحصاءات الرسمية لاسرائيل.

(٧٠) النهار، ٣ آب ١٩٨٢.

(٧١) بحسب تقرير لجنة تطوير الضاحية الجنوبية (وهي هيئة يتولى رئاستها قائد الاركان في الجيش اللبناني، اللواء أبوضرغم درزي)، فقط ٢٠٪ من أصل خمس مئة الف الى ست مئة الف نسمة من سكان الضاحية الجنوبية لبيروت، هم من سكانها الأصليين، ٣٥٪ جاؤوا اليها من بعلبك، و٥٥٪ من الجنوب (تشرين الثاني ١٩٨٣).

(٧٢) حول هذا الموضوع، انظر

Jean-Pierre Péroncel-Hugoz, **Une croix sur le Liban,** Ed. Lieu Commun, Paris, 1984, p. 117 et s. (réédition coll. Folio/ Actuel, 1986).

(٧٣) **Le Monde,** 13 juillet 1982.

(٧٤) **Id.,** 15 juin 1982.

(٧٥) **L'Orient-Le Jour,** 29 juin 1982.

(٧٦) **Le Matin de Paris,** 5 juillet 1982.

(٧٧) نقلاً عن **Le Monde,** 16 juin 1982.

(٧٨) التعبير للصحافي في التلفزيون الاسرائيلي، ايهور ياري، الذي كتب مع زئيف شيف مؤلف **Israel's War in lebanon** ، الذي سبق ذكره، خلال مقابلة له مع المؤلفين.

(٧٩) **Le Monde,** 22 juillet 1982.

(٨٠) الوكالة البرقية اليهودية، ١٩ تموز ١٩٨٢.

(٨١) شهادة ابنه فيصل ارسلان، للمؤلفين.

(٨٢) مقابلة على التلفزيون اللبناني، في ٢٥ آب ١٩٨٢.

(٨٣) انظر الفصل الاول.

(٨٤) **Le Monde,** 16 septembre 1982.

(٨٥) **Rapport Kahane,** Stock, Paris, 1983.

(٨٦) **Le Monde,** 22 septembre 1982.

(٨٧) اذاعة اسرائيل، في ٢٣ ايلول ١٩٨٢.

(٨٨) الشرق الاوسط، ٣٠ حزيران ١٩٨٤.

(٨٩) **Le Monde,** 20 octobre 1982.

(٩٠) حديث الدبلوماسي الاسرائيلي اسحق ليور مع المؤلفين.

(٩١) بول عنداري، الجبل حقيقة لا ترحم، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٧ - ٣٨.

(٩٢) **L'Orient-Le Jour,** 31 janvier 1983 et 1er février 1983.

(٩٣) الوكالة البرقية اليهودية، ٨ شباط ١٩٨٣.

(٩٤) **The International Herald Tribune,** 25 novembre 1982.

(٩٥) Georges Assaf, **Rapport sur la situation dans les deux districts du Chouf et d'Aley depuis l'invasion israélienne (juin 1982),** Beyrouth, octobre 1983, p.5.

(٩٦) المرجع ذاته.

(٩٧) الوكالة البرقية اليهودية، ١٤ ايلول ١٩٨٣.

(٩٨) **L'Orient-Le Jour,** 17 mars 1983.

(٩٩) **Id.,** 14 mai 1983.

(١٠٠) النهار، ١٧ ايار ١٩٨٣.

(١٠١) **Le Monde diplomatique,** décembre 1983.

(١٠٢) انظر النص الكامل في

Wadi Haddad, **Lebanon, The Politics of Revolving Doors,** The Washington Papers, CSIS, Washington, 1985, p. 101 et s.

(١٠٣) **Le Réveil,** 30 août 1983.

(١٠٤) **L'Orient-Le Jour,** 26 août 1983.

(١٠٥) المرجع ذاته.

(١٠٦) لاسيما: انور ياسين، التعاليم الدينية الدرزية، المرجع المذكور.

(١٠٧) انظر الفصل الثاني.

(١٠٨) François Lenormant, **Les évènements confessionnels au Liban,** Ed. Gh. Douniol, Paris, 1860; **Souvenirs de Syrie, par un témoin oculaire,** Plon, Paris, 1903; Charles Churchil, **The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule from 1840 to 1860,** London, 1862.

(١٠٩) **Le monde,** 2 mars 1984.

(١١٠) يوسف خطار ابو شقرا، الحركات في لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٥.

(١١١) انظر الفصل الخامس.

(١١٢) الوكالة البرقية اليهودية، ٨ شباط ١٩٨٤.

(١١٣) انظر الفصل السادس.

(١١٤) اصبح بيار يزبك، عام ١٩٨٦، الناطق الرسمي في باريس لايلي حبيقة، حليف دمشق.

(١١٥) نقلاً عن **Agence France-Press,** 29 avril 1985.

هوامش الفصل الخامس

الخميني واتباعه

(١) انظر الفصل الاول.

(٢) Abou Ayad, **op. cit.,**

(٣) نجل آية الله حسين علي منتظري الذي عينه الخميني عام ١٩٧٩ خليفة له، وقد لقي محمد منتظري مصرعه في الاعتداء على مركز «حزب الجمهورية الاسلامية» في طهران، في ٢٨ حزيران ١٩٨١.

(٤) **L'Orient-Le Jour,** 3 janvier 1980.

(٥) نقلاً عن
Fouad Ajami, **the Vanished Imam,** Cornell University Press, New York, 1986, p. 56.

(٦) Karim Pakradouni, **op. cit.,** p. 107

(٧) Paul Noujaim, **La question du Liban,** Paris, 1861, p. 476.

(٨) النهار، ١٨ شباط ١٩٧٤.

(٩) الاحصاءات من اعداد الوزير السابق فؤاد بزري (سني)، نشرتها وزارة الاعلام عام ١٩٧٠.

(١٠) النهار، ١٥ كانون الثاني ١٩٨٥.

(١١) الحركات الاسلامية في لبنان، دون ذكر المؤلف، منشورات الشراع، بيروت ١٩٨٥، ص ٧٤.

(١٢) وثيقة رسمية صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء اللبناني.

(١٣) **L'Orient-Le Jour,** 14 mars 1985.

(١٤) Augustus Richard Norton, «Shi'ism and Social Protest in Lebanon», in Juan R.I. Cole and Nikki R. Keddie, **shi'ism and Social Protest,** London and New Haven, Yale University Press, 1986, p. 156 et s.

(١٥) الحركات الاسلامية في لبنان، المرجع المذكور، ص ٦٥.

(١٦) Fouad Ajjami, **op. cit.**, p. 168.

(١٧) Amir Taheri, **Khomeyni,** Balland, Paris, 1985, p. 170 et 231.

(١٨) Jacques Buoob et Safa Haeri, **Comment Khomeyni veut conquérir le monde, op.cit.,**

(١٩) Karim Pakradouni, **op. cit.**, p. 107.

(٢٠) من هنا تسمية الشيعة الاثني عشرية التي تتبعها غالبية الشيعة (في ايران والعراق ولا سيما في لبنان). وهناك مجموعتان اخريان: الاسماعيليون الذين لا يقرون الا بسبعة ائمّة بعد النبي محمد، والزيديّون الذين يتوقفون عند الامام الخامس.

(٢١) **Le Monde,** 20 juillet 1983.

(٢٢) الحركات الاسلامية، المرجع المذكور، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٢٣) مهيب حماده، تاريخ العلاقات بين البقاعيين والسوريين، النهار، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٦٧ وما بعدها.

(٢٤) **L'Orient-Le Jour,** 25 novembre 1982.

(٢٥) تمثل الطائفة السنية في العراق حوالي ٣٥٪ ـ منهم ٢٠٪ من العرب يتولون زمام السلطة، فيما الباقون هم من الاكراد المنشقين ـ، أما الشيعة فيمثلون نسبة ٥٥٪، والبقية تتألف بمعظمها من المسيحيين (الكلدان والاشوريين والسريان والأرمن الخ...)

(٢٦) النهار، ١١ كانون الثاني ١٩٨٤.

(٢٧) (وهو الاسم المستعار لميشال سورا) **Gérard Michaud**
«La Syrie ou L'Etat de Barbarie», **Esprit,** novembre 1983, p. 16 et s.

(٢٨) **Le Nouvel Observateur,** 14-20 novembre 1986.

(٢٩) انظر الفصل الثاني.

(٣٠) النهار، ٥ تشرين الاول ١٩٨٤.

(٣١) **L'Orient-Le Jour,** 25 novembre 1982.

(٣٢) Paul-Marc Henry, **Les jardiniers de L'enfer,** Olivier Orban, Paris, 1984, p. 153.

(٣٣) هو أحد مؤلفي:

The Political Role of Minority Groups in the Middle East, Praeger, New York, 1979; **Jordan, the Impact of Social Change on the Role of the Tribes,** avec Paul Jureidini, Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington, 1984; «Peace in Lebanon», in Willard A. Beling, **Middle East Peace Plans,** Croom Helm, London, 1986.

(٣٤) انظر الفصل السادس.

(٣٥) انظر

Bernard Lewis, **Les Assassins,** Berger-Levrault, Paris, 1982.

(٣٦) **Le Monde,** 20 juillet 1983.

(٣٧) **Id.**, 23 juillet 1983.

(٣٨) **The Washington Post,** 1er février 1984; **The Washington Times,** 8 octobre 1986; et sources libanaises.

(٣٩) التقرير الرسمي الذي وضعته المحكمة العسكرية اللبنانية.

(٤٠) المجلة اللبنانية الناطقة بالفرنسية، **Magazine,** 15 novembre 1986.

(٤١) **L'Express** , 17-23 octobre 1986.

(٤٢) حول العلاقات السورية ـ الايرانية، انظر المقالة الجيدة لـ

Mohammad Reza Djalili, «Teheran-Damas: une alliance équivoque», **Politique Internationale,** N°24, été 1984, p. 261 et s.

هوامش الفصل السادس

خرافة الغرب

(١) انظر الفصل الاول.

(٢) باستثناء العضوين السنّيين في اللجنة، عمر الداعوق وحسّان بيهم اللذين امتنعا عن التصويت لجهة الغاء هذا القرار. انظر

Lyne Lohéac, **Daoud Ammoun et la Création de l'Etat libanais,** Klincksieck, Paris, 1978, p. 117-118.

(٣) بموجب القرار ٨٢٤ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢١. وتشمل الادارة ايضاً: الأمن العام، والدفاع والبريد والبرق والهاتف والملكية الصناعية والتجارية والادبية والفنية، والاشغال العامة والتبغ والبارود والمتفجرات، والآثار والمتاحف.

(٤) Edmond Rabbath, **La formation historique du Liban...,** op. cit., p. 337.

(٥) حول مجمل هذه المسائل، انظر

Joseph Oughourlian, **L'histoire de la monnaie libanaise,** Editions Erès, Toulouse, 1982.

(٦) حول هذا الموضوع، انظر

François Kersaudy, **De Gaulle et Churchill,** Paris, Plon, 1982.

(٧) **Doctrine et politique nationales (textes de Pierre Gemayel depuis 1936),** Connaissance des Kataëbs, Beyrouth, 1984.

(٨) انظر الفصل الرابع.

(٩) Edmond Rabbath, **Unité syrienne et devenir arabe,** op. cit., p. 187.

(١٠) انظر

Paul A. Jureidini, «Lebanon's Regional Policy», **The Emergence of a new Lebanon, Fantasy or Reality?** Praeger, New York, 1984, p. 207 et s.

(١١) Camille Chamoun, **Crise au Moyen-Orient,** op.cit., p.317 et s.

(١٢) François Charles-Roux, **France et chrétiens d'Orient,** Flammarion, Paris, 1939, p. 10-11.

(١٣) تعليمات لويس الثالث عشر الى السفير دي لاهاي فانتيلا المتوجه إلى القسطنطينية (١٦٣٩)، في المرجع المذكور.

François Charles-Roux, **op. cit.,** p. 44.

(١٤) Charles de Gaulle, **Lettres, Notes et Carnets,** Plon, Paris, 1982, t. IV, P. 22 et s.

(١٥) انظر الفصل الاول.

(١٦) Kesrouan Labaki, **Des idées pour le Liban,** Publishing and Marketing House, Antélias- Liban, 1984, p. 117.

(١٧) كان قصر الصنوبر مؤجراً منذ ١٩٢٠ الى بلدية بيروت، فتمّ شراؤه عام ١٩٦٩. في باحته، اعلن الجنرال غورو، في أول ايلول ١٩٢٠ قيام لبنان الكبير.

(١٨) تصريح جان سوفانيارغ في **Le Monde,** 2 avril 1976

(١٩) **Le Monde,** 19 juin 1976.

(٢٠) Kamal Joumblatt, **op. cit.,** p. 219.

(٢١) Jacques Tagher, **Coptes et musulmans,** Le Caire, 1952, p. 214. والكتاب ممنوع في مصر.

(٢٢) انظر الفصل الثاني.

(٢٣) انظر الفصل الخامس.

(٢٤) Sélim Abou, **Béchir Gemayel ou l'esprit d'un peuple,** Anthropos, Paris 1984, p. 311.

(٢٥) Ghassan Tuéni, discours du 29 juillet 1982, in **Laissez vivre mon peuple,** Adrien Maisonneuve, Paris, 1984, p. 141 et s.

(٢٦) François Mitterrand, **Réflexions sur la politique extérieure de la France,** Fayard, Paris, 1986, p. 113.

(٢٧) تصريح فرنسوا ميتران على التلفزيون، في ٢٠ ايلول ١٩٨٢.

(٢٨) شغل بول مارك هنري منصب سفير فرنسا في لبنان (١٩٨١ - ١٩٨٣)، انظر تقريره في نهاية مهمته، وقد سبق ذكره.

(٢٩) **Antenne 2,** 19 septembre 1983.

(٣٠) François Mitterrand, **op. cit.,** p.113.

(٣١) انظر الفصل الرابع.

(٣٢) Ibrahim Chébli, «Ce pays est-il encore le mien?», **Esprit,** avril 1984, p. 4 et s.

(٣٣) انظر

Ronald D. Mclaurin, «Lebanon and the United States», in **Lebanon**

and the world in the 1980 s, University of Maryland, Etats-Unis, 1983, p. 87 et s.

(٣٤) انظر الفصل الثاني.

(٣٥) بالواقع انه خط احمر استراتيجي، أكثر منه خط جغرافي. مثاله، عندما أقامت سوريا، ١٩٨١، شبكة صواريخ في البقاع، اعتبرت اسرائيل ان الخط الأحمر قد انتهك، الأمر الذي استوجب التدخل الاميركي لمعالجة الازمة السورية - الاسرائيلية. من الوجهة الجغرافية، نرى بصورة عامة أن اسرائيل تعارض كل تقدم للجيش السوري إلى ما وراء نهر الزهراني، جنوبي صيدا، كما فعل عام ١٩٧٦ لدى انتشار القوات السورية في المناطق اللبنانية.

(٣٦) شهادة الرئيس سركيس للمؤلفين.

(٣٧) Karim Pakradouni, **op. cit.,** p. 228.

(٣٨) انظر الفصل الثاني.

(٣٩) انظر الفصل الرابع.

(٤٠) استقال وديع حداد، في ٢ ايار ١٩٨٤، بعد سقوط الخيار الاميركي والغي المنصب الذي كان يشغله.

(٤١) Yves-Pierre Ely, **L'Armée libanaise,** diplôme d'études approfondies de défense, Université Jean-Moulin, Lyon, 1984.

(٤٢) **Paris-Match,** 24 février 1984.

(٤٣) إفتتاحية الوكالة البرقية اليهودية، ١٨ كانون الاول ١٩٨٢.

(٤٤) Wadi D. Haddad, **op. cit.,** p. 87.

(٤٥) انظر
Alexandre Haig, **L'Amérique n'est pas une île,** Plon, Paris, 1985.

(٤٦) انظر الفصلين الرابع والخامس.

(٤٧) **The International Herald Tribune,** 23 février 1983; **Le Monde,** 26 mai 1983

(٤٨) **L'Orient-Le Jour,** 9 janvier 1983.

(٤٩) انظر الفصل الخامس.

(٥٠) **Le Monde,** 10 mai 1983.

(٥١) **L'Orient-Le Jour,** 14 mai 1983.

(٥٢) النهار، ١٤ ايار ١٩٨٣.

(٥٣) Wadi Haddad, **op.cit.,** p. 92.

(٥٤) انظر الفصل الرابع.

(٥٥) **L'Orient-Le Jour,** 24 juillet 1983.

(٥٦) **Lebanese Israeli Negociations,** Publishing and Marketing House, Antélias-Liban, 1984, p. 312.

(٥٧) **L'Orient-Le Jour,** 30 septembre 1983.

(٥٨) المسيرة، ٨ شباط ١٩٨٦.

(٥٩) خطاب كاسبار وينبرغ في
The Washington Post, 29 novembre 1984.

(٦٠) **Le Monde,** 28 septembre 1983.

(٦١) انظر الفصل الخامس.

(٦٢) **L'Orient-Le Jour,** 19 novembre 1983.

(٦٣) انظر الفصل الخامس.

(٦٤) **Le Monde,** 24 novembre 1983.

(٦٥) **Id.,** 29 octobre 1983.

(٦٦) **L'Orient-Le Jour,** 18 décembre 1983.

(٦٧) Comte de Chambord, **Journal de voyage en Orient,** 1861, présenté par Arnaud de chaffajon, Tallandier, Paris, 1983, p. 107.

(٦٨) **Le Monde,** 19 mai 1983.

محطات تاريخية

١٩٦٧ - ١٩٨٧

٦ - ١١ حزيران ١٩٦٧

احرب العربيـة - الاسرائيلية المعـروفة بحرب الايام الستـة؛ وانتصار اسرائيل التي احتلت الضفة الغربية والجولان وسيناء.

٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي طالب بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، وكذلك «الاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامة اراضيها واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها».

١٤ حزيران ١٩٦٨

اولى العمليات الاسرائيلية الانتقامية ضد لبنان: اطلاق خمسين قـذيفة هاون على قرية ميس الجبل الشيعية الجنوب).

٢٨ كانون الاول ١٩٦٨

غارة اسرائيلية على مطار بيروت الدولي انتقاماً للاعتداء الذي ارتكبته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٢٥ كانون الاول ١٩٦٨ ضد طائرة

العال في مطار اثينا. وعلى الفور قرر الجنرال ديغول حظر تزويد اسرائيل بالسلاح.

٢٤ نيسان ١٩٦٩

رئيس مجلس الوزراء اللبناني رشيد كرامي يقدم استقالـة حكومتـه إلى الرئيس شارل حلو احتجاجاً على الاشتباكات بين الجيش اللبناني ومنظمة التحـرير الفلسـطينية. استمـرت الازمة الحكـومية حتى تشرين الثـاني ١٩٦٩.

٣ تشرين الثاني ١٩٦٩

توقيع اتفاق القاهرة بين العماد اميل بستاني قائد الجيش اللبناني وياسر عرفات. وقد اجاز هذا الاتفاق العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينيـة استخدام اجزاء من الأراضي اللبنانية (منطقة العرقوب في الجنوب على الخصوص) لشن حرب العصابات ضد اسرائيل. وقد تعهدت المنظمة باحترام السيادة اللبنانية.

٢٨ كانون الثاني ١٩٧٠/ - ٧و٨ نيسان ١٩٧٠

توقيع النصـوص التطبيقيـة لاتفاق القـاهرة بـين المكتب الثاني للجيش اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ايلول ١٩٧٠

الملك حسين ينهي الوجود العسكري والسياسي للمنظمة الفلسطينية في الاردن. انه «ايلول الاسود» الذي اعقبه انتقال البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى بيروت.

١٣ تشرين الثاني ١٩٧٠

حافظ الاسد يتسلم دفة الحكم في دمشق.

٥ - ١٨ تموز ١٩٧٢

الرئيس السادات يأمر بطرد الخبراء السوفيات من مصر.

٢ ايار ١٩٧٣

تجدد الاشتباكـات بين الجيش اللبنـاني والفلسطينيين. سـوريا تغلق

حدودها مع لبنان. الحصار يستمر ثلاثة أشهر.

١٧ ايار ١٩٧٣

توقيع بروتوكول ملكارت بين لبنان والفلسطينيين، بهدف تنظيم انشطة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ومنع العمليات الارهابية انطلاقاً من لبنان.

٦ - ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٣

الحرب العربية - الاسرائيلية بمبادرة من مصر وسوريا. زيارة سعر النفط الخام بنسبة ١٧٪. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط تفرض الحظر على تزويد الولايات المتحدة بهذه المادة، وقد شمل هذا الإجراء في ٦ تشرين الثاني هولندا ايضاً. وفي ٢٤ تشرين الاول جميع اطراف النزاع يوافقون على وقف اطلاق النار.

١٨ كانون الثاني ١٩٧٤

توقيع اول اتفاق لفك الارتباط بين مصر واسرائيل حول سيناء باشراف ناظر الخارجية الاميركي هنري كيسينجر.

٣١ ايار ١٩٧٤

توقيع اتفاق فك الارتباط بين سوريا واسرائيل حول الجولان باشراف هنري كيسينجر.

١٥ حزيران ١٩٧٤

اعادة العلاقات الدبلوماسية بين دمشق وواشنطن بعد قطعها اثر حرب ١٩٦٧.

١٤ تشرين الثاني ١٩٧٤

الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه يدافع، بتكليف من الجامعة العربية، عن القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للامم المتحدة.

٤ ايلول ١٩٧٥

توقيع الاتفاق الثاني لفك الارتباط حول سيناء بين مصر واسرائيل.

١٣ نيسان ١٩٧٥

احداث عين الرمانة نذير بداية الحرب في لبنان. اثر مصرع اربعة مسيحيين على يد بعض الفلسطينيين، فتح بعض المقاتلين المسيحيين النار على باص ينقل مسلحين فلسطينيين وسقوط ٢٧ من ركابها.

٣٠ حزيران ١٩٧٥

اول وساطة لوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام.

أول تموز ١٩٧٥

أول مذبحة يرتكبها الفلسطينيون وحلفاؤهم اللبنانيون ضد المدنيين المسيحيين في القاع (البقاع).

٦ كانون الاول ١٩٧٥

زيارة بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، لدمشق.

١٤ - ١٥ كانون الثاني ١٩٧٦

بعد سقوط المخيمين الفلسطينيين في الكرنتينا (بيروت) وفي ضبيه (قرب جونيه)، طلب ياسر عرفات وحلفاؤه اللبنانيون تدخل سوريا التي ارسلت الفي جندي إلى لبنان.

٢٠ كانون الثاني ١٩٧٦

سقوط مدينة الدامور المسيحية.

١١ آذار ١٩٧٦

انتقال المسؤول الكتائبي جوزف ابو خليل الى اسرائيل لطلب مساعدة عسكرية.

٨ ايار ١٩٧٦

انتخاب الياس سركيس رئيسا للجمهورية اللبنانية.

٣١ ايار ١٩٧٦

دخول الجيش السوري رسميا الى لبنان.

٢٠ حزيران حتى ١٢آب ١٩٧٦

حصار وسقوط مخيم تل الزعتر (بيروت الشرقية).

٢٠ تموز ١٩٧٦

خطاب حافظ الاسد لتسويغ تدخله العسكري في لبنان.

١٧ - ١٨ / ٢٥ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦

انعقاد القمتين العربيتين في الرياض والقاهرة وانشاء قوة الردع العربية التي تشكلت بغالبيتها الساحقة من الجيش السوري.

٣ كانون الثاني ١٩٧٧

أول سيارة مفخخة في المنطقة المسيحية، في الأشرفية حيث انتشرت عقب ذلك قوة الردع العربية فيها.

١٦ آذار ١٩٧٧

اغتيال كمال جنبلاط بتخطيط من سوريا، وقد اعقبه قيام الدروز بذبح عشرات المدنيين المسيحيين في الشوف.

١٩ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٧

رحلة انور السادات الى القدس.

١٤ آذار ١٩٧٨

اجتياح اسرائيل لجنوب لبنان حتى نهر الليطاني.

١٩ آذار ١٩٧٨

صدور قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ المتضمن انشاء قوة الطوارىء الدولية في الجنوب ومطالبة اسرائيل بالانسحاب من لبنان.

١٣ حزيران ١٩٧٨

انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان وتسليم بعض المواقع الى المقدّم اللبناني المنشق سعد حداد.

٣ تموز - ٣١ تشرين الاول ١٩٧٨

تعرّض الاحياء المسيحية في بيروت وزحلة للقصف المدفعي السوري.

٣١ آب ١٩٧٨

اختفاء الامام موسى الصدر في ليبيا.

١٥ - ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٨

انعقاد مؤتمر بيت الدين لوزراء خارجية الدول المشاركة في قوة الردع العربية. انسحاب الجنود السوريين من بيروت الشرقية.

أول شباط ١٩٧٩

عودة آية الله الخميني الى طهران. نفي الشاه محمد رضا بهلوى.

١١ شباط ١٩٧٩

اعلان الجمهورية الاسلامية في ايران.

٢٦ آذار ١٩٧٩

توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية.

٢ كانون الثاني ١٩٨٠

مؤتمر صحفي في بيروت لحجة الاسلام منتظري يعلن فيه ارسال متطوعين ايرانيين الى لبنان.

٨ تشرين الاول ١٩٨٠

توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين سوريا والاتحاد السوفياتي.

ايلول ١٩٨٠

بدء الحرب العراقية - الايرانية. التحالف الاستراتيجي بين سوريا وايران.

أول نيسان - ٣٠ حزيران ١٩٨١

الجيش السوري يحاصر زحلة ويقصفها.

٢٨ نيسان ١٩٨١

تدخل الطيران الاسرائيلي واسقاط طوافتين سوريتين فوق جبل لبنان.

٢٩ نيسان ١٩٨١

سوريا تركّز في البقاع ثلاث بطاريات صواريخ من طراز سام ٦ وسام ٢ من صنع سوفياتي.

٧ حزيران ١٩٨١

غارة اسرائيلية على المفاعل النووي العراقي تموز.

٤ ـ ٥ تموز ١٩٨١

اجتماع اللجنة الرباعية العربية في بيت الدين. مناقشة «ورقة العمل اللبنانية» التي تتضمن برمجة انسحاب الجيش السوري.

بشير الجميل يتعهد بقطع علاقاته مع اسرائيل.

٢٤ تموز ١٩٨١

اعلان وقف اطلاق النار بين اسرائيل والفلسطينيين باشراف المبعوث الاميركي فيليب حبيب.

٤ ايلول ١٩٨١

اغتيال سفير فرنسا في بيروت لوى ديلامار على يد مجموعة مسلحة مؤيدة لسوريا.

١٣ كانون الاول ١٩٨١

الكنيست يقر قانون بسط السيادة الاسرائيلية على الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧.

٣ ـ ٥ آذار ١٩٨٢

زيارة الرئيس فرنسوا ميتران إلى القدس واسرائيل.

٢٥ نيسان ١٩٨٢

اسرائيل تنهي المرحلة الاخيرة لاعادة سيناء الى مصر.

٦ حزيران ١٩٨٢

بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وصول حراس الثورة الايرانيون الى البقاع.

١١ حزيران ١٩٨٢

اعلان وقف اطلاق النار بين سوريا واسرائيل في البقاع.

١٢ حزيران ١٩٨٢

بدء حصار الجيش الاسرائيلي لبيروت.

١٤ تموز ١٩٨٢

قرار مجلس الوزراء اللبناني بانهاء مهمة قوة الردع العربية.

تموز ١٩٨٢

خطف أول رهينة غربية في بيروت الغربية: دافيد دودج رئيس الجامعة الاميركية بالوكالة.

٢١ آب ـ ٣ أيلول ١٩٨٢

رحيل منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بحماية قوة الفصل المتعددة الجنسيات المؤلفة من جنود فرنسيين واميركيين وايطاليين.

٢٣ آب ١٩٨٢

انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية.

أول ايلول ١٩٨٢

الرئيس ريغان يعلن خطة سلام لازمة الشرق الاوسط تحمل اسمه.

٦ ـ ٩ ايلول ١٩٨٢

انعقاد القمة العربية في فاس حيث طاب لبنان خلالها انهاء مهمة قوة الردع العربية.

١٠ ـ ١٣ ايلول ١٩٨٢

رحيل القوة الدولية.

١٤ ايلول ١٩٨٢

اغتيال بشير الجميّل.

١٦ ـ ١٨ ايلول ١٩٨٢

ذبح ما يقارب الفي مدني فلسطيني في صبرا وشاتيلا على يد مسلحين مسيحيين افسح الضباط الاسرائيليون لهم في المجال للقيام بذلك.

٢١ ايلول ١٩٨٢

انتخاب امين الجميّل رئيساً للجمهورية.

٢٤ايلول ١٩٨٢

عودة القوة الدولية التي سوف تنضم اليها وحدة بريطانية في شباط ١٩٨٣.

٢٨ كانون الاول ١٩٨٢

بدء المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية بحضور السفير الاميركي موريس درايبر.

١٨ نيسان ١٩٨٣

تفجير السفارة الاميركية في بيروت بواسطة سيارة مفخّخة، واعلان منظمة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عنه.

١٧ ايار ١٩٨٣

توقيع الاتفاق بين لبنان واسرائيل.

٢٤ حزيران ١٩٨٣

طرد ياسر عرفات من دمشق. سوريا تشجع قيام انشقاق في قلب منظمة التحرير الفلسطينية بعد رحيل هذه الاخيرة عن بيروت.

٢٣ تموز ١٩٨٣

وليد جنبلاط يعلن انشاء جبهة الخلاص الوطني ومن اهدافها مقاومة الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي.

٢٦ ـ ٢٨ آب ١٩٨٣

محادثات باريس بين الاميركيين والفرنسيين واللبنانيين بهدف التحضير لانتشار الجيش اللبناني في الشوف.

٣ ايلول ١٩٨٣

الجيش الاسرائيلي يخلي الشوف فجأة تاركا الميليشيات المسيحية والدرزية وجهاً لوجه. سقوط حوالي الف وخمسماية مسيحي واربعين درزياً، واضطرار عشرات الالوف من المسيحيين للنزوح عن قراهم.

٢٦ ايلول ١٩٨٣

انتهاء القتال في الشوف، وموافقة دمشق على وقف النار.

١٣ تشرين الاول ١٩٨٣

عملية انتحارية مزدوجة ضد الوحدتين الفرنسية والاميركية في بيروت

ومقتل مايتين وواحد واربعين من البحارة الاميركيين وثمانية وثمانين من المظليين الفرنسيين.

٢٤ تشرين الاول ١٩٨٣

فرنسوا ميتران يقوم بزيارة خاطفة لبيروت.

٣١ تشرين الاول ـ ٤ تشرين الثاني ١٩٨٣

مؤتمر جنيف بين الاطراف اللبنانية الرئيسية بحضور الوزير السوري عبد الحليم خدام.

١٧ تشرين الثاني ١٩٨٣

الغارة الفرنسية الفاشلة على ثكنة الشيخ عبدالله في بعلبك.

٦ شباط ١٩٨٤

ميليشيا حركة أمل الشيعية تسيطر على بيروت الغربية بمساعدة اللواء السادس (ذي الغالبية الشيعية)

١٥ شباط ١٩٨٤

سيطرة ميليشيا وليد جنبلاط الدرزية على الشحّار الغربي (لبنان الجنوبي).

شباط ١٩٨٤

الوحدات الاميركية والايطالية والبريطانية تنسحب من بيروت.

٢٩ شباط ١٩٨٤

أول زيارة للرئيس امين الجميّل الى دمشق.

٥ آذار ١٩٨٤

اعلان الحكومة اللبنانية الغاء الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي.

١٢ ـ ٢٠ آذار ١٩٨٤

مؤتمر لوزان بين الاطراف اللبنانية المتنازعة بحضور نائب الرئيس السوري خدام.

أول نيسان ١٩٨٤

رحيل الوحدة الفرنسية التابعة للقوة المتعددة الجنسيات وحلول هيئة

المرافين، «القبعات البيض»، المكلفة بالاشراف على تطبيق اتفاق وقف النار، محلها.

٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٤

فرنسوا ميتران يزور دمشق.

آذار ١٩٨٥

الاعلان عن انشاء جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني (تحالف المنظمات الفلسطينية المؤيدة لسوريا والمعادية لعرفات) ومركزها دمشق.

٢٨ نيسان ١٩٨٥

انسحاب جديد للجيش الاسرائيلي يعقبه تهجير وقتل المسيحيين في اقليم الخروب وشرق صيدا. بدء حصار الميليشيات السنية والشيعية والفلسطينية لمدينة جزين المسيحية.

١٩ ايار ١٩٨٥

بدء الاشتباكات بين الفلسطينيين والشيعة الذين تدعمهم سوريا. عودة كثيفة للمقاتلين الفلسطينيين الذين سبق أن اجلوا عن لبنان عام ١٩٨٢.

أول حزيران ١٩٨٥

انسحاب الجيش الاسرائيلي رسمياً عن لبنان واقامة «حزام امني» عهد الى اللواء اللبناني المنشق انطوان لحد قائد جيش لبنان الجنوبي.

١٤ تموز ١٩٨٥

عودة عشرات الضباط السوريين الى بيروت الغربية.

١٠ ايلول ١٩٨٥

تمركز الجيش السوري، لاول مرة، في قلب زحلة.

١٥ ايلول ١٩٨٥

الجيش السوري وحلفاؤه من اللبنانيون الفلسطينيون يقتحمون احياء طرابلس التي تسيطر عليها الحركات الاصولية السنية وانصار ياسر عرفات.

٢٨ كانون الاول ١٩٨٥

توقيع الاتفاق الثلاثي في دمشق بين نبيه بري (حركة امل) ووليد جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي) وايلي حبيقة (القوات اللبنانية).

١٣ كانون الثاني ١٩٨٦

القمة الحادية عشرة بين الاسد والجميّل. ورفض هذا الأخير الموافقة على الاتفاق الثلاثي.

١٥ كانون الثاني ١٩٨٦

الاشتباكات في المنطقة المسيحية بين انصار اتفاق دمشق وخصومه انهزام ايلي حبيقة وابعاده إلى دمشق حيث انتقل منها الى زحلة.

٣٠ كانون الثاني ١٩٨٦

ثلاثة وستون شيعياً وسنياً من رجال الدين يوقّعون «الدستور الاسلامي للبنان» في طهران.

٣ نيسان ١٩٨٦

فرنسا تسحب مراقبيها من بيروت. مقتل سبعة منهم خلال اداء مهامهم التي استمرت سنتين.

٢٢ تشرين الاول ١٩٨٦

تجدد القتال بين الشيعة والفلسطينيين في بيروت والجنوب.

٢٧ كانون الثاني ١٩٨٧

بمناسبة انعقاد القمة الاسلامية في الكويت، أول لقاء بين الرئيسين اللبناني والسوري منذ القطيعة في كانون الثاني ١٩٨٦.

٢١ شباط ١٩٨٧

عودة كثيفة (سبعة الآف جندي) للقوات السورية الى بيروت الغربية.

مراجع مختارة

— ABOU, Sélim: *Bechir Gémayel ou l'esprit d'un peuple*, Anthropos, Paris, 1984.

مؤلف زاخر بالمعلومات عن حياة بشير الجميّل وشخصيته وأفكاره ومشاريعه.

— ABOU AYAD: *Palestinien sans patrie (Entretiens avec Eric Rouleau)*, Fayolle, Paris, 1978.

شهادة لرئيس الاستخبارات الفلسطينية حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بوجه عام وفي لبنان على الخصوص.

— AJAMI, Fouad: *The Vanished Imam (Musa Al-Sadr and the Shia of Lebanon)*, Cornell University Press, New York, 1986.

المسيرة الدينية للإمام موسى الصدر من خلال تاريخ الطائفة الشيعية اللبنانية.

— AZAR, Edward et autres: *The Emergence of a New Lebanon, Fantasy or Reality?* Praeger, New York, 1984.

كيف سيكون لبنان الغد؛ عرض وافٍ وموثّق للأطراف الرئيسيين: الجيش، حركة أمل، القوات اللبنانية، . . .

ـ العظم، خالد: «مذكرات»، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ثلاثة اجزاء. مرجع اساسي عن سوريا الاستقلال في سنواتها الاولى، بقلم اول رئيس حكومة لها. يبرز الكتاب نزعة سوريا الوحدوية مع لبنان.

— BAR, Luc-Henri De: *Les communautés confessionnelles du Liban*, Editions Recherche sur les civilisations, Paris, 1983;

لا غنى عنه في دراسة المجتمع اللبناني.

— BARNAVI, Elie; *Israël au XX^e^ siècle*, Presses universitaires de France, Paris, 1982.

مؤلف موضوعي شامل حول تاريخ اسرائيل منذ نشوئها حتى اليوم.

— BARON, Xavier: *Les Palestiniens, un peuple*, Le Sycomore, Paris, 1984, 2ème Edition.

مؤلف شامل عن الفلسطينيين وتأريخ لاهم الأحداث يحوي العديد من الوثائق.

— BASBOUS, Antoine et LAURENT, Annie: *Le Liban et son voisinage*,

اطروحة دكتوراه دولة، جامعة الحقوق والاقتصاد والعلوم الاجتماعية في باريس الثانية، حزيران ١٩٨٦، غير منشورة، تتناول علاقات لبنان مع جيرانه ـ سوريا واسرائيل والفلسطينيين ـ والقوى العظمى، من ١٩٤٣ حتى ١٩٨٤.

— BEYDOUN, Ahmed: *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains*, Université libanaise, Beyrouth, 1984.

تاريخ لبنان من خلال تاريخ مختلف الطوائف اللبنانية بقلم مفكر شيعي، كتاب مثير، باللغة الفرنسية.

— BOU MALHAB- ATALLAH, Daad: *Le Liban, guerre civile ou conflit international?*, Imprimerie el-Hurriat, Beyrouth, 1980, Diffusion librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris.

دراسة موثقة للأحداث التي هزت لبنان في القرن التاسع عشر، عرض جيد للدبلوماسية الاوروبية مع وثائق نادرة.

— CHAMUSSY, René: *Chronique d'une guerre*, Desclée, Paris, 1978.

ربما كان أفضل عرض تحليلي لحرب السنتين في لبنان.

— DAHDAH, Négib: Evolution historique du Liban, librairie du Liban, Beyrouth, 1968.

كتاب يكشف بعض النواحي غير المعروفة من تاريخ لبنان، كون المؤلف عمل في الحقل السياسي

— FATTAL, Antoine: *Le Statut légal des non-musulmans en pays d'Islam*, Imprimerie catholique, Beyrouth, 1958.
كتاب مهم حول الوضع القانوني للمسيحيين واليهود في الدول الاسلامية.

— GEMAYEL, Nasser: *Les échanges culturels entre les maronites et l'Europe*, Beyrouth, 1984, deux tomes.
يعالج الكتاب موضوع التبادل الثقافي بين الموارنة واوروبا.

— HADDAD, Wadi: *Lebanon, the politics of Revolving Doors*, Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington, 1985.
الخيار الاميركي في لبنان (١٩٨٢ - ١٩٨٤) يعرضه الدكتور وديع حداد أحد أبرز مهندسيه.

— HAYEK, Michel: *Les Arabes ou le baptème des larmes*, Gallimard, Paris, 1972.
كتاب، بقلم كاهن ماروني ذي ثقافة موسوعية، يغوص في أعماق الجذور الروحية - التوراتية والتاريخية - للشقيقين الساميين: العربي واليهودي.

— HOF, Frédéric: *Galilee Divided (The Israel- Lebanon Frontier, 1916- 1984)*, Westview special Studies on the Middle East, Boulder, Colorado (Etats-Unis), 1985.
عرض للمطامع الصهيونية في الاراضي اللبنانية في منطقة «الحزام الأمني» الاسرائيلي في الجنوب. كتاب شامل مع خرائط.

- الجسر، باسم: «ميثاق ١٩٤٣»، النهار، بيروت، ١٩٧٨. تحليل معمق في الميثاق الوطني بقلم مسلم معتدل يتحدّر من عائلة سنيّة طرابلسية عريقة.

— JOUMBLATT, Kamal: *Pour le Liban (Entretiens avec Philippe Lapousterle)*, Stock, Paris, 1978.
مقابلات تسعى للاحاطة بشخصية كمال جنبلاط المتعددة الجوانب.

- خالد، حسن: «المسلمون في لبنان (محاضر اجتماعات قمة عرمون خلال الحرب الاهلية)»، دار الكندي، بيروت، ١٩٧٨، وثيقة لا غنى عنها لفهم موقف المسلمين اللبنانيين ودوافعهم خلال السنوات الثلاث الاولى للحرب.

- الخوري، بشارة: «حقائق لبنانية»، اوراق لبنانية، بيروت ١٩٧٣، ٣ أجزاء. مذكرات أول رئيس جمهورية للبنان المستقل: لبنان والنزاع العربي الاسرائيلي، سياسته ومصاعبه الاولى مع سوريا.

— LAMMENS, Henri: *La Syrie, précis historique*, Imprimerie catholique, Beyrouth, 1921, deux tomes.
أثر تاريخي رائع عن سوريا. على الرغم من ميوله السورية، لا يتوانى المؤلف عن ابراز الشخصية اللبنانية الاصيلة.

— LEWIS, Bernard: *Les Assassins*, Berger- Levrault, Paris, 1982.
يعرّف الكتاب بالوحدات الانتحارية المعاصرة وصلتها، البعيدة بجذورها.

— McLAURIN, Ronald D.: *The Political Role of Minority Groups in the Middle East*, Praeger, New York, 1979.
دراسة معمقة لبعض الاقليات في الشرق الاوسط ومنها العلويين والموارنة، الخ، . . .

— MICHAUD, Gérard (pseudonyme de Michel SEURAT) et CARRÉ, Olivier: *Les Frères musulmans*, Gallimard, Coll. Archives, Paris, 1983.
أبعد من العلاقات بين الحكم والمعارضة في سوريا، هناك التناقض التاريخي بين السنة والعلويين.

— NANTET, Jacques: *Histoire du Liban*, Téqui, Paris, 1986 (réédition).
لبنان خلال العصور. كتاب جامع ومفيد.

— PAKRADOUNI, Karim: *La paix manquée*, Fiches du Monde Arabe, Beyrouth, 1983.
عهد الرئيس سركيس كما يراه أحد اصدقائه. كتاب يلقي الضوء على السياسة السورية والعربية في لبنان.

— PERONCEL-HUGOZ, Jean-Pierre: *Une croix sur le Liban*, Lieu commun, Paris, 1984, Gallimard, Coll. Folio/Actuel, 1985.
يروى المؤلف أحداثاً عاشها أو لم تنشر بعد، وفيها دعوة لاعادة النظر في العديد من الأفكار المألوفة. تحليل نقدي وايجابي للدبلوماسية الفرنسية.

Au vif du sujet

Collection dirigée par
Bertrand Le Gendre et Edwy Plenel

Dépôt légal: avril 1987
1[er] dépôt légal: mars 1987

ISBN: 2-07-070960-4.

— *Le Radeau de Mahomet:* Lieu commun, Paris, 1983. Flammarion, Coll. Champs, 1985.
وضع المؤلف بحثه في ضوء خبرته الواسعة كمراسل صحفي في عدد من البلدان العربية وفيه يروي احداثاً كثيرة غير معروفة.

— Rabbath, Edmond: *La formation historique du Liban politique et constitutionnel,* Université libanaise, Beyrouth, 1973.
يعالج الكتاب ولادة الكيان التاريخي للبنان المعاصر.

— Seurat, Michel, et autres: *La Syrie d'aujourd'hui,* centre national de la recherche scientifique (CNRS), Paris, 1980 (sous la direction d'André Raymond).
سوريا المعاصرة في جميع اطوارها.

— Shiff, Zeev et Yaari, Ehoud: *Israel's Lebanon War,* Simon and Shuster, New York, 1984.
يعالج هذا الكتاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان والعلاقات بين اسرائيل والمسيحيين.

— Taheri, Amir: *Khomeyni*, Balland, Paris, 1985.
استراتيجية آية الله الخميني لاستلام السلطة وثائق أولية غير منشورة.

— Touma, Toufic: *Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVII^e siècle à 1914,* Université libanaise, Beyrouth, 1971, deux tomes.
التطور السياسي والاجتماعي للدروز والموارنة. كتاب يلقي الضوء على الوضع الحالي في الجبل اللبناني.

— Van Dam, Nikolaos: *The Struggle for power in Syria,* St. Martin's Press, New York, 1979.
المسيرة الصاعدة للعلويين من خلال حزب البعث والجيش. هذا الكتاب يساعد على التعمق في فهم النظام السوري الحالي.

Annie Laurent
Antoine Basbous

GUERRES SECRÈTES AU LIBAN



Gallimard

ولد انطوان بصبوص عام ١٩٥٣ في العلالي - شمال لبنان . حاز دكتوراه الدولة في العلوم السياسيّة من جامعة باريس الثانية . راسل إذاعة «صوت لبنان» في باريس لسنوات .

ولدت آني لوران عام ١٩٤٩ في فرنسا . حازت دكتوراه الدولة في العلوم السياسية من جامعة باريس الثانية . مختصّة في قضايا الشرق الأوسط . رئيسة تحرير نشرة «ليبانوسكوبي» نصف الشهريّة المختصّة بالشؤون اللبنانيّة .

لهما

Une proie pour deux fauves,
Le Liban entre le lion de Juda et le lion de Syrie.